

أحمد قريع

أبو علاء

عَلَى دُرُوبِ الْفَيْشِجِ

(٧)

فَتَعِ فِي زَمَنِ

الْمُفَاوِضَاتِ



جامعة القدس

معهد القدس للدراسات والأبحاث

أحمد قريع
أبو علاء

عَلَى دُرُوبِ الْفَتْحِ

(٧)

فَتَحْ فِي زَمَنِ الْمُفَارَضَاتِ



جامعة القدس
معهد القدس للدراسات والأبحاث

فتح في زمن المفاوضات،
الكتاب السابع من سلسلة إصدارات "على دروب الفتح".
أحمد قريع (أبو علاء) / مؤلف من فلسطين.
الطبعة الأولى - القدس، 1443 هـ - 2022 م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل
المريء والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من معهد القدس للدراسات
والأبحاث / جامعة القدس.

القدس، فلسطين

معهد القدس للدراسات والأبحاث

جامعة القدس

صندوق بريد: 51000

تلفاكس: 00972-02-2790666

الموقع الإلكتروني: <https://isr.alquds.edu>

البريد الإلكتروني: isr@alquds.edu

جامعة القدس
معهد القدس للدراسات والأبحاث



ISBN 978-9950-364-41-7



9 789950 364417

الرقم المعياري: ISBN 978-9950-364-41-7

الفهرس

المقدّمة.....	٥
الجزء الأوّل: مفاوضات أوسلو.....	٢٧
الجزء الثاني: مفاوضات كامب ديفيد.....	١٠٧
الجزء الثالث: الطريق إلى خريطة الطريق.....	١٦٥
الجزء الرابع: مفاوضات أنابوليس.....	١٧٩
الجزء الخامس: المفاوضات المتعدّدة الأطراف.....	٢٢٣
تقويم المفاوضات متعدّدة الأطراف.....	٢٤٥

المقدمة

لا يشكّل هذا الكتاب إضافة جديدة إلى ما سبق أن نشرته تباعاً عن عمليّة المفاوضات الفلسطينيّة الإسرائيليّة على مدى نحو عقد ونصف العقد من تاريخ هذه العمليّة، ولا يتضمّن سرداً أو تحليلاً مختلفاً أو إعادة رواية إلى ما أصدرته من كتب رئيسة خمسة تناوّلت فيها المحطّات الكبرى الفارقة على هذا المسار، والذي بدأته برواية مفصّلة عن محادثات أو سلو الاستهلاكيّة المبكّرة لعمليّة السّلام المتعثّرة، واختتمتها بمفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، ثمّ أتبعتها بمفاوضات الطّريق إلى خريطة الطّريق، ثمّ بمفاوضات أنابوليس عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى المفاوضات المتعدّدة الأطراف.

أحسب أنّ هذا التّوضيح مهمّ للقارئ الذي قد يعتقد منذ الوهلة الأولى أنّني بصدد إعادة كتابة الرواية الأصليّة أو التّجديد في نصّها الذي يقع في نحو ألفي صفحة صادرة جميعها عن مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة في بيروت. كما أنّ هذا الإصدار لا يتضمّن تحليلاً جديداً تكون قد اقتضته الخبرة اللاحقة، وألحّيت عليه ضرورات لم تكن قائمة في حينه لدى كتابة نصّ الرواية الطّويلة في أجزاءها الأربعة، وغير ذلك ممّا قد يخطر على بال من يبني استنتاجاتها من التّظّرة الأولى والانطباع الأوّل.

إنّ كلّ في الأمر، وبناءً على مطالبات عدد من الأصدقاء، وبينهم صحفيّون وباحثون وأساتذة في الجامعات، أنّني قد عصرت مخزون ذاكرتي، ثمّ عقدت عزم أمرّي على إصدار هذا الكتاب كموجز في تاريخ المفاوضات الفلسطينيّة

الإسرائيلية؛ وذلك تلبية لرغبات هؤلاء جميعاً ممن رأوا أنّ من المفيد للطلاب والدارسين على وجه الخصوص ضمّ أجزاء الرواية الأربعة في إصدار واحد يسهّل الرجوع إليه والاستزادة منه لغايات البحث، لاسيّما وأنّ كثيرين من المعنيين بالأمر ليس لديهم إلاّ كتاب واحد أو أكثر، فيما لا يتيّسر الحصول على بقية الكتب الأخرى التي تؤرّخ للرواية الكاملة.

لذلك كلّه، كان إصداري الجديد هذا، وليس كتابي الجديد، والذي أروي فيه الحكاية التفاوضية من ألفها إلى يائها؛ من أوصلو وحتىّ أنابوليس بإيجاز لا يخلّ بالمضمون التاريخي، ولا يغطّ الوقائع الأساسية، أو يخرج عن الخطّ الناظم لتسلسل الأحداث المتعاقبة، وذلك بهدف اختصار النّص، وتكثيف التفاصيل الصّوريّة، ووضعها في سياق يفني بالعرض، وأعني بذلك تقديم رواية المفاوضات بأسلوب أقرب ما يكون إلى النّص المدرسيّ الموسّع مع أقلّ القليل من الاختلافات اللازمة لإضائة بعض الجوانب التي قد لا تكون واضحة بما يكفي لطالب الجامعة أو أيّ باحث مبتدئ قد يتسنى له الاطلاع على هذا الإصدار في زمن بعيد عن وقائع المرحلة الرّاهنة.

لقد اجتهدت (ولكلّ مجتهد نصيب) في أن يأتي هذا الكتاب خاتمةً أتوّج بها سلسلة الكتب التي أصدرتها عن هذه الرواية الطويلة، بحيث يكون مختصراً ومفيداً ولائقاً بثقافة أجيال لاحقة ومفاهيمها ممن سيبدو لهم تاريخ عمليّة المفاوضات جزءاً من ماضٍ بعيد لم يعيشوا أحداثه، ولم يتجرّعوا- كما تجرّع آباؤهم- مرارته، الأمر الذي سيجعل من هذا الكتاب وكأنه صورة بانورامية تضمّ مجموعة من الصّور المتتابعة على هيئة شريط سينمائيّ يوثق وقائع العمليّة التفاوضية بالصّوت والصّورة، وذلك إذا ما تمكّنت من عرض هذه الرواية بصورة حاذقة كما أمل وكما أرجو، بل وكما هو مطلوب.

إنّ ممّا يزيد من أهميّة ما أنا بصدده في هذا الإصدار القائم على السرد التاريخي أساساً، أنّه كلّما مرّ عليه مزيد من الوقت كلّما تباعد الزمن عن عصر هذه المفاوضات، وتحوّل إلى ما يشبه الوثيقة المستنديّة التي تكتسب مادّتها المزيد من الأهميّة، كونها ستصبح مرجعاً معتمداً للدارسين والطلاب والباحثين والكتّاب الرّاغبين في العودة إلى الجذور والينابيع الأولى للتعرف على تاريخ شعبهم، والوقوف على حيثيات مفاصله التاريخيّة، ناهيك عن الإجابة على سلسلة لا نهاية لها من علامات الاستفهام المتعلّقة بملايسات هذه المرحلة التي أعرفُ سلفاً أنّها مرحلة خلافيّة، وقد تظّل خلافيّة إلى مستقبل بعيد.

وإذ أستهلّ روايتي بهذه المقدّمة التي تفيض بنبرة شخصيّة واثقة (على الأقلّ فيما يتّصل بالحقائق الكامنة في قلب رواية المفاوضات ذاتها) فذلك لأنّني أنا الشّاهد والرّاوي، وأنا الذي وقف على كلّ الحقائق، وأسهم في تكوينها على هذا التّحوّل أو ذلك إلى الحدّ الذي باتت فيه عمليّة التّفاوض هذه جزءاً لا يتجزّأ من تاريخي الوطني والشّخصي، بل وأحسب أنّه عندما يتمّ التّطرّق إلى هذه العمليّة في أيّ زمن مستقبليّ- ولو بعد أجيال- فإنّه سيتمّ ذكر اسمي مقترناً بكلّ واقعة من وقائعها الكثيرة باعتبار أنّني الرّجل الذي اختارته القيادة السّياسيّة الفلسطينيّة لقيادة عمليّة المفاوضات في محطّاتها الأربعة، ناهيك عن محطّة المفاوضات المتعدّدة السّابقة على هذه العمليّة.

لقد وددت لو أنّه كانت لديّ ملكة الرّوائيّ، وتقنيات صناعة هذا الجنس الأدبيّ الرّفيع الذي لا يتقنه سوى قلة قليلة من الكتّاب الكبار، لأنّني لو امتلكتُ ملكة الرّوائيّ لكنت قد استبدلت هذا النّصّ القائم على السرد التاريخيّ المجرّد، برواية مستمّدة أحداثها من التّاريخ دون أن تكون تاريخاً في حدّ ذاته، ولكنّ

أيضاً قد أغنيت المكتبة الأدبية والمجال الثقافي الفلسطيني بعمل روائي جديد بدلاً من إتمام رفوف المكتبة الوطنية هذه بمزيد من الإصدارات السياسية التاريخية... إنه إصدار جديد، لكنّه لا جديد فيه من حيث الوقائع التاريخية.

على أيّة حال، هذا هو كتابي الجديد دون تجديد، أضعه في عهدة القارئ المهتم بتطوّرات مرحلة سياسية فلسطينية لم تختتم في واقع الأمر وقد لا نختتم في زمن قريب؛ لأنّ الماضي لا يزال ماثلاً ملء السمع والبصر، يمضي ولا يمضي بأثاره الحسية ونتائج التي لا تزال على شكل مادة أولية نصف مصنّعة، فيما المضارع مفتوح على كلّ الاحتمالات الممكنة بما في ذلك أشدّ هذه الاحتمالات بؤساً... أمّا المستقبل فهو ملك الأجيال المقبلة التي سوف تستأنف المسير من عند النقطة التي صنعها جيل الآباء؛ أي جيل من أسهموا في الوصول إلى هذه النقطة المفصلية في التاريخ الفلسطيني الحديث.

غير أنّ ما أودّ أن أوصي به كلّ قارئ لهذه المادّة ألا يتماشى في إصدار أحكامه القطعية على معطيات هذه المرحلة وفق مرجعيّات معرفيّة مكتسبة في وقت زمني لا يمتّ بصلة قويّة إلى زمن عمليّة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والتي جاءت مترافقة مع معطيات من بنت زمانها المحدّد بعد انهيار عالم القطبيّة الثنائيّة، وانقسام العالم العربيّ إثر اجتياح العراق للكويت، وما أدّى إليه ذلك من ارتدادات سلبية أصابت الشعب الفلسطينيّ قيادته، وحركة تحرير وطنيّ، ومجتمعاً: نصفه تحت الاحتلال العسكريّ البغيض، ونصفه الآخر في ديار الشتات الذي وقع تحت تأثير تلك الارتدادات السلبية بصورة مباشرة. ذلك لأنّ لكلّ محطة ظروفها الخاصّة، ولكلّ زمن رجاله، ولكلّ واقعة أسبابها.

وبالتالي، فقد كانت مرحلة المفاوضات هذه (وهي التي تسمّى مرحلة

أوسلو) نقطة تحوّل كبرى في تاريخ التّضال الفلسطينيّ، والتي كان لها ظروفها الاستثنائية غير المتكرّرة، وأتت في زمن ربما كان هو الأشدّ صعوبة في مسار الثّورة الفلسطينيّة التي وجدت نفسها آنذاك محاصرة ومعزولة وعرضة للتّبّد تحت وطأة متغيّرات تلك الفترة العاصفة في الحياة السياسيّة العربيّة، وهي متغيّرات شديدة السّلبية، حيث أحسب أنّ المقام هنا لا يتّسع لها في مثل هذه المقدّمة.

أود أن أشير الى أنّ الكلام السّابق لا يعني أنّنا في معرض تبرير كلّ ما انطوت عليه مرحلة ما بعد اتّفاق أوسلو، ولا الدّفاع حتّى عن هذا الاتّفاق الذي لا يزال رغم عيوبه ونواقصه يشكّل الأرضيّة السياسيّة الوحيدة للحالة الفلسطينيّة التي عبرت من خلال هذا الاتّفاق إلى عهد بناء الكيان الوطنيّ، وإقامة المؤسّسات، وإجراء أوّل انتخابات عامّة مباشرة على أسس ديمقراطية. إنّ كلّ ما نوّد قوله في هذا السّياق الذي لا يزال محلّ نقاش وسجلات لم تنقطع هو أنّ الحكم على مرحلة أوسلو لا يستقيم أبداً إلّا باستحضار كلّ تلك الظروف والحقائق التي جعلت من خيار المفاوضات أقلّ الخيارات المتاحة سوءاً في تلك المرحلة.

بصراحة أكثر... لم يكن لدينا في أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي أي خيارات بديلة في واقع الأمر، إذ كانت قد مرّت في حينه نحو عشر سنوات قاسية على الثّورة الفلسطينيّة منذ آخر المعارك الكبرى التي خاضتها الثّورة ضدّ إسرائيل عام ١٩٨٢... فقد تشبّت مقاتلو الثّوره في عدد من البلدان العربيّة، ووجدت القيادة التاريخيّة الفلسطينيّة نفسها في مقرّ يبعد الآف الكيلومترات عن فلسطين، وتعرّض الشعب الفلسطينيّ في الخارج إلى مجزرة رهيبه في صبرا

وشاتيلا، ثم وقعت بعد ذلك سلسلة طويلة من التطورات السلبية بلغت ذروتها في حالة الانقسام العربي في حرب الكويت مطلع التسعينات عشية مفاوضات أوسلو، حيث كنا قد انتقلنا من منفى إلى منفى أبعد، وتم تهميشنا سياسياً إلى أبعد الحدود على نحو ما شهدته وقائع مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في عمان عام ١٩٨٧. كما تمّ تجفيف مصادر دعمنا المالي وهو أمر ارتدّ على الآف الأسر الفلسطينية من ذوي الأسرى والجرحى الذين انقطعت مخصصاتهم الشهرية الضئيلة، وبتنا عاجزين عن تدبير أمورنا، وتصحّرت حياتنا السياسيّة، وفقدنا الأصدقاء والحلفاء تبعاً، حيث كانت الدّروة قد حدثت مع انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكيّ لدى سقوط حائط برلين، ثمّ انفتحت أبواب الهجرة اليهودية الكثيفة إلى بلادنا من دول ذلك المعسكر الذي كان ظهيراً سياسياً لنا منذ عدة عقود سابقة.

كانت الأوضاع الفلسطينيّة في الدّاخل والخارج تمضي من سيء إلى أسوأ مع مرور مزيد من الوقت، وهبطت القضية الفلسطينيّة إلى أدنى منزلة على جدول الاهتمامات العربيّة والدّولية بعد أن كانت القضية المركزيّة الأولى للعالم العربيّ، ثمّ أخذ وجود الثّورة يتحوّل إلى عبء على الدّول المضيفة في المشرق العربيّ وشمال إفريقيا، وصرنا نتحصّس من ظلّنا في هذه الدّول التي سبق أن استقبلتنا بحفاوة شديدة، وحدّث ولا حرج عن وضعنا في أوروبا وما لحق بنا من خسائر سياسيّة. أمّا الولايات المتّحدة التي خرجت من الحرب الباردة ظافرة مظفّرة، فقد كانت عداوتها لنا تحصيل حاصل.

بكلام آخر... فقد انغلقت الدّروب التي لم تكن مفتوحة لنا على أيّة حال، وقلّت الخيارات المتاحة وقد كانت قليلة في واقع الأمر وصارت كلّ

مكتسباتنا المتراكمة بفعل الثورة معرضة للتبدد التدريجي، لدرجة أننا بتنا نحشى من ذهاب كل التضحيات الثمينة سدى مع الريح، ونتخوف من موت الواقع الثوري الفلسطيني دون إعلان ومن غير مراسم جنائزية، وذلك بعد أن انهار علمنا السابق، وتغيرت سائر المعطيات التي ساهمت في إطلاق الثورة والحفاظ عليها طوال الوقت. ومع أن مثل هذه المخاوف لم تظهر على السطح، ولم تثر في النقاشات الداخلية إلا أنها كانت كامنة في النفوس الواجمة، والصدور المغلقة في ذلك الوقت.

لقد كانت بارقة الأمل الوحيد التي أضاءت لنا عتمة ذلك الليل الفلسطيني الطويل، وتوهجت بعد جهد جهيد، انطلاقاً ثورة الحجارة المجيدة أواخر العام ١٩٨٧، حيث رفعت تلك الانتفاضة الشعبية المعنويات الفلسطينية من جديد، وردت الاعتبار للعنصر الذاتي الفلسطيني بعد طول غياب، ووضعت بين يدي القيادة الفلسطينية ورقة ثمينة كانت في أمس الحاجة إليها وهي تقاوم محاولات التهميش والإلغاء، وذلك إلى الحد الذي بدت فيه تلك الانتفاضة كفجر يوم فلسطيني جديد، خصوصاً بعد أن ملأت حجارة الأطفال شاشات التلفزيون وصدر صفحات الصحف في مختلف أنحاء العالم، وشكلت رافعة سياسية كبرى للنضال الوطني الفلسطيني.

لقد أتت انتفاضة الحجارة في وقتها الملائم لإعادة إقلاع سفينة الثورة من البرزخ الصخري الذي علقت فيه منذ عدة سنوات سابقة، لا سيما بعد أن أعلنت قيادة الانتفاضة أن مرجعيتها السياسية هي منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت قد ذوت في منفاها البعيد في تونس، وكادت أن تشطب تماماً في بعض عواصم المشرق العربي، وهو الأمر الذي منح قياده المنظمة الفلسطينية شبه

المحاصرة قوّة إسناد هائلة، ووضع بين يديها ورقة سياسيّة لا تقدّر بثمن، الأمر الذي اكسب الممثل الشرعيّ الوحيد حيويّة كبيرة، وأعاد المنظّمة إلى قلب المشهد السياسيّ الشرقيّ أوسطيّ... ذلك المشهد الذي كادت أن تخرج منه صفر اليدين.

إنّني وأناستحضرُ فعل الانتفاضة الأولى في سياق هذه المقدّمة التمهيديةّ فذلك لكي أشير بكامل الثقة أنّ هذه الانتفاضة قد شكّلت الرافعة، وكوّنت الأرضيّة السياسيّة الصلبة لما سيلي من وقائع سياسيّة تالية، بما في ذلك مفاوضات أوصلو، حيث ردّت الانتفاضة إلى منظّمة التحرير وقيادتها التاريخيّة كلّ ما كانت تنتظره المنظّمة من ثمرات على أحرّ من الجمر، وزوّدتها بقوّة دفع جديدة، وكلّ ما كانت ترنو إليه من عوامل إسناد قادرة على استرداد أهليتها السياسيّة ولياقتها كقائد معترف به للشعب الفلسطينيّ، ناهيك عن الأهليّة اللازمّة للتحدّث باسم هذا الشعب بثقة وجسارة بعد أن استعادت كامل صفتها التمثيليّة التي كنّا نخشى أن يجري التنازع عليها من جديد.

لا يخامرني أدنى شكّ- إن لم أقل أنّني على يقين شديد- بأنّه لولا اندلاع الانتفاضة الأولى، وتماشي قيادتها السياسيّة والميدانيّة مع القيادة العليا الفلسطينيّة المنفيّة في تونس، لما جرت مفاوضات أوصلو من أساسها، ولما تمّ توقيع هذا الاتّفاق الذي منحنا في القيادة السياسيّة قاعدة ارتكاز في فلسطين، وجعل كفاحنا أجدى من ذي قبل، وقربنا أكثر فأكثر من القدس وغزّة ونابلس ورام الله وجنين والخليل، ومكّنتنا من بناء أسس كيان وطنيّ فلسطينيّ لأوّل مرّة في التاريخ، ووفّر لنا مؤسّسات منتخبة وأجهزة، وجعلنا أقرب ما نكون من نيل حقّنا في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال الوطنيّ المنشود.

إنّ هذه الانتفاضة التي جرت في عصر الفضائيّات، لحسن الحظّ، فرضت

نفسها بقوة على الاحتلال الذي بدأ بلا نهاية مرئية حتى ذلك الوقت، وهو الأمر الذي أثار نقاشات داخلية شملت سائر الأحزاب والمستويات السياسية الإسرائيلية، وشغلت الرأي العام والصحافة الإسرائيلية، وأحدثت الحد الأدنى المطلوب من المراجعات السياسية على المستوى القيادي الإسرائيلي لاسيما لدى حزب العمل، الذي كان لا يزال في مقاعد المعارضة البرلمانية، وهو ما شقّ طريقاً ضيقاً راح يتسع مع الزمن نحو إجراء نوع من الاتصالات مع قيادة المنظمة (قيادة الانتفاضة) بحثاً عن مخرج سياسي بديل عن استمرار الحرب والعنف الذي لم يؤدّ إلى شيء.

لقد أنهت الانتفاضة الأولى في واقع الأمر الاستخفاف الإسرائيلي الطويل بقدرة الشعب الفلسطيني على اختراع سبيل كفاحي جديد أكثر فاعلية وأشدّ مقبولية لدى الرأي العام الدولي، وأثمرت الانتفاضة عن غلّة سياسية وافرة في زمن الجذب والاستعصاء المديد، وهو ما تمثّل في تلك الانعطافة التي تجلّت في ما بعد لدى أوساط واسعة من النخبة السياسية الإسرائيلية، التي أخذت على عاتقها كسر المحرّمات السابقة، والخروج من أسر الأفكار التقليدية الجامدة بحثاً عن خيار سلام محتمل في نهاية النفق المعتم، الأمر الذي تمّ التعبير عنه في فتح خيار المفاوضات التجريبية التي بدأت في واقع الحال في وقت متأخر من عام ١٩٩٢، ثمّ تواصلت بوتيره عالية عام ١٩٩٣ في أوسلو.

وخلاصة القول (في هذا الموضوع من المقدمة الاستهلاكية لهذا الإصدار الجديد) أنّ أوضاعنا الذاتية الفلسطينية فضلاً عن الأوضاع المحيطة بنا من كلّ حذب وصبوب كانت في أسوأ حالاتها... إن لم أقل أننا كنّا في أشدّ ساعات الليل الفلسطيني حلّكة، ومن ثمة فقد كان خيار التفاوض مع العدو التاريخي-

على ما يجمله هذا الخيار من مرارات، وما ينطوي عليه من مخاطر لا يمكن التنبؤ بها سلفاً- هو الخيار الموضوعي المتاح دون مزيد من المكابرات، وكانت تلك اللحظة لحظة مواتية للبحث عن مخرج واقعي من الطريق المسدود، وهي في الواقع لحظة سياسية فارقة التقطتها القيادة التاريخية الفلسطينية بكل براعة، وأمسكت عليها بكلتا اليدين، ومضت في تجريبها تحت شعار «وما الذي سنخسره إذا فشل هذا الخيار غير المسبوق».

وهكذا، فإن ما سبق ذكره في الفقرات السابقة قد يعيد النقاش الذي لم يتوقف إلى سياقه الموضوعي حول منطلقات خيار المفاوضات الذي بدا لنا كمرر إجباري قد يؤدي إلى تصويب كل الأحكام النقدية المتعلقة بمفاوضات عملية السلام، التي أعتقد أنها كانت طاقة فرج انفتحت علينا بعد أن شارفنا على الوصول إلى لحظة يأس ومرحلة انكفاء لا يعلم بها إلا الله. ولنا أن نتخيل ما الذي كنا سننزلق إليه لو أن الأوضاع البائسة في المنافي البعيدة استمرت في عملية التآكل التدريجي ثم وقع ما صار يعرف باسم الربيع العربي، حيث كنا لا نزال في تونس، وقواتنا كانت موزعة في عدد من الدول العربية التي شهدت كل هذا الاضطراب العظيم.

وهكذا فقد كان خيار المفاوضات ثم اتفاق أوسلو بمثابة اختراق سياسي هو الأكبر في جدار سميك كان يسد الطريق السياسي الفلسطيني نحو المستقبل، وكان في الوقت ذاته نقطة انطلاق لا سابق لها من حيث الأهمية اتجاه الخروج من لحظة استعصاء بالغة الخطورة؛ واجهت الثورة، وأحاطت بالشعب الفلسطيني، وظلت تتفاقم على نحو تدريجي إلى أن حدثت الانتفاضة الفلسطينية المجيدة بكل ما انطوى عليه هذا الفصل الثوري الشعبي من طاقات كانت كامنة،

حيث أعادت خلط الأوراق، وأقامت بعض التوازنات، وخلقت معادلة جديدة بدت صالحة للبناء عليها.

والحقائق المفاوضات التي لم يعرفها الفلسطينيون من قبل كانت كشيء من المحرمات في الثقافة الشعبية، ومحط ازدراء شديد من جانب النخب السياسية... وكانت في حينه أشبه بالتجديف عكس تيار مياه نهر جارف... إن لم أقل إنها كانت بمثابة خروج سافر على التقاليد والتواميس والثوابت المستقرة عميقاً في الوجدان الفلسطيني، الأمر الذي زاد من تهيب القيادة السياسية العليا وهي تشرع في المضي قدماً على هذا الدرب الزلق، والدخول في مغامرة سياسية محفوفة بالمخاطر، والتي قد تتردد على حاضر الشعب الفلسطيني ومستقبله، عدا عن ارتداداتها الكارثية المحتملة على سمعة هذه القيادة التاريخية ومكانتها وتاريخها.

خلاصة القول إننا لم نأخذ هذه المخاطرة الكبيرة (ونعني بذلك التقاوض مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية) باستخفاف ورعونة ليست معهودة أصلاً لدى القيادة الفلسطينية، ولم نسقط من حساباتنا الآثار المباشرة والجانبية التي قد تلحق بالصورة التضاللية التي صنعها تاريخ طويل ومجيد على طريق الكفاح المسلح، بل إننا على العكس من ذلك كله كنا كمن يلتقط الجمرات المتوهجة من بيت النار برؤوس أصابعه العارية ونحن ندرك التداعيات والمضاعفات المحتملة لمثل هذا الخيار الصادم للأكثرية الشعبية التي تربت على ثقافة الرفض، وهتفت بملء حناجرها لكل الشعارات الثورية لعقود زمنية طويلة.

وفي واقع الأمر فإن صاحب هذه السطور لم يكن بعيداً عن تلك الأجواء التي كان يخلق فيها المناضلون والمثقفون والمقاتلون الفلسطينيون، بل أنني كنت جزءاً لا يتجزأ من هذه الحالة الشعبية الراضية في قرارة نفسها لأي تحول من

هذا التّوع في مسار الثّورة الفلسطينيّة، إن لم أقل أنّي كنت أحسب نفسي واحداً من المناضلين العضويين الرّافضين من حيث المبدأ المساس بالصّورة الفلسطينيّة الرّومانيّة المؤمنة بحقّ الشّعب الفلسطينيّ بكامل أرضه الوطنيّة، والمعارضة لكلّ مظهر من مظاهر الخروج عن الثّوابت محلّ الإجماع لدى الفصائل والقوى والتّخب الفلسطينيّة بما في ذلك إجراء الاتّصالات الاستكشافيّة في اواسط عقد التسعينات مع بعض القوى الديمقراطيّة الإسرائيليّة.

لقد كان معلوماً أنّه كانت هناك بعض المساعي المتفرّقة والاتّصالات نصف السّريّة التي قامت بها بعض الكوادر والقيادات من الصّف الثّاني باتجاه عقد المباحثات غير الرّسميّة مع قوى هامشيّة إسرائيليّة كانت تعرب عن تفهّمها لحقوق الشّعب الفلسطينيّ، وهو ما أثار غضباً سياسياً فلسطينياً عارماً شمل معظم القوى والأحزاب والفصائل، وأطلق موجة عارمة من الاتّهامات القاسيّة لتلك الشّخصيات التي غامرت تحت غطاء سياسيّ خفيف بعقد بعض المحادثات مع شخصيات إسرائيليّة مناظرة لها من حيث التّوجه العامّ، ثمّ أدّى ذلك كلّّه إلى اغتيال عدد من هذه الشّخصيات الفلسطينيّة التي لم تحظ بالتّعاطف، ولم تنل أيّ شعبيّة.

لقد كانت كلّ تلك الحقائق والوقائع والدّروس حاضرة بقوة لدى أركان القيادة الفلسطينيّة وهم يتدارسون فيما بينهم وراء أبواب مغلقة خيار القبول بعرض غامض لإجراء محادثات ذات صيغة أكاديميّة مع اثنين من الباحثين الجامعيين الإسرائيليين، كانليهما قدر من الاهتمام التّظريّ باستكشاف الممكنات التي يمكن توسيعها في إطار علاقة ما لم تكن لها ملامح محدّدة، وذلك كخطوة أولى على طريق طويل لا ضوء فيه، والذي قد يفضي في نهايه الأمر

إلى إقامة أول قناة اتصال، والتي ستأخذ فيما بعد طابعها الرسمي بين عدوين لم يتواجهما من قبل إلا عبر فوهات البنادق الأتوماتيكية.

عندما عرض الأمر عليّ توجّست كثيراً، وترددت طويلاً، حيث كنت أخشى على نفسي وعلى سمعتي، بل وعلى أولادي من الإقدام على حمل أخطار هذه المهمة التي لا أعرف كيف ومتى وأين ستنتهي بي وبالقضية التي أمثلها، لا سيّما وأنها سابقة دفع الكثيرون ثمنها باهظاً لها من أمثال المرحومين عصام السّراطويّ وسعيد حمّامي ومحمود الهمشري وعزّ الدين القلق وغيرهم، الأمر الذي حملني على موازنة المسألة وفق حسابات شخصية محضّة، حيث كنت أحسب أنّها كانت مشروعة للغاية، وطبيعيّة جدّاً علّدرج أخذ الأمور بمجديّة تامّة، وتوزين الاعتبارات الشّخصيّة والعامة بميزان الذّهب الحسّاس.

وفي غمرة هذا التّرّد وهذه الحسابات تلقّيت تشجيعاً مهمّاً من بعض القيادات السّياسيّة للانتفاضة: بعضها عبر الرّسائل الشّخصيّة، وبعضها الآخر من خلال المقابلات الثّنائيّة المباشرة، لا سيّما مع القائد المرحوم فيصل الحسينيّ ومع الدّكتورة حنان عشاوي، ناهيك عن بعض الكوادر السّياسيّة والسّفراء الفلسطينيين في أوروبا ممّن شدّوا على ساعديّ، مثل عفيف صافية، وبتّوا قدراً من الثّقة والاطمئنان في أعضائيّ، قائلين لي: «إذا لم تكن مثل هذه المغامرة مفيدة، فإنّها لن تكون ضارّة على أيّ حال»، ثمّوما الذي سوف نخسره ونحن على ما نحن عليه من خسارات كبيرة؟ الأمر الذي دفعني إلى اجتياز حاجز التّرّد التّفسيّ والسّياسيّ، دون أن أسقط الحذر الشّخصيّ من حسابي.

وأحبّ هنا أن أتحدّث قليلاً عن مشاعري الشّخصيّة عندما توجّهت إلى مقابلة الأستاذين الجامعيين الإسرائيليين في مطعم داخل أحد فنادق العاصمة

البريطانية، وكان بصحبتى ممثل منظمة التحرير في لندن الأخ عفيف صافية. كنت قلقاً، أو كما قال أبو الطيب المتنبي: على قلق كأنّ الرّيح من تحتي... وكنت متهيباً جداً من أوّل لقاء وجهاً لوجه مع اثنين من الإسرائيليين الغامضين ممّن لا أستطيع التّمييز بينهما وبين أيّ من وجوه المحتلّين، الذين شرّدوا شعبيّ، وسرقوا وطني، وحرّموني من حقّ العودة إلى مسقط رأسي في أبوديس. لذلك فقد كان اللّقاء الأوّل مع العدوّين اللّودين لقاءً جافاً... وحذراً... ومحطّ شكوك عميقة .

كانت الشّكوك لا تزال تعتمل في داخلي حتّى أنّني كنت أستعجلُ بيني وبين نفسي انتهاء تلك المقابلة، وأن أسقطها من الذاكرة رغم كلّ ما أبداه الأستاذان الجامعيان من مودّة وكياسة كنت أعتقد أنّها زائفة وخادعة. كنت في بدايه اللّقاء المنعقد في مكان عام، وبغض النظر عن أي نتائج، نادماً على قبولي تجرّع مثل هذا الكأس المريرة حتّى الثّمالة، وعلى تجاوزي لتحفّظاتي المبدئيّة، وتعريض نفسي لهذه المجازفة التي ربما ستشكّل فيما بعد نقطة سوداء في صحيفة نضالي الوطنيّ وسمعتي السّياسيّة والشّخصيّة.

في اللّقاء الأوّل كان يائير هيرشفيدل وحده، فيما رافقني اللّقاء الأخ عفيف صافية الذي كان يعرف هذه الشّخصيّة الإسرائيليّة من قبل، وكان لديه انطباعات حسنة عنه.

جلسنا نحن الثلاثة دون أن ندري من أين نبدأ، وأيّ الموضوعات التي يمكن الخوض في غمارها، فقد كان الحذر والتّحفّظ مسيطرين على الجميع طوال هذا اللّقاء الذي استمرّ مدّة ساعتين. ويبدو أنّ محدثي الإسرائيليّ لم يجد موضوعاً عامّاً يتحدّث فيه معي ويثير فضولي واهتمامي الشّخصيّ أفضل من

الحديث عن الورقة الاقتصادية (عوائد السلام) التي كنت قد تطرقت فيها إلى مسألة التنمية الاقتصادية المتوازنة في الشرق الأوسط، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى ملامسة بعض القضايا المتداولة آنذاك.

انتهى ذلك اللقاء دون أن يثير لديّ ما يكفي من الانطباعات الجيدة. فقد بدأنا في العموميّات وانتهينا بها، وكأّنه لقاء كان بلا غاية محدّدة. غير أن منطق يائير هيرشفيدل وانفتاحه أثار استحساني، ومن ثمة فقد وافقت على اللقاء به مرّة ثانية حين طلب ذلك وهو غير واثق من موافقتي. وبالفعل فقد التقيت أنا وهيرشفيدل وعفيف صافية مرّة ثانية في فندق آخر في لندن، وأكملنا حديثنا العامّ السابق بأفكار عامّة أيضاً. وكان أهمّ ما قاله محدثي الإسرائيلي أنّ حكومة إسحق رابين التي فازت لتوّها في الانتخابات العامّة جادّة في البحث عن السّلام، وبالتالي فإنّ أمام الفلسطينيين فرصة يجب استغلالها، لعلّ ذلك يساعد في التّوصّل إلى اتّفاق سلام يكون مرضياً للطرفين.

في نهاية ذلك اللقاء عرض يائير هيرشفيدل عليّ اللقاء مرّة ثالثة، واقترح أن يكون ذلك اللقاء في العاصمة التّرويحيّة أوسلو، الأمر الذي أثار دهشتي واستغرابي إزاء مكان الاجتماع المقترح. غير أنّه بعد أسابيع قليلة جاء تيري رود لارسن - وهو ناشط نرويجيّ - إلى تونس، وزارني في مكّتي، ثمّ قدّم لي دعوة لزيارة التّرويج، وقد كان هذا التّناشط يعرف عن لقاء مع هيرشفيدل، ثمّ طلب مقابلة مع الأخ (أبو عمّار) الذي استقبله في وقت لاحق، وقال له: «إنّ التّرويج يمكن أن تقوم بما قامت به السّويد من قبل في إطار فتح الاتّصالات الأمريكيّة الفلسطينيّة»، الأمر الذي عدّه لارسن بمثابة موافقة شفويّة على افتتاح قناة أوسلو.

تمّ تكليفني بعد ذلك رسمياً من قبل القيادة الفلسطينية بجمل جمرات هذه المهمة الثقيلة على النفس. فقد كنت في حالة أقرب ما تكون إلى حالة عدم اليقين، وإتني أحمل وزراً لم يسبق لي أن حملت مثله من قبل، وانيطت بي مهمة بدت ثقيلة من أولها، ناهيك عن كونها معقدة وطويلة وخطيرة معاً، كي لا أقول أنها بدت لي شبه مستحيلة مثل إدخال الجمل من خرم إبرة، وذلك لشدة ما كنت أعانيه سلفاً من صعوبات على هذا الطريق السريّ الموحش، وما كنت أدركه من تحديات ومحاذير وأهوال جسيمة تتربّص بي وراء الباب تماماً كما تربّصت من قبل بكثير من الرّواد والطلّاعيين والاستشرايين لفكرة السّلام، حيث ذهبوا هم، وبقيت فكرة السّلام حيّة على أيّة حال.

لقد بدا لي المشهد قبل أن أدخل إلى عوالمه الغامضة مشهداً مليئاً بالفرص القليلة والعواقب الخطيرة، وتبدت أمام ناظري الأجزاء السفلى من جبل هذه المهمة الطّافية في بحر من العداة والدّم والكرهية، وتزاحمت في رأسي صور لا حصر لها من فصول كتاب الصّراع المديد: صراع البقاء في مواجهة النّفي والافتلاع، وصراع العين في مقاومة المخرز، وصراع الحمل في منازل الدّئب، وأخيراً صراع الحجر أمام الرّشاش في انتفاضة السّواعد الصّغيرة التي كات لتوها قد شبّت عن الطّوق بسرعة.

كما داخلتني ذكريات الهزائم والمنافي و الحصارات؛ المدن الموصدة، والشّوارع المغلقة، والأرض غير الآمنة، والأجواء المكفهرة، والآفاق المطبقة، والكمائن المباغطة، والآمال المجهضة، والفرص الضّائعة.

وبينما كنت أتهدّأ لحزم حقائبي وأوراقتي قبل خوض هذه التّجربة المفتوحة على كلّ الاحتمالات، تداعت إلى الدّهن أحوالنا في منظر التّحرير الفلسطينيّة

المحاصرة، وحالة الضعف التي ألمت بالنظام السياسي الفلسطيني، والتحويلات الكبرى الجارية في المشهدين الدولي والإقليمي، تلك التحويلات التي كانت تهدد بشطب القضية الفلسطينية عن جدول الأعمال الدولي، فيما كانت أغلبية القيادات الفلسطينية غير مدركة لمضاعفات زمن ما بعد نهاية زمن الحرب الباردة واختلال ميزان القوى الدوليّة، ناهيك عن مدى تأثير الانقسامات العربيّة على الواقع الفلسطينيّ الصّعب، وهو الواقع الذي ازداد صعوبة بعد حرب الخليج الثّانية، تلك الحرب التي ارتدّت علينا بجملة طويلة من التّأثيرات السّلبية القاسية.

كما تداعت إلى الدّهن - وأنا أحزم حقائبي في الطّريق إلى مغامرة أو سلو- صورة الواقع الفلسطينيّ في الثّتات بكلّ ما كان ينوء به هذا الواقع من حقائقينقبض لها القلب، وينفطر على ما آل إليه الحال الفلسطينيّ الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ من سلبيّات لا حصر لها. كما تداعت أيضاً صورة الأوضاع الفلسطينيّة في الأرض المحتلّة، حيث كانت الانتفاضة المجيدة قد أدّت دورها، واستنفذت اغراضها، وتحوّلت من رافعة عظيمة لنيل الحقوق الوطنيّة المشروعة إلى عبء ثقيل الوطأة على كاهل الشّعب الفلسطينيّ عندما تحوّلت هذه الأداة الكفاحيّة التي لا سابق لها في تاريخ حركات التّحرير الوطنيّ إلى عبء على شعب الانتفاضة، جراء بروز بعض المظاهر المؤسفة التي لا مجال للخوض فيها الآن.

كما قفزت إلى الدّهن أيضاً صورة انهيار الاتحاد السّوفياتيّ الصّديق، وبروز الولايات المتّحدة بمثابة القطب الدوليّ الوحيد، فيما كان مؤتمر مدريد للسلام الذي استثنى منظمّة التّحرير الفلسطينيّة من المشاركة في أعماله، حيث تحوّلت

مفاوضاته إلى ما يشبه حوار الطرشان، وأحياناً إلى مهاترات وتراشق بالتهم أمام كميرات التلفزيون، فيما باتت مفاوضات واشنطن الجارية في كريدورات وزارة الخارجية الأمريكية تواجه حائطاً سدّته المراوغات الإسرائيلية، وهو الأمر الذي خلق مزيداً من الإحباط لدى الشارع الفلسطيني، وجعله يائساً من إمكان تحقيق أيّ تقدّم على المسار السياسيّ مع حكومة يمينيّة ليكوديّة.

وعلى هذه الخلفيّة تداعت إلى الذهن كلّ هذه الصّور والمشاهد والدّكريات الّتي تثقل على العقل والروح، وأنا بعد أتهيأ للملّة أوراقي، وأتحمّس موضع قديمّ استعداداً لخوض غمار تجربة تفاوضيّة من المقدّر لها أن تجري- مع الأسف- في أسوأ ظروف ذاتيّة فلسطينيّة، وضمن أصعب معطيات يمرّ بها الوضع العربيّ، ناهيك عن أوضاع دوليّة تهبّ فيها رياح شديدة البرودة، وذلك كلّ على عكس ما كانت تشتهيه سفينة الكفاح الوطنيّ الفلسطينيّ المبحرة في مضيق ضحل المياه. فما بالك وهذه التجربة التفاوضيّة المحفوفة بكلّ المخاطر، والمثقلة بكلّ الوقائع غير المواتية المقرّر إجراؤها بتكتم شديد في بلاد قطبيّة بعيدة.

أقول الآن بملء فمي: لقد بدت طريق أوصلو بمثابة ممرّ إجباريّ كان علينا عبوره بالصّبر وسعة الخيال وقوّة الإرادة، ونحن نضع نصب أعيننا واجب الحفاظ على قضية شعبنا من الاندثار في زمن التحوّلات الدّوليّة الكبرى، وفتح كوة أمل في جدار الحصار والعزلة المطبق حولنا؛ لإدامة الكفاح الوطنيّ، والاستمرار فيه بسبل أخرى غير متصادمة مع حقائق عصر عالم جديد أحاديّ القطبيّة؛ عالم تقرّر فيه دولة عظمى بمفردها ماهيّة الشّرعيّة ومعايير الحق والتطبيقات العادلة، عالم تعادي فيه دولة كلّ حركة تحرير على وجه الأرض، وترى في كلّ كفاح مسلّح عملاً من أعمال الإرهاب المدانة... فيما تتجاهل

بالمقابل كل ما تقوم به إسرائيل من احتلال واستيطان وقمع وإرهاب لشعب محروم من أبسط حقوقه الشرعية، وفي مقدمتها الحرية والاستقلال.

لم يكن الطريق إلى محطة أوسلو يسير على خط مستقيم... كان مشوشاً ولا أنيس فيه؛ فقد كان عليّ بلوغ نهاية هذا الخط عبر عدة عواصم ومطارات وفنادق: أولها كان في تونس، وفي الوسط كانت لندن، وآخرها كان في العاصمة الترويجية، حيث القناة السرية والوسطاء الغامضون والمفاوضون المجهولون، الأمر الذي جعلني بعد مرور كل هذه الأعوام غير قادر على أن أحدد على وجه اليقين من أي نقطة بالضبط كان الانطلاق، ومن أين بدأت هذه الحكاية التي كانت خيوطها تنسج في أماكن متفرقة على أيدي نساجين مختلفي الجنسيات، والأهواء، والمصالح، والأولويات التي لم تكن الأولوية الفلسطينية من بينها.

إنني أحب أن أسمى قناة أوسلو بقناة الصدفة الموضوعية البحتة، على اعتبار أنها قناة غير معد لها سلفاً، ولا مخطط لها من قبل؛ إذ ربما تكون بدايتها قد حدثت في القاهرة على يد زوجة السيد تيري لارسون السيدة منى جول الموظفة في السفارة الترويجية هناك، وربما تكون الخطوط التمهيدية الأولى قد نسجت عندما انضم تيري لارسون إلى زوجته في العاصمة المصرية آنذاك، وبدأ اهتمامه بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وما اقتضاه ذلك من إقامة شبكة علاقات مهنية وشخصية، وتأسيس شبكة اتصالات منهجية متنوعة من فلسطينيين وإسرائيليين على صلة مباشرة بالوضع القائم، ممن قد يساعدون لارسون على إنجاز بحثه عن الأحوال الاجتماعية الفلسطينية القائمة في قطاع غزة في ذلك الوقت.

إنّ اللقاء الذي جرى في أوسلو على هامش زيارة رسمية لوفد فلسطيني

اقتصاديّ قد يكون هو الأوّل من نوعه على صعيد العلاقة الفلسطينيّة مع ذلك البلد الإسكندنافيّ إحدى البدايات المبكرة لعمليّة أوسلو، حيث كانت الورقة التي سبق لي أن أعدّتها تحت عنوان (عوائد السّلام في الشّرق الأوسط)، وقدمتها إلى المفاوضيّة الأوروبيّة... أقول: قد يكون ذلك نقطة بداية أخرى لعمليّة أوسلو اللاحقة، فقد علمت فيما بعد أنّ هذه الورقة التي اهتمّ بها الأوروبيّون والأميريكيون قد وصلت إلى إسرائيليين، واطّلع عليها شمعون بيريس وبوسي بيلينويثايرهيرشفيدل وغيرهم، والذين ممّن رأوا أنّ هذه الدّراسة يمكن أن تشكّل الأساس الفكريّ لحوار فلسطينيّ إسرائيليّ محتمل في المستقبل.

وربما تكون بذور عمليّة أوسلو قد نبتت في القدس قبل ذلك عبر تلك الحوارات المنهجية التي كان يجريها الأخ فيصل الحسينيّ والدّكتورة حنان عشاوي وغيرهما مع عدد من المسؤولين والأكاديميين والإعلاميين الإسرائيليين.

غير أنّه مهما كانت نقطة البداية الخاصة بعمليّة أوسلو، فقد تجمّعت الخيوط كلّها في نهاية المطاف عند محطّة أوسلو ذاتها، فبدت وكأنّها روافد صغيرة صبّت في مجرى نهر واحد راح يشقّ طريقه مع مرور الوقت... إلى أن صبّت مياهه في بحيرة سياسيّة كبيرة أعادت تغيير الواقع الجيو سياسيّ في الشّرق الأوسط، وأسست لنقطة انطلاق كبرى كان مقدّراً لها أن تحدث اختراقاً تاريخياً غير مسبوق في مجرى الصّراع العربيّ الإسرائيليّ الطويل.

على أيّ حال، وأياً كانت البدايات الممهدة لقناة أوسلو السريّة، فإنّه يمكن تحديد شهر تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٩٢ نقطة انطلاق لهذه العمليّة التي لم تكن واضحة في بداية الأمر. غير أنّه كان لديّ اعتقاد ذاتيّ أنّ ما نحن بصده

مجرد محاولة أميركيّة إسرائيليّة مشتركة ترمي إلى إحداث اختراق ما في مفاوضات واشنطن الجارية آنذاك بتعثّر شديد، ولم يكن يخطر في بالي أنني سأبدأ بفتح قناة تفاوضيّة موازية، أو ربما بديلة عن تلك المفاوضات العبيثيّة الجارية في ممّرات وزارة الخارجيّة الأميركيّة، حتّى أنني عندما وافقت محدّثي الإسرائيليّ على لقاء في أوصلوا اشتراط عليه أن يقدّم ما يتمّ التّوصّل إليه في ختام مفاوضاتنا إلى المتفاوضين في واشنطن كي يتبنّوه بأنفسهم.

كانت هذه القناعة (التي ثبت فيما بعد أنّها كانت زائفة) مجرد قراءة للمشهد المتشكّل في خضمّ لحظة تاريخيّة مثقلة بالذكريات المريرة المستمدّة من سجل صراع لم يعرف الحوار إلاّ عبر البندقية على مدى عقود طويلة داميّة، ممّا يعني أننا كنّا- ونحن في الطّريق إلى أوصلوا- كمن لا يزال على رمال شاطئ البحر يحاذر العوم في مياه لا يعرف مدى عمقها ولا شدّة الحوامات المائيّة الغائرة تحت سطحها، ولذلك فقد بقيت راغباً في الحذر ما أمكنني، وممتنعاً في قرارة نفسي عن التّحليق بخيالي في فضاء عمليّة سلام، لم يجرؤ على تصوّرها أشدّ الحالمين الرّومانتيكيين أو الرّوائيين المحلّقين، وذلك لشدّة ما تنطوي عليه الذّاكرة والتّجربة من مرارات لا حدّ لها.

الجزء الأوّل

مفاوضات أوّسلو

أحبّ دائماً أن أسمّي قناة أوّسلو السريّة بقناة الصدفة الموضوعيّة، وذلك عندما أتحدّث عن هذه التجربة التفاوضيّة المبكّرة التي بدت لي كنقطة ضوء ضئيلة، إلاّ أنّه كان عليّ اختبار هذه الفرصة التي كانت تلوح في الأفق الترويجيّ الملبّد بالغيوم الكثيفة وسط طوق من السريّة المطلقة، وفي أضيق حلقات الاتصال الممكنة. فإذا كان لدى الطرف الإسرائيليّ المفاوض اعتباراته الداخليّة وحساباته الحزبيّة والشخصيّة أيضاً لإجراء هذه الاتّصالات بتكتم شديد، فقد كان لدى القيادة الفلسطينيّة ولديّ حسابات وتحسّبات مقابلة، كان في مقدّماتها المحاذير الخاصّة بأوّل تفاوض من نوعه مع العدو الأوّل للشعب الفلسطينيّ، ومن بينها الحفاظ على قناة واشنطن الرّسميّة والمعتمدة للمفاوضات.

أقول بعد مرور كلّ هذا الوقت الطويل على عمليّة أوّسلو: إنّ السريّة التامة والتكتم الشديد لم يكونا مجرد شرط اتّفق عليه الطرفان سلفاً وحسب، وإنّما كانا أيضاً عاملين مهمّين من عوامل إنجاح هذه العمليّة، حيث ساعدت الحاجة المتبادلة إلى العمل وراء أبواب محكمة الإغلاق- كما اتّضح فيما بعد- في تحطّي الكثير من المآزق والأزمات التي كانت تنفجر أحيانا في وجوه المتفاوضين وجهاً لوجه.

على خشبة المسرح الترويجي الذي كنت أعتقد أنه أصغر بكثير من أن يتحمّل كل هذا الفيض من التعقيدات التاريخية الكامنة في قلب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، توصلت فصول كتاب أوصلو من ألفه إلى يائه الختامية، حيث كانت آخر الكلمات التي سمعتها من الأخ الشهيد القائد ياسر عرفات قبل التوجّه مباشرة إلى أوصلو قوله: «الفرصة محدودة ونهايتها غير معروفة، لكنّها تستحق الاهتمام». كما قال الأخ أبو مازن في تلك المناسبة: «إنّها فرصة محدودة للغاية، ولا يعول عليها كثيراً، لكن لنجرّب، فنحن نجري اختبارات لما هو أقلّ منها، دعنا نختبر هذه الإمكانية التي تلوح في الأفق البعيد».

على أيّ حال، وصلت مع فريق المفاوضات الفلسطيني الذي كان يضمّ كلاً من الأخ حسن عصفور والأخ ماهر الكرد إلى العاصمة الترويجية يوم ٢٠/١/١٩٩٣، ولم يكن لدى أيّ واحد منّا نحن الثلاثة فيزا دخول، حيث افترضنا أنّ مضيفينا تيري لارسون وزوجته منى غول قد ربّنا الأمور سلفاً للعبور من نقاط الدخول في المطارات بالسريّة التامة المفروضة على هويّة المتفاوضين، إلاّ أنّه حدث لنا في المطار في أوصلو ما لم يكن في الحسبان حينما اكتشف موظف الهجرة والجوازات الترويجي أنّنا لا نحمل سمة دخول، الأمر الذي أثار ارتياحه، فيما كان تيري لارسون يقف بعيداً عنّا دون حراك، فقلت في نفسي: إذا كانت هذه هي البداية - وهي غير مشجّعة على الإطلاق - فكيف ستكون التّهاية المأمولة من وراء هذه الزيارة؟

خلاصة الأمر هو أنّنا بعد عذاب وطول انتظار حصلنا على سمات الدخول بفضل الجهود التي بذلها تيري لارسون، وعبرنا نقطة التفتيش في حالة من الغضب الشّديد، حيث انفجرت في وجه المضيف الترويجي الدّمث

لائما وممتعضا ممّا حدث لنا في أوّل خطوة نخطوها على طريق أوصلو الغامض الطويل. وفي نهاية الأمر اصطحبنا لارسون بسيارة كانت تنتظرنا في المرآب بعيداً عن مخرج المغادرين والواصلين، وهو ما أثار حفيظتي مرّة أخرى، إلّا إنّني قرّرت ابتلاع هذا الموقف غير اللائق مغلباً الاعتبار الموضوعيّ على الجانب الشّخصيّ، وواضعا نصب عينيّ إنجاز المهمّة التي جئت من تونس لأجلها وسط أدنى توقّعات.

وبعد مرور ساعتين، وصلنا إلى مدينة تقع على حافة شلال تحيط بها الأشجار من كلّ ناحية، وإذا بنا ندخل قصرأ خشبياً من عدّة طوابق مبنياً على الطراز التّرويجيّ الذي يحاكي عصر الفايكنج، وكان اسم المدينة سارسبورغ، فيما كان اسم القصر بوريفاد. ومع أنّ الوقت كان متأخراً إلّا أنّه تمّت عمليّة تعارف مع نظرائنا من الجانب الإسرائيليّ، حيث قدّم لنا التّرويجيون شخصاً آخر غير يائير هيرشفيدل الذي سبق أن تعرّفت عليه في لندن، هو رون بوندك، والذي اتّضح لنا فيما بعد أنّه أحد تلاميذ هيرشفيدل، وكان عمره ٣٨ عاماً، وأنّ الرّجلين يعملان في حلقة أبحاث صغيرة تابعة ليوسي بيلن في إطار حزب العمل الإسرائيليّ... وكان ذلك عكس انطباعاتنا الأولى حول هذين الرّجلين.

في اليوم الأوّل لوصولنا إلى أوصلو، وإمعاناً من الجميع في السريّة، جرى اللّقاء الأوّل تحت عنوان دراسة نتائج البحث الذي قام به معهد فافو، وكان يرأسه تيري لارسون، حيث حضر اللّقاء لارسون وزوجته منى، إضافة إلى السيّد ماريان هيرغ الاختصاصيّة الاجتماعيّة المتزوجة من وزير الدّفاع التّرويجيّ السيّد جوهان يورغن هولست. وبعد حفل الغداء الذي أقامه السيّد جان ايغلاند نائب وزير الخارجيّة انسحب التّرويجيون الثلاثة من المكان

تاركين وراءهم ثلاثة من الفلسطينيين واثنين من الإسرائيليين في مواجهة بعضهم بعضاً أمام مائدة تشتعل قبالتها مدفأة، فيما الثلج كان يحيط بالمكان المعزول عن العالم إحاطة السوار بالمعصم.

وهكذا دخلنا فيما يمكن أن نسميه اللقاء الأوّل، وهو في واقع الأمر ثالث لقاء لنا إذا أخذنا بعين الاعتبار اللقاءين اللذين عقدتهما في لندن أواخر عام ١٩٩٢، أي قبل نحو ستّة أشهر مع يائير هيرشفيدل، حيث أبلغنا تيري لارسون قائلاً: «إنّه إذا أردتم أن تعيشوا معاً، فإنّ عليكم ان تحلّوا المشاكل بأنفسكم، أنتم أصحاب المشكلة، ونحن هنا لتقديم المساعدة عندما تطلبوها منّا، فنحن نستطيع أن نؤمن لكم المكان والخدمات، ونستطيع أن نكون مسهّلين بما في ذلك استخدام الهاتف لكن ليس أكثر»، ثمّ اختتم حديثه قائلاً: «سأنتظركم خارج هذه القاعة حيث سأبقى ضمن القصر، ولن أتدخل إلا إذا تشابكتم بالأيدي».

وفيما يمكن أن نطلق عليه أوّل جولة تفاوضيّة على مسار أو سلو اسم جولة أولى، فقد استمرّت الاجتماعات مدّة يومين، حيث كان التّقاش والحوار يتواصل خلالهما من المساء إلى ساعات الصّباح الأولى، ومن الصّباح حتّى هبوط اللّيل.

كان مجموع ما انقضى من جدالات في هذه الجولة نحو اثنتين وعشرين ساعة، شربنا فيها القهوة في منتصف اللّيل، وتناولنا فطورنا عصر اليوم التّالي، وتناقشنا في مختلف الموضوعات، وقرّرنا خلالها ألا نعود للماضي كثيراً من أجل التّركيز على الحاضر والمستقبل، علّنا نصل إلى نقاط نتوافق عليها، وتحديد القضايا الخلافية بينها.

انطلق حديثي في الجولة الأولى مستنداً إلى عشرة مبادئ توجيهية تم وضعها في تونس مع (الأخ أبو عمّار) و(الأخ أبو مازن)، حيث كانت هذه المبادئ ملخّصة على النحو الآتي:

١. الهدف هو الوصول إلى اتفاق سلام عادل وشامل ونهائي.
٢. نطاق السّطة الانتقاليّة الفلسطينيّة يشمل الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧ على أساس قرارات الأمم المتّحدة.
٣. تمارس السّطة الانتقاليّة السّطات التي يتمّ الاتفاق عليها مع الأخذ بعين الاعتبار إجراء مراجعة للقوانين المرعيّة.
٤. يتمّ انتخاب السّطة الانتقاليّة بالانتخاب الحرّ والمباشر لجميع سكّان الضّفة الغربيّة والقدس وقطاع غزّة حسب إحصائيّة السّكان يوم ٤/١٩٦٧.
٥. تتولّى جهات دوليّة متّفق عليها مراقبة الانتخابات.
٦. تنشأ لجنة ثلاثيّة لفصّ النزاعات، وبحث القضايا المشتركة بين السّطة الانتقاليّة والحكومة الإسرائيليّة.
٧. تشكّل لجنة تحكيم تحال إليها الأمور المختلف عليها، تتكوّن من مصر والأردنّ والأمم المتّحدة.
٨. قضايا الأمن بمفهومها الاستراتيجيّ تعني تجسيد أفكار التعايش السّلمي في المنطقة.

٩. يبدأ الطرفان بحث المرحلة النهائية بعد سنتين من تطبيق المرحلة الانتقالية.

١٠. دون الإجحاف بالمرحلة النهائية يتم بشكل غير رسمي دراسة إمكانية إنشاء اتحاد كونفدرالي أردني فلسطيني لاستقرار المنطقة وتحقيق السلام.

وعلى خلفية هذه النقاط بدأت حديثي في أول جلسة مفاوضات متوخياً طرح أفكار عامة واقتراحات عملية يمكن البدء بتنفيذها حيث كان في طليعتها فكرة تركز على الاقتراح المتعلق بالانسحاب من قطاع غزة، وهو اقتراح كان مدرجا على جدول النقاشات الداخلية الإسرائيلية سنة ١٩٧٨، لكنه لم يلقَ قبولا أو حتى اهتماما من جانب الرئيس أنور السادات الذي كان يعلم أن الإسرائيليين كانوا تواقين إلى الخلاص مما كانوا يسمونه (كابوس غزة).

لقد تم في واقع الأمر إدخال بعض التعديلات على هذه النقاط التوجيهية فيما بعد، إلا أنها ظلت تمثل العمود الفقري للنقاشات التالية، وشكلت قوام مسودة اتفاق إعلان المبادئ غير النهائية التي جرى عرضها في الجولة الثانية المنعقدة في شباط ١٩٩٣، الأمر الذي يدعونا إلى القول بثقة إن المادة الأساسية لإعلان المبادئ كانت مستمدة من النقاط العشر المذكورة، ومرتكزة في الوقت ذاته على جملة المفاهيم الفلسطينية المتصلة بالغاية النهائية لعملية التفاوض هذه، أي أنها لم تكن مسودة إسرائيلية، كما يدعي البعض، ولم تكن من وحي بنات أفكار يائير هيرشفيدل وفق ما روج له بعض غير العارفين فيما بعد، أي بعد التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ أواخر العام ١٩٩٣.

فقد طرحت في مستهلّ حديثي خلال الجولة الأولى على الجانب الإسرائيليّ فكرة العمل على وضع إعلان مبادئٍ كي نتمكن من تجاوز الإطار النظريّ لهذه المفاوضات إلى ما هو أكثر أهمية، وأعني بذلك الإطار العمليّ. وبهذه الذهنيّة أيضاً طرحت فكرة قيام إسرائيل ببعض الخطوات العمليّة الملموسة في إطار إجراءات بناء الثقة في المجال الاقتصاديّ، مثل الترخيص لبنك تنمية فلسطينيّ، ومصنع إسمنت، وميناء تجاريّ في غزّة، ووحدات إسكانيّة في القدس، إلى جانب مجموعة أخرى من الأفكار التي أثارت خيال الأستاذين الإسرائيليّين.

كانت القيادة العليا الفلسطينيّة التي لم نقطع عنها هاتفياً طوال الوقت يوميّ الجولة الأولى ٢٠ و ٢١/١/١٩٩٣ تترقّب عودتنا إلى تونس بفارغ الصبر؛ لتقديم الحصيلا الأولى وسبر غور الافتراضات المسبقة، ومن ثمة اتّخاذ القرار الملائم إزاء مسألة الاستمرار في هذه العمليّة السريّة. وكان الأخ أبو عمّار والأخ أبو مازن ينتظران الاستماع منّي إلى ما هو أكثر وأغنى وأشمل ممّا جاء في التقرير المقدم عن تلك الجولة، إذ كانا معنيين بأدقّ التفاصيل والأفكار، ومعرفة سياق الحوارات سعياً وراء بناء افتراضات جديدة.

في ذلك الحوار الداخليّ الذي دار بيننا في تونس عقب أوّل جلسة تفاوضيّة، كانت القيادة العليا مهتمّة إلى أبعد الحدود بمسألتين أساسيتين: الأولى كانت تتعلّق بالسؤال المثير للقلق حول الهويّة الحقيقيّة للمفاوضين الإسرائيليّين، وما إذا كانا محوّلين بالتفاوض مع منظمّة التحرير، وقادرين على الالتزام بما يمكن التوصل إليه من نتائج. والثانية كانت تتصل بمدى قوّة الخطوط الحمر الإسرائيليّة المرفوعة في وجوهنا سلفاً، خصوصاً ما كان متعلّقاً منها بقضايا الاستيطان والقدس والأجئيين وغيرها، أو تلك الأقلّ أهميّة مثل التفاوض مع منظمّة التحرير الفلسطينيّة، والانسحاب من قطاع غزّة وما إلى ذلك.

بعد سلسلة من التقاشات الداخليّة الفلسطينيّة خلصنا إلى بناء إطار نظريّ لموقف تفاوضيّ ينقلنا إلى أعتاب مرحلة جديدة، قوامه أنّ هذه المفاوضات تشكو من ضعف تكويينيّ ناجم عن عدم التأكّد من مدى رسميّة الجانب الإسرائيليّ المفاوض، ناهيك عن احتمال انتهاء هذه المفاوضات إلى مأزق يستعصي على الطرفين نظراً لما نعرفه من عناد إسرائيليّ وغطرسة واستعلاء زادته التغطيّة الأميركيّة الكاملة لحليفها الاستراتيجيّ المدلل.

في الاجتماع الأول في مدينة سارسبوغ طرحنا اقتراحاً بانسحاب إسرائيل من قطاع غزّة في إطار التغلب على مخاوفنا التاريخيّة المشروعة إزاء رغبة المحتلّين العننيّة في ترك تلك البقعة التي تضمّ أكثر من مليون فلسطينيّ، مدركين سلفاً المخاطر التي تحدق بنا من كلّ جانب، بما في ذلك خطر أن يصبح الانسحاب من غزّة بمثابة خطوة أولى وأخيرة لصالح تمسّك إسرائيل ببقية الأرض في القدس والضفة الغربيّة التي تكثرت فيها المستوطنات والكتل الاستيطانية، وتشتدّ فيها الأطماع التوسعيّة، وتستعر حولها المزاعم الصهيونيّة القائلة إنّ قلب الأرض الموعودة يقع في فلسطين الوسطى هذه.

ومع ذلك فقد قرّر وفدنا أخذ هذه المخاطرة بدعوة إسرائيل للانسحاب من قطاع غزّة كحجر محكّ أوّلٍ للنوايا الإسرائيليّة، وكون ذلك يخلق سابقة تاريخيّة قابلة للتكرار في أرض فلسطينيّة أخرى، وأنّه سيؤدّي إلى فتح نافذة في الجدار المغلق أمامنا، ويجعل الاحتلال أمراً زائلاً ومرثياً بالعين المجرّدة. وفوق ذلك إنّ الانسحاب من قطاع غزّة أولاً من شأنه أن يخلق ديناميّة جديدة لانسحاب متدرّج من بقية الأرض الفلسطينيّة، وبالتالي فليكن الانسحاب من أيّ أرض فلسطينيّة من قطاع غزّة هو الذي سيكسر المفهوم الإسرائيليّ

الرّاسخ طويلاً بأنّ الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة أراض غير محتمّلة، وأنّها لا تعود إلى جهة أو دولة يحقّ لها المطالبة بها، علاوة على الادّعاء القائل إنّ هذه الأرض المحتلة، هي جزء لا يتجزّأ من (أرض إسرائيل الكبرى).

وبهذا فقد أجرينا أوّل تغيير على القواعد الرّاسخة لتلك اللّعبة الصّفريّة الّتي كان كلّ طرف فيها يسعى دائماً إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب، فيما تكون الخسارة الكاملة من نصيب الجانب الآخر. كما أجرينا أيضاً أوّل تغيير من نوعه في الأدوار المتبادلة؛ إذ كان الطّرف الإسرائيليّ هو الّذي يقوم بإرسال الكرة كي نقوم نحن بدور المستقبل، وعليه فقد قمنا هذه المرّة بإرسال كرة الانسحاب من قطاع غزّة كي ندفع الجانب الإسرائيليّ إلى استقبالها، منطلقين من الإدراك لحقيقة أنّه في أيّ اتّفاق يمكن التّوصّل إليه، هي الّتي ستدفع لنا حقوقاً مشروعاً وحقائق جغرافيّة حتّى لو كانت هذه منقوصة.

على أساس كلّ هذه الأفكار والاستنتاجات الأوّليّة قرّرنا العودة إلى التّرويج لاستكمال ما بدأناه، حيث ذهبنا لعقد جولة أخرى وأذهاننا منصرفة إلى ما سوف يعود به الوفد الإسرائيليّ من ردود على الأفكار والمقترحات المقدّمة في الجولة السّابقة قبل نحو ثلاثة أسابيع، لا سيّما الاقتراح المتعلّق ببنود اتّفاق إعلان المبادئ ناهيك عن الاقتراح الخاصّ بمسألة الانسحاب من قطاع غزّة أوّلاً، مصممين هذه المرّة على استجلاء هويّة الوفد الإسرائيليّ المفاوض الّذي ظلّ يوماً لنا بصفته الحقيقيّة دون أن يصرّح بها، ويشير إلى مرجعيّته السياسيّة دون أن يسمّيها تماماً، تاركاً لنفسه هامشاً من المناورة التفاوضية، والتّراجع السياسي إذا ما تمّ كشف هذه القناة السّريّة.

في واقع الأمر عدنا إلى مدينة سارسبورغ ذاتها، وقد اتّضح لنا أنّ الوفد

الإسرائيليّ وصل إلى مقرّ المفاوضات قبلنا، حيث بدأنا الجلسة الأولى من الجولة الثانية التي أخذ فيها المفاوض الإسرائيليّ زمام الحديث، على العكس ممّا كان عليه الحال في الجولة السابقة، أملين أن يقدّم هذا الوفد أجوبة شافية عن الأسئلة والأفكار والمقترحات التي كُنّا قد تقدّمنا بها، فرحنا ندوّن الأقوال والظروحات هذه لعلنا نجد في كلام الوفد الإسرائيليّ ما يشير إلى أنّهم وافقوا على فكرة الانسحاب من قطاع غزّة، أو ما يدلّ على إمكانية التّوصّل إلى اتّفاق من شأنه أن يحدث أوّل خرق من نوعه، وأن يكسر الحلقة التّفاوضيّة المفرّغة الدائرة في ممّرات وزارة الخارجيّة الأمريكيّة في واشنطن.

وبعد طول استماع وصبر جميل على الكلام الإسرائيليّ، وجدناهم يستديرون عن مسألة الانسحاب من غزّة بجملة من الاقتراحات المتعلّقة بتحسين الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الأراضي المحتلّة. ولعلّ أبرز ما انطوت عليه مداولات هذه الجلسة قيام يائير هيرشفيد بعرض صيغة لإعلان مبادئ مقترح، وأخرى لبرنامج اقتصادي، وخطة مارشال لتطوير قطاع غزّة. كما حملت هذه الجلسة في ثناياها على شبه اعتراف بأنّ الوفد يتحدّث باسم جهة إسرائيليّة قادرة على الالتزام والوفاء بما يتعهّد به وفدها، مع أنّ تلك الأفكار والوعود الإسرائيليّة لم تكن مدوّنة على ورقة مروّسة يدلّ على صفة واضعيها، وذلك تحت حجة الخوف من تسريب محتمل، ودرءاً لأيّ قرينة تدلّ على التزام إسرائيليّ بما ورد في هذه الورقة من اقتراحات محدّدة.

لذلك فقد ركّزت مداخلتني في تلك الجولة على الأفكار المتعلّقة بصيغة إعلان المبادئ، كما تقدمت بورقة تشتمل على نطاق الصّلاحيّات لسلطة فلسطينيّة انتقاليّة بمجلس فلسطينيّ منتخب عبر صناديق الاقتراع الحرّ

والمباشر، تجري تحت إشراف دولي مناسب، ويشارك فيها جميع الفلسطينيين من أبناء الضفة والقطاع والقدس المسجلين في السجلات السكانية يوم ٤/٦/١٩٦٧ كما أشارت هذه الورقة إلى أنّ ولاية السلطة الانتقالية تشمل جميع الأراضي المحتلة مع بعض الاستثناءات الإدارية المتفق عليها. إلى جانب ذلك تطرّقنا إلى بعض المسائل الأخرى مثل موضوع المبعدين إلى مرج الزهور، وتصاعد عمليات القمع، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بكلام آخر، فقد بدت الجولة الثانية من هذه المفاوضات أكثر أهميّة من سابقتها، لا لأنّ المفاوضات تناولت موضوعات أكثر تحديداً فحسب، بل أيضاً لما أحاط بهذه الجولة من أجواء مواتية أكثر من ذي قبل، أدت إلى زيادة ثقة الطرفين أحدهما بالآخر، ومكّنت المفاوضين من دمج مواقف الجانبين في ورقة واحدة تحت اسم (مسودة إعلان مبادئ مطروحة للنقاش) طبعت على أوراق مؤسّسة فافو الترويجيّة المستضيفة لهذه الجلسات، حرصاً من الجانبين هذه المرّة على عدم الانكشاف أو التسريب، وتسهيلاً للدّعاء بأنّ هذه الورقة صدرت عن مؤسّسة أبحاث نرويجيّة ليس إلّا.

كذلك كان من أهمّ ما توصل إليه الوفدان في الجولة الثّانية هذه، هو توصلهما إلى قناة مشتركة بأنّهما قد أقاما معاً قناة تفاوضيّة جادة، تحظى بإسناد المرجعيّات السياسيّة الفلسطينيّة والإسرائيليّة، وأنّ ما يقومان به ليس بديلاً عن مفاوضات واشنطن المتعثّرة، وإتّما هو عامل مساعد على إنجاح تلك المواجهة الرّسميّة والعلنيّة للمفاوضات المستمرّة بين الجانبين والقائمة على أساس مخرجات مؤتمر مدريد، وبالنتيجة فقد كانت مسودة اتّفاق المبادئ التي أسّسناها وثيقة (سارسبورغ) أوّل وثيقة مشتركة بين كلّ من منظمّة التحرير

الفلسطينية وحكومة إسرائيل، على الرغم من أنها (الورقة) لم تحمل هذه الصفة... والأسباب مفهومة وإن لم تكن مقبولة من جانبنا على الأقل.

بعد يومين من المفاوضات في سارسبورغ، عدنا إلى تونس ونحن نحمل تلك الوثيقة المسماة صيغة لإعلان مبادئ مشتركة، كي يقوم كل وفد بعرضها على قيادته تمهيداً لإعادة البحث فيها في جولة لاحقة، الأمر الذي جعلنا نقوم في تونس بتقويم نتائج هذه الجولة، مستندين إلى الوثيقة الآنفه الذكر، الأمر الذي ساعدنا على إجراء مراجعة أكثر تحديداً، وأوصلنا إلى استنتاجات أكثر دقة من السابق، خصوصاً أنّ هذه الوثيقة التي لا سابق لها كانت تحتاج إلى أجوبة واضحة: إما رفض النصّ أو القبول به كما هو، أو العمل على تعديله وفق ما يتطابق مع أهدافنا المرسومة من وراء إقامة هذه القناة التفاوضية السريّة.

في تونس تداول الوفد المفاوض المسوّدة المذكورة مع كلّ من الأخّ أبي عمّار والأخّ أبي مازن، حيث كانت مسألة الانسحاب الإسرائيليّ من قطاع غزّة ووضعه تحت إدارة الامم المتّحدة لفترة انتقاليّة، المسألة الأكثر إثارة للنقاش في مقرّ القيادة. وبالمحصّلة فقد جرى الاتفاق على القبول بهذه الصيغة التي من شأنها أن تجلب الامم المتّحدة إلى قلب النزاع لأوّل مرّة، وأن تدخل كطرف ثالث في مجرى العمليّة التفاوضيّة، لا سيما وإنّ إسرائيل كانت تحرص دائماً على إقصاء أيّ طرف ثالث بصورة فظّة، كما قرّرنا أيضاً في تونس اعتماد هذه الصيغة على أن نطالب في جولة لاحقة بأن يشمل الانسحاب المقترح مدينة أخرى أو أكثر من مدن الصّفّة الغربيّة.

وهكذا تكون الجولة التفاوضيّة القائيّة قد أنجزت موضوعات على درجة كبيرة من الأهميّة النسبيّة، مثل المجلس الانتقاليّ المؤقت، والانتخابات لسلطة

الحكم الذاتي، ومرجعية المفاوضات، ومسألة القدس، والولاية الجغرافية للسلطة الانتقالية، فضلا عن الانسحاب من قطاع غزة، الأمر الذي اعتبرناه مدخلا مناسباً. أما اتفاق إعلان مبادئ مشترك فإنّ من شأنه أن يفتح الطريق أمام اتفاق تفصيلي يخصّ مختلف الموضوعات محلّ التفاوض في هذه القناة السريّة، وهو ما اعتبرناه اختراقاً فريداً من نوعه، وإنجازاً مهماً في حدّ ذاته قد يعيد فتح الباب أمام مفاوضات واشنطن التي توقّفت آنذاك بسبب بعض العمليّات التفجيريّة من جانب حماس، ناهيك عن إبعاد نحو ٤٠٠ فلسطيني إلى مرج الزهور في جنوب لبنان.

وبالمحصّلة الأولى صاغت القيادة العليا لوفدها المفاوض خطوطاً توجيهية مدوّنة تشتمل على خلاصة الموقف الفلسطينيّ، أن يسبق الحديث عن الانسحاب من غزة تأكيد الوفدين على وحدة الأراضي الفلسطينيّة في الضّفة والقطاع سياسياً واقتصادياً، وتعزيز الصّلة بينهما بمعبر بريّ ومطار في غزة وميناء تجاريّ في القطاع مع حرّيّة تنقل الأفراد بين الشّطرين، وأن تكون السّلطة المقامة في غزة تحت رعاية الأمم المتّحدة، ومشاركة كلّ من مصر والأردن، فضلاً عن تشكيل قوّة دولية لحفظ الأمن في غزة إلى أن يتمّ تسليمها للحكومة الفلسطينيّة الانتقاليّة المنتخبة، على أن يتمّ إدخال ١٥ ألف رجل من قوّات الأمن والشرطة التي سيتمّ تدريبها في مصر والأردن.

لقد كانت الورقة التوجيهية هذه أكثر تفصيلاً في كلّ ما يتعلّق بالأوضاع الاقتصاديّة، كإنشاء بنك تنمية فلسطينيّ، وصندوق دوليّ لتنمية الأراضي الفلسطينيّة، أمّا في الأمن فقد حرصنا على تحقيق هذه الغاية المشتركة في إطار ما يعرف باسم الأمن الشّامل، يوكل إليه القيام بالمهام الأمنيّة والشرطيّة على أن

تتولّى هذه الواجبات من قبل قوّات دولية مشكّلة لهذه الغاية، يفضل أن تكون من الدول الاسكندنافية الموثوقة من جانب طرفيّ الصّراع، إلى جانب تشكيل هيئة أمنيّة عليا للتنسيق بين السّلطة الفلسطينيّة وحكومة إسرائيل، بالتعاون أيضاً مع كلّ من مصر والأردن، لا سيّما في كلّ ما يتعلق بقضايا الأمن المشتركة في الإقليم وعبر الحدود الدوليّة للأطراف المعنية.

على أيّ حال، تجاوزنا في مراحل مبكّرة نسبياً من زمن مفاوضات أوسلو السرية مرحلة الاستشكاف، وسبر التّوايا، وجسّ التّبض لندخل في مرحلة أخرى تواجّحت فيها المواقف المسبقة والمبادئ الثابتة، وتقابلت في غضونهما الحقائق، وتوازت في خضمها الخطوط الحمراء لكلّ طرف، ولم يتقاطع عبرها سوى القليل من المصالح التي كانت على قلتها كافية لدفع عمليّة أوسلو شوطاً إضافياً إلى الأمام وسط فيض من المخاوف والتّحسبات الكثيرة، ونزر قليل من الآمال التي كانت تلوح عن بعد بعيد في أفق سياسيّ غائم، بكلّ ما تحمله هذه المفردة من معانٍ يصعب شرحها.

في تلك الأجواء إذن، توصلنا إلى مسودّة اتّفاق إعلان المبادئ المشتركة لعرضها على المرجعيّات السياسيّة المعنية في كلا الجانبين، ومن ثمّة العودة إلى الجولة اللاحقة بملحوظات كلّ طرف على هذه الوثيقة، والتي باتت بمثابة أرضيّة مشتركة؛ لإجراء مزيد من المفاوضات الإضافيّة العميقة. وبالفعل فقد كان على المتفاوضين في الجولة الثالثة المنعقدة في أواخر شهر آذار/مارس ١٩٩٣، أن يوسّعوا قاعدة التّفاهم المتشكّلة في الجولة الثّانية بزيادة عدد نقاط التّوافق القليلة بين الوفدين، وتصليب العود الطّريّ لهذه القناة، والتي كُنّا في حينه نحشى ألاّ تستطيع عظامها الهشّة حمل كلّ هذا الجبل الهائل من الصّعوبات والمزاعم والريب والرّهانات.

لم تكن تحسباتنا مقتصرة على هذا النطاق فحسب، بل كان علينا أيضاً أن نتحسب إزاء ردات فعل المرجعيّات المعنيّة بهذه العمليّة، تلك المرجعيّات التي تدارست مسوّدّة إعلان المبادئ، وأعطت توجيهاتها الأكثر تحديداً من ذي قبل، إنّ لم نقل صياغة مواقفها التفاوضيّة، وبناء خططها التكتيكيّة المتقابلة، لانتراع مكسب هنا، والتمترس حول موقف هناك، وهو الأمر الذي يعني في واقع الأمر أننا دخلنا في هذه الجولة إلى موقع القلب من عمليّة المساومة الأصعب، بل والمناورت التكتيكيّة الوحشيّة، ناهيك عن العَضّ على الأصابع بكلّ ما كان يقتضيه ذلك من مرافعات، ويتطلّب من قوّة وصبر واحتمال، ويستحقه من حسن قراءة وادراك، وسعة خيال ونفاذ بصيرة.

كنا في تونس - وعقب اجتماعات مكثّفة مع القيادة العليا - قد اتفقنا على الاستمرار في هذه العمليّة؛ للتّوصل إلى اتّفاق إعلان مبادئ، يوافق الخطوط العامّة المنسجمة مع مبادئنا ومع رغبتنا في تحقيق سلام يلبي الحدّ المتفق عليه وطنياً من تطّعات شعبنا إلى الحرّيّة والاستقلال، ويؤدّي إلى تصليب الأرضيّة المشتركة مع الجانب الآخر، وتوسيع نطاقها إلى اوسع الحدود الممكنة بما يمكّننا من خلق قوة دفع قادرة على تحقيق اختراق، ليس في العاصمة التّرويحيّة فحسب، وإنّما في واشنطن حيث كانت تجري المفاوضات المتعثّرة في ممرات وزارة الخارجيّة الأمريكيّة، الأمر الذي حملنا على الدّخول إلى صلب الموضوعات المدرجة على مائدة التّفاوض، تلك الموضوعات التي تمّ تحديدها في الجولة التّفاوضيّة السّابقة.

في الجولة الثّالثة هذه التي عقدت في مدينة سارسبورغ/التّرويحيّة انخرطنا في مفاوضات استمرّت ٢٢ ساعة متواصلة، اختلط فيها الليل مع النّهار، وموعد الإفطار مع موعد العشاء، حيث تقدّمنا بصيغة معدّلة في بعض البنود لتلك

المسوّدة التي تمّ اعتبارها في الجولة السّابقة على أنّها مشروع اتّفاق فلسطينيّ إسرائيليّ قابل للمراجعة، وإعادة التّقييم من جانب القيادات المعنيّة من كلا الجانبين.

كان التّصوّر أن يتبّى وارن كريستوفر هذا الاتّفاق بنفسه، وأن يقدّمه لكلّ من إسرائيل ومنظمة التّحرير الفلسطينيّة، أو على الأقل إلى القيادة المحليّة الفلسطينيّة في الدّاخل بقيادة (فيصل الحسيني) باعتباره إعلان مبادئ أمريكيّ خالص، يتكوّن من ثلاث وثائق، وهي:

١. إعلان مبادئ.

٢. برنامج عمل وتعاون فلسطينيّ إسرائيليّ.

٣. خطة عمل مشروع «مارشال» اقتصاديّ، وذلك كلّه كي يتمّ تجنّب ارتدادات ما اعتقدنا أنّه سوف يشكّل هزّة أرضيّة، كون مثل هذا الاتّفاق هو سابقة غير مسبوقه لدى قواعد جانبي الاتّفاق المنشود، والذي لم نكن قد توصلنا إليه في واقع الأمر.

ومع أنّه قد تمّ تقليص ساحات الخلافات الجوهريّة بين الطّرفين في الجولة التّفاوضيّة الثالثة، إلّا أنّ المواقف ظلّت متباعدة إلى حدّ كبير، أي إلى أن تمّ عقد الجولة الرّابعة بين أواخر شهر نيسان/ابريل وأوائل شهر أيار/مايو ١٩٩٣م، حيث كُنّا حتّى تاريخه قد اجتزنا ثلاث مراحل نوعيّة، ووقفنا من ثمّة على أبواب مرحلة جديدة أطلقنا عليها اسم مرحلة إعطاء هذه القناة السّريّة «الصّبغة الشّرعيّة» لا سيّما وإنّ الجانب الإسرائيليّ كان لا يزال يناور ويداور حول هويته التّمثيليّة، فيوحي لنا تارة أنّه مخوّل بالتّفاوض، وتارة أخرى كان

يشير إلى مرجعية حكومية، إلا أنه ظل طوال الوقت ممسكاً عن تسمية الولد باسمه الحقيقي.

وقبل الاسترسال في السرد التاريخي، فإنه يجدر بنا تلخيص المراحل السابقة من هذه العملية إلى ثلاث محطات متعاقبة على النحو الآتي:

الأولى: مرحلة الاستكشاف والاستطلاع وجسّ التبض من خلال طرح الأفكار وتبادل الأدوار، واختبار الأجواء، وسبرغور الفرص والممكنات، وقراءة التوجّهات، والتعرّف على المنطلقات والدّهنيّات والآفاق المفتوحة أمام تحويله إلى عملية سلام حقيقية.

الثانية: مرحلة إقامة قناة اتصال معتمدة على هذا التحو أو ذاك، وتأسيس بنية تفاوضيّة مؤهّلة لإجراء بحث معمّق في سائر جوانب النزاع، واستجلاء إمكانيّة التوصل إلى اتفاق، وهو الأمر الذي استلزم تحليص المفاوضات من طابعها النظري الأكاديمي، وإنزالها من سماء الرياضة الفكرية إلى أرض الواقع.

الثالثة: مرحلة التكوين الجيني لاتّفاق محتمل، وخلق قوّة الدّفع القادرة على إحداث اختراق، ومن ثمة الانطلاق بهذه المفاوضات إلى آفاق أوسع، ممّا يتّطلب الأمر معه، ونعني به البحث عن نقاط التوافق، وتكوين الأرضيات المشتركة، وإيجاد البنود الملائمة لكلا الجانبين، وتحديد نقاط الخلاف وحصرها في أضيق الحدود الممكنة.

وهكذا وجدنا أنفسنا في الجولة الرابعة نقف أمام مرحلة جديدة يمكن أن نسمّيها المحطّة الرابعة أيضاً، وهو إضفاء الطابع الرسمي على هذه القناة السريّة كما ذكرنا من قبل، حيث كنّا ندرك نحن على الجانب الفلسطيني الضعف

التكوييني القائم في هيكل هذه العملية، ونعني بذلك على وجه التحديد افتقار الجانب الإسرائيلي إلى ممثل حكومي رسمي معتمد، مع أنّ الوفد الفلسطيني كان يدرك في قرارة نفسه بعد الجولة الثانية من المفاوضات، أنّ الوفد الإسرائيليّ المفاوض لديّه مرجعيةً سياسيّةً رسميّة، قد يكون يوسي بيلن نائب وزير الخارجية، أو ربما شمعون بيريس وزير الخارجية الإسرائيليّ في حينه، وذلك كلّ مع علم إسحق رابين نفسه بهذه القناة التفاوضيّة.

وهكذا، وعشيّة التوجّه إلى جولة المفاوضات الرّابعة، لم نعد معنيين كثيراً بشخص أو ماهيّة تلك المرجعيّة الإسرائيليّة الواقفة بعيداً عن مجرى مفاوضات أوسلو، حيث انصبّ اهتمامنا على إصلاح العيب التكويني الهيكليّ القائم في بنية الوفد الإسرائيليّ المفاوض، وذلك بالإلحاح من جانبنا على ضرورة إشراك ممثل رسمي عن الحكومة الإسرائيليّة في إطار ذلك الوفد مهما تكن درجة مسؤوليته، وأياً كانت ولاءاته السياسيّة لهذا الرّأس أو ذاك داخل الهرم الحكومي الحاكم.

لقد انصبّ اهتمامنا في هذه المرحلة على دفع إسرائيل إلى قطع ما تبقى من مسافة قصيرة على طريق الجلوس مع منظمة التحرير والتفاوض مع الممثل الشرعيّ الوحيد للشّعب الفلسطينيّ، أي الاعتراف واقعياً بالمنظمة المعترف بشرعيتها على أوسع نطاق دولي حتّى وإن كان ذلك بعيداً عن الاضواء وراء أبواب محكمة الاغلاق، وذلك لما ينطوي عليه هذا الاعتراف من أهميّة نوعيّة، ولما سوف يؤسّسه من حقائق سياسيّة، ويفتح من آفاق جيدة، ويخلقه من تداعيات داخلية إسرائيليّة، ويعيد خلطه من أوراق مفيدة، وفي مقدّمها استكمال دائرة الاعتراف بالكفاح الوطني الفلسطينيّ وبأهدافه المشروعة.

لقد بدا لنا في حينه أنّ قيادة حزب العمل الإسرائيلي، الذي كان لتوه قد صعد إلى سدة الحكم بعد أن وعد ناخبه بقلب كلّ حجر بحثاً عن السّلام، اقول؛ بدا لنا أنّه لم يعدّ في وسعه مواصلة تلك السّياسة الحائرة بين التّحريم والحظر أو الممانعة في التّحاور مع الممثّلين المعتمدين من جانب قيادة المنظّمة الفلسطينيّة الأمّ، وإنّّه في سبيله إلى فقدان تلك المكابرة الزّائفة إزاء خيار التّعامل مع الممثّل الشّرعي الوحيد للشّعب الفلسطينيّ، وبالتالي التّخلّي عن تلك الدّرائع والاعتبارات التكتيكيّة الداخليّة، وذلك بعد أن باتت شمس منظّمة التّحرير تملأ السّماء في هذه المنطقة من العالم.

في مثل هذه الأجواء انتهت الجولة التّفاوضيّة الثّالثة لتبدأ بعدها جولة رابعة، ونحن أكثر تصميماً من ذي قبل على إصلاح الخلل القائم في بنية الوفد الإسرائيليّ المفاوض، تمهيداً لتحقيق المكسب الجوهريّ الذي كنّا نتطلّع إليه منذ البداية، وهو الحصول على اعتراف إسرائيليّ بمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، والتّفاوض معها وجهاً لوجه حتّى ولو كان ذلك بصورة غير علنيّة، وذلك إلى أن يتحقّق اتّفاق بين طرفين رسميين يعترفان الواحد منهما بالآخر على رؤوس الأشهاد، ولذلك فقد أعطينا أولويّة خاصّة في جولة المفاوضات الجديدة، وذلك لاعتماد مسودّة اتّفاق إعلان المبادئ من جانب المرجعيّة العليا الإسرائيليّة.

لقد فزنا في بداية الجلسة الأولى من هذه الجولة بنقطة ثمينة، حيث لبّينا أحد أهمّ أهدافنا التكتيكيّة المقرّرة سلفاً قبل الوصول إلى أوسلو، وذلك عندما أبلغنا أصدقاءنا التّرويجيون الذين يستضيفون هذه المفاوضات أنّ الحكومة الإسرائيليّة قد منحت على أعلى المستويات التّفويض الرّسمي لوفدها المفاوض، وأنّها اعتمدت هذه القناة التّفاوضيّة قناةً خفيّة رسميّة، الأمر الذي فتح أمامنا

الطريق واسعاً لاعتماد مشروع اتفاق إعلان هذه القناة على المرجعيّات العامّة فيها، مثل الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وكلّ من مصر والتّرويح فقط، دون غيرها من الدّول الأخرى ذات العلاقة غير المباشرة.

وبالفعل، فقد وجدنا في بداية جولة التّفاوض الرّابعة أنّ الوفد الإسرائيليّ يشعر براحة نفسيّة أكثر ممّا كان عليه الحال في الجولات السّابقة. كما شعرنا من جانبنا أنّ الوفد الإسرائيليّ تحت وطأة ضغوط أشدّ من ذي قبل، وذلك بعد أن بات إسحق رابين على اتّصال بهذا الوفد الذي كان يديره شمعون بيريس. كما علمنا أيضاً- من التّرويحيّين والإسرائيليّين- أنّ الأمريكيّين مرتاحون بدورهم إلى هذه القناة السّريّة، وأنّهم ينظرون إلى ما تحقّق على أنّه إنجاز هائل، وأنّه يشبه السّحر، حسب التّعبير الأمريكيّ. وكان لافتاً لنا أنّ الوفد الإسرائيليّ بات يشير إلى رابين أكثر من إشارته إلى كلّ من بيريس ويوسي بيلين.

وأكثر من ذلك فقد أبلغنا أحد أعضاء الوفد الإسرائيليّ أنّ شمعون بيريس وزير الخارجية طلب منه أن يسأل الوفد الفلسطينيّ المفاوض: «متى وكيف يريد الرّئيس ياسر عرفات أن ينقل مقرّ قيادته من تونس إلى قطاع غزّة؟ ومن هم الأشخاص المرشّحون للانتخابات في كلّ من الضّفة والقطاع، ومن هم المقرّر عودتهم من الخارج، وذلك كي يتمّ العمل مبكّراً على تسهيل هذه العودة؟» كما لفت الوفد الإسرائيليّ انتباهنا إلى أنّ الإعلام الإسرائيليّ بدأ يبرز الأخ ياسر عرفات بشكل كبير وواضح كرجل سلام شجاع، وأنّ الحكومة الإسرائيليّة قد قيّمت عودة وفدنا إلى مفاوضات واشنطن العلنيّة بعد طول انقطاع تقويماً عاليّاً لا تتخذه إلاّ قيادة شجاعة وذات رؤية بعيدة.

إزاء ما ساد في هذه الجولة من ارتياح متبادل ولغة جديدة، وما سمعناه

من تطوّر لدى إسحق رابين حيال هذه القناة السريّة، فقد خلص وفدنا إلى نتائج أوليّة مهمّة، لعلّ أهمّها أنّ مباركة رابين لهذه القناة قد منحها القدر الكافي من الشريّة والاعتماديّة التي كانت تفتقر إليها في تلك الآونة، الأمر الذي بدّد شكوكنا بإمكان أن تكون هذه القناة من صنع شمعون بيريس وفريقه فقط. وفوق ذلك فقد تيقّنا الآن أنّ هذه القناة الحديثة العهد قد حقّقت بسرعة قياسيةّ صفتها المطلوبة كأداة اتّصال على درجة عالية من الرّسميّة، وهي الأولى من نوعها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

في مثل هذه الأجواء المواتية تقدّمنا بمطلبين اثنين: أوّلها اعتماد نص اتّفاق إعلان المبادئ بتوقيعه بصفة نهائيّة، وإيداع نسخة منه لدى الدّولة المضيفة التّرويج، والاتّفاق على سيناريو إخراجه بصورة ملائمة على نحو يؤدّي إلى حدوث اختراق في مفاوضات واشنطن المتعثّرة. أمّا الثاني فقد تمثّل في ضرورة إشراك شخصيّة إسرائيليّة ذات موقع رسميّ في إطار الوفد الإسرائيليّ المفاوض، وذلك دعماً لهذه القناة الواعدة على نحو ثابت لا يشوبه أي تردّد أو غموض، ناهيك عمّا ستفضي إليه هذه المشاركة الرّسميّة من تعزيز لأجواء الثّقة اللاّزمة، ومن توفّر إمكانيّة أفضل لحسم الموضوعات الخلافية القائمة بعد.

بعد نقاشات طويلة انتهت في ساعة متأخرة من ليل التّرويج الطّويل، كان من الواضح لنا أنّ المطلبين اللذين تقدّمنا بهما لن يتمّ الاستجابة لهما بالسرّعة المرغوب فيها، كما اتّضح لنا أنّ الوفد الإسرائيليّ يميل إلى دعم القيادة المحليّة في الصّفّة الغربيّة والقدس وقطاع غزّة على أساس أنّ منظمة التحرير هي مجرد قيادة في الخارج. وأكثر من ذلك فقد طلب الوفد تأجيل التّوقيع على الاتّفاق خشية كشف هذه القناة قبل أن تحقّق غاياتها، ناهيك عن أنّ مسألة القدس

وموضوع التحكيم في المنازعات يتطلبان إجراء مناقشات داخلية إسرائيلية معمّقة، وبالتالي فقد عرض الوفد علينا الاتفاق على نصّ يستبعد هاتين التقطتين، فرفضنا ذلك، باعتبار أنّ الاتفاق رزمة كاملة.

انتهت الجولة الرابعة في الأوّل من أيار/مايو ١٩٩٣م دون أن نقول للوفد الإسرائيلي أننا قد وصلنا إلى نهاية الشّوط معهم عبر هذه القناة المقترحة إلى ثقل رسمي إسرائيلي، أو قل إلى وفد حكوميّ مفاوض، لاستكمال الموضوعات العالقة بعد في مسوّدّة اتفاق إعلان المبادئ، لكننا لمحنّا إلى ذلك عبر أكثر من إشارة واضحة بأننا مللنا من هذه التمارين الرياضيّة التفاوضيّة، وضجرنا من هذه المرافعات الطّويلة، فضلاً عن المراوحة بين الأقدام والإحجام على اجتياز ما تبقى لنا من خطوات قليلة، حيث تحجّم الحكومة الإسرائيليّة الجديدة عن اتّخاذها إلى الآن، أي اعتماد هذه القناة المباشرة بصورة رسميّة ونهائيّة، لا تقبل التخمين من جانبنا ومن جانب القيادة الفلسطينيّة العليا.

غير أننا بالمقابل كنّا أكثر صراحة مع المضيفين التّرويجيين الذين كانوا يتحرّقون لإنجاح هذه القناة التفاوضيّة بصورة تبدو أحياناً أشدّ بكثير من تطلّعنا لنجاح المفاوضات الثنائيّة المباشرة، الأمر الذي عاد بنا لاستغلال هذه العواطف التّرويجيّة المشروعة، وذلك من خلال حثّ هذا الوسيط التّزيه كي يمارس ضغوط إضافية على الوفد الإسرائيلي، لعلّ ذلك يؤدّي إلى نقل المفاوضات إلى رتبة أعلى، وإضفاء الصفة الرسميّة عليها، وجعلها أكثر موثوقيّة من ذي قبل. والحق أنني قبل أن نغادر أوصلو أخبرت الوسيط تيري رود لارسون أنّ اجتماعاتنا الأخيرة (الجولة الرابعة) قد تكون الأخيرة، وأنني في طريقي إلى تونس، وقد لا أعود منها إلى أوصلو مرّة أخرى.

كنت - وأنا أعبر عن مشاعر خيبة الأمل هذه - أدرك أن مضيفينا الترويجيين سيأخذون إمكانية عدم عودتي إلى أوصلو على محمل الجد، وأنهم ربما سينضمون إلينا في الضغط على الحكومة الإسرائيلية لإرسال وفد رسمي أو على الأقل شخصية حكومية؛ للاشتراك في الوفد المناظر لنا، لا سيما وأن وزير الخارجية الترويجي الجديد الذي حل محل ستولنبرغ كان قد نقل ملف المفاوضات من عهدة نائب وزير الخارجية جان إيغلاند إلى عهده الشخصية، ليلقي بثقله وراء هذه القناة بنهج أقل تحفظاً مما كان عليه سابقه، وبسعة أفق أكبر، وبتصميم أعمق على ضرورة التدخل في أعماق هذه القناة بأعلى مستوى سياسي ممكن بما في ذلك المستوى السياسي الترويجي، وذلك باعتباره واحداً من بين أهم الأطراف المعنية بإنجاح هذه القناة.

وفي الوقت ذاته، كنت أدرك أن التقدم النسبي الذي أحرزته قناة أوصلو أمر لا يمكن لحكومة حزب العمل الإسرائيلي أن تفرط فيه بسهولة، وأن الزخم الذي اكتسبته هذه القناة لا يمكن وقفه تماماً، وأن معرفة وزارة الخارجية الأميركية بهذه القناة ودعمها للمفاوضات عن بعد، متغيرات من شأنها أن تحول دون عدم استمرار عمل هذه القناة، ووقفها عند هذه المسألة التمثيلية، وهي مسألة شكلية عند الأميركيين، ولكنها بالغة الأهمية بالنسبة لنا نحن الذين نسعى إلى انتزاع اعتراف رسمي إسرائيلي بصفتنا الوفد المخول من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، ولذلك كله فقد أرفقت بتلميحاتي عدم العودة إلى أوصلو، وذلك بطلب صريح للوسيط الترويجي بعمل كل ما يمكن عمله من أجل منع انهيار المفاوضات في تلك المرحلة المتقدمة نسبياً.

والحق إن أعضاء الوفد الإسرائيلي المفاوض لم يكونوا أقل تأثراً من تيري

لارسون إزاء فرضية عدم الاستمرار في هذه اللعبة التفاوضية المثيرة للضجر ، فقد كانت حماسه هيرشفيدل وبونداك لهذه القناة حماسة شديدة، وقناعتها بمشروعية مطلبنا بادية على الوجوه، ناهيك عن رغبتها الطبيعية في النجاح وتحقيق إنجاز شخصي، الأمر الذي يعزز تقديراتنا المسبقة بأنهما سوف يعملان بكل ما في وسعهما لإقناع الحكومة الإسرائيلية بعدم التفريط بهذه القناة الواعدة، وأنهما سوف ينضمآن إلى الوسيط الترويجي لإقناع الحكومة الإسرائيلية بتسمية وفد رسمي إسرائيلي مفاوض، يناظر وفدنا الرسمي المعتمد من جانب أعلى مرجعية سياسية فلسطينية معترف بها على أوسع نطاق دولي.

وبعد شدّ وجذب قصيرين نجحت المناورة التكتيكية التفاوضية؛ فقد عاد إليّ تيري لارسون الذي كان قد أجرى اتصالات حثيثة مع نائب وزير الخارجية الإسرائيلية يوسي بيلين وأخبرني بما قام به، ثمّ عاد إليّ في وقت لاحق، وقال: «قررت إسرائيل أن تبعث شخصيّة رسميّة إلى مفاوضات الجولة المقبلة تلبية لطلبكم». إلاّ أنّه لم يحدّد لي هويّة هذه الشخصيّة الرسميّة، والتي يبدو أنّه لم يكن يعرف شيئاً عنها. غير أنّ هذا التطور جعلنا نشعر بثقة أكبر، وجعل القيادة العليا الفلسطينية تشعر باهتمام أشدّ من ذي قبل تجاه قناة أوسلو السريّة، حيث أنّ الأخّ الرّئيس أبا عمّار بدأ يعطي عمل هذه القناة مزيداً من الاهتمام والمتابعة، على نحو أكثر مما كان عليه الحال من قبل.

على أيّ حال، فقد أمدّنا هذا الإنجاز الجزئيّ- ولكنّ المهمّ من وجهة نظرنا- بتصميم أشدّ على مواصلة العمل في إطار هذه القناة المكتومة، التي أخذت تحقّق نجاحات نسبيّة سريعة بالقياس إلى قناة واشنطن المتعترّة، كما أدّى هذا التطور إلى تغيير أسلوب التّعامل من جانبنا مع هذه المفاوضات، حيث

صرنا أكثر حرصا على سرّيتها، حتّى أنّه عندما تسرّبت بعض الأنباء الصحفية عن تلك المفاوضات قام الأخ أبو عمّار بنفسه بنفي تلك المعلومات، وهو أمر ينمّ عن حقيقة أنّنا بتنا مقبلين على جولة تفاوضيّة (الخامسة) مختلفة عن سابقتها، وأننا نقف أمام منعطف مهمّ في مجرى هذه العمليّة التفاوضيّة التي ستعقد جولاتها اللاحقة بوفدين رسميين مفوضين، وأننا سنقوم بالضرورة الموضوعيّة بعقد مفاوضات أكثر جدّيّة وأرفع مسؤوليّة.

في العشرين من أيار/ مايو ١٩٩٣ بدأت جولة المفاوضات الجديدة داخل كوخ خشبيّ فاخر في منطقة قريبة من أوسلو. وبعد أن دلفنا إلى ذلك الكوخ المعدّ لاستقبال الصّيف الأجنبي، قبل أن يصل الوفد الإسرائيليّ ببرهة، قال لي الوسيط تيري لارسون: «إنّ الإسرائيليّ القادم إلى هنا بعد قليل جاء بهدف وحيد كما أعتقد، وهو أنّه يريد ان يعرف وزنك القياديّ، ويريد أن يعرف أيّ شخص أنت، وأن يتعرّف بنفسه على مصداقيتك وعلى جدّيتكم في الوصول إلى اتّفاق مرحليّ يقود إلى اتّفاق نهائيّ ينهي الصّراع، ويؤسّس لعلاقات استقرار وسلم حقيقيّ بين الشّعبيين: الشّعبيّ الفلسطينيّ والشّعبيّ الإسرائيليّ»... كان أكثر ما يهّم تيري لارسون أن يمرّ الّلقاء الأوّل مع الوافد الإسرائيليّ الجديد بأعلى قدر ممكن من التّجاح الذي يفتح الطّريق أمام نجاحات أخرى لاحقة.

وكان تيري لارسون يعرفني جيّدا... إلّا أنّه لم يكن يعرف الإسرائيليّ الرّسميّ الآتي بصورة جيدة. لقد كان يدرك أنّ هذا الرّجل الذي سينضمّ إلى حلقة أوسلو يتوقّف عن حسن تعامله مع القضايا العالقة، لذلك فقد راح لارسون يقدم لنا المسؤول الإسرائيليّ رفيع المستوى، كما راح يطنب أمامه في وصف الجوانب الباعثة على التّقدير والاهتمام بشخصيّات وفدنا، وذلك كلّه لتخطّي

صدمة اللقاء الأول مع الدبلوماسي الشاب ببذلته السوداء، ونظارته المربعة العدسات، وتحفظه الشديد، وأحاديثه الرسمية المبالغ بها.

في ذلك الكوخ الخشبي الذي لا تنقصه وسائل الراحة وكرم الضيافة، دخل تيري لارسون بصحبته الوفد الإسرائيليّ المفاوض، حيث كان يتقدمه أوري سافير الذي بدت عليه علامات توتر كان يخفيها بصعوبة. ثم أمسك لارسون بيد سافير، وقدمه لي قائلاً: «أرجو أن أعرفك بعدوك رقم واحد أوري سافير/ المدير العامّ لوزارة الخارجية الإسرائيليّ»، ثمّ أردف بالمقابل: «هذا هو أبو علاء عدوك رقم واحد، رئيس الوفد الفلسطينيّ المفاوض». بعد ذلك صافحت سافير مبتسماً وأنا أرسل نظرة عميقة إلى داخل عينيه، وقلت له: «الطيب أن أتعرف بك». ثمّ أكمل لارسون تعريف القادم الجديد ببقية أعضاء الوفد الفلسطينيّ المفاوض وذلك بروح دعابة أدت إلى خلق أجواء غير متوقعة من الإثارة.

بعد أن هدأت الأجواء، وبعد أن تكسّر الجليد، أخرج أوري سافير من سترته ورقة مكتوبة، وراح يقرأ منها: «إنّ هدف الحكومة الإسرائيليّة يتمثل في إجراء مصالحة تاريخيّة مع الشعب الفلسطينيّ، ولسنا معنيين إطلاقاً بإجراء تغيير تجميليّ للوضع الراهن، ولا نرغب في التّحكّم والسيطرة على حياتكم، مصلحتنا تكمن في السّلام والأمن والانفراج سوّيّة معكم، وإحلال السّلام في المنطقة. هدفنا الأساسيّ والأخلاقيّ يتمثل في التّحرير والاعتناق من هذا الوضع بصورة تضمن الحرّيّة الفلسطينيّة وتوفّر الأمن للإسرائيليين».

ثمّ طرح سافير بعد ذلك المسألتين الخلافيتين المتبقيتين في مسودة اتّفاق المبادئ؛ القدس والتّحكيم، وأضاف: «إنّه إذا ما تمكّنا من الوصول إلى حلول لهاتين المسألتين فسوف أوصي أمام رئيس حكومة إسرائيل إسحق رابين ووزير

الخارجية شمعون بيريس بالشروع في مفاوضات تمهّد لبلورة إعلان مبادئ مقبول لدى الطرفين». ثمّ تحدّث طويلا عن ضرورة التقدّم على مراحل، وأسهب في الحديث عن الأمن والإرهاب.

بعد مداخلة أوري سافير التي دامت نحو نصف ساعة أخذت دوري في الكلام، فقلت: «إنّ الوفد والقيادة الفلسطينية يخامرهم السّرور جراء وصول الاتّصالات بيننا وبينكم إلى هذه المرحلة الرّسميّة، أي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة. لقد أنجزنا عملا مهمّا مع هيرشفيد وبوندك، وسأكون مسرورا أكثر إذا ما أبلغت المسؤولين عندكم بأنّ نوايانا ونوايا الرّئيس ياسر عرفات هي نوايا جدّيّة. عليكم أن تدركوا أنّه لا توجد فرصة لتحقيق السّلام دون منظمّة التحرير الفلسطينيّة ودون قيادتها الشّرعيّة، حيث لا تملك أيّ جهة أخرى الصّلاحيّة أو الشّرعيّة أو الأهليّة للتحدّث باسم الشعب الفلسطينيّ غير منظمّة التحرير الفلسطينيّة الممثل الشرعي الوحيد»... وقلت أيضا: «إنّنا نرغب في التّعايش معكم، وفي التّعاون من أجل تطوير المنطقة، وإحياء خطّة مارشال شرق أوسطيّة في ظلّ سلام عادل وشامل وفق الشّرعيّة الدّوليّة».

وفي غمرة نقاش حول مسألة الأمن وتفريعاتها المعقّدة، سألت أوري سافير: من أين أنت يا سيّد سافير؟ فقال: «أنا من القدس». فأجبت: «وأنا أيضا من القدس. ولكن من أين أتى والدك؟»، فقال: «أتى من ألمانيا»، فقلت له: «أمّا أنا فقد ولد أبي وأجدادي جميعا في القدس، ولا يزال والدي يعيش في القدس»، فقال سفير: «ولماذا لا تسألني عن أجدادي؟» أنا أستطيع أن أقول لك أنّ سلالتنا تعود إلى الملك داود، ثمّ أضاف: أنا واثق أنّنا قادرون على التّجادل حول الماضي لمدّة سنين طويلة، إلّا أنّنا لن نصل إلى اتّفاق في التّهاية، لذلك قد يكون من

الأجدى لنا ولكم أن ندع الماضي، وأن نتفق حول المستقبل. فوافقنا من جانبي على ذلك كي نعود بجوارتنا إلى جوهر الموضوع الذي جئنا من أجله؛ أي البحث عن السلام.

اشتدّ الحديث في الجلسة الصباحية لساعات طويلة، ثمّ عدنا بعد تناول الغذاء إلى المفاوضات حتّى ساعة متأخرة من الليل الترويجي القصير، حيث اتّفقنا على بعض البنود، واختلفنا على بعضها الآخر، كان منها القدس والتحكيم.

لقد بدا لي أوري سافير في تلك الليلة كمن راح يعقد المفاوضات أكثر، ويزيد من مصاعب التوصل إلى حلّ. بعد ذلك قمت بتلخيص الموقف على التحوّ الآتي: «أعتقد أننا وصلنا إلى قلب الحقيقة؛ فقد علّمتنا التجربة أنّ استمرار رفضنا الاعتراف بإسرائيل ووجودها لن يعطينا الحرّية التي ننشدها، وبالمقابل فإنّ استمرار سيطرة إسرائيل على الشعب الفلسطيني لن يوفر لها الأمن، ولن يحقق لها التعايش معنا بسلام، هذا هو موقف وفدنا وموقف قيادتنا العليا».

وافق أوري سافير على هذه المعادلة التي تنطوي على إنهاء الاحتلال مقابل الحصول على السلام، وقال بضرورة التقدّم على مراحل لاختبار الاتفاق المقترح، وبناء الثقة المتبادلة بين الطرفين، وتطوير عمليّة السلام، وترسيخ الأمن. ولم ينس سافير تذكيرنا بأهميّة الحفاظ على عامل السريّة، الأمر الذي جعلني أنفجر ضاحكا، قلت له: «لا تخشئ يا سيد سافير منّا في هذه المسألة تحديدا. أنّ قلقنا ينصبّ عليكم من هذه الناحية... وتحديدا على صحافتكم التي يبدو أنّها تعرف بالأحداث قبل أن تقع». قلت ذلك والإعياء كان قد أخذ منّا مأخذا، حيث كانت الساعة تقرب من الرابعة فجرا، وكان مضيفونا الترويجيون ينتظروننا على أحرم من الجمر، فأخبرناهم- على سبيل الدّعابة — بأنّ كلّ شيء قد

انتهى، ولم يعد هناك ما يمكن الحديث عنه، وأنني أنا في طريق العودة إلى تونس.

في اليوم الثاني من اجتماعات الجلسة الخامسة وضعنا مسودة مشروع إعلان المبادئ على الطاولة، وتبادلنا حواراً بشأن مختلف بنوده، حيث ركّز أوري سافير في حديثه على الجوانب الأمنيّة بصورة شديدة، وقال: «إنّ هذه المسودة لم تعالج مسألة الأمن بما فيه الكفاية، ولا أمن المستوطنات التي لم نتوافق على حلّها»، ثمّ تحدّث عن التعاون الاقتصاديّ مطوّلاً. وفي نهاية الجلسة حاولت إجمال التّقاش بالقول: «إنّ هناك علاقة قويّة بين الأمن والسّلام، ونحن قادرون على وضع حدّ لأعمال العنف شريطة أن نتمكّن من ضمان مستقبل مختلف عمّا هو عليه الوضع الرّاهن»، وقلت أيضاً: «يجب أن تسفر الانتفاضة عن ثمار سياسيّة، ونحن نسعى حقّاً إلى بداية جديدة في حياة شعبنا».

عقب انتهاء هذه الجولة المهمّة يوم ١٩٩٣/٥/٢٢ عدنا إلى تونس، والتقىنا الأخ أبو مازن ثمّ الأخ أبو عمّار، ووضعنا أمامهما محضراً ملخّصاً لاجتماعات هذه الجولة، حيث أرفقنا به عدداً من الملاحظات والاستخلاصات عن أوّل مفاوضات رسميّة بين منظمّة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل، الأمر الذي ساعد كثيراً في الحوارات الداخليّة التي أجريناها حول سير العمليّة، وحيال نتائج الجولة التّفوضيّة الخامسة، كونها شكّلت أوّل اتّصال رسميّ من نوعه بين منظمّة التحرير وبين إسرائيل التي كانت حتّى تاريخه تعدّ المنظمّة منظمّة إرهابيّة، وتحظر على أيّ إسرائيليّ الاتّصال أو اللّقاء مع أيّ عضو في هذه المنظمّة المعترف بها على أوسع نطاق دوليّ.

لقد كان انضمام أوري سافير إلى مفاوضات أوصلو عامل تحفيز لنا لبذل

مزيد من الاهتمام والجديّة والأمل بنجاح هذه القناة السريّة التي بدت في ذلك الوقت واعدة أكثر ممّا كانت عليه في أي وقت مضى. إلّا أنّنا في الجولة السادسة التي بدأت يوم ١٣/٦/١٩٩٣م وجدنا أماننا في الوفد الإسرائيلي شخصية أخرى جديدة، وهو المحامي يوئيل سينغر الذي تولّى لتوّه منصب مستشار قانوني في وزارة الخارجية الإسرائيليّة بناء على توصية من يوسي بيلين، واعتماداً على شمعون بيريس، وتزكية مباشرة من إسحق رابين، وذلك تمهيداً لإلحاقه بالوفد الإسرائيليّ المفاوض، أي من جانب أصحاب السّلطة العليا في إسرائيل. لم تكن السيرة الذاتيّة أو المكونات الشخصيّة ليوئيل سينغر تبعث فينا الارتياح، فقد بد لنا هذا الوفد الجديد كأنّه رجل قانون محترف.

وبالفعل فقد أكّدت لقاءاتنا الأولى مع هذا المحامي أنّه رجل جاف وكولونيل محترف قليل المجاملات، ومفاوض هجوميّ فظّ، لا يملّ من طرح الأسئلة والملاحظات المثيرة للسّخط، وكأنّه مدّع عامّ يترافع أمام محكمة عسكريّة تستعد لإصدار أحكام قاسية بحقّ التعذيب الوحشيّ السائد حقاً في أقبية أجهزة الأمن الإسرائيليّة... وكانت هذه كلّها مشاعر غير معلنة إزاء هذا الرّجل، ولكنّها كانت حاضرة منذ أوّل لقاء معه.

على هذه الخلفيّة من الانطباعات المسبقة تمّ عقد الجلسة الأولى من جولة المفاوضات السادسة وسط أجواء تشير إلى أنّنا مقبلون على مواجهة عاصفة، خصوصاً عندما بدأ يوئيل سينغر - بعد مداخلة أوري سافير الافتتاحيّة القصيرة - يتحدّث بنبرة صارمة أكثر فيها من استخدام عبارات صاحب السّلطة الأمرة التّأهيّة، وقال: «إنّ أمامه يومين فقط ولديه قائمة طويلة من الأسئلة»، الأمر الذي دفعني إلى الرّد قائلاً: «إنّنا لسنا في غرفة تحقيق، وبالتالي فإنّي أرفض

الإجابة على ما سيتمّ طرحه من أسئلة»، فقال سينغر: «حسنأ، هذه أسئلة رئيس الحكومة، ولكم حرّية الإجابة من عدمها، وسأنقل ذلك إلى رابين». ولكي تستمرّ هذه الجولة في مناخ أقل توتراً، قلت له: «نحن أيضاً لدينا قائمة طويلة من الاستفسارات»، فرد سينغر: «هيا، إنني مستعد لكل الاستفسارات».

بعد ذلك بدأ هذا المحامي في طرح أسئلة كانت معدّة سلفاً ومصاغة بشكل دقيق، حيث ركّزت الأسئلة على سبر غور تصوّراتنا عن وضع المستوطنات والمستوطنين خلال فترة الحكم الانتقالي، فأخذت من جانبي في الرّد عن هذه الأسئلة بهدوء وصبر وضبط أعصاب إلى أبعد الحدود، على الرّغم ممّا كان يعمل في صدري من مشاعر غضب وتوتر مكتومين، حيث أجبت عن بعض منها بوضوح، فيما دوّنت ملحوظاتي عن بعضها الآخر، واعدأ بعرض هذه الأسئلة على القيادة الفلسطينيّة، ومن ثمّ العودة بالإجابات في الجولة التفاوضيّة المقبلة.

استمرّت جولة الأسئلة والأجوبة الطويلة حتى السّاعة الرّابعة فجراً، ثمّ عدّنا إلى المفاوضات في صباح اليوم التّالي، وعاد تدقّق الأسئلة التي كانت بمثابة اختبار نفسي للوفد الفلسطينيّ المفاوض، وامتحان سيّاسيّ لمنظمة التحرير، كان يعقده إسحق رابين بنفسه عبر يوثيل سينغر المكلف باستخراج كلّ ما في جعبة المنظمة من أفكار وتصورات واستعدادات للتّوصل إلى اتّفاق. وزاد من صعوبة الموقف أنّ سينغر الذي كان قد اطلع على مسودة اتّفاق إعلان المبادئ أصدر حكماً سلبياً ضدّ هذه الوثيقة أمام كلّ من إسحق رابين وشمعون بيريس، الأمر الذي جعلني أتجنّب الدّخول في ذلك النّوع من المواجهات السياسيّة الوحشيّة السّابقة، وأن أتلافى حدوث أزمة تهدّد بانهيار العمليّة التفاوضيّة.

عندما عدّنا من تلك الجولة المضنية إلى تونس ركّزنا في تقويمنا الموفوع

إلى القيادة على عنصر شديد الأهمية تحقّق عبر تلك الجولة، ونعني به انضمام إسحق رابين إلى القافلة، وإمساكه بدقّة مركب مفاوضات أوصلو، الأمر الذي أنهى كلّ ما كان قد تبقى لدنيا من شكوك إزاء موقف رئيس الحكومة الإسرائيليّة. وبالفعل فقد عبّرت القيادة عن ارتياحها لهذا التطوّر، واستنتجت عن حقّ أنّ هذه القناة قد دخلت المرحلة الجدّية، وأنها أصبحت مؤهّلة تماماً للوصول بنا إلى اتّفاق، حيث تجلّى هذه الأمر في انخراط الأخ أبي عمّار نفسه في التّقويم، ووضع الإجابات التي من المقرّر لنا تقديمها في الجولة التفاوضيّة اللاحقة.

ولعلّ من المهمّ هنا إلقاء بعض الضوء على الدبلوماسية الترويجيّة التي سبقت الجولة السادسة. فعشيّة تلك الجولة غادر وزير الخارجيّة الترويجي الجديد بلاده في جولة إلى الشرق الأوسط، حيث زار تونس والتقى الأخ القائد ياسر عرفات، وتسلمّ منه رسالة موجهة إلى وزير الخارجيّة الأمريكيّ. كما زار إسرائيل والتقى فيها كلاً من إسحق رابين وشمعون بيريس، وبعد ذلك زار واشنطن لاطلاعها على المدى الذي بلغته قناة أوصلو في ذلك الوقت، وذلك لطمانة الدولة العظمى الوحيدة إلى أنّ الترويج لن تتجاوز بأيّ حال من الأحوال عتبة الدور الأمريكيّ، والذي لاغنى عنه لإنجاح عمليّة سلام الشرق الأوسط.

ما أودّ قوله بعد جولة وزير الخارجيّة الترويجي هذه: إنّ قناة أوصلو أصبحت منذ ذلك الوقت قناة المفاوضات الرئيّسة التي يعلّق الفلسطينيون والإسرائيليون والأمريكيون جلّ آمالهم على نتائجها المحتملة، حيث أصبحت قناة واشنطن المعلنة بمثابة ستار كثيف يجب الأبصار عمّا يجري في قناة أوصلو السريّة، وذلك بموافقة جميع الأطراف، خاصّة بعد أن بدت هذه القناة

واعدة أكثر من ذي قبل، وباتت أداة رسمية معتمدة من جانب الأطراف ذات الصلة، وذلك بعد أن بدت أيضاً خطوط الاتفاق أوضح فأوضح مع كل جولة مفاوضات جديدة، حيث أكد لنا وزير الخارجية الترويجي آنذاك تأييد كل من إسرائيل والولايات المتحدة على أن الجهود الدبلوماسية باتت منصبة على قناة أوصلو، وليس على تلك المفاوضات الجارية بتعثر شديد في أروقة وممرات وزارة الخارجية الأمريكية.

وثمة أيضاً ما أودّ قوله عن نتائج هذه الجولة التفاوضية التي تميّزت بانضمام يوثيل سينغر إلى الوفد الإسرائيلي، وهو: إن المفاوضات بدأت بالانتقال إلى الجانب العملي، لا سيما في المسائل المتعلقة بنقل السلطات، الأمر الذي أدخل العملية التفاوضية في مسار زاهر بالتفاصيل، ووضعنا على عتبة عملية صياغة قانونية نهائية لم يتمّ التفاوض بشأنها في الجولات السابقة على الرغم من أن وقتاً طويلاً من هذه الجولة قد تمّ استهلاكه في الحديث عن المفاهيم وكيفية تطبيق بنود الاتفاق، وما إلى ذلك من أسئلة أظهرت الاهتمام الإسرائيلي المركز بالأبعاد الأمنية لتطبيق كل بند من البنود، وأظهرت في الوقت ذاته أن لدى إسرائيل مفاهيم مختلفة عما لدينا من مفاهيم متصلة بجسم السلطة ونقل الصلاحيات وإعادة انتشار قوات الاحتلال والانتخابات الفلسطينية.

غير أن أهم ما شهدته هذه الجولة يومي ١٣ و١٤/٦/١٩٩٣، كان فيما طرحه يوثيل سينغر بشأن مسألة المصالحة التاريخية، والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، علماً أن لديها خشية في أن تقدّم تنازلات على أرض تعهّدت ووعود كلامية، ممّا جعلها تطرح مسألة الاعتراف المتبادل في وقت مبكر قبل الانتهاء من اعداد الاتفاق. وعليّ ان أذكر أنني كنت شخصياً

ضدّ مثل هذا الاعتراف إلى أن اتخذت القيادة المكلفة بالمتابعة والممثل بالأخ الرئيس أبو عمّار والأخ أبو مازن قراراً ملزماً بشأن الاعتراف المتبادل في وقت لاحق في إطار مفاوضات جرت في باريس خلال شهر أيلول سبتمبر، أي بعد توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى، وعشيّة التوقيع على هذا الاتفاق رسمياً في حديقة البيت الأبيض في ١٣/٩/١٩٩٣م.

لقد أدّت المفاوضات في الجلسة السادسة إلى تقليص مساحة الاختلافات بين موقف الجانبين إلى نحو خمس نقاط، وإلى صياغة عدّة مسودّات ذات مضمون واحد. إلا أنّ هذه التّقاط على محدوديتها كانت بالغة الأهمّيّة، وبالتالي كان الجسر على المواقف إزاء كلّ نقطة على يتطلّب مفاوضات أدهى وأمرّ ممّا كانت عليه المفاوضات في السّابق. لقد كان من الأسئلة التي طرحها يوئيل سينغر من سيوقع الاتفاق المزمع؟ هل هو الفريق الفلسطينيّ في الوفد الأردنيّ الفلسطينيّ المشترك، أم هو الوفد المفاوض في أوسلو؟ ولما كان من غير الممكن أن يوقع وفدنا في واشنطن اتّفاقاً لا يعلم عنه شيئاً، فقد كان من غير الواقعيّ أن يوقع وفدنا في أوسلو اتّفاقاً دون أيّ أشعار مسبق لمؤسّسات منظمة التحرير الفلسطينيّة.

على أيّة حال... انفضّت المداولات الوحشيّة لتلك الجلسة المضمنيّة وسط مشاعر من الإحباط واليأس المتبادل بين الوفدين اللّذين ارتفعت أصواتهما عند السّاعة السادسة صباحاً حين ركض كلّ منّا إلى حقيبته مهرولاً إلى الخارج، وهو يلقي اللّوم على الطّرف الآخر في الوصول إلى مثل هذا الاستعصاء المفاجئ، حيث شعرنا أنّ الاتفاق الذي بدأ لنا قاب قوسين أو أدنى قد أصبح أبعد منالاً ممّا كان عليه من قبل، وهو الأمر الذي يفسر من وجهة نظرنا خيبة الأمل الشّديدة، ويشرح أسباب ذلك التلاوم والشّجار الذي حدث في نهاية هذه الجولة التفاوضيّة الساخنة، وكاد أن يعصف بكلّ ما سبق التّفاهم عليه في السّابق.

بعد ذلك... عاد وفدنا إلى تونس لتدراس الموقف مع القيادة العليا وتقويمه. وتقويمه. وتقديراً مني لأهميّة ومفصليّة ما كان يتم تداوله في المفاوضات، طلبت من الأخ أبي عمّار إشراك الأخ أبي اللّطف كوزير للخارجيّة في عمليّة دراسة المقترحات المطروحة، فقال لي القائد العام: «إنّ الأخ أبا اللّطف على اطلاع على آخر التفاصيل، وإنّه تسلّم صورة أخرى لمسودّة مشروع الاتفاق، وإنّ أبا اللّطف علّق على تلك المسودّة قائلاً: «جيد أن يكون ذلك صحيحاً». وعلى الجانب الآخر كان هناك تشاور مع الأخ محمّد غنيم (أبو ماهر)، وأنّه قد جرى معه البحث في مسألة الاعتراف المتبادل بين المنظّمة وإسرائيل.

وبالعودة إلى سياقات مفاوضات الجولة السادسة، ووقائعها العاصفة، فأنّه يبدو أنّ الإسرائيليين -الذين أصيبوا بخيبة أمل شديدة جراء إفراطهم بالتفاؤل حيال إمكانيّة توقيع الاتفاق بسرعة- قد تدارسوا الموقف من جديد، وأنّهم توصلوا إلى استنتاجات جديدة كان من بينها أنّ مسار أوسلو كلّه قد يتعرّض للانهيّار إذا ما بقيت مواقف الطرفين متعارضة بهذه الدّرجة من الحدّة، الأمر الذي جعلهم يقترحون علينا عبر الوسيط التّرويجيّ عقد لقاء مصغّر في أوسلو، يقتصر على يوئيل سينغر من الجانب الإسرائيليّ الذي تسبّب أصلاً في هذه الأزمة المفاجئة، وذلك كي يعيد على مسامعي شرح الموقف الإسرائيليّ حيال الأفكار والمقترحات المطروحة، لعلّ ذلك يقلّل من حدّة التّشاؤم، ويعيد بناء جسر الثقة والتّفاهم.

على هذه الخلفيّة عاد يوئيل سينغر إلى أوسلو وحده في ٢٧/٦/١٩٩٣ فيما يمكن تسميته همزة وصل بين جولتين، أو جولة تفاوضيّة سابعة قصيرة، وعقدت معه اجتماعاً استهله المفاوض الإسرائيليّ الفظّ بالقول: «إنّ لديه

مقترحات جديدة، وإنه مفوض من جانب إسحق رابين عرض هذه الأفكار علينا، وإنه أيضاً معنيّ قبل ذلك بتبديد ما حدث من سوء فهم في الجولة السابقة»، الأمر الذي حدا بي إلى طرح سيل من الأسئلة التفصيليّة المقابلة لما كان قد طرحه علينا سينغر، والتي انصبّت على جلاء حقيقة الموقف الإسرائيليّ تجاه عدد من القضايا المتعلقة بمختلف جوانب الاتفاق المنشود بما في ذلك الانسحاب من غزّة وأريحا، والمعابر، والأمن، وعودة القيادات الفلسطينية من المنفى، والمستوطنات، وغير ذلك.

لقد اتّضح لي في غضون هذا اللقاء أنّ عودة يوئيل سينغر السريعة هذه كان الهدف منها تأكيد حرص إسرائيل على استمرار عمل القناة السريّة، وتبديد ما علق في أذهاننا من شكوك أو سوء فهم أو غير ذلك من عوامل احباط؛ أيّ أنّ الغاية من وراء هذا اللقاء التفاوضيّ العاجل لم يكن الوصول إلى الاتفاق المرغوب فيه بقدر ما كان إعادة الثقة لدينا بجديّة الجانب الإسرائيليّ، ورغبته في اعتماد أوصلو كقناة وحيدة للمفاوضات، وأنّ كلّ ما نسمعه من تصريحات إسرائيلية حول لقاءات تجري هنا أو هناك مجرد مبادرات فردية يقوم بها أناس لا علم لهم بقناة أوصلو، وما يجري فيها من مفاوضات جدية ورسميّة ومعتمدة على أعلى المستويات.

على أنّ أهمّ ما طرحه يوئيل سينغر في هذا اللقاء التفاوضيّ السريع كان يتعلّق بمسألة الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، الأمر الذي أوضح لنا أنّ إسحق رابين كان قد بدأ يولي هذه المسألة اهتماماً شديداً ومركزياً، ويقدمها على غيرها من المسائل المتصلة بمختلف جوانب مسودة الاتفاق الجاري التفاوض عليه، وأنّ الاعتراف المتبادل بدأ يأخذ الأولوية الأولى لدى الجانب الإسرائيليّ، بل إنّه كان يتقدّم على عملية استكمال المفاوضات بشأن

مسودة اتفاق إعلان المبادئ، ثم قَدّم بعد ذلك مجموعة من التّقاط لعرضها على القيادة الفلسطينيّة؛ لتكون الأساس الذي سيتمّ عليه التّفاوض في وقت لاحق.

لم يمض سوى أسبوع واحد حتّى عدّنا في ٦/٧/١٩٩٣م إلى أوصلو من جديد، وهو ما يشير إلى ارتفاع وتيرة الجلسات، ويعني أنّ الحسّ بمرور الوقت قد أخذ يَضْغَط على الأعصاب، لا سيّما على الجانب الإسرائيلي، وأنّ هناك اعتبارات داخلية قد أخذت تلح على حكمة إسحق رابين للوصول إلى اتفاق بدأت بعض وسائل الإعلام تتحدّث عنه. وعلى ضوء المناقشات التي أخذت مداها الكامل مع مشاركة كلّ من اوري سافير ويوئيل سينغر الفاعلة... جاء الوفد الإسرائيليّ إلى الجولة الثّانية هذه وهو يحمل مسودة رسميّة مكتوبة لإعلان المبادئ المشترك، والذي كان ينصّ، بيت بنود اخرى، على إقامة حكم ذاتيّ في غزّة وأريحا، تليه اتّفاقية تسوية مرحليّة، تنتهي بتطبيق الحكم الذاتيّ في الضّفة الغربيّة، وتجري بعد ذلك مفاوضات الحل التّهاويّ.

لم نكن في الجانب الفلسطيني بحاجة سوى إلى إلقاء نظرة سريعة على هذه الوثيقة كي نكتشف أن بناءها، الذي صار أكثر وضوحاً من ذي قبل ينطوي على تراجعات إسرائيليّة شديدة وواسعة قياساً بما كنّا قد اتّفقنا عليه في السّابق، حيث بدا التّصّ الجديد وكأنّه سيعيدنا إلى المربع الأوّل؛ فقد اقترحوا علينا- مثلاً- أنّ يتمّ التّوقيع على الاتّفاق على مرحلتين: الأولى بين منظمّة التحرير وممثّل عن حكومة إسرائيل في أوصلو، والثّانية بين فيصل الحسيني وشمعون بيرس في احتفال رسميّ يجري في واشنطن، ويجري في تلك اللّحظة الإعلان عن قناة أوصلو بصفة رسميّة، وهو ما يعني بالنّسبة لنا استبعاد القيادة الرّسميّة الفلسطينيّة المعترف بها من عملية التّوقيع على الاتّفاق.

وكان لافتاً لنا حديث الإسرائيليين معنا بصراحة نادرة، بل ومفاجئة، حيث أبدوا لنا مخاوف حقيقية إزاء الأمريكيين، وقال أحدهم: «إنه يخشى أن يلقي هذا الاتفاق ما لقيه اتفاق لندن بين الملك حسين وشمعون بيريس قبل أعوام، حيث أدت الحسابات الذاتية الأمريكية إلى إجهاد ذلك الاتفاق الذي كان يعارضه على أي حال رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق شامير». كما تبين لنا أن القيادة الإسرائيلية لا تثق كثيراً بحسن نية بعض الأعضاء البارزين في إدارة الرئيس بيل كلينتون، وقال لنا: «إن بعض هؤلاء - وبالأسماء - حرفوا المفاوضات المباشرة عن مسارها الطبيعي لحسابات محض شخصية»، وكانوا يعنون بذلك المفاوضات الجارية بتعتر شديد في أروقة وزارة الخارجية الأمريكية.

ومما يجدر ذكره عن مفاوضات تلك الفترة الزمنية، أنه بقدر ما بدت حكومة إسحق رابين مقتنعة بالانسحاب من أريحا في وقت متزامن مع الانسحاب من غزة، إلا أنها بدت متشددة في مسائل أخرى مثل القدس، حيث رفض الوفد الإسرائيلي المفاوضات ذكرها في أي اتفاق خشية انهيار الائتلاف الحكومي مع حزب (شاس) الديني. كما انسحب هذا الموقف المتشدد أيضاً على قضية التازحين ومسألة التحكيم الدولي. أما فيما يتعلق بالأمن - وهو بقرة إسرائيلية مقدسة - فقد تضمنت الوثيقة المقترحة مفهوماً للأمن، يجعل من الأمن الخارجي نسخة طبق الأصل عن الأمن الداخلي من الناحية العملية والتطبيقية.

وفي ردنا على هذا الموقف التفاوضي وضعنا بالتشاور مع القيادة في تونس رداً تضمن عدداً من المبادئ منها النص على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، والربط بين المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية، وحل الحكومة العسكرية

والإدارة المدنيّة، ومشاركة أهل القدس في الانتخابات تصويماً وترشيحاً، وحقناً في تشكيل قوّة الشرطة الفلسطينيّة من الدّاخل ومن الخارج، وأنّ اتّفاق غزّة- أريحا جزء من اتّفاق إعلان المبادئ وليس اتّفاقاً منفصلاً عنه، وتسليم غزّة وأريحا لمنظمة التحرير الفلسطينيّة عندما يتمّ الاعتراف المتبادل بينها وبين إسرائيل. ومن أجل الحفاظ على الوتيرة المتسارعة لهذه الجلسة، وإبقاء الزّخم التّفاوضيّ على حاله، اتّفقنا مع الوفد الإسرائيليّ على اعتبار هذه المرحلة مرحلة استكشاف.

وهكذا كانت هذه الجولة الاستكشافية بمثابة فاتحة عريضة لما سيّلي من جولات متسارعة لاحقاً، وحافلة بالتّطورات المهمّة، وحافلة أيضاً بالتّسريبات الإخباريّة عن المفاوضات عبر الصّحافة الإسرائيليّة، وأيضاً كذلك بالمقابلات والتّصريحات والتّعليقات عن مفاوضات سرّيّة فلسطينيّة إسرائيليّة تحرز تقدّماً وتقترب من الوصول إلى نهايات إيجابيّة قد تعلن في وقت لاحق، الأمر الذي أدّى إلى زيادة الزّخم في هذه القناة، وشكّل عامل ضغط على حكومة إسحق رابين للإسراع في إنهاء ما تبقى من مسائل خلافيّة، ومن ثمة الإعلان عن وجود مفاوضات بات من الصّعب على الجميع الاستمرار في إنكار وجودها.

ومع أنّه بقيت هناك بعض الفجوات القليلة والعميقة بين موقفيّ الطرفين، فقد بدا المشهد العامّ لمجرى المفاوضات يوحي بأنّ الفلسطينيين والإسرائيليين باتوا على وشك التّوصل إلى اتّفاق نهائيّ طال انتظاره، حيث أصبحت المدّة الفاصلة بين جولة تفاوضيّة وجولة تفاوضيّة أخرى لا تزيد عن أسبوع واحد. إنّ هذا التّتابع السّريع ولّد زخماً أقوى من كلّ العوائق، حيث بات حدوث الاختراق التاريخيّ يلوح في الأفق من دون أن يعني ذلك أنّ الطّريق

بات مفتوحاً بالكامل. فقد بدا الطرف الإسرائيلي متعجلاً للغاية من أجل إنهاء المفاوضات، وراح يلح علينا لاستكمال العملية... وهو الأمر الذي عزّز موقفنا التفاوضي، وجعلنا نستثمر عامل الزمن لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من مطالب فلسطينية كان الوفد الإسرائيلي يحاول تأجيلها إلى مرحلة لاحقة.

وصلنا إلى الترويج يوم ١١/٧/١٩٩٣ لبدء الجولة التاسعة، وكان فصل الصيف في تلك البلاد الباردة في أفضل حالاته. وما إن بدأت المفاوضات حتى اكتشفنا أنّ الوفد الإسرائيلي عاد إلينا بمواقف متشدّدة إزاء كلّ القضايا الخلافية المتبقية، الأمر الذي قوّض الموقف المتفائل لدى الترويجيين الذين نخرطوا أعمق من ذي قبل في مجرى العملية التفاوضية، وقد كانت أهمّ الموضوعات الخلافية ممثلة في ثلاث نقاط: أمن المستوطنات، وحدود المناطق التي سيتمّ الانسحاب منها، وأمن الإسرائيليين الذي يتنقلون بين المستوطنات في الأراضي الفلسطينية. وإزاء ذلك قدّمت ٢٥ تعديلاً أثارت حفيظة الوفد الإسرائيلي مثل إدخال اسم منظمة التحرير في نصّ الاتفاق.

لقد انفجر الوفد الإسرائيلي غضباً إزاء موقفنا المتشدّد، وكان غضب أوري سافير أشدّ من غضب أعضاء الوفد الآخرين، وهو ما أثار ارتياحي، حيث قلت في نفسي: «ها أنا أذيقهم من الشراب نفسه الذي أذاقونا إيّاه في جولات سابقة». ولتلطيف حدة الأجواء قمت بتلاوة الرسالة التي حملناها معنا من الأخّ أبي عمّار، المتضمنة التزاماً واضحاً بأسس عملية السلام، ونبذاً للإرهاب، وإبطالا لكلّ ما ورد في الوثائق التاريخية لدى الطرفين من نصوص متعارضة مع وثائق السلام التمهائية، فضلاً عن أنّ الحلّ الشامل والمتوازن بين الطرفين من شأنه أن ينهي حالة العداء بين الشعبين ويوقف كلّ الأعمال العدائية ضدّ الأفراد والحقوق والممتلكات، بما في ذلك منع الإرهاب بكلّ أشكاله.

أدى هذا كله إلى مزيد من التّشدد المتبادل بين الجانبين، حيث أصّر كلّ وفد على موقفه المعلن، وهو ما دعانا إلى تأجيل الجلسة إلى صباح اليوم التالي من أجل تبريد الأجواء الساخنة وإجراء مشاورات ومراجعات عاجلة مع المرجعيّات السياسيّة العليا.

في اليوم التالي جلسنا معاً، وتناولنا وجبة الفطور سوياً، إلا أنّ الجوّ ظلّ مكفهراً، ولذلك لم تدم هذه الجلسة طويلاً. وبعد أخذ ورد بدا واضحاً أنّ كلّ وفد بحاجة إلى مراجعة قيادته السياسيّة، فعدنا كلّ إلى مكان انطلاقه دون إحراز تقدّم كان مأمولاً في الجلسة السّابقة. وهنا تدخل وزير الخارجيّة التّرويجيّ بصورة مباشرة، حيث قام بزيارة إلى تونس التقى فيها الأخ أبا عمّار فيما ذهب تيري لارسون وزوجته إلى إسرائيل.

لخصّ الأخ أبو عمّار الموقف الفلسطينيّ أمام وزير الخارجيّة التّرويجيّ قائلاً: «إنّنا بحاجة إلى اختراق تاريخيّ خاصّة في غزّة وأريحا، وإذا كانت هناك عقبات فنحن على استعداد لإجراء فكّ اشتباك، والعكس صحيح، وفي المرحلة التّهاويّة فهم مجبرون على أن يقدّموا لنا ممراً برياً بين غزّة والضّفة الغربيّة (كاريدور)، ونحن منفتحون على بينولوكس اقتصاديّ معهم ومع الأردنّ في المرحلة الأخيرة، والاتّفاق معنا سوف يمكّن رابين من التّوصل إلى اتّفاق مع الأردنّ ولبنان وسوريا فيما بعد، وقوّاتنا هي القوّة الوحيدة القادرة على حفظ الأمن، ونحن نريدها أن تكون قوّات للأمن المركزيّ تتكوّن في الدّاخل والخارج، ونريد إعلان مبادئ بسرعة. وبالتّسبة للقدس فإنّ علينا إيجاد طريقة لتضمينها في نصّ اتّفاق إعلان المبادئ».

وبالعودة إلى زيارة وزير الخارجيّة التّرويجيّ إلى تونس فقد اتّضح لنا أنّ

الوزير الضيف كان يريد التثبت من حقيقة أن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات على اطلاع كامل بمجريات عملية أوسلو لتبرير بعض الشكوك من الجانب الإسرائيلي القائلة أن أبا عمّار قد لا يكون على اطلاع كامل على هذه العملية السريّة وأنه يمكن أن يتنصّل منها في أيّ وقت مقبل، ولذلك فقد حرص الوزير الترويجي على أن يرسل تيري لارسون إلى إسرائيل لاطلاع كبار المسؤولين على فحوى ونتائج زيارة الوزير الترويجي لتونس بما في ذلك التأكيد للجانب الإسرائيلي أن الأخ أبا عمّار ليس فقط كان مطلعاً على مجريات القناة، وإنما أيضاً كان يدعمها، ويرغب في تحقيق اختراق سريع فيها.

على خلفيّة زيادة التّدخل الدبلوماسي الترويجي في العملية التفاوضيّة من جهة أولى والاستعجال الذي أبدته القيادة الإسرائيليّة للتّوصل إلى اتّفاق مغبّة اكتشف أمر المفاوضات من جهة ثانية، حدثت طفرة في الجلسات التفاوضيّة خلال شهر تموز/ يوليو الذي انعقدت خلاله ثلاث جلسات متعاقبة، حيث أنّ ما أبداه هؤلاء المضيفون من رغبة مخلصّة وجهد دبلوماسي، بما في ذلك نقل الرّسائل التّطمينيّة والتّوضيحات، كان له أثر بالغ وحقيقي في تسريع العملية التفاوضيّة، وإيصالها لاحقاً إلى ما يمكن أن نسمّيه لحظة الحقيقة؛ أي وضع الأسس الثّابتة لجولة المفاوضات الحادية عشرة، وهي جولة حاسمة انعقدت بين الرّابع والعشرين والسادس والعشرين من شهر تموز/ يوليو.

بدأنا هذه الجولة بعرض معدّل تعديلاً طفيفاً لوثيقة اتّفاق إعلان المبادئ التي عرضناها في الجولة السّابقة، متمسّكين بالحدود الدّنيا المطلوبة لنا من أجل تلبية مصالح شعبنا الذي كان يتابع مفاوضات واشنطن العلنية المثيرة للإحباط، بينما كانت أوضاعه الاقتصاديّة تتدهور أكثر فأكثر مع مرور الوقت. فقد

تمسكنا في نص الوثيقة هذه بعدد من العناصر المهمة؛ مثل أن منظمة التحرير الفلسطينية شريك اساسي في هذه المفاوضات، وأن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة يجري في غضون ثلاثة أشهر، ناهيك عن إنشاء قوة بوليس فلسطيني مكونة من عشرة الآف شرطي في غزة وأريحا، وكذلك فرض السيطرة الفلسطينية على المعابر الحدودية وغير ذلك.

وكما كان متوقعا فقد رفض الجانب الإسرائيلي هذا النص، ولم يتردد أوري سافير في مخاطبتي قائلا: «أبو علاء، إنك تتنكر للتفاهم الذي سبق أن أحرزناه، وإذا ما أطلعنا بيريس ورابين على هذه الوثيقة فإن ذلك سيعني نهاية المفاوضات، فإما أن نعود إلى الوثيقة السابقة لهذه، أو تنتهي هذه المفاوضات»، فأجبت سافير على الفور: «أوري، عليكم أن تستمعوا جيدا إلى وجهة نظرنا، فنحن لا نتجاهل الوثيقة المشار إليها، فيما المواقف التي نطرحها في هذه الوثيقة مفتوحة للتقاش بيننا تماما مثلما هو حال الوثيقة السابقة. أما إذا تجاهلتم ما نقدّمه لكم من نصوص فنحن أيضا لا نستطيع العودة إلى تونس، ولن يكون بإمكاننا عرض ذلك على القيادة الفلسطينية، لاسيما على الأخّ أبي عمّار».

في واقع الأمر كنا نشعر خلال هذه الجولة وهي الأخيرة في شهر تموز/ يوليو أننا على عتبة اتفاق كبير ومهم، وأننا نقرب من لحظة الحقيقة، الأمر الذي خلق لدينا في قرارة أنفسنا مشاعر مختلطة ومتناقضة إلى حدّ ما، فمن جهة أولى كنا نشعر بثقل المسؤولية الملقاة علينا في هذه المرحلة، وبوطأة عبء مواجهة القيادات والجماهير الفلسطينية والمسؤولين العرب والرأي العام، وذلك إذا ما توصلنا إلى اتفاق لا يرضي كلّ هؤلاء، إن لم يكن من المستحيل تماما إرضاء كلّ هؤلاء الذين سيتفاجؤون بما سيعلمون في نهاية هذه المفاوضات القائمة في نطاق السريّة والتدرج الزماني والمراحل المتعاقبة.

كان يزيد من حراجة الموقف - ونحن نفكر في كل ذلك - أننا نحن في الثورة الفلسطينية أكثر من أسهموا في بناء موقف شعبي معارض لأيّ تسوية تنقص من حقّ الشعب الفلسطينيّ في كامل ترابه الوطنيّ، واننا نحن من عمل على مدى عقود زمنية طويلة على تعميق مثل هذه القناعات لدى الفلسطينيين والعرب كافة. إلا أننا من جهة مقابلة كنا على استعداد تامّ لمواصلة الإمساك بلحظة سياسيّة لا سبق لها في تاريخ الصّراع الشّديد، تبشّر بإمكانية التّوصّل إلى اتّفاق انتقاليّ يفتح صفحة عريضة وجديدة أمام مسار الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة التي واجهت في تلك الفترة، لاسيّما بعد حرب الخليج الثانية، خيارات قاسية وصعوبات لا حدّ لها مع الأسف الشديد.

من ناحية ثانية، وفيما كنا نتحسب لردود أفعال فلسطينيّة نعرف سلفا منطلقاتها ودوافعها واتجاهاتها، كنا نخشى أيضا ردّات فعل أشقائنا العرب ولاسيّما شركاؤنا في اللعبة التفاوضيّة الجارية في واشنطن منذ عدّة أشهر، إلا أنّ هذه الخشية وذلك التّحسب لم يحولا دون استمرار خوفنا من إمكانية هبوب رياح قويّة تقلب المركب الصّغير المبحر في أعالي البحار، وتجعلنا متخلفين عن المركب العربيّ الذي قد ينطلق بعيدا عنّا، ويتركنا خلفه نتخيّط بين أمواج مفاوضات واشنطن المتعثّرة وبين أنواع المأساة الفلسطينيّة السياسيّة والاجتماعيّة المتفاقمة بفعل تداعيات حرب الخليج الثانية، الأمر الذي يحفزنا لمواصلة مثل هذه المجازفة السياسيّة المحسوبة والتّقدّم نحو نقطة الحسم بكلّ ما فيها من مخاطرة كبيرة.

لقد كنا نرى في الاتّفاق الذي ظلّت بشائره تلوح في أفق قريب المنال فرصة لا يجب هدرها أبدا، مثل كسر جملة من اللآءات الإسرائيليّة وإقامة

مجلس وطني فلسطيني منتخب، وهو أمر يشكّل في حدّ ذاته سيادة واقعية على أوّل أرض فلسطينية متاحة، وذلك باعتبار أنّ السيادة هي لمن يمارسها على الأرض وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدوليّ ٢٤٢ و ٣٣٨ وهو ما سيؤدّي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة مهمّا كانت الصّعوبات والتّحدّيات والعراقيل، فالمفاوض الإسرائيليّ كان يعي وهو يفاوض حركة وطنية فلسطينية ذات برنامج استقلاليّ أنّ ذلك سيقود في نهاية المطاف إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة.

لذلك قرّرنا متابعة هدفنا النهائيّ بكلّ قوّة والتّمسك به حتّى النفس الأخير على الرّغم ممّا رافق جولات المفاوضات الأخيرة من حدّة، وما صاحبها من أجواء مشحونة بالشّك من احتمال انهيار المفاوضات في اللّحظة الأخيرة، ولذلك ومن أجل إبقاء الأبواب مفتوحة لمزيد من المفاوضات في المستقبل قمنا بمحاولة مشتركة لانقاذ العملية التفاوضية، إلّا أنّ هذه المحاولة باءت بالفشل، بل أثّرت أزمة مستعصية لا سابق لها، بعد أن تخلّلت هذه الجولة كثير من الاتهامات والصّراخ المتبادل والعبارات الحادّة، حيث خاطبت أوري سافير في صيغة حادة قائلاً: «إنّ ما تعرضونه علينا في حقيقة الأمر هو لا شيء في واقع الامر، وهو ليس سوى الإبقاء على الاحتلال بصورة ووسائل أخرى، لذلك فإنّنا نفصّل الانتظار لمُدّة عشر سنوات أخرى لتحقيق اتّفاق منطقيّ ومقبول».

حينها ردّ عليّ أوري سافير بنبرة بائسة، وبما معناه: «ليس في قدرتنا سوى الانتظار، وأنّنا معاً سننتظر قدوم المسيح المخلص بينما ستتواصل آلام الشّعبيين». ثمّ أضاف: «لن نتخلى عن الأمن، لقد حارب كلّ طرف الآخر مئة سنة، وسنستمر في هذه الحرب، إنّنا نتفاوض حول الحكم الدّاتيّ المرحليّ، أمّا محادثات التّسوية الدّائمة حول الحقوق الوطنيّة الكاملة والدّولة الفلسطينيّة فهي

مرحلة لاحقة». وهكذا استمرّ التّراشق بالكلمات وتبادل الصّراخ فيما قام بعض أعضاء الوفد الإسرائيليّ برثاء عمليّة أوصلو بشكل دراميّ، ثمّ وقعت الأزمة التي كنّا نحاول تحاشيها عندما اقترح سافير إنهاء المفاوضات عند هذا الحدّ، على أن يقوم كلّ وفد بإبلاغ مرجعيته بما آل إليه حال العمليّة التّفاوضيّة.

اقتضى هذا الموقف منّي الموافقة الفوريّة على إنهاء المفاوضات ورحت أجمع عن الطّولة أوراقي المتناثرة، بينما راح سافير يجمع أوراقه هو الآخر، وسادت لحظة ثقيلة من الوجوم والكآبة. وقبل أن ينهض كلّ منّا عن مقعده للمغادرة طلبت من الجميع الجلوس على مقاعدهم للإدلاء بتصريح شخصيّ، فقلت والتأثّر باديا عليّ: «لقد وصلنا إلى طريق مسدود بعد الآن، وأنا لا أستطيع الاستمراريّة في تقديم أيّ مساهمة بعد الآن، أودّ أن أعلمكم بأنني سوف أستقيل من هذه المهمّة، والأخ أبو عمّار سيقرّر من هو الشّخص الذي سوف يحلّ محليّ، وأشكركم على ما أبديتموه من تعاون، وقد كان التّعرف عليكم شيئاً ممتعا ومفيدا بالنّسبة لي، أمل أن نلتقي في المستقبل».

كان تصريحى هذا وكأنّه مناورة تفاوضيّة بينما هو تعبير عن اليأس والإحباط، ولم أكن أدري إذا كانت هذه المناورة ستنتج أم لا في تليين الموقف الإسرائيليّ، وكنت أعلم أنّ هذه المفاوضات ليست ملك لشخص ليقرر الإبقاء عليها من عدمه، ولذلك تجنّبت في تصريحى الإعلان عن إغلاق هذه القناة، وهو ما التقطه سافير بدقّة حين قال: «أشعر بالأسف للقرار الذي اتّخذته يا أبو علاء، وفي رأيي أنّ هذا قرار خاطئ، بيد أنّني سأحترمه، وباسمي وباسم زملائي أتمنى لك التّجّاح ولا شكّ في أنّنا سنواصل العمل في هذه القناة مع البديل الذي سيحلّ محلّك».

أدى هذا التعقيب الجاف على كلمتي من جانب رئيس الوفد الاسرائيلي
المفاوض إلى شحن الاجواء بمزيد من التوتر، وعمق من حدة الشعور المشترك
بخيبة الأمل والصدمة لدى الجميع، ولم تنفع كلمات المجاملة من جانب بعض
أعضاء الوفد الإسرائيلي من تخفيف حالة الوجوم والتجهم السائدة. بعدها
توجهت الأنظار نحوّي إلا أنني بقيت صامتا وغاضبا، ثم نهضت من مقعدي،
وطلبت من أعضاء وفدنا حزم الحقائق. توجهت نحو باب القاعة، وخرجنا
معا دون أن نلقي التحيّة أو حتى مجرد نظرة إلى الوراء، كما لم أبادل الحديث
مع مضيفينا الترويجيين الذين كانوا في انتظارنا بالخارج، وتوجهت إلى الفندق
لأجري مكالمة هاتفية مع الأخّ أبي مازن لأخبره فيها أنّ المفاوضات قد انتهت.

طالبْتُ تيري لارسون بغضب أن يحضر لنا السيّارات، وأن يغيّر لنا موعد
حجز التذاكر قائلًا له: «لن أعود مرّة أخرى إلى هذا المكان»، وبقيت في بهو
الفندق أتعجل ركوب السيّارة والمغادرة. بعد حين قليل اقترب لارسون منّي
بتردد وعلامات الحسّ بالفشل بادية على وجهه، وقال لي إنّه يريد الحديث معي،
فأجبتّه بلا تردد: «عمّ نتحدّث؟ ولماذا لا تذهب إلى أصدقائك الإسرائيليين؟»
فردّ بنبرة يائسة فيها شيء من التوسّل والرّجاء قائلًا: «أبو علاء، تحدّث مع أوري
سافير على انفراد، إنّها الطّريقة الوحيدة لإصلاح الموقف واستئناف المفاوضات». فرفضت الفكرة من أساسها، وأبدت قدرا من الانزعاج والغضب الإضافي.

إلا أنّ تيري لارسون اللطيف الدّمث تحمّلي كثيرا وتحمّل فورات غضبي
أكثر ممّا يستطيع المرء تحمّله، وعاد قائلًا: «أرجوك يا أبو علاء، اذهب إلى أوري،
افعلها من أجلي». فأجبتّه وأنا أدرك أنّ هذا المضيف الصّادق الودّ قد وضع
كرامته الشّخصيّة على المحكّ: «لا تفعل ذلك معي... أنت لا تستطيع أن تطلب

مَنِّي أن أفعل شيئاً كهذا». إلا أن الترويجي النبيل لم ييأس، وبدالي وكأنته غريق يتعلّق بقشّة، فطلب منّي للمرّة الثالثة أن أقابل أوري سافير راجياً أن أقوم بذلك هذه المرّة لأجله شخصياً، وبعد أن تنقل لارسون بين الطرفين مراراً لم أجد بداً من الاستجابة لاستغاثته.

كان أكثر ما أثرَني وحملني على الاستجابة لهذا الإلحاح هو مني غول/ زوجة تيري لارسون التي بكت بحرقة شديدة. فقد ذهب لارسون بعد موافقتي إلى حيث يقيم أوري سافير، وتحديثاً معاً لبعض الوقت وأنا لا أزال في مقعدي، ثمّ عاد تيري وقد اكتست قسماً وجهه بعلامات الارتياح والحبور قائلاً لي: «إنّ لدى أوري بعض التّقاط المحدّدة يوّد أن يبحث فيها معك على انفراد»، ثمّ انسحب لارسون بعد أن جلست أنا وأوري على انفراد، وتبادلنا بعض الأحاديث المتعلقة بجذور المشكلة لا بأعراضها السّطحيّة.

ولكسر حلقة الاستعصاء التي انزلت المفاوضات إليها، اجتمعت أنا وأوري سافير على حدة بناء على الإلحاح الذي سبق أن وضحته من جانب تيري لارسون. وبعد عدّة جمل استهلاكيّة وجدت سافير يطرح عليّ فكرة البحث في مسألة الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة مدّعياً أنّه يقوم بمبادرة فرديّة من جانبه شخصياً، وأنّه لم يتلقّ موافقة من الحكومة الإسرائيليّة على هذا الطرح قائلاً: «إنّه سيستفسر منها حول ما يمكن أن يلي من خطوات؛ للخروج من حالة الاستعصاء المفاجئة».

والحقيقة أنّني وجدت في صفقة الاعتراف المتبادل هذه- على الرّغم من موقفي المتحفّظ منها- ما يحول دون توقّف عمل القناة التي قضينا فيها الكثير من الوقت والجهد. كما وجدت أيضاً أن العرض الإسرائيليّ هذا ينطوي على

أمر مهمّ بالنّسبة للقيادة الفلسطينيّة شبه المحاصرة والممنوعة من الاشتراك في مؤتمر مدريد، أو في أيّ بحث يخصّ حاضر الشعب الفلسطينيّ ومستقبله. وعليه فقد رأيت في مقترح إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير اعترافاً بحقّها في تمثيل الشعب الفلسطينيّ، ولو على نحو ضمنيّ، ناهيك عن القبول بجدول الأعمال السّياسيّ لهذه المنظمة، والتي يقع في رأس أهدافها المعلنة تفعيل حقّ الفلسطينيّين في تقرير مصيرهم بأنفسهم بما في ذلك إقامة دولة فلسطينيّة مستقلة .

على أيّ حال عاد أوري سافير مسرعاً للحاق بالطائرة بينما، بقي يوئيل سينغر معنا ليوصل الخوض في تفاصيل الاتفاق ومكوّنات صفقة الاعتراف المتبادل، حيث كان هناك الكثير من التّقاط التي ينبغي علينا دمجها في الاتفاق العنيد، مثل جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم، وإدخال قرارات الأمم المتّحدة في وثيقة إعلان المبادئ، فضلاً عن قضايا الأمن، وإطار اتفاق غزّة أريحا أوّلاً، حيث عرض الجانب الإسرائيليّ سبع نقاط تشكّل في مجموعها مكوّنات صفقة الاعتراف المتبادل منها حقّ إسرائيل في الوجود بأمن وسلام، والقبول بقراريّ مجلس الأمن الدّوليّ ٢٤٢ و٣٣٨، والتّخلي عن الأرهاب، وحلّ النزاع بالطرق السّلمية، ووقف الانتفاضة.

في واقع الأمر انتهت هذه الجولة التّفاوضيّة بأزمة عاصفة، لكنّها أزمة لم تغلق الأبواب، إن لم نقل أنّها أدّت إلى فتح المزيد منها، أو على الأقلّ إدامة عمليّة أوصلو بالحدّ الأدنى من الرّخم التّفاوضيّ، وهو الأمر الذي يؤكّد صحّة المنهج القائم على خلق أزمة متعمدة، لتحريك العمليّة التّفاوضيّة من أساسها، وهو أسلوب معروف على أوسع نطاق في أيّ مفاوضات متعثّرة، وهنا نحن نجرب

هذا المنهج التّأزمي المنفعل في هذه الجولة، وننّج في فتح ثغرة في جدار كان مسدوداً أمامنا بإحكام، حيث تحدّدت نقاط الخلاف، وتمّ حصرها في مجموعة من النّقاط التي يمكن الحديث فيها خلال الجولات اللاحقة.

وبالعودة إلى مسألة الاعتراف المتبادل، فإنّ عليّ القول: إنني كنت هذه المرّة أكثر تقبّلاً للفكرة التي قاومتها في السابق، وإن لم أتخلّ عن حذري الشّديد إزاءها، خصوصاً وأنّ أوري سافير الذي قام بلعب هذه الورقة الرّابحة من وجهة نظرة، أوضح لي أنّه سيأخذ موافقة إسحق رابين عليها. إلا أنّي كنت على قناعة بأنّ هذا الطّرح المتكرّر لا يمكن أن يكون مجرّد مبادرة فريدة وشخصيّة باعتبار أنّ هذا الطّرح ينطوي على اعتراف إسرائيليّ بمن تمثّلهم المنظّمة، وما تعبّر عنه من أجندة سياسيّة مقابل اعتراف المنظّمة بحق إسرائيل في الوجود، وشجب الإرهاب.

على أيّ حال أثمر التّشدد الذي واجهنا به التّشدد الإسرائيليّ نتائج إيجابيّة كثيرة، فقد ظهر لنا في حينه إنّ تمسّك إسرائيل بهذه القناة لا يقلّ عن تمسّكنا بها. كما أدّت هذه الأزمة المفتعلة في جزء منها إلى حدوث تداعيات لم تكن متوقّعة من قبل، وهي تداعيات إيجابيّة كان في مقدمتها طرح مسألة الاعتراف المتبادل على مائدة البحث، وهو ما عزّز موقعنا التّفاوضيّ بمستقبل هذه القناة التي كانت قد بلغت في تلك المرحلة درجة عالية من الموثوقيّة والاعتماديّة لم تكن قد بلغت من قبل، وإلى فتح باب أوسع أمام إمكانيّة التّوصّل إلى اتّفاق سلام منشود.

على خلفيّة كل ما جرى في جولة المفاوضات السابقة بدأنا جولة أخرى جديدة راحت فيها عقارب السّاعة المتوقّفة في الجولتين السّابقتين تتحرّك ببطء

هذه المرّة، ولكن وفق إيقاع زمني صارم، ينبىء بأن العقربين في طريقيهما إلى التّعامد بعد وقت قد لا يكون طويلاً، وأنّ المسافة الزّمنيّة المتبقّيّة على هذا التّعامد الذي لا مقرّ منه تستدعي العمل بكلّ جدّيّة ومثابرة؛ لاستكمال مهمّة شاقة وعسيرة ومنهكة للأعصاب في ضوء ما حدث معنا في الجولتين السّابقتين من انفعالات شديدة، واتّهامات متبادلة، وتهديد بالاستقالة، وخيبات أمل مشتركة.

في غضون ذلك وقع حدث سياسي لا يمكن إغفاله وتأثيره على مجرى عمليّة أوسلو، ونعني به سفر وزير الخارجيّة الأمريكيّ وارن كريستوفر في جولة له في الشّرق الأوسط. كان أوري سافير قد أخبرني في الجولة السّابقة بأنّ كريستوفر سيقوم بوساطة بين سوريا وإسرائيل، أيّ بعيداً عن الموضوع الفلسطينيّ، وإنّ من شأن ذلك أن يحدث تغييراً في جدول أعمال الحكومة الإسرائيليّة، لا سيّما وأنّ رابين يعتقد أنّ المفاوضات حول هضبة الجولان سوف تكون أجدى وأسهل من هذه المفاوضات المعقدة والمتشعبة، بل وأقلّ ألمّاً للإسرائيليين عندما يتعلّق الأمر بالقضيّة الفلسطينيّة التي تتطلّب بالضرورة تنازلات مؤلّة».

وفيما كان وزير الخارجيّة الأمريكيّة يعدّ الخطى على الطّريق بين دمشق وتل أبيب ناقلاً الرّسائل لأوّل مرّة بين القيادتين السّوريّة والإسرائيليّة، ومحققاً قدراً من التّفاهات في إطار ما سمي آنذاك بصفقة الانسحاب الكامل مقابل السّلام الكامل، كانت القيادة الفلسطينيّة تتحسّب الأمر، وتخشى أن يؤدي ذلك إلى تراجع الاهتمام الإسرائيليّ بالمسار الفلسطينيّ إلى مرحلة متدنّيّة، من منطق ادراكنا أنّ إسحق رابين لا يستطيع أن يقدم التنازلات هنا وهناك

في وقت واحد، وربما لا يقدر عليها جراء ما قد يثيره ذلك من ردود أفعال داخلية إسرائيلية واسعة وعنيفة.

وزاد من خشية القيادة الفلسطينية أن العلاقات مع دمشق كانت مقطوعة منذ أعوام سابقة، الأمر الذي لا يتيح لنا الوقوف عن كذب على سير الحركة المكوّبة الجارية بين دمشق وتلّ أبيب، والتنبؤ بما يمكن أن تفضي إليه هذه الوساطة التي يقف وراءها الرئيس الأمريكي الجديد بيل كلنتون الرّاعب في تحقيق إنجاز سياسيّ كبير يستهل به عهده، ويعزّز صورته كصانع سلام في الشرق الأوسط، وهو ما فاقم من خشيتنا حيال إمكانية تهميش القضية الفلسطينية، وتحرير حكومة رابين من ضغوط معسكر السلام الإسرائيليّ إذا ما تحقّق سلام كامل مع دولة عربيّة في وزن سوريا.

كانت كلّ هذه المعطيات والهواجس والتّحسّبات حاضرة في الذّهن، غير أنّني واصلت العمل من أوصلو على محاولة استكمال المهمة التي أتيت من أجل تحقيقها قبل ثمانية أشهر من دون أن أبدي أيّ انزعاج أو تلهّف على استعجال الخطوات التّالية، مستذكراً إشارة أوري سافير إلى ضرورة التّعجل في التّوصل إلى اتّفاق قبل أن يصل وارن كريستوفر إلى الشرق الأوسط، وهي إشارة اعتبرها في ذلك الوقت عمليّة ضغط وابتزاز، وتعاملت معها وكأنّني لم أسمع بوقع نبرتها المتشفيّة... موظّداً العزم على مواصلة مهمتي التّفاوضيّة بكلّ ما تتطلّبه منّي من صبر وحرص ومسؤوليّة وواقعيّة واعتدال وموضوعيّة.

في حينه، انتقلت إلى باريس لمواصلة التّقاش مع يائير هرتسفيدل عضو الوفد الإسرائيليّ المفاوض كي نستكمل التّقاش حول صفقة الاعتراف المتبادل، حيث قام الوسيط التّرويجيّ بكلّ التّرتيبات اللازمة لعقد هذه المفاوضات في

مبنى في باريس عتيق الطراز. وفي تلك الاجواء البعيدة عن صخب الفنادق والقاعات الرسمية جرت مفاوضات استمرت نحو سبع ساعات عمل متواصلة، أنجزنا فيها كثيراً من بنود الاتفاق الذي أصبح واضحاً أكثر من أي وقت مضى... وكان ذلك يوم ١٩٩٣/٨/٦، حيث قررنا عقد جولة أخرى بعد أسبوع من تاريخه في الترويج؛ أي في يوم الرابع عشر من الشهر نفسه.

عليّ أن أتحدث هنا كذلك عن المشهد السياسي الأوسع الجاري بلورته في المنطقة، والتي كان يواصل فيها وزير الخارجية الأمريكي جولته المكوكية بين دمشق وتل أبيب، ويحرز بعض التقدم بينهما. فقد ساد لدينا اعتقاد أنّ إسحق رابين المصاب بداء الارتياب والشك إزاء منظمة التحرير أخذ يميل إلى الأخذ بالخيار السوري أولاً، خصوصاً وأنه أكثر ثقة بالالتزامات التي يقطعها له الرئيس حافظ الأسد. فيما كان الوفد الفلسطينيّ المفاوض في واشنطن استقالة جماعية احتجاجاً على استجابة القيادة الفلسطينية لمبادرة أمريكية تضمنت ما وصف بتنازلات فلسطينية كبيرة.

في مثل هذه الأجواء المفعمة بكلّ التطورات المحتملة عدنا مرة أخرى إلى العاصمة التي احتضنت المفاوضات بكلّ دفاء وحرص وجدية، لنعقد جولة أخرى في أوصلو مربوط خيلنا، حيث وجدنا أنفسنا عند اللقاء بالوفد الإسرائيليّ أنّه بات أكثر لطفاً وأشدّ كياسة وأعمق رغبة في التوصل إلى الاتفاق، لتحلّ بذلك أجواء تفاوضية مواتية على العكس ممّا كانت عليه في الجولة السابقة، التي علت فيها الأصوات والاتهامات، وانتهت بأزمة حادة - وإن كانت مفتعلة - أدت في واقع الأمر إلى تحقيق انفراج بين الطرفين المتفاوضين، وهو انفراج كُنّا بأمر الحاجة إليه للحفاظ على زخم العملية التفاوضية.

في هذه الجولة، وهي الحادية عشرة، اتّضح فيما بعد أنّها كانت الجولة ما قبل الأخيرة، حيث اتّفق الوفدان من حيث المبدأ على التّوصّل أولاً إلى اتّفاق بشأن إعلان المبادئ المشترك، وبعد توقيعه نبدأ التّفاوض من أجل التّوصّل إلى صفقة الاعتراف المتبادل، هذه الصفقة التي من شأنها أن تفتح الطّريق أمام اتّفاق آخر، تنتقل بموجبه القيادة الفلسطينيّة من تونس إلى قطاع غزّة وأريحا، على أن يتمّ في غضون ذلك معالجة الجوانب الخلافية المتعلّقة بالقدس، وذلك من خلال قيام وزير الخارجيّة التّرويجيّ بتوجيه رسالة يتعهّد فيها بالحفاظ على المؤسّسات المقدسيّة بما في ذلك المقدسات الدّينية وبيت الشّرق.

ومع أنّ مواقف الطّرفين بدت متقاربة أكثر من أيّ وقت مضى، إلاّ أنّ المواقف ظلّت متباعدة ومتعارضة حيال العديد من المسائل الفرعيّة، وعددها ١٤ مسألة. فكان علينا أن نبدي مرونة في سبع منها مقابل ابداء الوفد الإسرائيليّ مقابل مرونة مماثلة في التّقاط السّبع الأخرى. كما كان علينا أيضاً أن نتّفق على مكّونات صفقة الاعتراف المتبادل، التي سبق أن عرضها الإسرائيليون بهدف تليين الموقف الفلسطينيّ حيال الموضوعات الخلافية القائمة في صلب وثيقة إعلان المبادئ المقترحة، هذه الوثيقة التي كنّا نرى أن لها الأولويّة على صفقة الاعتراف المتبادل، التي لم أكن متحمّساً لها على نحو ما سبق أن ذكرته من قبل.

جلسنا صبيحة ذلك اليوم وكان أمامنا جبل من العقبات والمشاكل المتبقية؛ فقد كان أمامنا مشكلة السّيطة على المعابر، وأفق تنقلات المستوطنين، والجدول الزّمينيّ للانسحاب الإسرائيليّ، ونقل السّلطات من الحكومة العسكريّة الإسرائيليّة، وتعريف مدينة أريحا (مدينة أو منطقة). وفي حينه انتزعنا من الجانب الإسرائيليّ الموافقة على أنّ قضايا المفاوضات التّهائية سترد في صلب

اتّفاق إعلان المبادئ، بما في ذلك القدس والأجيين، كما وافق ذلك الوفد على أنّ المحادثات التّهائيّة ستؤدي إلى تطبيق قراريّ مجلس الأمن الدّوليّ رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، وهو القرار الذي لا يجيز احتلال أراضي الآخرين بالقوة. كما اتّفقنا أيضاً على تجنيد العواصم والمؤسّسات الدّوليّة لجلب المساعدات الاقتصادية.

انتهت الجولة فيما بقيت خمس قضايا عالقة دون اتّفاق، ولما طلبت من أوري سافير ارجاء سفره ليوم آخر، أصرّ على السّفر، ليتّضح لي أنّه كان مرتبطاً بجدول زمينيّ صارم من المقرّر فيه أن يسافر شمعون بيريس إلى اسكندنافيا في ٨/١٦، وبالتالي فقد كان سافير مضطراً للحاق به. وفي اليوم التّالي اتّصل بيريس بوزير الخارجيّة التّرويحيّ الذي كان في زيارة إلى أيسلندا، وقال له: «هل تساءل الوزير التّرويحيّ عن سبب ذلك»، قال له بيريس: «إننا نمرّ في لحظة فاصلة بخصوص قناة أوسلو التي لم تكن في واقع الأمر قد أنجزت كلّ ما كان مطلوباً منها».

استقلّ جوهان يورغن هولست طائرة خاصّة إلى استكهولم ووصل إليها قبل أن يصل شمعون بيريس، حيث جرى اللقاء بينهما في ساعة متأخرة من تلك الليلة، وأعلن بيريس أمام التّرويحيين أنّه يريد أن ينهي المفاوضات في هذه الليلة، فطلب من هولست أن يتّصل بالرئيس ياسر عرفات عبر الهاتف، ويعلمه أنّ وزير الخارجيّة الإسرائيليّ يجلس إلى جانبه، وأنّه سيبقى إلى جانبه طوال الوقت، بينما سيكون إسحق رابين على الطّرف الآخر من تل أبيب، وأوري سافير على الهاتف من القدس، متهيئاً للاتّحاق بوزير خارجيته في أيّ لحظة يطلبه فيها؛ لحلّ جميع ما تبقى من قضايا خلافية من وثيقة اتّفاق إعلان المبادئ المشترك.

كنت في تونس تلك الليلة، ولم يكن قد جرى معي أيّ تنسيق بخصوص هذه المكالمة، التي استهلّها هولست بالبحث عني هاتفياً في مكّتي وفي منزلي، ولم أكن في أيّ منهما، وحاولت زوجتي البحث عني فلم توفّق، ثمّ انتقل هولست للحديث مع الرّئيس عرفات، ونقل إليه أنّه يريد أن ينهي مع الضّيف الموجود لديه (بيريس) كلّ القضايا المتبقّية، واعداد الوثيقة للتّوقيع. فقال له أبو عمّار: «إنّهُ سيبحث عن أبي علاء كي يكون إلى جانبه، فهو المتابع لكلّ تفاصيل هذه المفاوضات». وجدني الأخّ أبو عمّار في مكّتب الأخ أبو مازن، وكان معنا الأخ محسن إبراهيم القياديّ اللبنانيّ البارز، التقينا جميعاً في مكّتب الأخ القائد العامّ بحضور كلّ من الأخوة أبي مازن، وأبي علاء وياسر عبد ربّه، وحسن عصفور إضافة إلى الأخ محسن إبراهيم.

جرت تلك المكالمة الهاتفية المطوّلة بين تونس واستكهولم من السّاعة العاشرة مساءً وحتى الرّابعة صباحاً، حيث تحمّلت السّويد تكاليف أطول محادثة هاتفية عن ضيوف لديها لا تعرف هي طبيعة المحادثة ولا ماذا وراءها. وفي واقع الأمر كنت أنا المتحدّث الآخر من الخطّ، فيما كان مطبخ القرار الفلسطينيّ إلى جانبي برئاسة الأخّ أبي عمّار، والأخوة الآخرين المذكورين آنفاً، حيث تمّت مناقشة جميع القضايا العالقة، والتي لم تكن قد حسمناها في الجلسات الأخيرة المتعاقبة، تلك التي جرت وجهاً لوجه في أوّسلو.

على الجانب الآخر كانت هناك محطّتان مهمّتان: الأولى كانت في استكهولم تضمّ شمعون بيريس ويوئيل سينغر وآفي جيل بحضور وزير الخارجية التّرويجي يورغان هولست وتيري لارسون وزوجته منى غول، والثانية كانت في تل أبيب، حيث كان يجلس فيها إسحق رابين ليتابع هاتفياً مجرى المفاوضات لحظة

بلحظة. وما أن بلغت الساعة الرابعة صباحاً حتى انتهت تلك المكالمة، فقبل كل منا الآخر في تونس، وقلنا لبعضنا بعضاً: نعم، لقد أصبح لدينا الآن اتفاق نهائي غير قابل للتراجع. وناديننا على مصور الأخ (أبو عمّار) الخاص لأخذ صورة تذكارية لنا بهذه المناسبة التاريخية.

نحن الآن في آخر مدة الحمل التي تشارف على نهاية الشهر التاسع، أي أنه لم يتبق سوى أسابيع قليلة على موعد الوضع لوليد صرنا نعرف شكله الخارجي، غير أننا لسنا على ثقة كاملة من صحته البدنية. ونحن الآن في أواسط شهر آب/أغسطس من عام ١٩٩٣، أي في الزمن الذي أنهى فيه وزير الخارجية الأمريكي جولته الشرق أوسطية، والتي تنقل فيها بين دمشق وتل أبيب على نحو مكوكي، دون أن يرقى إلى علمنا أي من نتائج هذه الجولة، رغم رواج بعض الأنباء الصحافية التي تحدّثت عن إخفاق وارن كريستوفر في إنهاء آخر فصل من فصول الصراع بين إسرائيل والدول العربية.

في واقع الأمر لم تكن القيادة الإسرائيلية حتى ذلك الوقت قد حسمت أفضلياتها بين المسارين السوري والفلسطيني، بل أنه يمكن القول أن إسحق رابين كان يميل إلى العمل على المسار السوري نظراً لثقتة الشديدة بتعهدات حافظ الأسد، وأن ذلك سيفضي بالضرورة إلى حلّ مماثل على المسار اللبناني، وبالمقابل فإنّ شمعون بيريس، بما يمتلك من رؤية أوسع، وتجربة سياسية طويلة، كان يميل إلى الأخذ بالمسار الفلسطيني ويعطيه أولوية أولى على غيره من المسارات، اعتقاداً منه بأهمية حلّ الجذر المزمّن للصراع في المنطقة، وذلك على قاعدة تقاسم الأرض ومفهوم الحلّ الوسط، وتحقيق شرق أوسط جديد، كان يأسر قلب بيريس الحالم بدمج إسرائيل في محيطها الجغرافي.

على هذه الخلفية يمكن فهم المبادرة التي قام بها شمعون بيريس من استكهولم في تلك اللحظة السياسيّة، ناهيك عن أنّ قناة أوسلو كانت تعرف باسم قناة «شبيبة بيريس» الأمر الذي دفع بالرجل الثاني في قيادة حزب العمل الحاكم، إلى الماضي حتى آخر الشّوط لتحقيق رهاناته السياسيّة الكبرى، هذه الرّهانات التي باتت عرضة للإخفاق لدى تعطل المفاوضات عند نقطة كانت تتطلّب اتّخاذ قرارات سياسيّة قد لا يكون في وسع المتفاوضين على الطاولة حلّها بصورة مرضية لكلّ الجانبين.

إذ بحسب الرواية الإسرائيليّة التي توفرت لنا فيما بعد، فقد أقام عدد محدود من أصدقاء عجزوز السياسة الإسرائيليّة حفلاً بعيد ميلاده السّبعين، ألقي فيه بيريس كلمة مقتضبة، أصبحت إسرائيل قويّة بما فيه الكفاية، لم يبقَ أمامي سوى جلب إسحق رابين، حيث قرّر الرّجلان، في اجتماع ثنائيّ مغلق، تفويض بيريس بالعمل خلال الزيارة التي سيقوم بها في اليوم التالي إلى اسكندنافيا، بما في ذلك حلّ القضايا العالقة في اتّفاق إعلان المبادئ، وتوقيع هذا الإعلان في نهاية الجولة، والتي ستنتهي في التّرويج يوم التّاسع عشر من آب /أغسطس؛ أيّ خلال يومين أو ثلاثة أيام مقبلة.

وكما أشرت سابقاً، اتّصل شمعون بيريس بنظيره التّرويجي ورّتب معه أمر تلك المكالمة الطويلة والمفاجئة للأخ (أبو عمّار) وربما لفريق المفاوضات الإسرائيليّ، ولي أيضاً، الأمر الذي جعلنا نغلق الباب على أنفسنا في تونس، ونمنع تمرير أيّ مكالمة للأخ القائد العامّ، حيث كنت أتحدّث بصوت عالٍ داخل غرفة مغلقة لم يفتح بابها إلاّ لإدخال فناجين القهوة وعلب السّجائر، التي أدّت أدختها الكثيفة إلى مزيد من التوتّر حتى الاختناق، لا سيّما وأنّ جميع

الحاضرين في مكتب الأخ الرئيس ياسر عرفات كانوا يدركون أهمية تلك المفاوضات الهاتفية، والتي انخرط فيها كل من شمعون بيريس وياسر عرفات مباشرة.

وبينما كنت أتلقى الاقتراحات عبر وزير الخارجية الترويجي، ثم أتشاور مع الخلية القيادية كي أقوم بإعادتها إلى الأسرائيليين بالواسطة، رحت أفقد شيئاً من صوتي، كوني كنت أتحدث بصوت مرتفع حتى يسمع جميع الحاضرين معي فحوى المساومات الجارية، حيث مرّت لحظات استعصاء قاتلة، ومناورات ومراوغات إسرائيلية بتنا نعرفها ونحفظها عن ظهر قلب، مثل تهديد بيريس بإغلاق ملقّ أو سلوكله، واستبداله بملقّ المفاوضات بشأن هضبة الجولان المحتلة مع الرئيس السوري حافظ الأسد.

ومع ذلك لم نستجب لتلك الضغوط الإسرائيلية، فاستمرت المفاوضات عبر الهاتف بصعوبة، وأحياناً بمدة طويلة حول المسائل المعلقة، وكان عددها بعد منتصف الليل ثلاث نقاط، وجرى الاتفاق على صيغة مرضية لكلا الطرفين حول كلّ نقطة بعينها. وكان الجانب الإسرائيلي خلال هذه المفاوضات الهاتفية يبدي - كعادته الدائمة - حرصاً شديداً على البعد الأمني لكل مسألة صغيرة كانت أم كبيرة، ولذلك فقد تمسكوا بالأمن الخارجي وأمن المستوطنات والمستوطنين، والمعابر والحدود، وبالمقابل فقد تمسكنا نحن بالصلاحيات والجدول الزمني والانتخابات، وتحديد جدول مفاوضات الوضع الدائم، ونقل الصلاحيات من الحكم العسكري إلى المجلس الفلسطيني المنتخب.

كان الهزيع الأخير من الليل قد إنقضى أو كاد، وأخذت خيوط الفجر تلوح بتباشير فجر جديد في حياة شعبنا. فقد وقفت القيادة الفلسطينية العليا

أمام مسؤوليات تاريخية جسيمة، متمثلة في عدم ترك هذه الفرصة تفلت من أيديها، لا سيما وأنه قد بدا لنا عبر تلك المكالمات الطويلة أن شمعون بيريس قد أخذ على عاتقه متابعة هذه الفرصة من الطرف المقابل، وأنه كان يبدي قدراً كبيراً من الاهتمام والجديّة والرغبة في تجاوز الصعاب، ومن ثمة التوصل إلى حلّ، كان ثعلب السياسة الإسرائيليّة قد راهن عليه قبل نحو تسعة أشهر من بدء هذه العمليّة.

وهكذا انتهت المفاوضات الماراثونيّة عبر الهاتف، وبات لدينا اتّفاق إعلان مبادئ مشترك، فنظرنا في وجوه بعضنا بعضاً داخل مكتب القائد العامّ، وتبادلنا بعض التعليقات الموزّعة بين السرور والارتياح والقلق المشروع، خصوصاً وأنّ المهمّة العاجلة تقتضي اطلاع بقية المسؤولين الفلسطينيين على قصة أوصلو السريّة، وما أسفرت عنه من اتّفاق من المقرّر أن نوقعه بالأحرف الأولى في اليوم التالي في العاصمة الترويحيّة، ورغم هذه الأجواء المشحونة فقد بادرت إلى تهنئة الأخ أبي عمّار وبقية الأخوة الموجودين في المكان، ثمّ تبادلنا القبل على الطريفة الفلسطينية التقليديّة.

وكما قلت آنفاً، فقد كان علينا اطلاع شركائنا في مسيرة الثورة بتفاصيل ما جرى، حيث تولي الأخ أبو عمّار والأخ أبو مازن اطلاع اللّجنة المركزيّة لحركة فتح على ما جرى. كما كان عليّ أن أتدبر أمر سفري في اليوم التالي إلى أوصلو لتوقيع الاتّفاق بالأحرف الأولى مع أوري سافير، وبحضور شمعون بيريس، الذي كان من المقرر له أن يصل في ذات اليوم من استكهولم. وقبل أن أمضي في ترتيبات هذه السّفرة العاجلة بادر الأخ أبو مازن إلى الاتّصال مع خبير القانون الدوّليّ- وهو مصريّ الجنسيّة- السيّد طاهر شاش الذي كان يعمل مستشاراً

قانونياً لوفدنا المفاوض في واشنطن، كي يلحق بنا إلى أوسلو ويراجع الاتفاق من الجوانب الفنيّة والحقوقية.

وقبل أن أغلق الهاتف مع وزير الخارجية الترويجي ليلة المفاوضات الطويلة كان جوهان يورغن هولست قد أبلغني أنّ عليّ الحضور إلى أوسلو يوم ٨/١٩، لا من أجل توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى فقط، وإنما أيضاً من أجل استكمال مناقشة صفقة الاعتراف المتبادل كي تتمكّن منظمة التحرير من توقيع الاتفاق بصفتها ممثلة للشعب الفلسطيني، وأنّ شمعون بيرس سينتظر في العاصمة الترويجية ولن يعود إلى تل أبيب إلا وهو يحمل معه اتفاقاً نهائياً لعرضه على الحكومة الإسرائيلية التي ستجتمع بصورة استثنائية للمصادقة على الاتفاق الذي أصبح واقعا على الورق بعد أن أصبح جاهزة.

وصلت إلى أوسلو في التاريخ المحدّد سلفا حيث أعدّ الترويجيون كلّ شيء حسب الأصول لتوقيع اتفاق سرّي سيأخذ بعد الآن صفة العلنية. وبينما كان شمعون بيرس ينزل في مقرّ رسمي تابع للحكومة الترويجية كان الوفدان المفاوضان يبدآن الجولة الثانية عشرة والأخيرة في فندق بلازا الواقع في قلب أوسلو. والحقّ أنّ هذه الجولة لم تكن تفاوضيّة بعد أن حسمت كلّ النقاط عبر المحادثة الهاتفية المطوّلة؛ بل كانت من أجل طرح بعض الاستفسارات وتقديم التوضيحات المناسبة، إلا أنّ أكثر ما ركز عليه الوفد الإسرائيلي كان مطالبته لنا بأن تصدر القيادة الفلسطينية بيانا تدعوه فيه إلى وقف الانتفاضة، فكان جوابنا: «إنّ هذه الانتفاضة لم تنطلق بقرار كي يتمّ وقفها بقرار آخر».

في ذلك الوقت راجع خبير القانون الدوليّ السيّد طاهر شاش نصّ وثيقة إعلان المبادئ، وكان رأيه أن لا عيوب قانونية في النصّ، بينما كنّا نتفاوض

باسترخاء ودون مناورات أو مراوغات، كان الترويجيون منهمكون في الإعداد لترتيبات حفل توقيع الاتفاق، حيث استقرّ قرارهم على أن يجري الحفل في بيت الضيافة الرسميّ الذي ينزل شمعون بيرس في أحد أجنحته، وأن يتمّ حفل التوقيع عليها بعد الانتهاء من العشاء الرسميّ الذي أقامه جوهان هولست لنظيره الإسرائيليّ، وبعد أن يكون المدعوون للحفل قد غادروا المكان إلّا من الضيوف الإسرائيليّين والفلسطينيّين الذين سيقومون بعملهم بعيدا عن الأضواء.

كانت السّاعة بلغت الثّانية بعد منتصف اللّيل حين تمّ إخلاء القاعة المخصّصة للتوقيع من رجال الأمن، وكان كلّ منّا يرتدي بدلة رسميّة غامقة اللّون. وفي تلك الأثناء غمرتني مشاعر مختلطة، حيث كنت سعيدا بهذا التّجّاح سعادة يغالبها القلق والحسّ بالمسؤوليّة إزاء هذا التّطور المفتوح على كلّ الاحتمالات، كما انتابني شعور من أنجز إنجازا تاريخيا لا يستطيع الاحتفال به أمام شعبه ورفاقه.

في تلك اللّحظات تقدّم تيري لارسون وهو أكثر الحضور حفاوة بإنجاز له ونجاح بلاده، واتّجه نحو بشيء من الارتباك وتأبّطا ذراعي وقال: «حسنا أبا علاء.. هيا». وحين وصلت إلى صفّ الضيوف تقابلت عينايا لأوّل مرّة بعينيّ شمعون بيريس، فنظر كلّ منّا إلى الآخر نظرة متفحّصة وطويلة، ثمّ تصافحنا مصافحة قصيرة دون التحدّث بكلمة واحدة... إلّا أنّني سمعت بيريس - وأنا أسحب يدي من يده - يتمتم: «إنّه أمر يسعدني».

انتقلنا بعد ذلك إلى المقاعد الإمبراطوريّة الزّاهية المعدّة لتبادل الكلمات الاحتفاليّة، حيث استهلّها وزير الخارجيّة الترويجيّ بكلمة مرتجلة، ثمّ تقدّمت أنا إلى المنصة وكانت آثار الدّموع لا تزال بادية على وجهي، وألقيت كلمة

احتفاليّة ماثلة، وتبني على المنصّة ذاتها أوري سافير وألقى كلمة معدّة سلفاً، بعد ذلك جاء دور تيري لارسون الذي بدا مثل أمّ العريس، فألقى كلمة قصيرة استذكر فيها بدايات هذه العمليّة. وفي أعقاب ذلك كلّه فتحت الأبواب ودخل رجال الأمن الترويحيّون الذين تولّوا بأنفسهم تقديم المشروبات، فانتهت عند هذا الحدّ من المفاوضات التي استغرقت نحو تسعة أشهر حافلة بالمساومات والمناورات والأخذ والردّ.

عدنا بعد ذلك إلى الفندق وتخلّى كلّ واحد عن حذره وبدأ كلّ منّا يستعيد اللحظات المشرقة التي أمضيها معنا، بما في ذلك المشاهد المضحكة والمشاهد الغاضبة، وأخذ كلّ طرف يفسر الطريفة التي كان يتبعها في المفاوضات بما في ذلك تكتيكات الطرف الآخر وألعيه، واستعدنا على نحو خاصّ بعض مشاهد الأزيمة التي حدثت يوم أعلنت عن تقديم استقالتي، وانسحابي من هذه العملية. وفي تلك الأثناء المفعمة بكلّ المشاعر المتناقضة تقدّم يوثيل سينغرمي وقال في اعتراف لم أكن أتوقّعه: «أبو علاء.. إنك سيّد كلّ المفاوضات». فأجبت بروح تملؤها الدّعابة: «حسناً.. إنّنا جميعاً محتالون».

كان مشهد الاتفاق في ذلك الحين أقرب ما يكون إلى حلقة دائريّة لم تكتمل وتعلّق بالكامل، فقد كان علينا أن ننجز في وقت قصير فعليّاً وثيقة الاعتراف المتبادل، ممّا يعني خوض مفاوضات أخرى تتعلّق هذه المرّة بالعقائد والرّموز، وتستدعي إحداث اختراق في المفاهيم والثوابت التاريخيّة والقيم بين طرفين مثقلين بمشاعر الكراهية والعداء، ومتمترسين وراء قلاع من مشاعر الظلم والاضطهاد والارتياب والصّور النمطيّة والمزاعم والحقائق والأوهام المتبادلة. وفي تلك الأثناء اتّصلت بالأخّ (أبي عمّار) من أوصلو وأخبرته أنّ

الاتفاق قد وقع بالاحرف الأولى على أن يجري توقيعه بصورة رسمية ونهائية بعد عشرة أيام من تاريخه.

وضمن ما تمّ الاتفاق عليه أن تتمّ مصادقة المؤسسات الشرعيّة عليه لدى الطرفين في غضون فترة الأيام العشرة، أمّا فيما يخصّ صفقة الاعتراف المتبادل الذي ينبغي إنجازه قبل التوقيع الرسميّ على الاتفاق، فقد اتفقت مع الأخّ أبي عمّار أن يكون الاعتراف بالمنظمة على أنّها الممثلّ الشرعيّ للشعب الفلسطينيّ في مقابل إجراء تعديلات طفيفة في بنود الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ، وبشرط أن تقوم منظمة التحرير بصفتها هذه وبمن تحوّل نيابة عنها بتوقيع الاتفاق الخاصّ بإعلان المبادئ المشتركة على نحو رسميّ ونهائيّ تحت الأضواء في العاصمة الأمريكيّة التي بدأت كامل استعدادها لاستضافة هذا الحدث التاريخيّ.

تمّ ترتيب لقاء عاجل بيني وبين شمعون بيريس، وكان هذا أوّل لقاء لي مع وزير إسرائيليّ رفيع المستوى، حيث دار الحوار أساساً بشأن مستقبل الاتفاق، ومستقبل العلاقات، وأهميّة الحلّ مع الفلسطينيين بالنسبة لمجمل أوضاع المنطقة. وتحدّث بيريس عن المشكلات المتوقّعة خصوصاً في الأطر الحكوميّة والمؤسسات التشريعيّة، إلّا أنّه أكّد لي رغبته الشديدة في مواصلة العمل، وقال: «إنّ علينا أن نظير بهذا الاتفاق والمفاوضات اللاحقة بأقصى سرعة وعلى أعلى ارتفاع ممكن»، وأضاف: «إنّ أمامنا شهراً على الأكثر، وإنّ علينا استغلال هذا الشهر إلى أقصى الحدود».

وفيما بدا أنّه أمر مفاجئ، أكّد شمعون بيريس أنّ جدّيّة هذا الاتفاق وشرعيّته تكمنان في توقيعه من جانب منظمة التحرير وليس من جانب الوفد المفاوض، حتّى يتمّ تعزيز الاتفاق وتقويته، وأشار إلى المكانة المهمّة التي تتمتع بها

منظمة التحرير على المستويات المحليّة والعربيّة والدوليّة، ومن جانبي شدّدت على أنّ نجاح الاتّفاق مسؤوليّة مشتركة وأنّ الدّعم الأمريكيّ لا غنى عنه، ومما سيعزّز أهميّة الرّعاية الأمريكيّ للاتّفاق أنّها ستؤدّي إلى إعادة علاقات واشنطن مع منظمة التحرير وإلى فكّ الحصار الماليّ والسّياسيّ المضروب عليها، لاسيّما ونحن ندرك أنّ هذا الحصار كان قراراً أمريكيّاً بالدرجة الأولى.

ومن أجل تفعيل هذا الاتّفاق وتحويله إلى حقائق عمليّة يراها النّاس المخاطبون به، طالبت بيريس بأن تبادر الحكومة الإسرائيليّة إلى إعادة المبعدين من مرج الزهور في لبنان، وإطلاق سراح المعتقلين، ووقف الممارسات القمعيّة، ورفع الحصار عن القدس، والكفّ عن كلّ ما تقوم به إسرائيل من إجراءات قمعيّة في المدينة المقدسة ما استطاعت الى ذلك سبيلاً، والتّحول إلى بناء جسور الثّقة بين الجانبين، فردّ بيريس: «إنّ هذه مطالب محقّقة وأنّ إسرائيل ستقوم بأكثر من ذلك»، وقال لي: «انتظروا قليلاً، أعطونا مدّة شهر، فكلّ شيء ممكّن». بل حتّى أنّ بيريس قال لي وهو يبدي أقصى ما لديه من حسن نيّة؛ ما إذا كان لديّ قوائم بالمبعدين والمعتقلين.

انتهى اللّقاء مع شمعون بيريس فجر يوم ٢٠ / ٨ / ١٩٩٣، وعند عودتي إلى الفندق اتّصلت بالرّئيس ياسر عرفات فوراً ووضعته في صورة ما حدث، وطلبت إليه ضرورة الإسراع في إنجاز صفقة الاعتراف المتبادل، لاسيّما وأنّنا في أوصلو نواصل مع الوفد الإسرائيليّ مناقشة المسودّة الموجودة لدينا، كما كان على القيادة الفلسطينيّة أن تأخذ من جانبها بعض التّرتيبات المتعلّقة بالاتّفاق، ومن ذلك إطلاع قيادة حركة فتح، ثمّ غيرهم من القيادات الفلسطينيّة الأخرى على قصّة أوصلو من ألفها إلى يائها، ووضع جميع من يعينهم الأمر في صورة اتّفاق إعلان المبادئ الذي تمّ التّوصل إليه رسميّاً.

تولّى كلّ من الأخوين (أبو عمّار)، و(أبو مازن) إطلاع إخوانهما في اللّجنة المركزيّة لفتح على مضمون هذا الاتّفاق المفاجئ، وحمل الجميع على تقبّل مثل هذه الانعطافة الكبرى، كما تقرّر أن يتمّ إطلاع عدد محدّد من القادة الفلسطينيين والقادة العرب، فذهب أبو مازن إلى موسكو، وقرّر الأخ أبو عمّار القيام بجولة عربيّة سريعة لكلّ من القاهرة ودمشق وعمّان، كما جرى استدعاء عدد من رجال الأعمال الفلسطينيين إلى تونس، جرى أيضا استدعاء عدد من قيادات عرب ال ٤٨ لوضعهم في صورة الاتّفاق.

كنت في تلك الأثناء أوصل من أوصلوا واحدة من أطول الزيارات التي قمت بها للعاصمة الترويحيّة، إذ كنت أبحث مع الوفد الإسرائيليّ في صيغة الاعتراف المتبادل. بعد ذلك عدت إلى تونس في أواخر آب حيث كان خبر الاتّفاق قد شاع تماما وانتشر على صدر الصفحات الأولى من الصحف بما في ذلك الصحف الإسرائيليّة، وكان الجميع يتحدث عن أبي مازن وبيريس كصانعي هذا الاتّفاق، ولم يرد ذكر لي أو لأوري سافير، ولم يكن الأمر مزعجا لي لكنني لاحظت انزعاجا لدى الأخ أبو عمّار الذي أخذ يرى في هذه الأنباء عمليّة تلميع سياسيّ للأخ أبو مازن، ويبيدي قلقا وحساسيّة مفرطة ولا لوزم لها، لاسيما وأنّ مكانة الأخ أبو عمّار على رأس هرم المؤسّسة الفلسطينيّة المعترف بها على أوسع نطاق دولي، كانت مكانة ليست محلّ نزاع أو منافسة من جانب أيّ مسؤول فلسطيني آخر.

في ختام جولة الأخ أبي عمّار العربيّة، تمّت الدّعوة لعقد اجتماع اللّجنة المركزيّة لحركة فتح يوم ٢٦/٨/١٩٩٣ في تونس، أي قبل نحو ثلاثة أسابيع من الموعد المقرّر للتوقيع على ما بات يعرف باسم اتّفاق أوصلوا، ثمّ عقد أبو عمّار

في الليلة ذاتها اجتماعا آخر للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ذلك الاجتماع الذي غابت عنه الجبهة الشعبية، وحضره محمود درويش الذي كان قد أعلن استقالته من اللجنة التنفيذية قبل وقت قصير، بينما قاطعه شفيق الحوت الذي كان قد قدم استقالته من اللجنة عبر وسائل الإعلام احتجاجا على ما تسرب من بنود اتفاق إعلان المبادئ.

في اجتماع اللجنة التنفيذية لم يكن الاخ أبو عمّار صريحا بما فيه الكفاية، فبدلا من أن يتحدّث عن اتفاق أوسلو تحدث عن ورقة مصرية قدمت للإدارة الأمريكية، وأنّ هناك احتمالا أن توافق كل من أمريكا وإسرائيل على هذه الورقة، ثمّ عرّج على مفاوضات واشنطن وأسهب في الحديث عن تعثرها، فراح بعض الحاضرين يهاجمون مصر والدور المصري ويطالبون بوقف المفاوضات والانسحاب من عملية السلام. وبعد ذلك الاجتماع تقرّر إطلاع الوفد المفاوض في واشنطن على ما آلت إليه مفاوضات أوسلو من نتائج، وعندما سأل بعضهم (أبو عمّار) عن وجود قناة سرّية قال: «إنّه توجد عدّة قنوات، وإنّه حين يتمّ التوصل إلى نتائج ملموسة سي طرح الموضوع على اللجنة التنفيذية والمؤسسات التشريعية للحصول على مصادقتها».

كانت الأنباء عن اتفاق أوسلو قد أخذت تنتشر انتشار التار في الهشيم، ولم ينفع كل من التّفي الفلسطيني والإسرائيلي في الحدّ من ردود الأفعال التي كانت تصدر تباعا عن المنظمات الفلسطينية في دمشق والقاهرة وعمان.

في تلك الأثناء اتّصل بنا شمعون بيريس في تونس طارحا فكرة عودتي إلى أوسلو من أجل متابعة المفاوضات المتعلّقة ببنود الاعتراف المتبادل. وبينما كنت متردّدا في إتمام هذا الاعتراف كان الإسرائيليون يزدادون قناعة مع مرور

الوقت بأن توقيع منظمة التحرير على اتفاق إعلان المبادئ أفضل لإسرائيل من توقيعها مع وفد فلسطيني قد يتمّ الظعن بشرعيته في المستقبل.

كان الاعتراف المتبادل ينطوي على صعوبات سياسية ونفسية لدى الطرفين، وكانت تلك الصعوبات حاضرة في ذهني وأنا أعود مجدداً إلى العاصمة الترويجية لمقابلة يوئيل سينغر، الذي أحضر معه صيغة معدلة تضمنت اعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود بأمن وسلام، ونبذ الإرهاب، ووقف أعمال العنف، وتعديل الميثاق الوطني، وأن ياسر عرفات مستعدّ للقاء أيّ مسؤول إسرائيلي، حيث تمّ دراسة هذه الصيغة مع القيادة الفلسطينية التي رأت أنّ أصعب ما في هذه الصيغة ما يتعلق بنقطة إلغاء بعض بنود الميثاق الوطني باعتبار أنّ ذلك حقاً من حقوق المجلس الوطني وحده.

لم يكن التوصل إلى اتفاق الاعتراف المتبادل مسألة سهلة، فقد اقتضى الأمر عشرة أيام وتطلّب تدخل وزير الخارجية الترويجي والانتقال من أوسلو إلى باريس. وبعد طول معاناة تفاوضيّة جرى توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في باريس منتصف ليلة ٩/٩/١٩٩٣ مباشرة بعد اقرار اللجنة التنفيذيّة لهذه الوثيقة الخاصّة بالاعتراف المتبادل، بما في ذلك رسالة الاعتراف الموجهة من المنظمة إلى إسرائيل ورسالة الاعتراف من الحكومة الإسرائيليّة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ناهيك عن رسالة أخرى موجهة من الأخّ أبي عمّار إلى وزير الخارجية الترويجي يتعهد فيها بالطلب في إحدى خطبه بدعوة الفلسطينيين إلى التوجّه نحو السّلام والتنمية بدلا من الدّعوة إلى وقف الانتفاضة.

بعد ذلك سافر كلّ من وزير الخارجية الترويجي ونظيره الإسرائيلي إلى واشنطن حيث قابلا وارن كريستوفو وأبلغاه بما حدث، واتفقا معه على عمليّة

إخراج هذا الاتفاق إلى العلن وتقديمه إلى الرأى العام الدولى، كما اتفق وزراء الخارجية الثلاثة على الإخراج الدبلوماسى لهذا الاتفاق الذى ستتبناه الولايات المتحدة التى ستعيد اتصالها مع منظمة التحرير، وتحمل الأطراف العربية المعارضة على تقبل الاتفاق ولو على مضمض لاسيما الأردن وسوريا ولبنان، ثم اصدر الوزراء أنفسهم بياناً مشتركاً أعلنوا فيه أنه سيتم التوقيع على الاتفاق رسمياً في واشنطن بعد أن يتم الاتفاق على صفقة الاعتراف المتبادل.

اجتمعت الحكومة الإسرائيلية يوم ٨/٢٩، وقام رابين بإطلاع وزرائه على أنه تم عقد اتفاق سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي صباح اليوم نفسه دخل أحد الصحافيين على الوفد الفلسطينيى المفاوض في واشنطن وبيده نص الاتفاق، وهو الأمر الذى شكّل مفاجأة لأعضاء الوفد، فيما قام وزير الخارجية الترويجى بعقد مؤتمر صحافى في أوصلو أعلن فيه باعتزاز شديد عن التوصل إلى هذا الاتفاق، بينما كنت أعقد اجتماعات مكثفة في باريس لاتمام صفقة الاعتراف المتبادل، حيث انضم إلينا وزير الخارجية الترويجى الذى انتقل من دور المسهل إلى دور الشريك المباشر.

مضى يومان عسيران من المحادثات التى شارك فيها وزير الخارجية الترويجى بكثافة دون أن نتوصل إلى الاتفاق الذى عدت من أجله إلى أوصلو وباريس. وفي تلك الأثناء عقد الكنيست جلسة عاصفة اتهم فيها اليمين الليكودى كلا من رابين وبيريس بالتخلي عن أرض إسرائيل التاريخية، وتعهد قادة الليكود بالوقوف ضدّ الاتفاق وإسقاطه، كما قام آلاف المستوطنين بمسيرات احتجاجية فظة. وفي بعض العواصم العربية صدرت بيانات استنكارية وأعلن المعارضون مواقف نارية، في حين استقبل كثير من الفلسطينيين في الضفة

الغربيّة والقدس وقطاع غزّة الاتّفاق بقدر كبير من مظاهر الابتهاج، حيث لوّح الشّبان بأغصان الزّيتون وبأعلام فلسطينيّة كانت ممنوعة حتّى الأمس القريب.

كان الوقت الضّيق يمرّ بسرعة حيث موعد توقيع الاتّفاق تحدّد يوم ١٣/٩/١٩٩٣ فبدأ الإسرائيليّون وكأنّهم في سباق مع الزّمن للتّوصل إلى اتّفاق الاعتراف المتبادل في غضون العشرة أيام المتبقّيّة، الأمر الذي دفع شمعون بيريس إلى التّوجّه لباريس طالبا من وزير الخارجيّة التّرويجيّ القيام بمهمة مشابهة لتلك المهمّة التي جرت في أوستكهولم. وقد أمضى بيريس يومين في باريس للتّفاوض مع الأخ أبي عمّار هاتفياً عبر وزير الخارجيّة التّرويجيّ، ورغم الاستعجال الشّديد لم يتفقا سوى على نقطتين، ثمّ عاد وزير الخارجيّة الإسرائيليّ إلى تلّ أبيب، فيما عاد نظيره التّرويجيّ إلى أوصلو وهو مصمّم على عدم السّماح لأيّ عقبة بأن تحول دون الاحتفال بتوقيع الاتّفاق في واشنطن.

واصل جوهان يورغن هولست عمله من بيته في أوصلو، وأمضى ليلة على الهاتف مع الأخّ (أبو عمّار) الذي كان يقضي حينها زيارة للقاهرة. ولما تعقّدت الأمور طلب هولست من (أبو عمّار) أن يأتي أبو علاء إلى العاصمة التّرويجيّة، وكنت حينها في تونس غير أنّني امتنعت عن العودة إلى أوصلو رغم إلحاح الأخّ (أبي عمّار) عليّ، وبقيت على هذه الحال إلى أن فوجئنا بعودة بيريس والوفد المفاوض إلى باريس على أساس وعد من هولست بأنني سأحضر لمتابعة المفاوضات من جديد، وهو الأمر الذي زاد من ضغوط الأخوة في القيادة عليّ، فضلا عن ضغوط يورغن هولست الصّديق للشّعب الفلسطينيّ، فعدت إلى العاصمة الفرنسيّة مجدّدا لأداء مهمّة لست مقتنعا بها، وكان الاستياء باديا عليّ،

وهو الأمر الذي لاحظته هولست فزاد من درجة الودّ واللق والكياسة لإقناعي بمقابلة أوري سافير ويوثيل سينغر.

حضر جوهان يورغن هولست بصحبه فريق المفاوضات الترويجي، وكان معهم جهاز كمبيوتر محمول وبعض قواميس اللّغة تحسبا للوقوع في شرك الكلمات غير المحدّدة من حيث المعنى، واستمرّت المفاوضات طوال تلك اللّيلة التي تسبق الموعد المقرّر لتوقيع الاتّفاق في واشنطن بخمسة أيام، وحدث خلاف أدّى إلى اندلاع صراخ ملاً أرجاء الجناح رقم ١١٩ من فندق بريستول الباريسي، وصدف أن فتح أحدنا الباب للتّخفيف من روائح أدخنة أعقاب السّجائر، وإذ بمحطة CNN تنقل صور المستوطنين المحتجّين من جهة أولى، وصور مؤيدي المنظّمات الإسلاميّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة وهم يتظاهرون ضدّ هذا الاتّفاق من جهة ثانية.

وفيما كنت منهمكا في معركة لغويّة مع أوري سافير كنت أواصل الاتّصال الهاتفيّ مع كلّ من الأخّ أبي عمّار والأخّ أبي مازن اللّذين كانا قد انتزعا موافقة اللّجنة التّفيذيّة لمنظمة التّحرير على الاتّفاق بصعوبة بالغة، وها هما يحاولان انتزاع موافقة اللّجنة التّفيذيّة على تغيير الميثاق الوطنيّ بما يلائم اتّفاق الاعتراف المتبادل المزمع عقده. وبعد طول أخذ وردّ فيما يتعلّق بتعديل بعض بنود الميثاق الوطنيّ ونبذ الإرهاب، تمّ ذلك في ساعات الفجر الأولى على أن تردّ عبارة نبذ الإرهاب في رسالة موجهة من الأخّ (أبو عمّار) إلى إسحق رابين، ثمّ اتفقنا، كبديل، على إيرادها في رسالة الأخّ أبو عمّار إلى وزير الخارجيّة التّرويجيّ كحلّ وسط، وبدل نبذ الإرهاب اتفقنا على استخدام رفض الإرهاب كي لا يبدو الفلسطينيّون أنّهم كانوا يمارسون الإرهاب أصلا.

أمّا فيما يتعلّق بمسألة بنود الميثاق الوطني، فقد تمّ الاتفاق على التّخلي عن عبارة بنود الميثاق المعنيّة متوقفة وغير سارية المفعول، إلى عبارة تقول أنّ البنود ذات العلاقة لم تعدّ صالحة المفعول، غير أنّني عندما اتّصلت بالأخ أبو عمّار في السّاعة الرّابعة فجراً، وكان أمر الاتفاق قد انتهى بالفعل، وجدت الأخ القائد العامّ يرفض عبارة تدعو سكّان الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة إلى رفض العنف والارهاب، الأمر الذي جعلني أطلب من رجال الأمن إيقاف تيري لارسون في السّاعة السّابعة صباحاً، وعندما دلف لارسون إلى غرفتي وكان مذعوراً قلت له والإرهاق يغالبني أن الأمر مفرّج، لقد انتهى كلّ شيء، فاتّصل بأوري سافير، وأبلغه بالأمر.

كان شمعون بيريس قد غادر إلى تلّ أبيب لحضور اجتماع الحكومة الإسرائيليّة المقرّر صباح اليوم الذي لم يعد يفصله عن موعد الاحتفال الرّسميّ سوى أربعة أيام، وقال رئيس الوفد الإسرائيليّ لتيري لارسون عندما أخبره بما سبق أن قلته، قال أوري سافير: «إنّ راين سوف يؤجّل التّقاش في الحكومة بشأن نصّ الاعتراف المتبادل»، فقال له لارسون: «هل أنت جاد فيما تقول؟»، أجب سافير: «بالأكيد». فأسرع لارسون نحو الغرفة وكنت قد دخلت الحّمّام، فأصّر على محاورتي تحت كلّ الظروف، وكان ممّا قاله لارسون - وهو في غاية الإحباط - : «إنّ عليّ أن أقوم بشيء ما، وتساءل: «ألا تستطيع معاودة الاتّصال؟ ألا ترى الجهد الذي بذلناه سوياً؟ إنّ الأمر يستحقّ القيام بمحاولة أخرى».

استدرت نحو تيري لارسون وكان يقف إلى جانبي في الحّمّام وعلامات الفرع تكاد تطيح به أرضاً، ثمّ ابتسمت له مشجّعاً، وقلت بنبرة متخابثة: «إنّهم يصطادون السمك، ما عليك إلّا أن تنتظر وستري». وعندما انتهيت من

حلاقة ذقني، ذهبت إلى القاعة الرئيسيّة في الفندق، فوجدت الجميع يتحلّقون حول هولست، ثمّ تنحّيت جانبا، وأمسكت الهاتف متحدّثا إلى الأخّ (أبو عمّار) لبعض الوقت، وأخبرته أنّ إسحق راين سوف يؤجّل مصادقة الحكومة الإسرائيليّة على اتّفاق إعلان المبادئ، وبعد نقاش متوتّر أغلقت سماعة الهاتف، واستدرت نحو الجميع ممّن كانوا يترقّبون وصولي بلهفة قائلا: «وافق الرئيس عرفات».

وهكذا تمّ تذليل ما تبقى من عقبات، وصار الاعتراف المتبادل حقيقة سياسيّة أخرى على هيئة نصّ ينتظر توقيعه من جانب الأخّ (أبو عمّار) وراين، ولذلك فقد طار هولست إلى تونس لأخذ توقيع الرئيس عرفات، ومنها إلى تل أبيب عبر قبرص لأخذ توقيع إسحق راين، أي أنّ هولست كان في سباق حقيقيّ مع الزمن، وعلى الرّغم من الحفاوة التي تمّ بها استقبال هولست في تونس لدى وصوله إلى هناك، إلّا أنّ الوفد التّرويحيّ كان شديد القلق مغبة ظهور مفاجأة في الدّقيقة الأخيرة مثل أن يطلب (أبو عمّار) مزيدا من التّوضيحات أو القليل من التّعديلات على النصّ الذي صار مطبوعا على نسختين، لكنّ وحدات التّصوير وحشد الصّحفيين قلّلا من حالة التّوتّر التي سادت على وجوه الوفد التّرويحيّ بادئ الأمر.

وهكذا بلا مقدّمات أو كلمات احتفاليّة أخذ يورغان هولست مكانه إلى الطّاوله المعدّة مسبقا له، وجلس إلى جانبه الرئيس ياسر عرفات، بينما وقف صفّ طويل من الضّيوف خلف الرّجلين ثمّ فتح هولست حقيبته البنيّة اللّون وأخرج منها الوثيقة المطبوعة، فقام الأخّ (أبو عمّار) بتوقيعها في السّاعة الحاديّة عشرة والنّصف يوم ٩/٩ أي بعد نصف ساعة من موافقة اللّجنة التّنفذيّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة على هذه الوثيقة.

بموجب الاعتراف المتبادل نالت حركة التحرير الوطني الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير، وبعد نضال طويل وتضحيات لا حصر لها، أثنى اعتراف بها من بين سلسلة الاعترافات التي سبق أن انتزعتها على المدى الأعوام الطويلة الماضية، خصوصاً أنّ الحركة الصهيونية وإسرائيل كانتا تنكران على الشعب الفلسطيني أبسط حقوقه، وها هما الآن تعترفان على نحو ضمني بأنّ للحركة الوطنية الفلسطينية الحقّ في وطن على أرض بين البحر والتّهر، أي فيما كان يعرف باسم أرض إسرائيل الكاملة.

وفوق ذلك فإنّه بموجب هذه الوثيقة ستفتح الدّولة العظمى الوحيدة الباب أمام اعتراف مماثل بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالقيادة المحاصرة سياسياً ومالياً منذ حرب الخليج الثانية. وبذلك تمّ إرساء حجر أساس لبناء فلسطيني من المقدّر له أن ينمو ويتطور على طريق إقامة الدّولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

بالعودة إلى الأيام التي تلت توقيع رسائل الاعتراف المتبادل، وسبقت السّفر إلى واشنطن، كان الأخ أبو عمّار يرغب في حضور حفل توقيع اتّفاق إعلان المبادئ شخصياً، والذي كان من المقرّر أن يوقعه عن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجيّة شمعون بيريس. ولما كان الأخ أبو اللّطف معارضاً للاتّفاق، فقد جرى التّوافق على أن يكون الأخ أبو مازن هو المناظر لبيريس من النّاحية البروتوكوليّة لتوقيع الاتّفاق. ويبدو أنّ هذا الأمر لم يكن محلّ ترحيب من (الأخ أبو عمّار)، فقد كان لديه بعض الحسابات والتّحسّبات إزاء مثل هذا التّطور الذي قد يؤدّي إلى خلق نوع من الخلافات الخطيرة.

وعلى خلفيّة هذا التنافس المكتوم، والمباحكات غير المبرّرة، نأيت بنفسني

عن هذا الجوّ، ورحت أراقب المشهد بألم وصمت وتمعّن، فيما كانت الاتّصالات جارية مع الجانب الإسرائيليّ من خلال الدكتور أحمد الطيّبيّ، لإبلاغ بيريس أن الأخ أبا عمّار يرغب في السّفر إلى واشنطن، وأتّه مستعدّ لتوقيع الاتّفاق بنفسه إذا كان إسحق رابين راغباً في التّوقيع. وبالفعل فقد أتى الرّدّ من رابين بأنّه مستعدّ لحضور الاحتفال فقط، وليس التّوقيع. وعليه فقد جرى الاتّصال بالسّفير الأمريكيّ في تونس لتوجيه دعوتين متّصلتين إلى الرّجلين، حيث تلقّف هذه الفرصة الرّئيس الأمريكيّ الجديد بيل كلنتون، والذي لم يكن قد مضى على وجوده في البيت الأبيض سوى نحو ستّة أشهر.

جرى في تونس في مطار قرطاج الدّولي، ظهر يوم ١٢/٩/١٩٩٣م حفل وداع رسميّ وقف في مقدّمته كبار المسؤولين التّونسيّين جنباً إلى جنب مع عدد أكبر من القيادات والكوادر الفلسطينيّة. أمّا في واشنطن فقد أُستقبل الوفد بحفاوة رسميّة وتغطية إعلاميّة واسعة، لا سيّما واقعة وصول ياسر عرفات الذي كان ممنوعاً من الهبوط في الأرض الأمريكيّة، بما في ذلك منعه من الوصول إلى مقرّ الأمم المتّحدة في نيويورك. لقد أثار ذلك في نفوسنا الغبطة التي تبدّدت بسرعة لدى وصولنا إلى الفندق، وذلك حينما راجعنا نصّ الاتّفاق، حيث وجدناه خالياً من الإشارة إلى منظرمة التّحرير التي تبادلنا لتوها بخصوص الاعتراف المتبادل بين منزمة التحرير وإسرائيل... لقد وجدنا النّصّ لا يزال يتحدّث عن وفدنا في إطار الوفد المشترك مع الأردنّ.

غضب الأخ أبو عمّار جراء التّلاعب في النّصّ، وطلب مني العمل بكلّ وسيلة ممكنة لاستبدال كلمة الوفد الفلسطينيّ باسم منظرمة التّحرير الفلسطينيّة، في حين طلب من الدكتور أحمد الطيّبيّ، الذي كان يرافق وفدنا، أن يبلغ كلّاً من

إسحق رابين وشمعون بيريس بضرورة إجراء مثل هذا الاستبدال وإلا فإنه لن يوقعه، ولن يأذن لأحد بتوقيعه. على أثر ذلك اتّصل بي دنيس روس لأول مرّة، حيث حاول المنسق الأمريكي لعملية السلام التقليل من أهمية هذه المسألة، وأعرب عن أمله ألا يؤدي هذا الخلاف إلى شلّ الترتيبات الهائلة التي أعدت لتوقيع الاتفاق. كما اتّصلت بتيري رود لارسون، وقلت له: «إنّ علينا استبدال المفردات»، لاسيّما وأننا كنّا نتحدّث عن هذا الأمر في أوصلو، وقرّرنا ذلك إذا ما جرى التوصل إلى اتفاق الاعتراف المتبادل.

إلا أنّ تيري لارسون، الذي كان يدرك سلفاً مشقّة هذا العبء، أو قل هذه الصّخرة التي وقعت على رأسه، أثر التهرّب من قطع أيّ وعد، فأجبتّه: «إنّه إن لم يجر هذا الاستبدال فإنه لن يجري والحالة هذه أيّ توقيع للاتفاق، وأنذرتّه أن يخبر الجانب الإسرائيلي بأنّ وفدنا سيعود من حيث أتى إذا رفض الإسرائيليون ذلك. ويبدو أنّ مهمّة أحمد الطيّبي مع شمعون بيريس واجهت مقاومة أشدّ من مهمّتي مع لارسون، فقد أخبرنا الطيّبي أنّ بيريس قال له: «إنّ حقائبنا لم تفتح بعد، وإننا مستعدّون للمغادرة قبل أن يغادر عرفات». عند ذلك طلب منّا الأخ أبو عمّار أن نحزم حقائبنا على الفور، وأصدر تعليماته إلى قائد الطّائرة المغربيّة أن يستعدّ للإقلاع بعد قليل.

كان الوقت يمضي بسرعة، ولم يتبقّ أمامنا سوى ساعة أو أقلّ على موعد الاحتفال، وعندها بدأت مساومات اللّحظة الأخيرة. فقد تدخّل وزير الخارجيّة الأمريكيّ الأسبق جيمس بيكر، واجتمع مع الأخ أبي عمّار ليقول الدبلوماسيّ الأمريكيّ العريق: «الاحتفال سيبدأ في السّاعة الحاديّة عشرة كما هو مقرّر، وفي السّاعة العاشرة وخمسة وخمسين دقيقة سيرن جرس الهاتف لإبلاغكم

بالموافقة الإسرائيلية على التعديل المطلوب». وفعلاً فقد اتصل الدكتور الطيبي بنا قبل دقائق من الموعد المقرر، وأخبرنا أنّ إسحق رابين وشمعون بيريس قد وافقا على أن يتم استبدال اسم الوفد الفلسطينيّ باسم منظمة التحرير الفلسطينية في أوّل صفحة من الاتفاق، وكذلك في الصفحة الأخيرة منه. وبذلك انتهت هذه الأزمة على النحو الذي يلي الرغبة الفلسطينية إلى حدّ بعيد.

في تلك الأثناء، كانت وزارة الخارجية الأمريكية وإدارة البيت الأبيض قد اعدّوا لكلّ شيء عدّته، حيث رتبوا المقاعد وحدّدوا لكلّ مدعوٍّ، ولكلّ وفد المدخل الذي سيعبر منه إلى حديقة البيت الأبيض. كما حسبوا التوقيات بكلّ دقّة، ومواعيد الكلمات والمصافحات، ولم يتركوا شاردة أو واردة لمحض الصدفة. وزاد في مهابة المشهد، الذي حشدت له إدارة الرئيس بيل كلينتون كلّ ما في وسعها، قائمة المدعوين الذين تقدّمهم الرئيس الأمريكيّ، ومن خلفه كلّ الرؤساء الأمريكيين الأحياء، وكلّ وزراء الخارجية الأمريكيين السابقين جنباً إلى جنب مع وزراء خارجيّة من أربعين دولة، بمن فيهم وزراء خارجيّة الدول العربيّة والخليجيّة المقاطعة لمنظمة التحرير في ذلك الوقت، ومن ضمنهم وزيراً خارجيّة سورياً ولبنان.

بكلام آخر، كان العالم كلّهُ تقريباً يحتشد على نحو رمزيّ في حديقة البيت الأبيض، وكان المشهد مهيباً بالفعل، لم تشهد له العاصمة الأمريكيّة مثيلاً من قبل. وقد علمنا قبل الدخول إلى حديقة البيت الأبيض من المراسلين المحتشدين، إنّ الفلسطينيين في المنافي - خصوصاً في الدول العربيّة المجاورة لفلسطين - كانوا يتحلّقون حول أجهزة التلفزيون لمشاهدة وقائع هذا الحفل الذي كان يُبث على الهواء مباشرة.

أما أبناء شعبنا في غزة والضفة الغربية فكانوا كمن فرضوا على أنفسهم منع تجول طوعي، إذ قيل لنا أن شوارع المدن قد خلت من المارة، وأن محطات التلفزيون العربية تستعد للمشاركة في نقل الاحتفال الذي بلغ حدوداً أبعد من الخيال لدى الناس العاديين، حيث نزل بعض الشباب الفلسطيني إلى الشوارع يحملون الأعلام الفلسطينية، ويهتفون بحياة الزعيم ياسر عرفات.

بعد الاستجابة الأمريكية للتعديل الفلسطيني، تحرك وفدنا من الفندق إلى البيت الأبيض في العاشرة والتصف صباحاً، حيث دخل الأخ أبوعمار والأخ أبو مازن قاعة داخلية في مبنى الرئاسة الأمريكية، بينما رافق رجال البروتوكول وفدنا في ذلك الوقت الحرج إذ أن التعديل لم يتم إدخاله بعد على النص، فقمنا بإجراء الاتصالات العاجلة مما حدا بأحد رجال البيت الأبيض بإعادة طباعة الصفحة الأخيرة من الاتفاق واستبدالها بالصفحة غير المعدلة، وبالتالي فقد أصبح نص الاتفاق المطبوع على أربع نسخ مديلاً بـ (فريق منظمة التحرير في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك) الأمر الذي أدى إلى تأخير مراسم افتتاح الحفل نحو عشرين دقيقة، لم يعلم سببها غير عدد محدود من الحاضرين.

بعد دقائق بدأت وقائع الحفل وسط حراسة مشددة من رجال المارينز، حيث قادت زوجة نائب الرئيس الأمريكي غور موكب الشخصيات المهمة من داخل البيت الأبيض اثنين اثنين، ثم ثلاثة ثلاثة. وما أن اكتمل خروج تلك الشخصيات، وأخذ كل واحد مقعده حتى انجست الأنفاس، ليخرج الرئيس بيل كلينتون محاطاً بالرئيس ياسر عرفات من جهة، ورئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين من جهة ثانية في مشهد لم يكن متخيلاً من قبل، وذلك في لحظة تاريخية لم تساور عقول أي من الحاضرين لهذا الحفل، والذي أراد

البيت الأبيض أن يسجّله كحدث دولي بالغ الأهمية، أو قل كتطور سياسي لا رجعة عنه، ولا معارضين له، ولا سابق له في تاريخ الصّراع الطّويل.

لم تمض سوى لحظات حتى قام كلّ من الأخ أبي مازن والسيد شمعون بيريس بتوقيع الاتفاق أمام عدسات المصورين، ثمّ أضاف الرئيس بيل كلينتون توقيعه كشاهد على هذا الاتفاق. وبعد ذلك بدأت وقائع الحفل المثيرة، وتالت الخطابات المعدّة سلفاً، وبدأها شمعون بيريس، ثمّ تلاه الأخ أبو مازن، وبعد ذلك تتابعت الكلمات من وزير الخارجية الروسيّ، ووزير الخارجية الأمريكيّ، ثمّ الرئيس كلينتون، حيث مرّت كلّ هذه الكلمات دون أن تستقطب اهتمام الحاضرين، الذين كانوا يوجهون أنظارهم إلى الكلمتين الرئيسيتين المقرّرتين إلقاؤها بعد ذلك، وهما كلمة الأخ أبي عمّار والسيد إسحق رابين، أيّ الرّعين اللذين كانا يواصلان وقوفهما قرب المنصّة، ويفصل بينهما الرئيس الأمريكيّ.

وبالفعل تحدّث رابين بخطاب مطّول قلب فيه الوقائع التاريخيّة وصوّر إسرائيل على أنّها الضّحيّة، تلاه الأخ أبو عمّار الذي تقدّم بخطوات تشبه المشية العسكريّة، تتابعت العيون بين مشفق ومعجب وفخور وقلق لما سيقوله الرّعيم الفلسطينيّ في تلك اللحظة، والتي بدا فيها قائد الشّعب الفلسطينيّ فخوراً بنفسه ووثقاً بها، وسعيداً بهذه التّهاية لخاتمة فصل مضنٍ من كفاح الشّعب الفلسطينيّ، فتحدّث باللغة العربيّة بروح تصالحيّة، وأسهب في الحديث عن أهميّة تحقيق السّلام، وأكدّ على التزام منظمة التحرير بالاتّفاق. وبعد ذلك أزفت اللحظة الأكثر إثارة في الحفل، حين قام الرئيس كلينتون بتقريب كلّ من (أبو عمّار) ورايين أحدهما إلى الآخر، حيث بادر أبو عمّار إلى مدّ يده، فيما بدا رابين متثاقلاً قبل أن تمسك يده الممدودة، ويهزّها طويلاً وسط نوبة شديدة من التّصفيق.

كانت المصافحة التاريخية هذه بمثابة المشهد التّهائي لهذا الحفل المهيّب، نهض بعدها المدعوون من مقاعدهم، واختلطوا ببعضهم بعضاً يتبادلون التّهاني والوشوشات والتعليقات والتّكات، والعناوين وأرقام الهواتف وغير ذلك. وعن بُعد شاهدت أوري سافير الذي كان يجلس إلى جانب شمعون بيريس يندفع نحوّي لتحيّتي، فنظرته بعين مفعمة بمشاعر مختلطة إزاء هذا المفاوض، الذي أتممت وإياه اتّفاق أوسلو، وها أنا وإياه نقف بين المتفرّجين على واقعة تحمل توقيعنا بالأحرف الأولى، وذلك دون أن ينوّه أحد من المتعاقبين على الكلام الاحتفاليّ بتلك الجهود المضيئة التي بذلناها، نحن وسافير.

وبعد أن عدّنا إلى تونس، انعقد المجلس المركزيّ الفلسطينيّ في غضون فترة الشّهر المقرّرة لاعتماد اتّفاق أوسلو. وقد انعقد الاجتماع وسط جيش من المدعوين والضّيوف والمراقبين الذين اتوا من الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة ومن عرب الـ ٤٨. وما أن تليت الكلمات وتناوب المتحدّثون على المنصّة حتّى عقد المجلس المركزيّ جلسته الصّاخبة وراء أبواب مغلقة. وعليه، وبعد مزيد من التّقاشات والجدالات الحادّة التي اتّسم بعضها بالعصبية جرى تصويت هذه الهيئة التّشريعيّة الوسيطة على نصّ الاتّفاق، فأيدّه ٦٣ عضواً، وعارضه ٨ أعضاء، وامتنع عن التّصويت ٣ أعضاء، فيما غاب أو تغيب عن جلسة المجلس ٣ أعضاء آخرين.

الجزء الثاني

مفاوضات كامب ديفيد

يتضمّن هذا الجزء من « موجز المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية » فصلاً عن الرواية الفلسطينية الممتدة من التوقيع على اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ حتى نهاية مؤتمر كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، حيث سأتوخّى عرض الأحداث التي كنت فيها شاهد عيان، إن لم أكن شاهد العيان الأكثر صلة بالجانب الفلسطيني، الأمر الذي يجعلني أشعر بمسؤولية شخصية إزاء عملية استرجاع بعض أهمّ وقائع هذه المرحلة وسردها وتوثيقها، والتي شاركت في جميع أحداثها من موقعي كرئيس للوفود الفلسطينية التفاوضية مع إسرائيل، وعضواً في اللجنة القيادية العليا للمفاوضات التي أدارت هذه العملية الطويلة، حيث أتحمل مع غيري أوزار المسؤوليات المترتبة عليها.

لقد اخترت لنفسي في هذا المقام منزلة تقع بين منزلة الراوي الذي لديه رواية شخصية كاملة، وبين منزلة المؤرّخ الذي عاش الأحداث بنفسه. وعليه فإنّ هذا الجزء يشتمل على عرض وتحليل للأحداث التي مرّت فيها تلك السلسلة الطويلة من الجولات التفاوضية، وأجريت خلالها عدداً لا حصر له من الاجتماعات الموسّعة، ووقفت فيها عن كثر على أدقّ تفاصيل هذه التجربة الحافلة بالمتغيّرات، الأمر الذي يسّر لي إمكانية موضوعية لتقديم هذا الجزء من الرواية التي تبدو بلا نهاية، وأتاح لي كذلك الحصول على الوثائق والتقارير

والأوراق والمعلومات التي لا غنى عنها لكل من يرغب في التصدي لمثل هذه المهمة الكتابية الواقعة في سياق يجمع بين الشهادة الشخصية، والسرد التاريخي، والعملية التحليلية، والقراءة الاستنتاجية، بأعلى درجات الحياد الموضوعية.

في السياق العام لهذا الجزء من الكتاب بعض الوقائع التي تقع على تخوم التطورات، قريباً من ضفاف نهر الأحداث الذي ظلّ يتدفق بغزارة طوال الفترة السابقة، الأمر الذي يجعل من استحضارها في هذا الموضوع أو ذاك من بنية النص إضافة نوعية ذات قيمة سياسية، لا سيما وأنها تحكي تجربة ليست مقطوعة الصلة عن السياق الكلي، وهو ما يدعوني إلى استذكار بعض أهمّ الوقائع المهمة بالنسبة للباحث السياسي على وجه الخصوص، ناهيك عن القارئ العادي لكتاب مقدر له أن يسد فراغاً ما في المكتبة الفلسطينية، وأن يحصن الذاكرة الوطنية لأبناء الحركة السياسية الفلسطينية في الداخل والخارج بمعطيات قد تكون مفيدة في وجه الافتراءات والمزاعم والروايات المغرضة عن وقائع تلك المرحلة.

لقد خضت في تلك الآونة معركة تحقيق السلام عبر دروب تفاوضية صعبة ومعقدة، وساهمت في تحقيق انطلاقة كبرى فتحت بوابة عريضة غير قابلة للانغلاق، تلاحقت فيها الأحداث والتطورات التي غيرت مفهوم الصراع، وبدلت الكثير من جوهره الذي كان يتمثل تاريخياً في محاولات الإقصاء والاستئصال والإنكار المتبادل عبر عقود زمنية مديدة، لم تتمكن إسرائيل خلالها من كسر الإرادة الفلسطينية وحلّ الصراع بالقوة العسكرية المجردة، أو شطب القضية من على جدول الاهتمامات العربية والدولية، أو رمي الشعب الفلسطيني بعيداً في الصحاري العربية، تماماً كما لم يتمكن الفلسطينيون

من دفع إسرائيل إلى الانسحاب بالقوة، أو إلغائها بعد أن تمكنت بما تلقته من دعم أمريكي وأوروبي من فرض نفسها كحقيقة سياسية ومادية من حقائق المنطقة، أو رميها في عباب البحر وفق بعض المزاعم الإسرائيلية.

في إطار ذلك كله، فإنّ هذه الرواية/الشهادة ليست معنيّة بالتبرير، ولن تشتغل بتسويق الدّرائع للدّفاع عن هذا الموقف أو ذاك، أو لتسويق تلك السّياسيّة أو هذه، أو التّرويج لهذا الاداء أو ذاك ممّا حفل به المشهد الفلسطينيّ من ممارسات وأساليب عمل، أو ارتجال أو خلافات داخلية، عبر هذا الكتاب الذي يقول الحقيقة كما هي، ويروي الوقائع كما وقعت في الزّمان والمكان بهدف توثيق هذه الحقبة، وإطلاع القارئ الفلسطينيّ على حيثيات هذه المرحلة، وإشراكه في محطّاتها وتحوّلاتها، ومشاركته في بعض دروسها الثّمينّة، الأمر الذي يقتضي بالضرّورة الموضوعيّة ممارسة التّقند والتّقد الدّائي بأعلى درجات الامانة والرّشاقة السّياسيّة، خصوصاً وأنّ الفترة التي يغطيها هذا الجزء تشكّل جزءاً أساسياً من الواقع الذي لا يزال قائماً حتّى اليوم.

ومن منطلق الادراك أنّ كثيراً ممّا روجّج هو عبارة عن حقائق ملتبسة - لا سيّما ما اتّصل منها بمجريات مؤتمر كامب ديفيد - فإنّ الراوي الذي شهد هذا المؤتمر، ووقف على تفصيلاته الدّقيقة كافّة، وتابع كلّ ما جرى قبله من لقاءات واتّصالات ومفاوضات، معنيّ بتقديم شهادة تتوخّى فضّ الالتباس الذي كان مقصوداً لذاته، وتجريد الحقائق من ثوب المزاعم، وتشخيص السّياق السّياسيّ الذي حدث فيه هذا المؤتمر المرتجل، وكذلك ضبط مغزى التّوقيت الذي عُقدت فيه القمّة الثلاثيّة، وفوق ذلك كلّ مناقشة المزاعم التي تمّ ترويجها في حينه عن السّخاء الإسرائيليّ الذي رفضه الفلسطينيون بحقّة، وعن الفرصة

الضائعة، وسوء التقدير الفلسطيني، وغير ذلك من الادعاءات التي روجها إيهود باراك رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت.

سنتوقف في كل محطة رئيسة، وعند كل منعطف أو فاصل من فواصل هذه الرواية، لنقدم شهادة مشفوعة بالحقائق والوثائق، ونسبر لجة كل تطور بعينه، ونعرض للوقائع والأحداث كما جرت بالفعل مع إبداء الحرص على عرض وجهة النظر الفلسطينية بكل موضوعية، وذلك من موقع المسؤولية الجسيمة التي أنيطت بي خلال أعوام تلك الفترة، وعرض المواقف المتباينة من القضايا الخلافية الكبرى، وقراءة صحيفة حال معظم الشخصيات التي كانت لها اليد الطولى في إنتاج حقائق ومزاعم تلك الحقبة، وذلك بالاستناد إلى التجارب الشخصية، والاستنتاجات الذاتية المستنبطة عبر اللقاءات المتعددة، والحوارات المغلقة، والاجتماعات المتكررة مع كل شخصية فُدر لي الاحتكاك بها.

لقد حرصت سلفاً على أن أعرض على الملأ الجهود التي بذلتها، والمواقف التي دافعت عنها، والمبادرات التي قمت بها، والاتفاقيات التي توصلت إليها. كما ستهتم هذه الرواية/الشهادة بتوضيح الفلسفة التفاوضية التي تم اعتمادها مع الجانب الإسرائيلي، هذه الفلسفة التي اعتمدت على مبدأ الابتعاد عن الإعلام، وأن ما يمكن أخذه على الطاولة من الإسرائيليين أكبر وأهم مما يمكن أخذه من الأميركيين، وأن المفاوضات تقوم على أساس الرزمة الواحدة، وتستند إلى قاعدة قوامها كسب ثقة الفريق المناظر، فضلاً عن تعزيز صدقية الوفد المفاوض وجدية مرجعيته السياسية، وفوق ذلك كله بناء هذه العلاقات في أجواء تساعد على تجاوز معظم العقبات المتراكمة حول المائدة.

على أي حال، فإن هذا التمهيد الذي رغبتُ به قبل أن أدخل على مسار

الجزء الثاني من هذه الرواية، جاء ليؤكد على حقيقة أن لدى الجانب الفلسطيني روايته الخاصة عما جرى في غضون تلك الفترة، وإن من يقدم هذه الحكاية الطويلة هو من خاض سائر المحطات التفاوضية المتعاقبة، وعاین الأحداث عن كثب، وأن هذا الإصدار سوف يعيد إلى الذاكرة مرحلة مهمة من مراحل الكفاح الوطني الفلسطيني، وما تخللها من وقائع ومواقف وتطورات لا حصر لها، أفضت إلى الواقع السياسي المتشكّل عشية مفاوضات كامب ديفيد، بما في ذلك تبدل كثير من المعطيات والمفاهيم والاستنتاجات التي شقت طريقاً أطول ممّا كان عليه الطريق الذي رسمه اتفاق أوسلو، للوصول إلى حلّ تفاوضي ملبّب للحدّ الأدنى من تطلّعات الشعب الفلسطيني.

وعليه، فإنّ ما سوف يلي من استذكار وتحليل وسرد وتوثيق واسترجاع، وما يقيمه من ترابط منهجي بين الأحداث والتطورات السياسية في تلك الفترة الزمنية، ستكون جميعها عاملاً مساعداً للنخبة السياسية، وللمهتمين بتطورات هذه القضية، كما أنّ هذا الكتاب سيوفر مادة غزيرة من المعلومات، والكثير من الخبرات التي يمكنها أن تضيئ الطريق أمام القابضين على جمرات الأداء التفاوضي الفلسطيني مستقبلاً، لا حول مائدة المفاوضات فحسب، وإنما أيضاً في الواقع العملي المتعلّق بتصويب السياسات، وإعادة البناء، وإطلاق عملية الإعمار، وتسريع فعالية تحقيق الحلم الفلسطيني في وطن حرّ سيّد مستقل، يلبي الطموحات العالية، ويبرّر كلّ هذه التضحيات الثمينة.

كان الطريق إلى كامب ديفيد طريقاً شديداً الالتواء، وغاص بالحفر وبالأحجار والأخطار. ولأنّ المسار من أوسلو إلى هذا المؤتمر الذي انعقد في تموز/ يوليو عام ٢٠٠٠م كان بدوره مساراً طويلاً مليئاً بالأحداث والوقائع والتطورات، فإنّ

الجزء الثاني من هذا الكتاب سوف يمرّ على عدد من أهم المحطات، وبعين بعض الوقائع عن قرب، وينحو منحى عامل البناء الذي يشتغل على كلّ حجر على حدة، ثمّ يقوم بوضع الحجارة جانب بعضها البعض وفوق بعضها بعض، ليبنى مدمكاً، أو يقيم سوراً تراه العين عن بعد، الأمر الذي سيحملني على القيام بإطلاقات منفصلة- لأوّل وهلة- عن بعضها بعضاً، إلاّ أنّها مترابطة في سياق واحد على نحو ما سوف يتضح في نهاية هذا الكتاب.

ولعلّ أوّل محطة فارقة على هذا الصّعيد قد تمثّلت فيما أسميته (مفارقة العزاء السّرّي)؛ أيّ تلك الواقعة التي قمنا فيها - بصحبة الأخ أبي عمّار والأخ أبو مازن- بزيارة سرّيّة إلى بيت عزاء عائلة إسحق رابين الذي اغتيل عام ١٩٩٥ على يد متطرّف يهودي، حيث جلسنا في صالون الاستقبال المتواضع، تحدّق بنا عيون المستقبلين من كلّ جانب، ثمّ انتقل حوارنا من طور مجاملات العزاء والمواساة إلى آفاق حديث ذي شجون، تولّت خلاله الأرملة المفجوعة زمام الكلام المتّصل بواقعة الاغتيال. فكانت السيّدة ليئة رابين كمن اجتازت المحنة الشّخصيّة برباطة جأش، وراحت تقصف اليمين الإسرائيليّ المتطرّف بوابل من نار سياسيّة حامية الوطيس. حيث قالت في خضم تلك المعركة السياسيّة: «إنّها تجد لغة مشتركة مع العرب والفلسطينيين أكثر ممّا تجدها مع المتطرّفين اليهود»، وهو قول لم يجرّ على لسان أيّ إسرائيليّ مسؤول.

ولعلّ ما أوّد أنّ أذكره من وقائع تلك الزّيارة التّادرة ما قالته السيّدة ليئة رابين لنا، حيث التفتت نحوي موجهة كلامها إليّ: «لديّ ما أوّد أن أقوله لك شخصياً أنت يا أبو علاء: أنا التقيتك الآن لأوّل مرّة في حياتي، وأوّد أن أخبرك عن واقعة أنت لا تعرفها، وهي مهمّة بالنّسبة إليك»، ثمّ أكملت السيّدة رابين

حديثها بصوت متهدج: «أنت تعلم أنّ إسحق لم يكن مطلعاً على مفاوضات أو سلو عندما بدأت أول الأمر، وعندما بُلغ بها من جانب شمعون بيريس ويوسي بيلين صدم لعدم معرفته المسبقة بتلك المفاوضات السريّة، ودُهِش تماماً إزاء المسألة كلّها».

ثمّ تابعت السيّدّة رابين حديثها المفاجئ وسط صمت مطّبق من الحاضرين، قائلة: «إنّ إسحق حين قوبل بالتصميم من جانب شمعون، واطّلع على محاضر اللّقاءات الأولى، ومسودّات المشاريع المقدمة آنذاك، وقرأ التقارير والملخصات عنها، قال لهما: «أمهلوني مدّة أسبوع كي أقنع نفسي أولاً بهذه المسألة، وذلك كي أتمكّن من إقناع شعبي بعد ذلك»، ثمّ أضافت ليئه رابين: بعدها أعطى إسحق رابين لشمعون بيريس تفويضاً باستمرار تلك المفاوضات، وظلّ يتابعها أولاً بأول بأدقّ التفاصيل، ثمّ تبّنى نتائجها، ودافع عنها بصلافة إلى أن قُتل على يد المتطرّف اليهوديّ يغال عامير المدعوم من جانب اليمين الإسرائيلي المتطرّف والمغامر.

بعد واقعة الاغتيال تلك التي تمّ وصفها كزلزال سياسيّ ضرب الحياة السياسيّة الإسرائيليّة، تولى شمعون بيريس مقاليد الحكم في الدولة العبريّة. وكان بيريس شريك إسحق رابين في صنع اتّفاق السّلام، وكان الرّجل الذي ورث من رفيق دربه شخصيّة سياسيّة من طراز رفيع، وصاحب مسار طويل، تحوّل فيه من صقر إلى حمامة ذات رؤية تصالحية. وكان أيضاً صاحب حلم قديم بإنهاء الصّراع مع الفلسطينيين، وكانت لديه كذلك رؤية استشرافية مبالغ في تفاؤلها، خصوصاً عندما بشرّ بشرق أوسط جديد مزدهر» وهكذا استقرّ في وعي بيريس أنّ تكلفة الاحتلال باتت أكثر من قدرة إسرائيل على تحملها.

في عهد شمعون بيريس الذي انتهى في وقت أقصر مما كان مقدرًا له بفعل سلسلة العمليات الانتحارية التي قامت بها حركة حماس بكثافة شديدة خلال شهريّ شباط وآذار عام ١٩٩٦، تحقّق الكثير من بنود الاتفاق، وتحوّل إلى وقائع ملموسة على الأرض، كان من أهمّها الانسحاب من المدن والبلدات والقرى في الضفّة الغربيّة باستثناء الخليل، وكذلك إجراء أوّل انتخابات رئاسيّة وتشريعيّة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة والقدس وغزّة. كما تمّ في غضون فترة بيريس القصيرة الشروع عملياً في رقابة التوسّع الاستيطانيّ دون أن يتمّ الإعلان عن ذلك رسمياً.

ومعلوم أنّه ما أن انتهينا من مفاوضات أوسلو بما في ذلك مفاوضات الاعتراف المتبادل والاتفاق الاقتصاديّ (اتفاق باريس) حتّى بدأنا جولات جديدة لتنفيذ اتفاق غزّة-أريحا أولاً، تلي ذلك مفاوضات الاتفاق الانتقاليّ المرحليّ، والذي استغرق التوصل إليه مدّة عام كامل، تخلّلتها مساومات شاقّة، وحلول عسيرة، ورافقتها تدخّلات إقليميّة ودوليّة كثيرة، ناهيك عن الضغوط والضغوط المتبادلة، إلى أن إنتهى كلّ ذلك في أواخر أيلول ١٩٩٥ باحتفال آخر في البيت الأبيض يشبه ذلك الاحتفال الذي جرى قبل عامين في المقرّ الرئاسيّ الأمريكيّ ذاته.

وما إن تمّ توقيع الاتفاق المرحليّ حتى دخلنا دورة تفاوض جديدة؛ لتنفيذ بنود ما تمّ الالتزام به ضمن نصوص ذلك الاتفاق الواقع في أكثر من (٤٦٠) صفحة، فضلاً عن تنفيذ ما جرى التّعهد بتنفيذه ما لم يتمّ تنفيذه من بنود الاتفاق الانتقاليّ، وذلك بحسب نصّ رسالة الضمانات الأمريكيّة التي وقعها وزير الخارجية وارن كريستوفر، ووجهها إلى الطرفين؛ الفلسطينيّ والإسرائيليّ

في حينه، باسم حكومة الولايات المتحدة الضامنة لتنفيذ سائر بنود الاتفاق والملاحق والخرائط والتعهدات.

ويذكر أن كريستوفر وصف الاتفاق الانتقالي بأنه أكثر الاتفاقات تعقيداً في تاريخ الدبلوماسية العالمية نظراً لما اشتمل عليه من خطوط متداخلة وتفاصيل متشابكة؛ لتنظيم الحياة وحفظ الأمن والاستقرار، لا على أساس المناطق الجغرافية فحسب، وإنما على مستوى كل مدينة وقرية ومستوطنة مجاورة، ناهيك عن تفاوت صلاحيات السلطة الفلسطينية في ثلاث مناطق مختلفة (أ، وب، وج).

كانت الحقائق السياسية التي أفرزتها اتفاق أوسلو تتراكم على الأرض، وقد زادت وتيرتها في عهد شمعون بيريس القصير، إلا أنها بقيت تمثل في مجموعها نقطة تحوّل عظيمة الشأن في مسار حركة فلسطينية أقامت وجودها - حتى الأمس القريب - فوق بساط الرّيح، وبين تخوم التّعاضات العربيّة، حيث بات لهذه الحركة الوطنية التي تحوّلت إلى سلطة وطنية مؤسّسات منتخبة على أساس التّمثيل النّسبي، وبالاقتراع الحرّ المباشر وفق مفهوم الديمقراطيّات الغربيّة، الأمر الذي سجّلت معه أرفع أشكال التّعبير عن الهوية الفلسطينيّة المستقلة، وهي القوّة المحركة لقاطرة تحقيق فكرة أصيلة وجامعة، ألا وهي إقامة الدّولة الفلسطينيّة.

وفعلاً فقد كانت الفترة القصيرة من عهد شمعون بيريس مرحلة بناء المداميك الأولى والتّحتيّة، لا لإقامة واستكمال بنية السّلمة الوطنيّة فحسب، بل وأيضاً لتأسيس الدّولة الفلسطينيّة التي تعدّ الخاتمة النهائيّة لهذا المسار المتدرّج الطّويل، خصوصاً لدى بيريس الذي خاطب أعضاء الكنيست، متسائلاً،

لدى المصادقة على اتفاق أوصلو بقوله: «ما الذي لنا في غزّة؟ لقد حان وقت لا لتغيير الحكومات وإنما لتغيير السياسات. وهل يمكن لشعب أن يكون شرطياً لشعب آخر؟ ما المنطق في الأمر». وقال بيريس في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) ما نصّه: «إنّ الحرب عقيمة، وأن لا ضمان للنصر الكليّ، لا ميزان القوى بين الأطراف المتحاربة، ولا ميزان القوّة بين القوى الدوّليّة».

لم تكن صورة الواقع وردية كما بدا عليه الحال في الوهلة الأولى، فقد شاب عهد بيريس التردّد والمراوحة، وظلّ الجدل والنزاع والتسويق والمماطلة تطبع العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، حيث عادت إسرائيل إلى سجيّتها الأولى تراوغ في تنفيذ الاتفاقيات، وتتعمد إهانة الفلسطينيين مع كلّ شبر انسحاب، وإذلالهم على الحواجز العسكريّة وفوق ذلك لم تتوقّف الأنشطة الإستيطانيّة، ولم تفرج عن الأسرى والأسيرات وفق ما تمّ الاتفاق عليه، ولم تعمل على تحسين الأوضاع الاقتصاديّة الفلسطينيّة التي ازدادت تدهوراً، بل وتحرّشت بالحركة الإسلاميّة، ورافقتها مذبحه قانا في جنوب لبنان، فذهب بيريس إلى الانتخابات المبكرة، ليخسرهما أمام بنيامين نتنياهو.

ومع ذلك فقد أسفنا لخسارة شمعون بيريس، وشجعنا إخوتنا في داخل الخط الأخضر على التصويت لمصلحة بقاء نافذة الفرص المفتوحة، وعملنا كلّ ما نستطيع لمنع وصول نتنياهو إلى سدّة الحكم، إلّا أنّ ذلك لم يحلّ دون تحقّق أشدّ المخاوف الفلسطينيّة، وهو أن يصبح أعدى أعداء عمليّة السّلام متربّعاً على الجبهة المناظرة لنا حول طاولة المفاوضات.

والحقّ إنّ وقع خسارة بيريس كان وقعاً شديداً الوطأة على الجانب الفلسطينيّ، وأسفنا على تسليم بيريس دفة السفينة لشخصيّة سياسيّة انتجتها

الديماغوجية وشاشات التلفزة، وبالتالي فقد أصبحت مقاليد عملية السلام بين يدي أشدّ الإسرائيليين تطرفاً وعناداً وعنجهية.

على أيّ حال، فقد كان انسحاب الاحتلال من المدن الفلسطينية، ودخول نحو ٩٠٪ من فلسطينيّ الضفّة الغربيّة في نطاق إدارة السّلطة الوطنيّة واحداً من أهمّ الإنجازات التاريخيّة للشّعب الفلسطينيّ. فقد كان وصول السّلطة إلى المدن والأرياف بمثابة تجسيد عمليّ لمفهوم السّلطة ذاته، والتي أصبحت - والحالة هذه - سلّطة تختلف عمّا كانت عليه في مرحلة « غزّة - أريحا » حين كانت نواة محاصرة، تتعثّر وسط الحطام، وتتجشّم الصّبر، وتتلقّى اللّوم من كلّ حذب في انتظار عبور عنق الرّجاجة الذي كان مسدوداً باتجاه الضفّة الغربيّة.

وبفعل هذه المتغيّرات تغيّر واقع السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة التي أخذت تكتسب مع مرور مزيد من الوقت قدراً متعظماً من المشروعيّة الوطنيّة والسياسيّة، وأهليّة متزايدة، وصدقيّة أعلى ممّا كانت عليه في المرحلة المبكرة. وبذلك كلّه فقد بدا الأمر كأنّ فجراً جديداً يلوح في الأفق القريب، وأنّ الفلسطينيّين يتهيأون لاستقبال صباح الحرّيّة في زمن غير بعيد، حيث بدت المدن المحرّرة في الضفّة الغربيّة وكأنّها حبات عقد من اللآلئ الثمينة، يتدلى من جيد امرأة فلسطينيّة فارعة الطّول، جلست في صبيحة نهارها تسوّي أمام المرأة إطلالتها الصّباحيّة المبكرة قبل أن تبدأ برنامجها اليوميّ، سواء أكانت ربّة بيت، أم كانت امرأة عاملة تجري وراء تحسين ظروفها المعيشيّة.

وإذا كانت الانسحابات الإسرائيليّة من المدن الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة من بين أوّل المكتسبات المتحقّقة بفعل اتّفاق أوسلو، فقد كانت الانتخابات الرّئاسيّة والتشريعيّة ثاني أهمّ هذه المنجزات، سيّما وأنّ هذه الانتخابات التي

وقعت في مطلع العام ١٩٩٦ أتت أقرب ما تكون إلى الرؤية الفلسطينية، سواء أكان ذلك من ناحية الصلاحيات الشرعية، أو من ناحية عدد أعضاء المجلس التشريعي، أو مشاركة مواطني القدس في الترشيح والانتخاب، وهو ما شكّل أرضية صلبة لإقامة نظام حكم ديمقراطي فلسطيني برلماني تعددي، ليس فقط خلال المرحلة الانتقالية، وإنما إلى ما بعد ذلك.

ولعلّ من الموضوعي القول: إنّ إجراء انتخابات عامّة، وقيام أول مجلس تشريعي فلسطيني منتخب، يرقيان إلى مستوى الإنجازات التاريخية المهمة في مسيرة التطور الكياني الفلسطيني، كما أنّ عمل هذا المجلس أدّى إلى قلب نظام كامل من المفاهيم الفلسطينية السائدة، والتقليدية في الحياة السياسية الفلسطينية، بما في ذلك مفاهيم الزعامة والقيادة والشرعية، والمعارضة والمشاركة والمساءلة والشفافية والتعددية، وغير ذلك من مصطلحات ظلّت لعشرات السنين ملتبسة لدى المجتمع الفلسطيني طوال مرحلة المقاومة المسلحة والتحرر الوطني، إذ كانت هذه المفاهيم قد استقرت في الذهنية العامة على نحو لا يتوافق وروح العصر وقيمه الأساسية، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة، والخلاص من التظلم الشمولية في معظم أنحاء الكرة الأرضية.

في الطريق الطويل لانعقاد مؤتمر كامب ديفيد، وقعت أحداث كثيرة، وجرّت تطورات لا حصر لها سوف نشير إليها بالقدر الذي يخدم الرواية الفلسطينية لعملية المفاوضات العسيرة. ففي عام ١٩٩٦ ربح بنيامين نتنياهو الانتخابات الإسرائيلية، وتولّى بذلك أعداء عملية السلام مقاليد الحكم في الدولة العبرية، الأمر الذي قطع المسار الهش لهذه العملية التي عادت إلى الوراء بصورة فورية. وأودّ هنا أنّ أعيد إلى الأذهان خطاب زعيم المعارضة الإسرائيلية لدى مناقشة اتفاق أوسلو

في الكينيست عام ١٩٩٣ لما انطوى عليه ذلك الخطاب من رؤية ظلت مستحكمة في سياسة نتياهو طوال فترة توليه الحكم.

فقد خاطب نتياهو إسحق رابين قائلاً: «ليس فقط أن الحكومة الإسرائيلية قدّمت في مقدمة اتفاق أوسلو وعداً إقامة دولة فلسطينية من خلال تلك الصيغة، بل إنها قدّمت في مضمون الاتفاق نفسه هيكل هذه الدولة. فالدولة مركّبة، وكلّ حكومة مركّبة من ثلاثة أذرع (القضائي والتنفيذي والتشريعي) وهي المظهر الأبرز للسيادة (...). عندما تُسَلّم أحداً ما الأرض، وصلاحيات التشريع على الأرض وأنا أضيف توجد صلاحيات أمن داخل الاتفاق، داخل المنطقة، فإنّك تُنشئ له مبنى الدولة (...). وعندما نقرأ هذا الاتفاق، حتى ولو لم يكن مكتوباً فيه دولة فلسطينية بصراحة، فإنّ ذلك لا يحتاج إلى لافتة... هذه دولة فلسطينية، وهنري كيسنغر يقول هذه دولة. إنّ المحلّلين السياسيين الكبار في العالم قرأوا الاتفاق، وهم يقولون إنّ هذه دولة فلسطينية».

ولا داعي لاستذكار تلك الفترة الممتدة لنحو ثلاث سنوات من عمر عملية السلام في عهد نتياهو، والتي كانت بمثابة كابوس نهاري ثقيل، ليس بالنسبة للفلسطينيين فقط، وإنّما أيضاً بالنسبة لكثير من الأوساط الإسرائيلية، ناهيك عن الأطراف العربية والدولية بما في ذلك الولايات المتحدة التي دخلت في حالة من المجابهة الخفية مع سياسات نتياهو، بلغت ذروتها في مؤتمر واي بلانتيشن. والحق إنّ ثلاث سنوات من عهد الحكومة الليكودية خلفت الكثير من الأحداث والوقائع التي اثقلت على سائر الأطراف المعنية، بما في ذلك الأحداث الدامية التي اعقبت فتح النفق تحت المسجد الأقصى، وهو ما أدّى في نهاية المطاف إلى خسارة نتياهو للانتخابات اللاحقة.

وفي وقت لاحق من صيف عام ١٩٩٨ تمكنت الدبلوماسية الأمريكية من عقد اجتماع ثلاثي على مستوى القمة في منتجع واي ريفر (كلينتون، وعرفات، ومنتياهو). وكان قد حدث لقاء قمة ثلاثي في حاجز ايرتس على مدخل قطاع غزة، حضره كلنتون وعرفات ومنتياهو أيضاً. وكان هذا اللقاء تمهيداً لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني على خلفية تعديل تلك البنود التي تدعو إلى تدمير إسرائيل، ذلك اللقاء الذي تبعه خطاب للرئيس بيل كلينتون أمام المجلس الوطني الفلسطيني بعد أن هبطت طائرة الرئيس الأمريكي في مطار غزة الدولي وسط استقبال رسمي، وعزف للتشيديين الوطنيين: الأمريكي والفلسطيني، واستعراض لحرس الشرف، وأداء التحية للعلم الفلسطيني.

وفي الطريق إلى كامب ديفيد أودّ التوقف قليلاً عند (محطة واي ريفر) الواقعة في عام ١٩٩٨، أي بعد نحو عامين من تولي منتياهو دفة السفينة الإسرائيلية، إذ مجردة حساب مختصرة لوقائع هذين العامين نجد أنّ رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد قام في ١/٨/١٩٩٦ - بعد فترة قصيرة من توليه الحكم - برفع التجميد الجزئي للاستيطان القائم منذ عهد حكومة إسحق رابين سنة ١٩٩٢، وفي ٩/٢٤ من ذلك العام قام بفتح نفق تحت أساسات المسجد الأقصى، الأمر الذي أدى إلى حدوث مواجهات وقع ضحيتها أكثر من ٨٠ شخصاً. وفي ٨/٣/١٩٩٧ بدأت حكومة منتياهو بإقامة مستوطنة جبل أبو غنيم، وفي ٨/٣٠ من العام نفسه رفضت إسرائيل المضي في إعادة نشر قواتها في الضفة الغربية كما كان مقرراً من قبل (١٣٪ من مساحة الضفة الغربية).

على خلفية هذا المشهد قامت الولايات المتحدة بمجهود دبلوماسي حثيثة أدت في نهاية مسار عسير إلى عقد مفاوضات ماراثونية في أميركا يوم ١٥/١٠/١٠

١٩٩٨؛ فاتحة بذلك الطريق أمام انعقاد قمة واي بلانتيشن التي أسفرت عن اتفاق يوم ٢٣/١٠/١٩٩٨، والذي سمي بمذكرة واي ريفر، حيث تضمنت إجراءات لتسهيل تطبيق الاتفاق الانتقالي خلال مدة اثني عشر أسبوعاً، وهو ما يعني تنفيذ استحقاق الانسحابين الأول والثاني المنصوص عليهما في اتفاق الخليل، وكذلك فتح الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشغيل المطار الدولي في غزة، وإطلاق سراح المعتقلين، وإقامة المناطق الصناعية، ومصير المرحلة الثالثة من عملية إعادة الانتشار المستحقة، ووقف الإجراءات أحادية الجانب، وغير ذلك من الخطوات الأخرى.

إلا أنه بعد توقيع ما عرف لاحقاً باسم (اتفاق واي ريفر) من جانب كل من نتنياهو وكلينتون والأخ أبي عمّار، عاد رئيس الحكومة الليكودية إلى سجيته الأولى بعد أن عاد من تلك القمة، حيث لم يتم تنفيذ سوى التبعة الأولى من الانسحاب المقرر، ومع ذلك فقد انطوى هذا الاتفاق على تغيير- ولو مؤقت- في نهج نتنياهو الذي كان قد تعهد بعدم تسليم ((قلب الوطن اليهودي)) لأعداء إسرائيل، حيث تنازل ثم انسحب من بعض هذه الأرض. كما أدى الاتفاق إلى زيادة انخراط الولايات المتحدة أكثر من ذي قبل في عملية السلام المتعثرة، وإلى توسع ونمو في مستوى العلاقات الفلسطينية- الأميركية حيث كان الرئيس ياسر عرفات أكثر الزعماء تردداً على البيت الأبيض.

والحق إن رئيس الحكومة اليمينية الإسرائيلية كان يقود وفداً مفككاً في واي بلانتيشن، حيث هدّد ثلاث مرّات بالانسحاب من المفاوضات فيما كان موظفو البروتوكول يأتون إليه في كلّ مرّة قائلين: «إنّ ترتيبات مغادرتك جاهزة»، الأمر الذي كان يدفعه إلى التراجع إدراكاً منه لحقيقة أنّ واشنطن ستحمّله وزر

فشل المفاوضات، وهو أمر لا يستطيع نتنها هو المحاصر في الداخل والخارج أن يتحمل تبعاته السياسيّة، ولا يكسبه ذلك تأييد غلاة المتطرفين الذين انفضوا من حوله بعد توقيعه اتفاق واي ريفر جرّاء ما وصفوه بأنّه تفريط وخيانة وسابقة خطيرة من جانب الليكود، وهو أمر أدّى في نهاية مطاف قصير إلى إسقاط نتنها هو عن زعامة الليكود ورئاسة الحكومة.

ومن بين أبرز تلك الوقائع السابقة على قمة كامب ديفيد كانت واقعة زيارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون لأراضي السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. وبقدر ما كانت هذه الزيارة مبعث سعادة غامرة لنا، وإشارة نجاح واضحة للقيادة الفلسطينيّة بقدر ما كانت باعثة على الغضب والقلق لدى معظم الأوساط الإسرائيليّة التي رأت في قيام كلينتون بهذه الزيارة كعلامة قويّة على اعتراف رئيس أميركي بالكيان الفلسطينيّ الوليد، إن لم نقل دولة في طور التكوين. كما رأى هؤلاء في خطاب الرئيس الأميركيّ أمام المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ المنعقد في غزّة - أي في وسط سگان لاجئين - بمثابة تحوّل سياسيّ استثنائيّ ولافت في مجرى العلاقات الفلسطينيّة- الأميركيّة.

منذ قمة واي بلانتيشن بدأ الحليف الاستراتيجيّ لإسرائيل يقوم بدور الحكم في شتّى جوانب الصّراع القائم، وأخذ يمارس الضّغوط العلنيّة على إسرائيل، ويصدر الأحكام، ولا يتورّع عن تعريف المتهم بالتقصير وتسميته باسمه الحقيقيّ، كما أنّ البيت الأبيض أخذ منذ ذلك الوقت يصغي إلى الرواية الفلسطينيّة، وتبعه في ذلك الكونغرس والإعلام الأميركيّ، الأمر الذي زاد من غضب حكومة الليكود التي بدأت ترى وتلمس إمكانيّة تحقيق أئمن اعتراف قد يحصل عليه الفلسطينيون من جانب الدّولة العظمى الوحيدة التي ظلّت

طوال العقود الزمنية الماضية تعطي تأييدا مطلقا لإسرائيل، وتمنحها شيكًا على بياض من رصيد دولة رصيدها لا ينفذ، وقوتها لا تجارى، ونفوذها الكوني لا يحده حد.

على أي حال فقد كانت زيارة الرئيس بيل كلينتون لكل من قطاع غزة وبيت لحم، وحضوره اجتماعا لأعضاء المجلس الوطني الموجودين، وعدد من الفعاليات الفلسطينية يوم ١٣/١٢/١٩٩٨ حدثاً تاريخياً كبيراً في حد ذاته، غطت وقائعه الباهرة على مضمون ذلك الاجتماع الذي أعاد فيه المجلس الوطني تكرار نص القرار الذي صدر عنه في ٢٣/٤/١٩٩٦، والمتعلق بتعديل بعض بنود الميثاق تلك التي عفا عليها الزمن، وتجاوزتها التطورات الهائلة، كما كان الإعداد الجيد والترتيبات اللائقة لهذه الزيارة الرئاسية - حيث لم يحدث أي خطأ - باعثاً على الشعور الفلسطيني بالجدارة والاستحقاق.

على أي حال فقد كانت تلك الوقائع بما فيها واقعة واي ريفر وما نجم عنها من اتفاق لم ينفذ، آخر محطة تفاوضية في زمن حكومة نتياهو الأولى، بل إن ذلك الاتفاق، كما اتضح فيما بعد، كان مسماراً كبيراً في نعش حكومة الليكود، حين اضطر نتياهو إلى الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات العامة.

لاح في الأفق السياسي الإسرائيلي نجم جديد اسمه إيهود باراك الذي سيعود بعد فترة إلى رئاسة حزب العمل، ومن ثمّة رئاسة الوزراء، ممّا يعني إمكانية تجديد الشراكة مع الحزب الذي قاد التحوّل الداخلي في إسرائيل، ووقعنا معه اتفاق أوسلو، ولم نختلف معه بشأن مبدأ إقامة الدولة الفلسطينية إلا في نطاق الحدود الجغرافية ونطاق الصلاحيات التي ما زالت موضع البحث والتفاوض.

عندما تولى إيهود باراك دفة السفينة الإسرائيلية من سابقه بنيامين نتنياهو، كانت عملية السلام على المسار الفلسطيني أشبه ما تكون بشمعة في طور احتراقها الأخير، تقاوم بضوئها الخافت هبوب رياح جافة تهبّ عليها من كلّ الاتجاهات. فبعد نحو أول عامين من تطبيق اتفاق أوسلو بين طرفين كان كلّ منهما ينكر الآخر، وبعد كلّ التطوّرات الإيجابية المتفرقة في ذلك الوقت، فقد جاء عهد نتنياهو عهدا حافلا بالصعوبات والتعثّرات. وفي ختام أول خمس سنوات من عمر عملية السلام- أي قبل مجيء باراك- كان المجتمع الإسرائيلي قد انجرف أكثر نحو اليمين والتطرّف، واشتدّت لديه مشاعر التعصب والكراهية، الأمر الذي زاد من الرّهان على القادم الجديد إلى سدة الحكم الإسرائيلي.

لقد كان اتفاق أوسلو غداة مجيء إيهود باراك وكأنّه مخلوق سياسيّ شوهته مصاعب الولادة القيصريّة الشاقة، ومع ذلك ورغم موجات اليأس والإحباط التي عصفت بنا، فقد ظلّ اتفاق أوسلو إنجازاً نادراً في تاريخ الصراع المديد، أعطى أرضاً حقيقيّة يقيم على أديمها نحو ثلاثة ملايين فلسطينيّ، يبنون هياكل أول كيان سياسيّ لهم، كما أعطى أيضاً أرضاً سياسيّة لإدامة الكفاح الوطنيّ بكلّ أشكاله المتاحة ضدّ الاحتلال والمصادرة والتّهويد والتّفي، الأمر الذي جعلنا ننظر إلى فوز باراك على أنّه انقلاب سياسيّ ضدّ ذلك الانقلاب الذي كان يرمز إليه نتنياهو، وجعلنا كذلك نكتشف هشاشة منطق القوّة الذي حاول زعيم حزب الليكود فرضها على شعب صغير مصمّم على التمسك بحقوقه الوطنيّة، وفي مقدّمها حقّه في تقرير المصير.

غير أنّ إيهود باراك عندما تربّع على رأس ائتلاف حكوميّ في ربيع سنة ١٩٩٩، بدا كمن أخذ يتنكر لنفسه، ويبدّد كلّ الانطباعات والاستنتاجات الأولى

التي تشكّلت حوله، إذ استهلّ حكمه بعدد من اللآءات الأولى والخطوط الحمراء مثل لعودة لحدود الرابع من حزيران، ولا لتقسيم القدس، ولا لإزالة المستوطنات، ولا عودة للأجئين، ثمّ عمد بعد ذلك إلى تأجيل استحقاقات المرحلة الانتقالية. وبهذه التكتيكات نجح باراك في الحصول على اتفاق جديد خلال قمة شرم الشيخ بحضور كل من الرئيس كلينتون، والرئيس حسني مبارك، والملك عبد الله الثاني، والرئيس ياسر عرفات، حيث تمّ الاتفاق على تمديد المرحلة الانتقالية سنة كاملة تنتهي في ٤/٩/٢٠٠٠ على أن تنتهي مفاوضات الوضع الدائم قبل هذا التاريخ، وأن يتمّ الإفراج عن الأسرى المعتقلين قبل توقيع اتفاق أوسلو.

واستناداً إلى اتفاق شرم الشيخ انطلقت مفاوضات الوضع الدائم بعد انقطاع دام ثلاث سنوات على شكل جولات تعقد بالتناوب بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل للبحث في سبل تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية، حيث انعقدت ٢١ جولة كانت حصيلتها صفرًا. كما بدا لنا في ذلك الوقت أن لدى باراك اهتمامات أخرى بعيدا عن استكمال عملية السلام معنا خصوصا بعد أن نجحت الجهود الأميركية في عقد لقاء بين رئيس الحكومة الإسرائيلي وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بحضور الرئيس بيل كلينتون في إحدى المنتجعات قرب واشنطن، ثمّ تلا ذلك عقد لقاء قمة بين الرئيس السوري حافظ الأسد وبين الرئيس الأميركي كلينتون في ربيع ٢٦/٣/٢٠٠٠.

في مقابل ذلك كلّه كان الوضع على الجانب الفلسطيني أقرب ما يكون إلى هالة سوداء، حيث تباينت وجهات النظر داخل القيادة العليا حيال السياسة التي يجب اتباعها في مواجهة طروحات باراك؛ إذ اختلطت الآمال الفلسطينية

بالشكوك، وبدت الاحتمالات مفتوحة على جبهات غامضة وغير مؤكدة، بل إن تنافساً صامتاً ظهر بين أعضاء القيادة في شأن من يتولّى إجراء الاتصالات وفتح باب المفاوضات مع حكومة باراك، فقد كان الرئيس ياسر عرفات يأخذ موضع من يترك الباب مفتوحاً أمام كل التفاعلات، ويمسك العصا من منتصفها، ويتجنّب حسم الموقف على هذا النحو أو ذاك.

في غضون تلك الفترة لبيّث يوم ٢٦/٧/١٩٩٩ دعوة رسمية (بصفتي رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني) وجهها إليّ أبراهام بورغ رئيس الكنيست، فكانت تلك الزيارة واحدة من العلامات الفارقة في المجرى الواعد لعلاقات فلسطينية إسرائيلية كانت تبشّر على استحياء بعودة الوضع إلى ما كان عليه في أوّل بدء تطبيق اتفاق أوسلو، كما اعتبرت هذه الدعوة بمثابة اعتراف إسرائيليّ بالمؤسسة التشريعية الفلسطينية. وعلى الرغم من أنّ هذه الزيارة جوبهت باعتراض من اليمين الإسرائيليّ الذي اعتصم بعض أعضائه أمام الكنيست وفي داخله، كان هناك ترحيب من أبراهام بورغ والنواب العرب وبعض من نواب أحزاب اليسار الإسرائيليّ الذين خرجوا إلى البوابة الخارجية لمبنى الكنيست للترحيب بالضيف الفلسطينيّ وسط حشد إعلاميّ كبير من مختلف وسائل الإعلام الفلسطينية والإسرائيلية، فضلاً عن مندوبي الصحف ووسائل الإعلام الأجنبية.

وأودّ هنا أن أستذكر في الطّريق إلى كامب ديفيد سلسلة طويلة من اللقاءات والاجتماعات التي انعقدت في كلّ من حاجز إيرتس ومنتجع شرم الشيخ خلال الفترة القصيرة الواقعة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. فقد وقع أوّل لقاء قمة بين الرئيس ياسر عرفات وإيهود باراك في إيرتس يوم ١١/٧/١٩٩٩، ثمّ عاد باراك للاجتماع

مع الرئيس عرفات في حازيرتس نفسه يوم ٧/٢٧ من ذلك العام. وفي يوم ١٩٩٩/٩/٤ تم توقيع أول اتفاق في شرم الشيخ، ثم كان اللقاء التالي في رام الله بين ايهود باراك وياسر عرفات يوم ١٢/١٢/١٩٩٩ في منزل الأخ أبي مازن، تبعه لقاء آخر في شرم الشيخ يوم ٢/١٣ وفي ٥/٨ من ذلك العام عقد اجتماع مماثل في رام الله.

لقد كانت كل هذه اللقاءات محكوم عليها سلفاً بالفشل، ليس فقط جرّاء تباعد المواقف بين الجانبين إزاء مختلف القضايا المطروحة، وإنما جرّاء اعتماد باراك استراتيجية تفاوضية تقوم على أساس أنّ الانسحاب المقرر بموجب الاتفاق الانتقالي مشروطة بإحراز تقدّم باتجاه اتفاق بعيد المدى حول القضايا الجوهرية المدرجة على جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم، مثل القدس والأجئين وغيرهما؛ أي أنّ رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد كان يقيم نظريته التفاوضية على أساس الدمج بين إعادة الانتشار وموضوعات التسوية الدائمة، الأمر الذي يعني في واقع الحال إعادة التفاوض في شأن ما سبق التفاوض بشأنه، وما جرى توقيعه من اتفاقيات سابقة بما في ذلك اتفاق واي ريفر الموقع في عهد الحكومة الليكودية السابقة.

في مقابل هذه الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية، تمسك الجانب الفلسطيني خلال كل اللقاءات والاجتماعات اللاحقة بضرورة تنفيذ مذكرة واي ريفر كشرط لتحسين العلاقات وإعادة الثقة بين الجانبين، بما في ذلك نقل مساحات من أراضي الضفة الغربية من تصنيف (ج) إلى تصنيف (أ) أو (ب)؛ وذلك كي يصبح بالإمكان بدء مفاوضات بشأن المفهوم الإسرائيلي المتعلق باتفاقية الإطار المقترحة، جنباً إلى جنب مع وقف الاستيطان والطرق الالتفافية. ومن

أجل زيادة الضّغط لَوّح الجانب الفلسطينيّ بإعلان قيام الدّولة الفلسطينيّة من جانب واحد، ودفع الظّرف الأميركيّ لمزيد من التّدخل الذي كان يقاومه إيهود باراك، ويعمل على تهميشه.

في غمرة ذلك بدأ التّدخل الأميركيّ على أشدّه، حيث كانت وزيرة الخارجيّة مادلين أولبرايت ومساعدتها دنيس روس يتناوبان بصورة منتظمة على زيارة المنطقة لعقد اجتماعات منفصلة مع الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو ما أفضى في حينه إلى توقيع مذكرة شرم الشيخ في ٤/٩/١٩٩٩. ولمّا لم تر هذه المذكرة التّور، عادت أولبرايت لعقد سلسلة أخرى من الاجتماعات مع الأخّ (أبو عمّار).

بدت أولبرايت تمارس ضغطاً خفيّاً علينا بالتلويح لنا أنّ باراك يميل إلى المسار السّوريّ فيما تعهّدت لنا بعدم إهمال المسار الفلسطينيّ، كما اقترحت علينا عقد سلسلة أخرى من الاجتماعات الممهّدة لاجتماع قمّة ثلاثيّ مقترح يعقد في واشنطن، وحدّدت موعداً تقريبيّاً لهذا الاجتماع مع بداية عام ٢٠٠٠.

كان يوم ١٣/٢/٢٠٠٠ هو الموعد التّهايّ المقرّر بموجب مذكرة شرم الشيخ لتوقيع اتّفاق الإطار الممهّد لاتّفاقية الحلّ الدّائم، إلّا أنّنا كنّا ندرك سلفاً وقبل أن يأنف هذا الموعد بكثير- أنّنا لن نتمكّن من بلوغ هذا الهدف بكلّ ما ينطوي عليه من موضوعات متشابكة خاصّة أنّ حكومة باراك مشوّشة من الدّاخل، وتعمل على أكثر من خطّ تفاوضيّ واحد، الأمر الذي بدا معه أنّ مزيداً من الوقت سيمضي دون إحراز أيّ تقدّم، مع ما ينطوي عليه ذلك كلّه من تداعيات سلبية على وضع يترنّح تحت ضغط الافتقار لعنصر الثّقة، وغير ذلك من العوامل المهدّدة بحدوث انفجار الموقف من أساسه.

في تلك الأثناء نشطت الوساطات مجدداً ولا سيما من الجانب المصري الذي بلور مع الجانب الإسرائيلي اقتراح حل وسط يتم بموجبه تمديد فترة التوصل إلى اتفاقية الإطار من شباط إلى أيار ٢٠٠٠، وتأجيل إعادة الانتشار المتفق عليها إلى ٨/٦/٢٠٠٠، والتفاوض بشأن اتفاق التسوية الدائمة حتى أيلول من ذلك العام، أي إلى موعد إعلان إقامة الدولة الفلسطينية.

وعلى خلفية هذا الاقتراح عقد اجتماع قمة ثنائي بين الأخ (أبو عمّار) وإيهود باراك يوم ٣/٧/٢٠٠٠ في مطار اللد، ثم طارا معا للاجتماع مع الرئيس المصري حسني مبارك لمناقشة اقتراح الحل الوسط المصري/ الإسرائيلي، إلا أن كل هذه الجهود كانت تصطدم في نهاية المطاف بموقف إسرائيلي متعنت إن لم نقل إنها كانت تدفع بالوضع إلى نقطة قريبة من حافة الانهيار.

وفي موازاة ذلك، وبعيدا عن الأضواء ... كنت أعقد سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولين إسرائيليين بمن فيهم شلومو بن عامي في إطار ما اصطلح على تسميته بالقناة الخلفية التي تم الاتفاق عليها في قمة شرم الشيخ الثلاثية؛ وذلك من أجل الحفاظ على عملية السلام وتنفيذ قضايا الاتفاق الانتقالي، حيث وافقنا على إعادة جدولة استحقاقات المرحلة الوسيطة بما في ذلك مسألة تحرير الأسرى والمعتقلين، وإعادة الانتشار، والقضايا الاقتصادية والمالية. إلا أن حكومة باراك واصلت عملية المماطلة والتهرب من التنفيذ، وراوغت في التوصل إلى اتفاقية الإطار، بل وتهربت من كل ما سبق أن التزمت به من قبل.

غير أنه خلال هذه الاجتماعات المتواصلة عبر القناة الخلفية وافق الجانب الإسرائيلي على أن أساس العملية السلمية هو تنفيذ قرار مجلس

الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وأن قضايا القدس واللّاجئين والحدود والأمن وغيرها هي مفتاح الحلّ التّهائيّ، وأن لا تأجيل لأيّ قضية من قضايا الوضع التّهائيّ على قاعدة إمّا الاتفاق على كلّ شيء أو لا اتفاق على شيء.

كما اتّفقنا أيضا على أنّ ما سيجري هو انسحاب لا إعادة انتشار، وأنّ اتفافية الإطار يجب أن تشمل القضايا المطروحة كافة، بحيث تشمل المبدأ والآلية والجدول الزمّني المتّفق عليه لكلّ قضية محدّ ذاتها، لكننا اختلفنا كثيرا فيما يخصّ التفاصيل لا سيّما ما يتّصل بقضية اللّاجئين، حيث رفض الجانب الإسرائيليّ بشكل قاطع مبدأ حقّ العودة، بينما وافق على مبدأ لمّ الشّمل بأعداد متّفق عليها.

ولا يفوتني هنا أن أذكر أنّنا قد اختلفنا في إطار تلك الاجتماعات حول قضية الحدود وقضية القدس التي كانت بمثابة صخرة تتحطم عليها كلّ التّوافقات الممكنة، وبجملة قصيرة فقد كانت المواقف الإسرائيليّة تدعو إلى الإحباط لا سيّما وأنّه كان يرافقها سلسلة من الاستفزازات مثل الأنشطة الاستيطانية وهدم المنازل والاعتقالات، وبالتالي فقد كانت نتيجة مذكرة شرم الشيخ واجتماعاتها المكثّفة أقرب ما تكون إلى نقطة الصّفر من حيث الوزن والقيمة، إذ بعد كلّ الجهود المضنيّة قام إيهود باراك بالإفراج عن ثلاثة معتقلين فلسطينيين فقط، الأمر الذي أثار حفيظة الأميركيين وسخط الفلسطينيين، وأعطى صورة مصغّرة عن نهج باراك التّفاوضيّ المماثل لنهج سلفة بنيامين نتنياهو.

في الأوّل من نيسان عام ٢٠٠٠ وبعد تلك السّلسلة الطويلة من المفاوضات والاتّصالات مع عوديد عيران، وحاييم رامون، وأمنون شاحاك، وديفيد بن

أليعازر، وغلعاد شير، وأوري سافير، أتى إلى المنطقة مبعوث سرّي من جانب رئيس وزراء السويد لدعوة الوفدين للمفاوضات في ضيافة مملكة السويد، حيث تعهد سكرتير رئيس الحكومة السويديّة بتوفير الأجواء الملائمة للبحث المعمّق في القضايا موضوع النقاش والبحث، وهو ما قد يساعد في التّوصّل إلى التّناج المرجوّ في الوقت المحدّد، والقيام باتّصالات غير رسميّة بين الجانبين المتفاوضين، وتوفير أفضل الأجواء الممكنة لإجراء نقاش حرّ في شأن سائر القضايا الجوهرية.

في إطار اجتماعات استكهولم حاولت وشلومو بن عامي أن نضع الإطار التّظري للمفاوضات، كما تظّرنا إلى الكثير من القضايا الجوهرية، وكنا خلال ذلك شديدي الحرص على التّأكيد بأننا غير معنيين بأيّ حلّ مرحليّ أو جزئيّ، أو تأجيل أيّ موضوع إلى المرحلة اللاحقة. وبعد الجولة الأولى سافرنا والوفد الإسرائيليّ على الطّائرة الملكيةّ السويديّة من مطار اللدّ يوم ١١ / ٥ / ٢٠٠٠، وفي استكهولم عقدنا جولة أخرى من المفاوضات. غير أنّه لم يمض سوى وقت قصير على ذلك حتّى تسربت أخبار هذه القناة السريّة عبر مصادر فلسطينيّة وإسرائيليّة، بدت غير راضية عن هذه القناة، وهو ما أدّى إلى تغيير قواعد اللعبة، وأضعف من قدرتنا على التّوصّل إلى حلول جوهرية.

كنت شديد الاستياء من تسريب نبأ قناة استكهولم، ومع أنّنا واصلنا المفاوضات وتبادلنا بعض الحوارات الصّاخبة، إلّا أن الأجواء ظلّت مكفهرة. وفي غضون ذلك وصل المبعوث الأميركيّ دنيس روس واجتمع بكلا الوفدين، وحثّهما على التّوصّل إلى اتفاق يتيح عقد قمة فلسطينيّة إسرائيليّة مقترحة من الرّئيس بيل كلينتون الذي أخذ يميل إلى وجهة نظر باراك الدّاعية بالحاح شديد

إلى ضرورة عقد هذه القمة التي لم تكن الظروف الموضوعية ناضجة لعقدتها آنذاك نظراً لاستمرار الخلافات المتعلقة باتفاقية الإطار، ونظراً أيضاً لتعارض الموقفين (الفلسطيني والإسرائيلي) حول كل مسألة من المسائل الخلافية، وبالتالي فقد عاد الوفدان من استكهولم بعد فترة قصيرة دون التوصل إلى أي نتيجة تذكر، حيث كان هناك أربعة أيام من المفاوضات المتعثرة.

لم ييأس السويديون من المحاولة مرة أخرى بعد أن أوقف إيهود باراك الجولة الأولى من مفاوضات استكهولم تمهيداً لتركيز جهده على عملية انسحاب عسكري- لم نكن نعلم بها- من جنوب لبنان في أيار/ مايو عام ٢٠٠٠. وهكذا عدنا على الطائرة السويدية إلى المقر الحكومي الواقع في ضواحي استكهولم، حيث أوضحنا للوفد الإسرائيلي برئاسة شلومو بن عامي أنّ اتفاقية الإطار يجب أن تشمل جدولاً زمنياً للانسحاب وتسليم المناطق كافة للفلسطينيين، كما جرى نقاش حول مختلف القضايا الأساسية، غير أنّ باراك علّق المفاوضات مرة أخرى، وأعلن عن وقف تسليم البلدات الثلاث المحيطة بالقدس.

على أيّ حال اختتمت الجولة الثانية من هذه المفاوضات يوم ٢٠/٥/٢٠٠٠ لتنتقل إلى المنطقة، وبعد ذلك إلى قاعدة بولينج الجوية الأميركية للتمهيد لقمة ثلاثية جديدة ستعقد في وقت لاحق، وهي قمة اقترحها باراك وتبناها الرئيس بيل كلينتون الذي كان في واقع الأمر قد بدأ عملية عدّ عكسيّ لنهاية ولايته الثانية في نهاية ذلك العام، وبات راغباً في تحقيق إنجاز دبلوماسي في الشرق الأوسط يسجل في ملفه الشخصي المثخن بالجراح الشخصية، وإنجاز ما يمكنه من الحصول على جائزة نوبل للسلام، ناهيك عمّا سيؤدّي إليه ذلك من تحسين فرص نجاح نائبه آل غور مرشح الحزب الديمقراطي في انتخابات

الرئاسة الوشيكية. وفي المحصلة انتهى المسار التفاوضي السويدي في حزيران ٢٠٠٠، وانتقلت الجهود لعقد قمة ثلاثية عقدت في تموز من ذلك العام، وعرفت فيما بعد بمفاوضات كامب ديفيد.

ولما بدا الموعد المستهدف لعقد القمة الثلاثية قريبا جدا، وأن الموقف يحتاج إلى تمهيد جدّي، وأن الغاية تبرّر بذل مزيد من الجهد والوقت، اقترحت إدارة الرئيس كلينتون على الطرفين القيام بجولة مفاوضات أخيرة تسبق موعد هذه القمة، الأمر الذي حملني على السفر إلى واشنطن يوم ١٢/٦/٢٠٠٠ لعقد محادثات جديدة مع وفد إسرائيلي برئاسة شلومو بن عامي، حيث تمّ الاتفاق على أنّ التوصية التي سأرفعها للرئيس ياسر عرفات هي التي ستحدّد ما إذا كان الزعيم الفلسطيني سيردّ بالإيجاب على دعوة الرئيس الأميركي، ممّا يعني ضرورة نجاح المفاوضات التمهيدية هذه، وأوضحت ضرورة موافقة إسرائيل المبدئية على جدول أعمال القمة المقترحة، والذي يتضمّن موضوعات الحلّ التّهائيّ كافة. وبعد ذلك توالى اجتماعاتنا المكثّفة في قاعدة أندروز الجوية.

حينها قام الرئيس أبو عمّار بزيارة خاطفة إلى واشنطن يوم ١٤/٦/٢٠٠٠، حيث كان شديد التحفظ على عقد قمة جديدة وسط كلّ هذه الاخفاقات والمراوغات، وقد استثمرنا وجود الأخّ (أبو عمّار) في قاعدة أندروز الجوية في طريق عودته لعقد اجتماع شارك فيه الرئيس الفلسطيني داخل غرفة استقبال كبار الزوّار، غير أنّ ذلك اللقاء القصير انتهى كي يواصل الوفدان اجتماعاتهما في إحدى منشآت القاعدة، حيث قلنا للوفد الإسرائيلي إنّ علينا بعد الآن أن نتحدّث عن الانسحاب ومواعيده لا عن إعادة الانتشار.

وما إن عدنا إلى المنطقة حتّى لحق بنا طاقم المفاوضات الأميركيّ برئاسة

دنيس روس تحت شعور أميركي عارم بضغط عامل الوقت. ومع ذلك واصل المبعوث الاميركي روس محادثاته المكثفة مع كلا الجانبين كل على حده، الأمر الذي استنتج معه هذا المبعوث أن هناك مخاطر جدية في عقد القمة الثلاثية على مثل هذه الأرضية السياسية الرخوة، ولذلك فقد دعا روس الجانبين إلى إجراء مزيد من المفاوضات.

في أواخر شهر حزيران عام ٢٠٠٠، وفيما كانت الاتصالات جارية على قدم وساق، تمهيداً لعقد القمة الثلاثية التي أصبحت شبه مقررة، وبفعل ضغط عامل الوقت الذي كان ينفذ بسرعة أمام حكومة إيهود باراك شبه المفككة، جاء شلومو بن عامي إلى نابلس التي كان يزورها الأخ أبو عمار يوم ٦/٢٥ من ذلك العام لعقد لقاء عاجل مع الزعيم الفلسطيني، وفي تلك الأثناء أيضاً كان الوفد الأمريكي برئاسة دنيس روس يبدأ جولة جديدة تمهيداً لقمة واشنطن الثلاثية، وكانت وجهة النظر الفلسطينية المتبلورة في ذلك الوقت أنه لا يزال أمامنا عمل شاق يجب أن ننتهي منه قبل عقد هذه القمة، وبالتالي فإن علينا دراسة الأمر مع الرئيس المصري حسني مبارك، ومع وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت.

قبل أن نتوجه إلى واشنطن بيوم واحد، كان إيهود باراك يعدّ خطوته الحمراء في خطاب له أمام الكنيست يوم ١٠/٧/٢٠٠٠ قائلاً: «إنّ إسرائيل لن تعود إلى حدود الرابع من حزيران، والقدس ستبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، ولن يكون هناك جيش أجنبي غربيّ التّهر، وإنّ أغلبية المستوطنين ستجتمع في كتل استيطانية في الضفة الغربية، وإنّ إسرائيل لن تعترف بأيّ مسؤوليّة أخلاقية أو قضائية عن خلق مشكلة اللاجئين»، وهكذا ظهر باراك وهو متوجّه

إلى كامب ديفيد رئيس حكومة بلا قاعدة برلمانية، ولا حتى حكومة كاملة ومستقرة، وزعيم حزب تحلّى عنه حزبه، وقائداً خفّ بريقه، الأمر الذي رجح تقديراتنا المبكرة بعدم نجاح مؤتمرات عقدته أقرب إلى المقامرة السياسية، وهو ما يعني أن روح اليأس التي كانت تشتعل في صدر باراك قد انتقلت إلى صدور الأطراف الأخرى المعنية.

لقد كانت القناعة الفلسطينية شبه كاملة بأن المؤتمر الذي يلحّ على عقدة كلّ من باراك وكلينتون، كان أقرب ما يكون إلى مغامرة غير محسوبة العواقب، وهو ما جعلنا نقاوم فكرة القمّة الثلاثية، إلا أنّ إدارة كلينتون مارست ضغوطاً شديدة، حيث تحوّل عقد كامب ديفيد إلى هدف مجدّ ذاته، وكانت وجهة النظر الأمريكية تقول: «إنّ ما دام أنّ الطرفين المتفاوضين غير قادرين على تحقيق تقدّم، فقد بات لازماً عقد قمّة ثلاثية تدفع بالمفاوضات إلى الأمام»، وقال كلينتون: «إنّ استمرار التقدّم رهن بقرارات تاريخية لا يستطيع اتّخاذها سوى الزعيمين عرفات وباراك، وإنّ استمرارية الجمود الرّاهن ليس خياراً مقبولاً، وإنّ عامل الزمن يلعب ضدّ الجميع».

قبل أن يوجّه الرّئيس كلينتون الدّعوة لعقد مؤتمر كامب ديفيد اتّصل بالرّئيس ياسر عرفات هاتفياً ليخبره أنّ التّوجّه لعقد هذا المؤتمر بات نهائياً، لا سيّما وأنّ الرّئيس عرفات كان قد قبل الدّعوة من حيث المبدأ، غير أنّه نصّح كلينتون بإجراء مزيد من التّحضيرات، إلا أنّ الرّئيس الأمريكي عاد يوم ٤/٧/٢٠٠٠، ليقول لنا: «إنّ إيهود باراك لديه أشياء جديدة يوّد طرحها خلال القمّة»، وبعد ذلك أعلن كلينتون أنّه سيوجّه الدّعوة الرّسمية لعقد مؤتمر في كامب ديفيد بدءاً من يوم ١١/٧/٢٠٠٠، معيداً إلى الأذهان ذلك المؤتمر الذي عقد

في نهاية عقد السبعينات في ذات المكان بين مناجيمبيجن وأنور السادات، وبرعاية كاملة من جانب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر. وهكذا استقر الرأي على أن أذهب مسبقاً إلى واشنطن لعقد جولة تمهيدية أخيرة مع كل من شلومو بن عامي ومادلين أولبرايت، وكان ذلك يوم ٧/٩ من ذلك العام.

توجهتُ إلى واشنطن وكأني في سباق مع الوقت، وفي ذهني أن الموعد المقرر سلفاً - بالاتفاق مع إيهود باراك - لإعلان قيام الدولة الفلسطينية هو يوم ٢٠٠٠/٩/١٣، أي بتاريخ انتهاء المرحلة الانتقالية، وهذا هو أيضاً قرار المجلس المركزي الفلسطيني المتخذ آنذاك، والقاضي بإعلان الدولة العقيدة قبل نهاية ذلك العام، وذلك عوضاً عن التاريخ المستهدف من قبل وهو يوم ١٩٩٩/٥/٤ المنصوص عليه في الاتفاق الانتقالي، كما كانت لديّ خشية لم تتبدد طوال الطريق إلى العاصمة الأمريكية أن هناك موضوعات متفق عليها بين إذا ما كان على القبول بموقف أو تحميلنا المسؤولية التامة عن رفضه، وهذا ما لاحظته عليّ شلومو بن عامي قائلاً لي: « نحن وأنتم في قارب واحد».

في مساء يوم وصولي إلى واشنطن انتقلنا إلى مبنى وزارة الخارجية الأمريكية، حيث توزعت الوفود الثلاثة حول طاولة كبيرة لعقد جولة تحضيرية أخيرة للقمة ذات طبيعة إجرائية، حيث بدت مادلين أولبرايت كمديرة مدرسة ثانوية، توضح لنا قواعد العمل المرعية، قائلة: «إنه سيتم فرض تعميم إعلامي كامل على المفاوضات»، ونصحت بخلق أجواء ثقة بين الوفود، وأوضحت أنه سيتم تخصيص هاتف واحد لكل رئيس وفد في القمة، وقالت: « إن الأمريكيين هم من سيحددون جدول الأعمال، وإن الجميع سيكونون من دون بدلات رسمية وربطات عنق، وإن للوفود مطلق الحرية في ارتداء ما تشاء

من الملابس»، وعندما جاء دوري ذكّرت الحاضرين بأنه لا تزال هناك خلافات جوهرية، غير أنني وعدت ببذل كامل الجهد من أجل تذليل هذه الخلافات، ولمّحت إلى ما قد يواجهنا من مصاعب جراء الانهيار المحتمل لحكومة إيهود باراك.

كان يوم ١١/٧/٢٠٠٠ هو اليوم الأول لاجتماعات مؤتمر كامب ديفيد، وقد افتتحه الرئيس بيل كلنتون بكلمة ترحيبية، قائلاً: إنّ هذه لحظات تاريخية بعد أن وصلنا إلى النقطة التي تفرض علينا اتخاذ القرار... أنا سعيد لوجودي هنا، ولقد صرفت أياماً وليالي عديدة في قراءة المواد التي أعدت لهذا المؤتمر بما في ذلك جغرافية القدس»، وقال: «إنّ الولايات المتحدة هي التي ستحدّد جدول الأعمال وتشكيل اللجان، إلّا أنّ القرارات والمواقف الجوهرية ستصدر عنكم، لا في إطار رؤية قصيرة المدى، وإنّما في ضوء المستقبل الذي تسعون إلى بنائه، سأغادر بعد أيام لحضور قمة الدول الصناعية الكبرى في أكيناوا باليابان، وإذا ما وصلنا إلى اتفاق قبل عقد تلك القمة، فإنّ ذلك سيكون شيئاً ممتازاً، وإنّهُ سيكون بإمكانني عرض الاتفاق على قادة تلك الدول للحصول على دعمهم وتأييدهم».

بعد ذلك تحدث إيهود باراك قائلاً: «جننا ونحن نحمل مسؤولية ثقيلة وآمالاً كبيرة... أعتقد أنّ هذه هي اللحظة التاريخية، وقد لا تتكرّر هذه السّاحة في المدى المنظور، لهذا السّبب سنستجيب للتحدّي التاريخي، هذه هي اللحظة الحاسمة لنخطو في اتّجاه إنهاء المشكلة وتحقيق السّلام، ونتحرّك الآن في اتّجاه القضايا الأساسية لندرس الإمكانيّة المتاحة، نحن نؤمن أنّ ليس هناك فرصة أفضل من هذه الفرصة، وأثق في أنّ الشّعبيين في كلا الجانبين حريصان على

الوصول إلى سلام ينهي المشكلة، ليعيش جنباً إلى جنب مع الطرف الآخر، أنا أعرف أنّ الأوروبيين والرّوس يساعدون الفلسطينيين، لكنّه لا يوجد من هو أفضل من الولايات المتّحدة، ومن هو أهمّ منها.

تحدّث الرّئيس ياسر عرفات بإيجاز قائلاً: «لدينا طلبان: الأوّل من روسيا، والثاني من الاتّحاد الأوروبي والدّول العربيّة المعنيّة، وذلك بأن نضعهم في الصّورة عمّا يجري هنا، وهذا أمر مفيد لنا نحن»، وقال: «أعتقد أنّ ما قاله رئيس الحكومة باراك مهم، نحن نأمل بنجاح هذا المؤتمر بقيادةكم يا سيادة الرّئيس كلنتون، وكما حدث في كامب ديفيد سابقاً مع الرّئيس السّادات ومناحم بيجن، إذ تمكّنا بقيادة الولايات المتّحدة من الوصول إلى حلّ جيد بمساعدتكم الشّخصيّة، نحن نريد أن ننتهي من كلّ القضايا المطروحة معكم».

وفي إطار الكلمات الافتتاحيّة قال أبو عمّار: «نحن نحاول الوصول إلى اتّفاق سلام يرضى عنه الطّرفان مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المحيطة بنا، فلسطينيين وإسرائيليين، وذلك كي نتمكن في المستقبل من القول أنّنا وصلنا إلى سلام حقيقيّ، سلام في المنطقة، لأنّه بدون ذلك لن يكون هناك سلام دائم»، وأضاف أبو عمّار: «إنّ القاعدة التي اتّطبقت على الحدود اللبنايّة مؤخّراً (كانت إسرائيل قد انسحبت قبل شهرين دون قيد أو شرط)، وقبلها على الجبهتين؛ المصريّة الأردنيّة يجب أن تنطبق علينا، ولولا تردّد صديقي القديم الرّئيس حافظ الأسد لطبقت هذه القاعدة على الجبهة السّوريّة أيضاً، وقال ايضاً: نحن هنا نسألونكم مستغربين: لماذا تطبّق قرارات الشرعيّة الدّوليّة على جميع هذه الجبهات، ولا تطبّق معنا مع كلّ الضّمانات الأمنيّة».

دارت بعض المناقشات الحذرة، وتبادل الحاضرون بعض الآراء، ثمّ اقترح

كلينتون أن يبدأ الحديث الجدّي، حيث اعترض أبو عمّار طالباً أن تجري اللقاءات بحضور مندوبين عن الولايات المتّحدة، وبعد ذلك رفعت هذه الجلسة الافتتاحيّة، ليبدأ في اليوم التّالي ثاني يوم من أيام كامب ديفيد، وإن كان يعتبر اليوم الأوّل يوماً للمفاوضات المباشرة بين الوفود، بمعزل عن الرّؤساء، وقد انصبّت مداولات أولبرايت بقيادة التّقاشات، حيث قالت: « اليوم يوم الأربعاء والوقت يمضي بسرعة، وهذه القمّة من المقرّر لها أن تنتهي يوم ١٨/٧/٢٠٠٠، أيّ بعد خمسة أيام، والرئيس كلنتون سيقدم ورقة يوم غد، سنعرضها عليكم، ثمّ نستمع إلى تعليقاتكم، وكلّ ما ترغبون قوله».

وجّهت أولبرايت الحديث نحوي قائلة: « أنا احترم رئيسكم، واقدّر كلّ ما قاله للرئيس كلينتون يوم أمس، في الحقيقة هذه هي نهاية اللّعبة التّفاوضيّة... لنفترض أن الحدود ذاتها، فما هو استعدادكم لتلبية مطالب الإسرائيليين الأمنيّة؟ نريد أن نعرف تصوّركم بكلّ وضوح، ولذا سأستمع إلى رأي الوفد الإسرائيليّ في مسألة الحدود هذا اليوم، فأجبت أولبرايت قائلاً: موقفنا إزاء هذه المسألة يتلخّص في أنّ قرار مجلس الأمن الدوّليّ رقم ٢٤٢ ينطبق على الجهة الفلسطينيّة أسوة بما هو عليه الحال بالنّسبة للجهات الأخرى، نحن متمسّكون بحدود سنة ١٩٦٧ إلّا أنّنا في المفاوضات المطوّلة قبلنا بالحديث عن تعديلات طفيفة ومتبادلة ومتساوية من حيث القيمة والمثل والكم، كما أنّنا مستعدّون لتفهّم المطالب الأمنيّة الإسرائيليّة الموضوعيّة على أن يجري ذلك بكلّ وضوح ودقّة.

ثمّ دارت بعد ذلك نقاشات إضافيّة بيننا وبين الوفد الأمريكيّ الذي بد لنا مدافعاً عن وجهة التّظر الإسرائيليّة ومتبنياً لها. عند ذلك توقفت

هذه التّقاشات الثنائية، ثمّ تمّ استئنافها مساء اليوم نفسه بحضور الوفدين الأمريكيّ والإسرائيليّ، حيث ترأستُ أنا الوفد الفلسطينيّ، بينما ترأست أولبرايت الوفد الأمريكيّ، أمّا الوفد الإسرائيليّ فكان برئاسة شلومو بن عامي، وقد افتتحت وزيرة الخارجية الأمريكية التّقاش حول مسألة الحدود قائلة: « إنّ سؤالي هو عن الهوامش المتاحة لكلّ منكما على صعيد مسألة الحدود، إذا سألت الفلسطينيين ماذا يريدون، « يقولون حدود ١٩٦٧»، وإذا سألت الإسرائيليين يجيبون بأنهم يريدون أن يضموا إليهم ٨٠٪ من المستوطنين في كتل استيطانية متّصلة جغرافياً بحدودهم، إذا ما هي الهوامش؟ وما هو الباروميتر؟».

بعد أن انتهى الاجتماع المسائيّ انضمّ الرّئيس كلنتون إلى الوفد الأمريكيّ المفاوض، وقاد بنفسه الجلسة التي عقدت بيننا وبين الأمريكيين حتّى ساعة متأخرة من ذلك المساء الطّويل، وكنا في تلك الأثناء أقرب إلى وضع المستمعين لأفكار كلينتون الذي يبدو أنّه حرص على هذه المشاركة الشخصية المباشرة لتهيئة أجواء وفدنا وتحضيره لجلسة مفاوضات اليوم التّالي، تلك الجلسة التي سيتمّ فيها طرح الورقة الأمريكية التي سبق لمادلين أولبرايت أن تحدّثت عنها في جلسة الافتتاح. وبالفعل فقد ألمح كلينتون إلى ورقته قائلاً: « إنّني يخشى أن نقول لا بعد طرحها... من الواضح أن باراك يريد اتّفاقاً لكن لا يزال هناك بعض الخلافات، وفيما يتعلّق بالأرض فأنتي اعتقد أن الموقف الذي اتّخذتموه كان عادلاً ومقبولاً، أمّا قضايا المياه والاقتصاد والبيئة ستكون جراً من الاتّفاق».

لقد كان اليوم الثالث يوم الورقة الأمريكية التي وعد الرّئيس كلينتون بطرحها على الوفدين وسط تخوفات من جانبنا ممّا قد تنطوي عليه هذه الورقة من أفكار نسّقت مع الجانب الإسرائيليّ، وقد دلّلت المفاوضات التي جرت في

اليوم السابق على صحة مخاوفنا هذه، ففي اللقاء الذي عقد بين كل من الرئيس ياسر عرفات والرئيس كلينتون، وكان مخصصاً لمسألة القدس، قال أبو عمار: «إن موقفنا إزاء القدس بسيط للغاية، القدس الشرقية لنا والقدس الغربية لهم، أما فيما يتعلق بقضية اللاجئين فنحن نريد اعترافاً بحق العودة، وبعد ذلك سنتناقش في التفاصيل». وفي لقاء ثانٍ مع الرئيس الأمريكي دعانا إلى اجتماع، اتضح أنها لتحملينا مسؤولية فشل هذه المفاوضات، وأضاف: «أود أن أذكرك يا فخامة الرئيس أن باراك صوت في حينه ضد اتفاق أوسلو».

على هذه الخلفية المشحونة بالشكوك، بدأنا مفاوضات اليوم الثالث مع الوفد الأمريكي الذي تقوده مادلين أولبرايت، وقالت لنا: إن هذه الجلسة ستمهد لما سيحدث هذا اليوم، الرئيس سيعود إلى واشنطن الساعة الخامسة بعد الظهر، وهو الذي سيتولى طرح الورقة الأمريكية، ونحن ندرك أن هناك قضايا خلافية، ولا سيما فيما يتعلق بالقدس، والرؤساء الثلاثة لم يبذلوا جهداً كافياً لتقريب وجهات النظر حول هذه المسألة، لقد استمعنا إليكم، ونحن نحاول أن نكون متوازنين، أجرينا معكم، ومعهم أيضاً، لقاءات ثنائية وثلاثية، وإن أمامنا فرصة تاريخية»، ثم تحدثت أولبرايت عن الورقة الأمريكية بشكل عام، وقالت: «إن العلاقات التي ستنشأ بينكم وبين الإسرائيليين ستكون علاقات بين دولتين، وإن الورقة ستنص في نهاية المطاف على اعتراف متبادل بين دولتين».

في منتصف الليل عقد الوفدان الأمريكي والفلسطيني الاجتماع المرتقب لطرح الورقة الأمريكية، حيث قال الرئيس كلينتون: «أريد أن أعطيكم هذه الورقة الآن كي تدرسوها هذه الليلة، وغداً قبل الظهر سنجتمع مرة ثانية لتحدث بشأنها، وأقترح عليكم بدء عملية التفاوض انطلاقاً

من هذه الورقة... يوم غد أريد عقد سلسلة لقاءات بشأن القدس والأرض
واللاجئين والأمن، أريد من الرئيس عرفات أن يكون معه كاتب، أو أيّ واحد
من أعضاء الوفد، كي يتنقل بين اللجان حاملاً معه الحلول التي يتم التوصل
إليها، وقبل أن نجتمع يوم غد سأرى بنفسي كيف يجري العمل في اللجان،
وما هي الإنجازات في كلّ واحد منها، ثمّ أضاف: « أدرك أنّ الفجوات لا تزال
كبيرة، نحن لا نريد أن نأخذ القرار نيابة عن أحد، نريد أن نترك لكم اتّخاذ
القرارات».

سأل الرئيس أبو عمّار نظيره الأمريكيّ ما إذا كان باراك سيعطي
المفاوضين الإسرائيليين الصّلاحيات اللازمة، وهو الذي كان يمنع من الاتّفاق في
السّابق؟، « فردّ كلينتون: « إنّ لديه تطمين من الجانب الإسرائيليّ بأنّهم يريدون
التّوصّل إلى اتّفاق»، فقال أبو عمّار: « أنا لا أرسل مفاوضين بدون صلاحيّات»،
فأجاب كلينتون: « إنّ باراك أتى وسط أزمة حكوميّة حادّة، ولا أريد أيّ تسريب
للأخبار، وسنلتقي على العشاء ونستمرّ في المحاولة ». وبعد أن ذهب الرئيس
الأمريكيّ اجتمعت مع الأخ أبو عمّار وبدأنا في قراءة الورقة، وكان معنا الأخ
صائب عريقات، وكان ذلك في السّاعة الثّانية بعد منتصف الليل، وما أن فرغ
صائب من التّرجمة حتّى اعترى الأخ أبو عمّار انفعال شديد، وقال لنا: « انتهى
الأمر، إن هذا تلاعب ومضيعة للوقت، المفاوضات انتهت ولا فائدة ترجى
منها»، ثمّ طلب منّا إعادة الورقة إلى أصحابها، وفعلاً ذهبنا إلى مقر أولبرايت،
وأبلغناها برفضنا للورقة الأمريكيّة.

قلنا لمادلين أولبرايت: « إنّ هذه ورقة أعدت بالتعاون مع الجانب
الإسرائيليّ»، غير أن وزيرة الخارجيّة ردت على اتهامنا قائلة: « هذا ليس

صحيحاً، الإسرائيليون قدموا لنا أفكاراً أما أنتم فلم تقدموا أي أفكاراً، فقلنا لها: إننا نرفض التعامل مع هذه الورقة، ففي هذه الورقة الموقف الإسرائيلي الذي رفضناه من قبل، وما ورد فيها حول القدس ليس مقبولاً ومرفوض تماماً، نريد منكم موقفاً أمريكياً يضع المفاوضات على المسار الصحيح، على أساس الشرعية الدولية ورسالة التنظيمات الأمريكية التي سبقت مؤتمر مدريد عام ١٩٩١»، وعند ذلك تدخل دينس روس متسائلاً: «ماذا تريدون؟» فأجابه: «نريد موقفاً أمريكياً يستند إلى مبادئ الشرعية الدولية، عند ذلك أنهت أولبرايت النقاش قائلة بغضب وانزعاج: «إذن تعتبر هذه الورقة ملغاة، وتبدأون غداً الحديث في اللجان من دون ورقة» .

في اليوم الرابع، بدأت المفاوضات من خلال لجان العمل الثنائية، وهي ثلاث لجان: الأولى (الأرض، والحدود، والأمن)، والثانية (اللاجئون)، أما الثالثة فكانت لجنة القدس. اجتمعت اللجنة الأولى وسط أجواء تنذر بحدوث أزمة كبيرة، حيث طالبنا بحدود الرابع من حزيران مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة على أساس التبادل، فيما قال رئيس الوفد الإسرائيلي: «إن تلك الحدود ليست هي البداية فيما يخص الضفة الغربية»، ثم انتهت الجلسة التي عرض فيها كل وفد موقفة المعروف من قبل دون أن يتقدم الجانبان نحو الآخر إزاء نقطة الإنطلاق التفاوضية. لذلك اقتضى الأمر عقد جلسة أخرى مسائية حضرها الرئيس كلينتون، حيث ذكرت للرئيس الأمريكي أن إسرائيل تريد العودة بالمفاوضات إلى البدايات الأولى، وهو حقاً موقف مفاجئ لنا، أي العودة إلى الوراء، أو العودة من حيث انطلقنا أول مرة.

في إطار لجان العمل الثنائية تواصلت المفاوضات مع الإسرائيليين في

اليوم الخامس من أيام كامب ديفيد، لا سيّما في إطار لجنة الأرض والحدود والأمن، حيث أبلغنا شلومو بن عامي قائلاً: «إنّ التعليمات لديهم هي أن يتمّ وضع كلّ شيء على الطاولة بما في ذلك التعديلات الحدوديّة»، وطلب معرفة وجهة نظرنا ومطالبنا، فأجبته: إنّنا لن نبحث في مسألة التعديلات الحدوديّة قبل إقرار الجانب الإسرائيليّ بمبدأ التبادل على جانبي الحدود». وبعد فترة من النقاش، وبعد أن اتّضح لنا أن الخلاف عميق والمواقف متعارضة بشدّة فضّضنا الجلسة لتلافي مزيد من الحدّة، ثمّ تدخل الرّئيس كلينتون وأرسل عضو الوفد الأمريكيّ روب مالي، ثمّ ذهبت إلى مقرّ الأخ أبي عمّار، حيث شرحت له الموقف، وفي النهاية تمكّن الأمريكيون من فتح الطّريق مجدّداً.

لدى استئناف الجلسات تحدّث شلومو بن عامي باستفاضة عن المناطق التي تريد إسرائيل ضمّها، مقترحاً ضمّ الأراضي الواقعة على نهر الأردن مع ثلاثة معابر لنا على التّهر، فضلاً عن ضمّ مستوطنات القدس واللّطرون، أيّ ما مساحته ١٤٪ من مساحة الضّفة الغربيّة، الأمر الذي جعلنا نرفض كلّ ذلك قائلين لهم: «نحن نقبل بالتّعديلات لا بالضّمّ، تعديلات متبادلة بالقيمة والمثل»، كما رفضنا استثناء القدس من حدود عام ١٩٦٧.

وأمام حالة الإستعصاء هذه تدخل الرّئيس كلينتون مرّة أخرى وأدار الجلسة، فقامت بعرض الموقف الفلسطينيّ فيما عرض شلومو بن عامي الموقف الإسرائيليّ، ولم تخل الجلسة من تبادل الصّراخ، الأمر الذي جعل كلينتون يتدخّل لتهدئة الأمر قائلاً: «هيا شمروا الآن عن سواعدكم، هيا إلى العمل، لديكم الكثير لفعله، وسألتيكم بعد انتهائكم من جلسة المفاوضات هذه»، واقترح علينا البحث في الموضوع الأمنيّ بدلاً من الاستغراق في مسألة الأرض والحدود.

في مداخلته المطولة بدا الرئيس الأمريكي منحاذاً لوجهة النظر الإسرائيلية، فقد قال بعد أن لوح بإصبعه الطويلة في وجهنا: «أنا هنا في لقاء قمة، ولست في لقاء لإضاعة الوقت؛ لقد قدّم الإسرائيليون مشروعهم، وأنا اتفقت مع الرئيس عرفات أمس على أن تتم مناقشة جميع القضايا، وأنت (موجهاً إصبعه نحوي) تريد الآن منهم أن يغيروا مواقفهم وخرائطهم، وإذا كنت تريد أن تلقي محاضرات وخطباً عن القرارات فإذهب إلى الأمم المتحدة، وقل هناك ما تشاء، أما هنا فلا تضيع وقتي، إنني أحملك المسؤولية، نعم أحملك أنت شخصياً المسؤولية عن فشل هذه القمة، سأحزم حقائبى وأعود، وتحمّل أنت شخصياً المسؤولية عن ذلك، هذه ليست هي الطريقة، ولا هذا هو المنهج الذي يمكننا من الوصول إلى اتفاق، وعندها سيفقد شعبكم فرصة حلّ قضيتة، والتّمتع بحريّته في ظلّ دولته».

لقد كان هذا التصرف الرئاسي الأمريكي صاعقاً بالنسبة لي، ومحلّ دهشة وصدمة كبيرين، ولم أعلّق بكلمة واحدة على الرئيس الأمريكي وهو يتهمني بإفشال القمة، وتجنّب إظهار أيّ انفعال، ورحت أفكر كيف سأتصرّف على المستوى الشخصي وأنا المواطن الذي يعيش تحت الاحتلال، يتلقّى اتهام رئيس الدولة الأعظم. فقد غادر الرئيس كلينتون القاعة، وبقيت على مقعدي أفكر في الأمر، ولم تمض سوى لحظات حتّى دخل جمال هلال المترجم في الخارجية الأمريكية مصحوباً بدينس روس ومارتن أندك وروب مالي محاولين جهدهم استيعاب الوضع المتفجّر، وتوضيح موقف الرئيس كلينتون الذي كان يتحدّث عن الشكل والأسلوب وليس عن الموضوع (Substance).

في تلك الليلة رفضت الذهاب لتناول العشاء بحضور الرئيس كلينتون

والوفود الأخرى، وهذا ما دفع الرئيس أبا عمار بصحبة الأخ أبي مازن وياسر عبد ربّه لإقناعي بالذهاب معهم لتناول ذلك العشاء، غير أنّني رفضت ذلك تماماً مهما كانت الظروف، وقلت للأخ أبي عمار: «لن أذهب حتّى ولو عدت ومعى الحلّ العادل الشّامل»، ومع إصراري الشّديد قال الأخ أبو مازن للأخ ياسر عرفات: «لا تحاول يا أبا عمار، فأنا أعرف عناده».

على أيّ حال فقد كانت لجنة القدس والأجئيين تواصلان أعمالهما في قاعتين منفصلتين، ففي اللّجنة الأولى تبين للأخوين ياسر عبد ربّه وصائب عريقات أنّ من الصّعب الوصول إلى أيّ اتفاق بشأن قضية القدس الحسّاسة، الأمر الذي جعل الرئيس كلينتون يقترح في إحدى الجلسات الخاصّة بهذه القضية أن يتمّ الاتفاق على التّعاون في بعض المجالات المتّصلة بالمدينة المقدّسة، ويترك الأمر لمُدّة عشرة أعوام، أي أن نتفاهم حول مستقبل هذه المدينة، أمّا فيما يخصّ قضية الأجئيين فلم تكن خلاصة المفاوضات أفضل، فقد عرض الأخوان أبو مازن ونبيل شعث الموقف الذي يتمحور حول حقّ العودة، وشرّحاه بصورة واقعيّة، ومع ذلك فقد ظلّ الموقف الأميركيّ يميل إلى رأيّ الإسرائيليّين مركزاً على مسألة التّعويضات الماليّة كأساس للحلّ المقترح، وكانت هذه الإغراءات الماليّة التي سبق أن تحدّث عنها الرئيس الأميركيّ تتردّد على ألسنة أعضاء الوفد الإسرائيليّ المفاوض، وكأنّ مسألة التّعويضات تتصدّر قائمة البحث الفلسطينيّة.

في اليوم السّادس عقد الوفد الفلسطينيّ اجتماعاً صباحياً بحضور الرئيس ياسر عرفات، وأجرينا تقييماً للموقف الأميركيّ من جميع جوانبه، ودقّقنا كثيراً في معطيات الموقف الأميركيّ، وما تنطوي عليه المقترحات الأميركيّة من محاذير عديدة، وقد علمت شخصياً خلال المداولات الداخليّة أنّ الرئيس كلينتون

اتفق مع كل من الرئيس عرفات وإيهود باراك خلال مأدبة العشاء في الليلة الماضية على أن تجتمع لجنة الأرض والحدود والأمن التي رأسها على الرغم من غيابي عن العشاء للبحث في الخرائط ومسائل الأمن، كما علمت أن أعضاء اللجنة قد أمضوا الليلة الماضية حتى الصباح في محاولة للتوصل إلى إعداد وثيقة تحدد الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن المواقف ازدادت تباعداً بما في ذلك المواقف داخل لجنة القدس والآجئين، خاصة بعد أن طرح الوفد الإسرائيلي حق اليهود في إقامة الصلاة داخل صحن المسجد الأقصى.

وفي الليلة الماضية أيضاً عقد الرئيس كلينتون اجتماعاً منفرداً مع الأخ أبي عمّار، واستعمل معه الأسلوب الذي اتبعه معي من قبل، إذ قال الرئيس الأميركي: «إذا كنتم لا تريدون اتفاقاً دعوني أعلن ذلك وأعود إلى البيت الأبيض، أنا لا أستطيع القبول بهذا الأسلوب الذي تتبعونه، لقد كان اجتماع الأمس مجرد إلقاء خطابات من جانب وفدكم، بينما طرح الجانب الإسرائيلي موقفه بكل وضوح». وهو ما يعني أن الرئيس كلينتون كان يتهمنا بعدم الجدّة، فردّ عليه الأخ أبو عمّار مفنّداً كلّ الادّعاءات الإسرائيليّة، وهو الذي يتهرّب من البحث الجدّي، وأنّه يعود دائماً إلى المواقف القديمة المتأكلة التي سبق أن رفضناها في استكهولم، ولم يفت الرئيس أبو عمّار أن يحذّر كلينتون من الموافقة على السّماح لليهود بالصّلاة داخل أروقة المسجد الأقصى، وأنّ الجنرال ديان الذي احتلّ القدس الشّرقية هو الذي حظر على اليهود الصّلاة في المسجد الأقصى وفي ساحاته.

في نهاية ذلك اللقاء التّشاوريّ الصّباحيّ اتفق الوفد الفلسطينيّ على إعداد رسالة موقّعة من الأخ أبي عمّار موجّهة إلى الرئيس كلينتون، تتضمّن المواقف

الفلسطينية إزاء مختلف القضايا المدرجة على جدول أعمال اللجان التفاوضية كافة، وتم تكليف الأخ صائب عريقات ونبيل أبو ردينة نقل هذه الرسالة رافضاً (أبو عمار) أن ينقلها بنفسه، علماً أن مقرّ كلينتون لا يبعد أكثر من ١٥ متراً عن مقرّ الأخ أبي عمار. وبعد مرور ساعة من تسلّم مقرّ كلينتون رسالة عرفات أتت أولبرايت إلى مقرّ رئيس الوفد الفلسطينيّ ناقلة رسالة شفوية من الرئيس كلينتون: «إنّ الرئيس كلينتون يشكركم على الرسالة ويعتبرها إيجابية ومشجّعة، بل إنّها تمثل انطلاقة جديدة، وسيقوم الرئيس بالتنقل غداً بينكم وبين إيهود باراك للبحث في جميع القضايا المدرجة في جداول أعمال اللجان الثلاث».

في اليوم السابع الواقع في ١٧ تموز، كان يوم القدس بامتياز، حيث بدأ الرئيس كلينتون في استكشاف إمكان نجاح مؤتمر كامب ديفيد عبر بوابة القدس التي لم يتم فتحها بعد، إذ أخذ في التنقل بين عرفات وباراك مرّة كلّ ثلاث ساعات في جهد يدلّ على الجدّيّة والمثابرة والرغبة في النجاح، فيما راح أعضاء الوفد الأميركيّ يجتمعون بصورة متوازية مع أعضاء الوفدين الفلسطينيّ والإسرائيليّ كلّ على انفراد، وقد اقترحت مادلين أولبرايت عقد اجتماع موسّع في الساعة الثالثة من بعد ظهر ذلك اليوم للبحث في مسألة القدس من جميع جوانبها، الأمر الذي دفعنا إلى إعداد أنفسنا بصورة جدّية جدّاً، مسلّحين بالحقائق والخرائط والأرقام الصّوريّة اللازمة لكلّ حديث جادّ حول المدينة المقدّسة، بما في ذلك قضايا السيادة والحدود.

والحقّ أنّه تبلور لدينا رأيّ يقوم على أساس حلّ من حلّين لمدينة القدس: الأوّل الاعتراف الصّريح بالسيادة الفلسطينية على القدس الشرقيّة، وكذلك

الاعتراف بأنها عاصمة للدولة الفلسطينية، وبالتالي إلغاء قرار الضم المتخذ سنة ١٩٦٧، أما الثاني فهو تدويل مدينة القدس وفق قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١. وعليه وفي اجتماع الساعة الثالثة من بعد ظهر ذلك اليوم عرضت أمام مادلين أولبرايت الموقف الفلسطيني آنف الذكر، وبعد انتهاء الاجتماع ذهبت إلى الأخّ أبي عمّار الذي كان في طريقه للاجتماع مع كلينتون، وزودته بالمعطيات التي لديّ، فقال لي: «يبدو لي أنّ الأمور صعبة، وأنّ لدى الأميركيين نوايا غير مريحة».

في اللقاء بين الرئيس عرفات وكلينتون قال الرئيس الفلسطيني: «نحن أمام قرارات صعبة، لقد التقيت باراك وقلت له إنّك شرحت لي صعوباتك الداخليّة، وإنّك إن عدت باتّفاق ناقص بشأن القدس فستذهب إلى بيتك؛ لأنّك ستفقد الثقة بالحكومة، وأنا أصدّقك»، ثمّ قال كلينتون للأخّ أبي عمّار: «إنّك إذا عدت من دون القدس فستخسر ثقة شعبك وثقة العرب والمسلمين وأنا أصدّقك، لذلك أنا أريدكم أن تجدوا الحلّ الذي يخدمكم».

وفي السّاعة الثّامنة من ذلك المساء ذهبنا أعضاء الوفد الفلسطينيّ لتناول العشاء فإذا بالرئيس كلينتون يحضّر لتناول العشاء معنا مصحوبا بابنته تشيلسي، واختار أن يجلس إلى جانبيّ الأمر الذي اعتبرته بمثابة اعتذار لبق عمّا بدر عنه من إيذائيّ قبل ليلة واحدة، وبالفعل فقد أدار الرئيس الأميركيّ معي حديثا حول العائلة والأولاد بعيدا عن السياسة وعن متاهة مفاوضات كامب ديفيد.

لو أردت أن ألخص وضعنا التفاوضيّ في نهاية الأسبوع الأوّل من مفاوضات كامب ديفيد فإنّني أقول: إنّ المخطّط الأميركيّ المستخدم قد هزّ قواعد عملنا

التفاوضي، وأربكنا إزاء بعض القضايا المطروحة، فقد كنّا نتمسك بعدم مناقشة القضايا الأمنية قبل إقرار الاتفاق في شأن الحدود، ولا سيّما في غور الأردن، وعدم الحديث عن الاستيطان والمستوطنات قبل الاتفاق على الحدود الغربية مع إسرائيل (الخط الأخضر)، كما ألزمتنا أنفسنا بعدم التقدّم في قضية بعينها قبل التقدّم في القضايا الأخرى، وكنّا نرفض الحديث عن الخرائط قبل الاتفاق على المبادئ والمفاهيم، كما تجنّبنا تدوين موقفنا خطيًا قبل التعرّف على حجم وطبيعة الفجوة التي تفصلنا عن الموقف الإسرائيلي، وبالتّيجة فلقد أحدثت التكتيكات التفاوضية الأميركية اهتزازا في موقفنا التفاوضي.

أمّا في اليوم الثامن ١٨/٧/٢٠٠٠ كان من المفترض أن يكون هذا اليوم هو اليوم الأخير في القمّة، غير أنّ أسبوعا كاملا مضى دون تحقيق أيّ إنجاز، إن لم نقل أنّ البون اشتدّ والفجوة اتّسعت أكثر ممّا كانت عليه من قبل، ومع أنّ الخلافات كانت شديدة حول القضايا فقد كان الخلاف حول القدس أشدّها على الإطلاق. وقد بدا الأميركيون في حالة من الاستعجال والضيق والإعياء. وفي ظهيرة ذلك اليوم اجتمع الرئيس كلينتون بالوفد الفلسطيني، وخاطب كلينتون الأخ (أبو عمّار) يائسا: «ما أقوله الآن هو موقفي أنا شخصيًا، وهو على التحوّ التالي: في الإمكان أن تكون خادم الأماكن المقدّسة وإلى جانبك الأمم المتّحدة والمغرب، وهذا الأمر يشمل رفع العلم الفلسطيني على الحرم، فإذا قبلت ذلك فسأضغط على باراك من أجل السيادة على الحيّ الإسلاميّ والمسيحيّ تحت سيادة فلسطينية كاملة».

وأضاف كلينتون: «فيما يتعلّق بالحدود سيكون ما نسبته ٨٠-٨٥٪ من الحدود الشرقية مع الأردنّ لكم، وستكون مدّة وجود القوّات العسكريّة

الإسرائيلية في وادي الأردن ١٢ عاماً، وبشأن اللاجئين سيكون هناك حلّ مرضٍ، ويجب أن يكون ضمن الاتفاق الذي سينتهي الصراع، وهم لن يرضوا أن يكون وضع المستوطنات معوماً.

كان هذا الملخّص الاساسي لما قاله الرئيس الأميركي لحلّ الصراع، وقد فهمنا مسألة الوصاية على الحرم الشريف أنّه سيكون كوضع البعثات الدبلوماسية، أي أنّ السيادة العليا فيه لإسرائيل التي ستعطي الفلسطينيين تفويضاً بالوصاية على الحرم والأماكن المقدّسة، كما أنّ رفع العلم الفلسطينيّ على الحرم لا يلغي السيادة الإسرائيليّة عليه.

كما فهمنا أيضاً من التّصوّر الأميركيّ هذا أنّ الوضع في الأماكن الدّينيّة المسيحيّة الواقعة خارج الحيّ الإسلاميّ في القدس لن يكون مختلفاً عن الوضع في الحيّ الإسلاميّ، أمّا الحيّ الأرمنيّ فسيضمّ إلى إسرائيل ضمّاً كاملاً، وبالنسبة للأحياء العربيّة خارج السّوق مثل حيّ الشّيخ جرّاح ووادي الجوز وشعفاط وبين حنيناً، فستكون وفق هذا الطّرح الرّئاسيّ الأميركيّ، أي تحت السّيادة الإسرائيليّة. أمّا فيما يخصّ الأرض فإنّ هذا التّصوّر يطلب ضمّ ٩٪ من الضّفة الغربيّة في مقابل ١٪ لمصلحة قطاع غزّة. وكان جواب الأخ (أبو عمّار) واضحاً، حيث خاطب كليلتون قائلاً: «لا أستطيع العودة إلى شعبي من دون القدس الشريف، وأنا أفضل الموت كإنسان واقع تحت الاحتلال على التنازل والخنوع». وبذلك كانت خلاصة الموقف الفلسطينيّ تقول: «لن نقبل أن نستبدل الاحتلال القائم بالسيادة الإسرائيليّة الدائمة».

اليوم التّاسع كان هو اليوم المقرّر لسفر الرئيس كليلتون إلى طوكيو لحضور اجتماع الدّول الصّناعيّة الكبرى (G٨)، وعليه فقد كانت مفاوضات هذا اليوم

أشبه بعملية سباق مع الزمن، الأمر الذي أضفى على المفاوضات نوعاً من التوتر، وقد كنا في فجر هذا اليوم قد أرسلنا رسالة إلى الرئيس كلينتون نقترح فيها تعليق المفاوضات لمدة أسبوعين، على أن تجري خلالها مفاوضات ثنائية مكثفة بحضور أميركي، غير أن الإسرائيليين رفضوا هذا الاقتراح، وبالمقابل فقد واصل وفدنا عقد الاجتماعات بما في ذلك اجتماعات لجنة الأرض والأمن والحدود.

وفي موازاة ذلك عقد كلينتون اجتماعاً مع الأخّ أبي عمّار، ثمّ عقد اجتماعاً آخر مع إيهود باراك. وفي اجتماعه مع كلينتون خاطب أبو عمّار مضيفه قائلاً: «إنّ مليار مسلم لن يغفروا لي إذا لم أحصل على السيادة الكاملة على القدس الشرقية، وأنا لا أحمل أيّ تفويض يخوّلي حقّ تقديم تنازلات في هذه القضية»، فردّ عليه كلينتون: «أنت تقود شعبك والمنطقة إلى كارثة». وفجأة أخذ الحوار يسخن بين الرئيسين، فقد قال أبو عمّار: «إنّ الأمر لا يتعلّق بي وحدي»، ثمّ اقترح على كلينتون إرجاء الحوار لمدة أسبوعين، فقال كلينتون: «أنا أشعر بخيبة الأمل، أنت على وشك أن تفقد صداقتي، إنك تضيّع فرصة التوصل إلى اتفاق لأعوام طويلة مقبلة»، فأجابه عرفات: «لن أوقع على أيّ اتفاق لا يشمل القدس، أنت تنسّق اقتراحاتك مع الإسرائيليين، وإذا كان هناك ضرورة سأنتظر مدّة عشرين سنة، إذ أنّ عليّ أن أتناول مع العالم العربيّ لا مع شعبي الفلسطينيّ فقط».

عند ذلك اقترح كلينتون: «لماذا لا تناقش ذلك مباشرة مع باراك وتحاولان معاً التوصل إلى حلّ؟» فأجابه عرفات: «كلّ ما لدى باراك مجرد كلام في كلام، إنّه لم يقترح عليّ أيّ شيء باستثناء ضمّ القدس لإسرائيل»، وختم أبو عمّار مرافعته: «لا أستطيع الموافقة على مقترحات باراك، أدعوك أيّها الرئيس سلفاً لحضور جنازتي إذا ما تمسّكت أنت بموقفك هذا إزاء القدس».

بعد ذلك توجه الرئيس كلينتون إلى باراك، واتفق معه على عدم مغادرة الوفد الإسرائيلي خلال فترة غياب الرئيس الأميركي في طوكيو، ثم توجه بشكل مفاجئ إلى مقر الرئيس عرفات وخاطبه قائلاً: «قررت مطالبتك بالبقاء هنا إلى حين عودتي من طوكيو، وستكون مادلين أولبرايت هي المسؤولة عن استمرارية المفاوضات حتى عودتي، عليكم أن تفكروا مجلّ جدّي لمسألة الحرم»، فردّ الرئيس عرفات مبتسماً: «أقولك أوامر بالنسبة إليّ، سأبقى». وبالفعل فقد تواصلت اجتماعات اللجان في فترة غياب الرئيس كلينتون، حيث كانت مسألة الأمن لها حصة الأسد في هذه الاجتماعات، كما كان مفهوم الأمن وفق الطرح الإسرائيلي لا يتعدى نطاق تنظيم الاحتلال وإعطائه شرعية باسم السلام، وكان رأي عدم الدخول في قضية الأمن قبل أن نتكّن من الاتفاق على الحدود والأرض.

في يوم ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٠ - وكان اليوم العاشر للمفاوضات، أصبحت السيدة أولبرايت تمسك بمقاليد العملية التي دخلت في واقع الأمر إلى مرحلة الاستعصاء، وفي هذا اليوم أظهر الجانب الإسرائيلي ميلاً إلى إبقاء الوضع على حاله إلى أن يعود كلينتون من طوكيو، وفي هذا اليوم بلغ التوتّر مداه، خاصة لدى الوفد الإسرائيلي، وفي المساء لم يتم تبادل أي نوع من الأحاديث حتى على العشاء الذي حضرته أولبرايت و عرفات وباراك، وازداد الموقف حرجاً عندما دخل باراك إلى مقره، وأغلق الباب على نفسه، ورفض تحويل أي مكالمات له. وفي ساعة متأخرة عقدت لجنة الأرض والحدود والأمن اجتماعاً لها، تمّ فيه عرض الخرائط التي تستند من وجهة نظرنا إلى حدود سنة ١٩٦٧، وأنها تنصّ على تبادل الأراضي بالقيمة والمثل، وأنها لا تضرّ بمصالحنا سواء على صعيد السكّان أم على صعيد الأراضي أو الأحواض المائية.

أمّا في اليومين التاليين (٢١ و ٢٢ / ٧) وفي ظلّ غياب كلينتون واعتصام باراك في غرفته، فقد تداخلت الاجتماعات بين هذين اليومين اللذين اتّسما بمناقشات مفتوحة على سائر القضايا موضع التّقاش. فقد اجتمعت لجنة الأرض والحدود والأمن ولجنة القدس، كما عرض الوفد الإسرائيليّ خريطة تظهر أنّ الأراضي التي ستسلّم لنا فوراً ستكون في حدود (٢،٧٧٪)، على أن تسلّم لنا في مرحلة لاحقة مساحة أخرى يتمّ الاتّفاق عليها بين الطرفين تقدّر بـ (٨،٨٪)، وعليه ستبقى في يد إسرائيل مساحة تساوي (٣،١٣٪)، أمّا بالنسبة المتبقية وهي (٢،٠) فقد بقيت موضع خلاف، وثار جدل أكبر من سابقه فيما يتعلّق بمسألة السيادة الفلسطينية في القدس.

وهكذا بدت مواقف كلّ طرف متصادمة مع الطرف الآخر، لا سيّما عندما طلب الجانب الإسرائيليّ بفرض السيادة على ما يسمّى بمنطقة الحوض المقدّس، وكذلك عندما طالبنا بفرض السيادة الفلسطينية على حيّ غيلو ومستوطنة بسغات زئيف، الأمر الذي زاد الأمور قتامة لدى الوفدين، حيث كان باراك لا يزال غارقاً في اعتصامه وكآبته، فيما كان الشّعور لدينا لا يقلّ قتامة، فالوقت يمضي بطيئاً في انتظار عودة كلينتون من طوكيو، والقضايا المطروحة في اللجان الفرعية بقيت على حالها، وفوق ذلك فقد بدأت الاجتهادات بين أعضاء الوفد الفلسطينيّ تتباين باطراد، وهو ما زاد الشّعور لدينا بالتشاؤم والإحباط، لاسيّما ونحن ندرك أنّ فشل هذه العملية التي طبخت على عجل سيتمّ إلقاءه على عاتقنا، وسيجري تحميلنا وزر ما يلي من مضاعفات أمنية وسياسية في وقت لن يكون بعيداً عن موعد فشل كان يلوح في الأفق البعيد.

في اليوم الثالث عشر من أيام كامب ديفيد (٧/٢٣) كنت أدرك على

الصّعيد الشّخصي أنّ الوقت المتبقي لعودة كلينتون من طوكيو لن يكون كافياً لتحقيق التّقدّم الذي يفرضه إلى اتّفاق، فالوفد الأميركي لم يظهر النّشاط والحيويّة التي كان يتمنّى بها كلينتون، فيما الأخ أبو عمّار وباراك لم يلتقيا طوال هذه الفترة، ولذلك فقد اقترحت على الجانب الإسرائيليّ خلال تناول الغداء استئناف المفاوضات في لجنة الأرض والأمن والحدود طالما لم يجر أيّ تقدّم في لجنة القدس ولجنة اللاّجئين. وفي وقت لاحق من هذا اليوم عقدت اللّجان الثلاثة اجتماعات منفصلة، وعلى ضوء التّقاشات التي جرت في هذه اللّجان ازدادت قناعة بأننا نسير في طريق مسدود. وفي هذا اليوم عاد الرّئيس كلينتون وبدأ على الفور في عقد اجتماعات منفصلة مع كلّ من الرّئيس عرفات وإيهود باراك، وكانت أوّل قضيّة طرحها للإجمال التّهايّ تتعلّق بمسألة محطّات الأنظار المبكّر، ونزع السّلاح، والسّيّطرة على المعابر، والقوّة الدوليّة.

في غضون هذه التّقاشات تطرّقنا إلى موضوع المجال الجوّي، وإلى مطلب إسرائيل الخاصّ بنشر قوّة داخل الأراضي الفلسطينيّة في حالات الطّوارئ، ثمّ انتقلنا إلى مسألة الدّولة الفلسطينيّة منزوعة السّلاح ولا جيش لها، وتجلّت مظاهر الخلاف أكثر لدى التّطرّق إلى مسألة المعابر الدوليّة، وكان كلينتون وهو يستمع إلى هذه المناقشات في عجلة من أمره للانتقال إلى المسألة التّالية؛ وهي مسألة غور الأردّن، حيث عرض الرّئيس الأميركيّ اقتراحه وهو نشر قوّة دوليّة تعمل مع الجانب الإسرائيليّ وليس بصفة مستقلة، ثمّ انتقل إلى مسألة نزع السّلاح، ودعا إلى الاتّفاق على تركيبة القوّة الفلسطينيّة وعلى الأسلحة التي ستكون في حوزتها. وفي مساء ذلك اليوم عُقد اجتماع أميركيّ فلسطينيّ مخصّص للبحث في قضيّة القدس، حيث اقترح كلينتون تأجيل الاتّفاق بشأنها كليّاً أو جزئيّاً مدّة خمس سنوات، وهو ما رفضناه تماماً.

في اليوم الأخير من أيام مؤتمر كامب ديفيد وكان اليوم الرابع عشر الموافق ٢٤/٧/٢٠٠٠، جرت مفاوضات وسط خيمة أمل بادية على وجوه الجميع بما في ذلك الرئيس بيل كلينتون الذي وجد نفسه مستغرقاً في قضية الشرق الأوسط على حساب كثير من القضايا والمشاكل الداخلية والكونية، لذلك فقد بدت المفاوضات في يومها الأخير وكأنها محاولة من الوفود لوضع نقطة كبيرة في نهاية السطر الأخير مع إجمال ما يمكن إجماله من القضايا التي ظلت على حالها مع تحديد مساحات التوافق والاختلاف في شأن كل قضية بعينها، فقد عقدت الوفود المشاركة اجتماعاً لها في مقر الرئيس الأميركي وليس في القاعة التي كانت تجري فيها المفاوضات، في إشارة من كلينتون إلى أن الوقت انتهى وأنه على وشك الانصراف.

بدأ الرئيس كلينتون الاجتماع قائلاً: «إنه سيجري تمريناً تفاوضياً مماثلاً للتمرين الذي أجراه يوم أمس»، حيث تحدّث عن الآلية الدولية لمسألة تعويضات اللاجئين، ثم اختتم كلينتون المناقشات بقوله: «أطرح عليكم أن تسجلوا ما سأقوله لكم، ثم تعودوا إليّ فيما بعد، عليكم أن تحدّدوا الأرقام (اللاجئين)، وأن تحدّدوا المعايير لعودة اللاجئين، هل يمكن القول أن علينا أن نبدأ بعدد محدّد ثم نذهب من هناك إلى تجزئة الأعداد وتحديد السنوات آخذين بعين الاعتبار أن للاجئين الفلسطينيين في لبنان الأولوية؟» ثم أضاف: «إنّ في تقديري أنّ هناك أعداداً بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ألف لاجئ سيكونون من أصحاب حقّ العودة، لكن علينا أن نفكر فيما لو قرّر ٥٠٠ ألف لاجئ ممارسة حقّ العودة، عليكم أن تفكروا في الشكل وفي المشكلة». وبهذا الطرح كان الرئيس كلينتون قد طلب في واقع الأمر تمديد أيام مؤتمر كامب ديفيد ليوم واحد على الأقلّ.

بالفعل فقد استمرّت المفاوضات في اليوم التالي وسط ذات الأجواء المكفهرّة في اليوم السّابق، حيث بدا لنا الجانب الأميركيّ أنّه يسعى لغسل يده من فشل هذا المؤتمر، وإلقاء تبعات ذلك على هذا الجانب أو ذاك، لاسيّما على الجانب الفلسطينيّ، وقد انعقد في هذا اليوم اجتماع فلسطينيّ أميركيّ تحدّث فيه الرّئيس كلينتون عن قضية القدس قائلاً: «إنّها هي القضية الأساسيّة»، وأضاف: «لنفترض أنّنا وجدنا حلّاً يرضي الطرفين فيما يتعلّق بالحرم، فقد لا يتحقّق الحلّ في المسائل الأخرى المتعلّقة بقضية القدس، ودعوني أسأل ماذا بالنسبة لبقيّة عناصر قضية القدس؟» ثمّ قال: «إنّ الصّواحي الخارجيّة للمدينة تخضع جميعها للسيطرة الفلسطينيّة ما عدا الدّخول إلى بعض الأحياء الدّاخلية التي ستكون خاضعة لبعض السّيادة الفلسطينيّة مع كريدور إلى الحرم القدسيّ، مع إقامة مقرّ للفلسطينيين في البلدة القديمة».

وباختصار، فقد رفض الأخ أبو عمّار مقترحات الرّئيس الأميركيّ بكلّ وضوح وشجاعة قائلاً: «نحن لا نستطيع أن نتخلّى عن القدس، هذه عاصمتنا المحتلّة، ووضعنا الآن أحسن ممّا يعرض علينا، هل تريدني أن أبيع القدس؟» عند هذا الحدّ قال كلينتون: «حسناً، إذن غادر إلى بيتك، أنا لا أستطيع أن أقيم هنا أكثر ممّا أقمت، وإذا أردت أن تكون بطلاً في الدّول العربيّة والإسلاميّة فلك ذلك».

وفي مساء ذلك اليوم تمّ عقد اجتماع بيننا وبين الرّئيس الأميركيّ الذي قال: «أمامنا أربع خيارات: انهيار عمليّة السّلام، أو تأجيل الاتّفاق على القدس، أو تأجيل بعض القضايا في القدس وحلّ بقيّة القضايا الأخرى، أو إصدار بيان يقول أنّ القمّة الثلاثيّة حقّقت بعض الإنجازات وأنّ العمليّة ستستمرّ»، إلّا أنّ

وفدنا برئاسة أبي عمّار رفض هذه المقترحات وهو يدرك أنّ العدة قد أعدت لإلقاء تبعات فشل كامب ديفيد على عاتقنا.

في غضون تلك الفترة، تبني مؤتمر القمة العربيّة المنعقد في بيروت يوم ٢٨/٣/٢٠٠٢ اقتراحاً سعودياً، تحوّل فيما بعد إلى ما بات يعرف باسم (مبادرة السلام العربيّة) التي تجاوزت اللآءات العربيّة الشهيرة في قمة الخرطوم بعد حرب العام ١٩٦٧، حيث ولدت هذه المبادرة من رحم واقعتين كبيرتين هما: واقعة ١١/٩/٢٠٠١، وواقعة الانتفاضة الثّانية التي حدثت قبل وقت قصير من الهجوم الدّمويّ على كلّ من واشنطن ونيويورك، فبدأت المبادرة وكأنّها هجوم دبلوماسيّ عربيّ شامل لمنع بناء صورة نمطيّة للعرب في أذهان الأمريكيين- قوامها الإرهاب والعنف- دون أن تغفل البعد الفلسطينيّ العميق لهذه المبادرة، التي تضمّنت اعترافاً عربيّاً بإسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي العربيّة المحتلة وإقامة دولة فلسطينيّة مستقلة.

على أيّ حال تجاهلت إسرائيل- وهي المخاطبة بهذه المبادرة- كلّ ما انطوت عليه الدّعوة العربيّة الرّسميّة الأولى لسلام كامل مقابل التّطبيع الكامل، بل إنّ الدّبابات الإسرائيليّة راحت تشدّد الحصار على مقرّ الرّئيس ياسر عرفات، وذلك كإعلان مدوّ لرفض حكومة شارون لهذه المبادرة، فيما راحت الإدارة الأمريكيّة تصفها بالخطوة الإيجابية والمهمّة. ولم تكتفِ إسرائيل بتجاهل المبادرة هذه، بل بادرت إلى إعادة احتلال الصّفة العربيّة، وهو ما بدأ على أنّه أمر أبعد من أن يكون تدبيراً انتقاميّاً على سلسلة من العمليّات الفلسطينيّة الموجهة، خصوصاً بعد أن باتت السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة محلّ استهداف شامل ومباشر من جانب قوات الاحتلال، وعلى رأسها الرّعيم الفلسطينيّ الرّمز ياسر عرفات الذي كان مستهدفاً من جانب شارون منذ حرب العام ١٩٨٢.

وفي غمرة ذلك، وفيما كانت الاتصالات والمساعي جارية على قدم وساق، بدأت تلوح في الأفق البعيد ملامح مبادرة أمريكية جديدة، تنطوي على بعد سياسيٍّ أهمّ من البعد الأمنيّ الذي كان محلّ تركيز شديد في المساعي الأمريكيّة السابقة، وقد تبلور ذلك كلّ في الخطاب الذي ألقاه الرّئيس جورج بوش أمام الأمم المتّحدة في تشرين الثّاني/نوفبر ٢٠٠١، حيث قال: إنّ أمر غير مقبول أن يعيش الشّعب الإسرائيليّ في خوف، وأن يعيش الشّعب الفلسطينيّ تحت الاحتلال، وقال: إنّ رؤيته هي ((دولتان تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن))، وأضاف: « إن السّلام يتطلّب قيادة فلسطينيّة جديدة ومغايرة؛ كي يكون في الإمكان ولادة دولة فلسطينيّة، وإتني أهيب بالشّعب الفلسطينيّ أن ينتخب قادة جدّداً، قادة لا تكون سمعتهم ملطخة بالإرهاب».

وعلى الرّغم ممّا تضمّنته مثل هذه الخطابات الأمريكيّة من ملحوظات نقدية قاسية إزاء القيادة الفلسطينيّة، فقد آثرت هذه القيادة التي كانت تواجه حصاراً شديداً أن تصوغ موقفاً إيجابياً حيال مجمل السّياسة الأمريكيّة المعلنة، حيث تمّ التّرحيب بخطاب الرّئيس بوش، والتّجديد على الالتزام بالتّفاوض كخيار إستراتيجي. غير أنّه لم تمرّ سوى بضعة أسابيع على طرح رؤية الرّئيس بوش الخاصّة بحلّ الدولتين حتّى كانت حكومة شارون تشدّد هجماتها الميدانيّة والسّياسيّة، حيث اعتبرت السّلطة الفلسطينيّة كياناً داعماً للإرهاب، وقد تجاوب الرّئيس بوش مع هذا التوجّه الإسرائيليّ، فأعلن أنّ ياسر عرفات خيب آماله بعد أن أضاع الفرصة، وفرّط في آمال الشّعب الذي يتزعّمه.

منذ خطاب الرّئيس بوش الذي طالب فيه بإجراء إصلاحات فلسطينيّة كشرط لإحراز تقدّم على صعيد العمليّة السّلميّة، ازدادت وطأة الضّغوط العلنيّة

الأمريكية المطالبة بإحداث تغييرات جوهرية في بنية القيادة الفلسطينية بما في ذلك إحداث منصب رئيس حكومة يكون مسؤولاً أمام المجلس التشريعي، وذلك في مسعى أمريكي لإضعاف سلطة الرئيس ياسر عرفات.

وقد تماثل الموقفان الإسرائيلي والأمريكي إلى أبعد الحدود حين دعا الرئيس بوش في خطاب له يوم ٢٤/٦/٢٠٠٢ إلى انتخاب قيادة فلسطينية جديدة، ومؤسسات جديدة، وتدابير أمنية جديدة، وهو ما سيؤدي إلى تأييد الولايات المتحدة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تكون حدودها وبعض أوجه سيادتها مؤقتة إلى حين إيجاد حل دائم كجزء من التسوية النهائية في الشرق الأوسط.

لقد كان من المقرر أن تمضي الولايات المتحدة في محطتها لإطلاق خريطة الطريق في أواسط الشهر الأخير من عام ٢٠٠٢، إلا أن وزير الخارجية كولن باول كان يعارض اعتماد اللجنة الرباعية الدولية والتي شكّلت في حينه خريطة الطريق قبل إجراء الانتخابات الإسرائيلية المقررة في بداية العام اللاحق. وفي أوائل العام ٢٠٠٣ جرت الانتخابات الإسرائيلية التي فاز فيها شارون مجدداً، وفي تلك الفترة أعلن الرئيس ياسر عرفات موافقته على استحداث منصب رئيس حكومة في إطار الإصلاحات التي طلبتها الإدارة الأمريكية، في حين كان شارون يدعو من نيويورك إلى اختيار رئيس حكومة خلفاً للرئيس عرفات من أجل ما سمّاه خطة إصلاحات شاملة متكاملة، يتم بعدها الاتفاق على دولة ذات حدود مؤقتة.

في النهاية تمّ اعتماد (خطة خريطة الطريق) على مستوى مندوبي اللجنة الرباعية، لا على مستوى وزراء الخارجية كما كان مقرراً من قبل، كما أن الولايات المتحدة أعلنت على لسان كولن باول في أوائل آذار/ مارس ٢٠٠٣ قرارها تعليق إعلان خريطة الطريق إلى أن «تسمح الدينامية الجديدة، التي يولدها تعيين رئيس

حكومة فلسطينية يتمتع بصلاحيات فعلية بالتقدم نحو خريطة الطريق»، ثم كرّر ذلك الرئيس جورج بوش قائلاً: «إنّ خريطة الطريق ستوزع على الطرفين الفلسطينيّ والإسرائيليّ فور تسلّم رئيس الحكومة الفلسطينية منصبه».

وفي المشهد الخلفيّ كانت الولايات المتّحدة تضع لمساتها الأخيرة على خشبة المسرح الدوّليّ لخوض حرب جديدة ضدّ العراق، فبدأ الاستعداد الأمريكيّ للتقدّم في إطار خريطة الطريق على نحو رمزيّ، وكأنّه عمليّة استرضاء للدول العربيّة؛ لتقدم نحو اجتياح بريّ وقصف جويّ شامل، انطلقت شرارته الأولى يوم ٢٠/٣/٢٠٠٣، ليبدأ بعدها فصل جديد في حياة هذه المنطقة.

حاولت إسرائيل من جانبها، بلا نجاح يذكر، إعادة تقديم ياسر عرفات إلى الأمريكيين المتأهبين لغزو العراق على أنّه صدام حسين مرّة، أو نسخة معدّلة من أسامة بن لادن مرّة أخرى. وقد رفضت الولايات المتّحدة هذه التوصيفات الساذجة، ثمّ عادوا بعد مقتل رحبعم زئيفي ليقولوا؛ انتهى عهد عرفات، وإنّ السّلطة الفلسطينيّة كيان إرهابي، وإنّ الرئيس الفلسطينيّ أنهى دوره بنفسه، أو غير ذلك من التوصيفات الدّالة على أنّ مرحلة جديدة بدأت اتّجاه الفلسطينيّين.

في غضون تلك الفترة استقبل الرئيس الأمريكيّ رئيس الحكومة الإسرائيليّة، وولي العهد السعوديّ الأمير عبد الله بن عبد العزيز كلاً على حدة. وفي ٢٦/٤/٢٠٠٣ أعلن البيت الأبيض أنّ ولي العهد السعوديّ سلّم الرئيس الأمريكيّ وثيقة من ثماني نقاط لإحياء عمليّة السّلام، تدعو إلى إنّهاء الحصار الإسرائيليّ لرام الله، ونشر قوّة سلام دوليّة، وإعادة بناء المناطق الفلسطينيّة المدمّرة، ونبذ العنف، وإحياء عمليّة السّلام، ووقف بناء المستوطنات، إضافة إلى تنفيذ قرار الأمم المتّحدة ٢٤٢، وإنهاء الحصار الإسرائيليّ لكنيسة المهديّ.

غير أن كل ما تقدّم من مساعٍ ومبادرات واتّصالات أمريكيّة وأوروبيّة وعربيّة كانت كحرث في بحر، إذ لم تترك أيّ منها أثراً يذكر في مجرى يوميات الصّراع الذي كان يزداد احتداماً. وفي غضون ذلك فرض الإيقاع المتزايد لفعاليّات الانتفاضة المسلّحة وسط ردّات فعل إسرائيليّة مفرطة في استخدامها للقوّة، على جميع الأطراف إيلاء اهتمام أكبر للدبلوماسية، لفتح كوة من الأمل في جدار الأزمة.

بعد مرور شهرين على واقعة ١١ سبتمبر الفارقة، ألقى الرّئيس الأمريكيّ خطاباً أمام الأمم المتّحدة تحدّث فيه عن التزام الولايات المتّحدة في تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، تعيش فيه دولتان: إسرائيل وفلسطين بسلام معاً ضمن حدود آمنة ومُعترف بها. وبعد ذلك بوقت قليل تبنيّ مجلس الأمن الدوليّ القرار ١٣٩٧ الذي أكّد فيه رؤية الرّئيس بوش، وهي رؤية تقوم على تحقيق منطقة مستقرّة تعيش فيها الدولتان: فلسطين وإسرائيل، جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومُعترف بها.

لقد كانت هذه هي المرّة الأولى التي يدعو فيها رئيس أمريكيّ على الإطلاق إلى قيام دولة فلسطينيّة، وهي سابقة كانت محلّ ترحيب فلسطينيّ وعربيّ واسع، بل ومحلّ استحسان دوليّ، وقد أصبح هذا الطرح أحد أهمّ ركائز السياسة الأمريكيّة اتّجاه الشرق الأوسط طوال السّنوات اللاحقة، حيث بدا الأمر بالتّسبة لجميع الأطراف المعنيّة على أنّه تحوّل لا سابق له في المقاربة الأمريكيّة للصّراع التاريخيّ، فيما اعتبرت إسرائيل والأوساط المؤيّد لها هذا الطّرح تخريباً للجهود الدوليّة المبذولة لمكافحة الإرهاب.

واستجابة للضّغوط الصّهيونيّة، تقدّم الرّئيس بوش خطوة جديدة على

طريق الرّضوخ لمؤيديّ إسرائيل داخل الكونغرس الأمريكيّ، حيث أعلن في حزيران ٢٠٠٢ نزع الشّرعيّة عن قيادة ياسر عرفات، وإنّ حلّ الدّولتين يتطلّب قيادة فلسطينيّة جديدة ومغايرة، واشترط توقّف مثل هذه القيادة كي تدّعم الولايات المتّحدة إنشاء دولة فلسطينيّة مستقلّة تكون حدودها وبعض نواحي سيادتها مؤقتة إلى أن تحلّ في إطار تسويّة نهائيّة في الشّرق الأوسط.

وبعد انتهاء العمليّات العسكريّة الأمريكيّة الكبرى في العراق، تقدّمت إدارة الرّئيس بوش رسمياً في ٣٠/٤/٢٠٠٣ بمبادرة (خريطة الطّريق) بهدف التّوصّل إلى حلّ الدّولتين عبر ثلاث مراحل، حيث تنتهي المرحلة الثّالثة منها بتعزيز الإصلاحات واستقرار المؤسّسات تمهيداً لقيام دولة متفاوض عليها ذات سيادة، مستقلّة وديموقراطيّة وقابلة للحياة، وهي فلسطين التي تعيش بأمن وسلام مع إسرائيل. وفي إطار السّلام الإقليميّ توافقت الدّول العربيّة على إقامة علاقات طبيعيّة كاملة مع إسرائيل، تحقّق الأمن والسّلام لجميع دول المنطقة.

إثر ذلك، قامت السّلطة الفلسطينيّة بسنّ مجموعة من القوانين والتّشريعات التي تنظّم عمل السّلطة التّنفيذيّة، فضلاً عن إعادة هيكليّة الأجهزة الأمنيّة، ونشر قوّات فلسطينيّة على طول الحدود بين غزّة وإسرائيل، وفي المقابل لم تبد إسرائيل التّجاوب، بل أصرّت على استمرار العمل في بناء الجدار الفاصل العنصري العازل، فيما بدأ شارون يمهد الطّريق للانسحاب من قطاع غزّة في وقت لاحق، الأمر الذي حوّل الاهتمامات من التّركيز على تنفيذ خريطة الطّريق إلى خطة فكّ ارتباط عن غزّة، وبالتالي قطع الطّريق على إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين بشأن قضايا المرحلة التّهاويّة.

وفي المقابل، بدا الموقف الأمريكيّ متميّزاً في تلك الأثناء عن الموقف

الإسرائيلي، خاصة بعد انتخاب الرئيس محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية
أثر رحيل الزعيم ياسر عرفات. وقد عبر بوش عن ذلك في التهنئة الحارة
التي بعث بها إلى الرئيس عباس ودعاه إلى زيارة البيت الأبيض. كما أصبحت
التصريحات الأمريكية تأخذ منحى إيجابياً اتجاه ضرورة العودة إلى العملية
السلمية، ناهيك عن ضرورة تطبيق خريطة الطريق، وهو الأمر الذي خلق
أجواء مغايرة للسّير على طريق السّلام.

غير أنّ ذلك لم يدم طويلاً، حيث عادت الولايات المتحدة إلى سيرتها
الأولى، منحازة بالملق لوجهة النظر الإسرائيلية. وقد تمثل ذلك في الضمانات
التي قدّمها بوش لشارون، وفي دعم واشنطن لحظّة فك الارتباط الإسرائيلي مع
قطاع عزّة، الأمر الذي وضعنا أمام حالة الاستعصاء السياسي من جديد، وفتح
الباب واسعاً أمام سيل لا نهاية له من التطوّرات السّلبية الخطيرة، وذلك على نحو
ما شهدته الأشهر والسّنات اللاحقة.

الجزء الثالث

الطريق إلى خريطة الطريق

في نهاية الجزء الثالث من هذا العرض الذي أسميناه (الطريق إلى خريطة الطريق)، فإنني أودّ القول: إنّ الرّياح لم تجرّ بما كانت تشتهي سفينة عمليّة السّلام، بل هبّت عليها عواصف عاتية من مختلف الاتجاهات حالت دون وصولها إلى المحطة الآمنة. ولا أجزى لنفسي أن ألقّي بكامل المسؤولية عن تعثّر هذا المسار على الجانب الآخر من المعادلة وحده فقط دون غيره، فنحن لدينا الشّجاعة الأدبيّة على الاعتراف بتحمّل قسط من المسؤولية، مع أنّ الأمر لا يتوقّف على الجانب الفلسطينيّ إلّا بجزء يسير من المسؤولية التي تقع على عاتق كلّ من إسرائيل والولايات المتّحدة.

فبعد أن أعادت إسرائيل احتلال الضّفة الغربيّة أوائل سنة ٢٠٠٢ متذرّعة بتفجيرات داميّة وراء الخطّ الأخضر، وبعد فيض من متغيّرات عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأمام استحقاقات وضع ذاتي ينذر بكارثة حقيقيّة، كانت تتواصل الحوارات الداخليّة الفلسطينيّة بشأن تلك التفجيرات التي أدانتها في حينه القيادة الفلسطينيّة، واستنكرتها أوساط ثقافيّة وازنة علناً، وهو امر لم تتضح خطورته الكارثيّة إلّا بعد أن أدّى هذا السّلك غير المسؤول إلى إعادة احتلال الضّفة الغربيّة، وإضعاف مقومات بقاء السّلطة الوطنيّة واستمرارها، ووضع القضية أمام حائط مسدود، سدّته في واقع الأمر سلسلة لا نهاية لها من الاجراءات

والتدابير الانتقامية الإسرائيلية، والتي راحت تركز على تهويد القدس، والتوسع في الاستيطان، وتصعيد حدة القمع، وتوسيع دائرة الاستهداف والقتل، وكل ما ظلت تبرع به آلة عسكرية متوحشة طوال تاريخ هذا الصراع الطويل.

في نهاية هذا العرض التاريخي المختصر الذي تتبنا فيه الأجواء الممهدة لخطة خريطة الطريق، بدءاً من حالة الاستعصاء السياسي الناجمة أساساً عن فشل قمة كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، وما أفرزته من أحداث ووقائع، مررنا ببعضها مروراً سريعاً، وتوقفنا عند بعضها الآخر بالسرد والتحليل، مثل الانتفاضة الثانية وما تخللها من حيثيات ساخنة لا حصر لها، وعرجنا على واقعة ١١ سبتمبر المدوية وما أفضت إليه من تداعيات إقليمية ودولية، فضلاً عن مبادرة السلام العربية، وما رافق تلك المرحلة الزمنية الممتدة من نهاية عام ٢٠٠٠ حتى بداية سنة ٢٠٠٦ من اتصالات ومساعٍ أمريكية، أقول في نهاية العرض: إن خريطة الطريق كانت هي المحور الذي انصب عليه هذا الجزء من الرواية الأشمل.

وليس من شك في أن الذي استرجعنا بعض معالمه الأساسية عبر هذا الجزء الخاص من الرواية التفاوضية، كان قد بدأ من تقرير لجنة ميتشل، ثم تفاهمات جورج تينيت، وبعد ذلك اتضحت أكثر فأكثر في الوقت الآحق بتلك السلسلة الطويلة من الزيارات الأمريكية المتواصلة للسلطة الفلسطينية بما في ذلك زيارة كولن باول وزير الخارجية الأمريكية، وبعده زيارة الجنرال أنتوني زيني، وغير هذين من الدبلوماسيين الأمريكيين الأقل أهمية ممن واصلوا دون انقطاع طوال تلك الفترة زياراتهم ومساعيهم ومبادراتهم المتفرقة؛ لإحياء عملية السلام المتعثرة بالعودة إلى مائدة المفاوضات.

ولعل رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش المتعلقة بما بات يعرف

باسم (حلّ الدولتين) كانت هي الكلمة المفتاحية الأولى لحظّة خريطة الطريق التي تبنتها فيما بعد اللجنة الرباعية الدوليّة، كما اعتمدها مجلس الأمن الدوليّ في قرار صادر عنه، الأمر الذي يفسر لنا لماذا ظلّت رؤية حلّ الدولتين محلّ أخذ ورد طوال السّنوات الطويلة اللاحقة، ثمّ اعتبارها حلّاً وحيداً واقعياً ومقبولاً للنزاع الفلسطينيّ الإسرائيليّ رغم كلّ ما تعرّض له حلّ الدولتين هذا من إعاقات وعراقيل من جانب الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة، وما طاله من تراجع جراء إهمال الإدارات الأمريكيّة المتتاليّة لمتطلّبات مثل هذا الحلّ المقبول على أوسع نطاق دوليّ.

وعلى هذه الخلفية، وجدت من الصّروحيّ- عبر صفحات هذه الورقة- التوقّف بعض الشّيء عند الأحداث والتطوّرات الأساسيّة المتعلّقة، أو المنبثقة عن رؤية الرّئيس جورج بوش الخاصّة بحلّ الدولتين، مثل تعديل النّظام السّياسيّ الفلسطينيّ بإحداث منصب رئيس حكومة، وتجربة الأخ محمود عبّاس في هذا المنصب الذي أشعله لمدّة قصيرة، ثمّ تكليفي بعد ذلك تأليف حكومة جديدة، وتجربتي في الحكومات الثلاث التي ترأستها في عهد الأخ أبي عمّار، ثمّ في عهد الأخ (أبومازن) مروراً ببعض المفاصل المهمّة من هذا المسار الطّويل، والتي أثرت أن أمرّ عليها مرور الكرام حتّى لا أشغل القارئ بتفاصيل لا حصر لها، احتواها الكتاب الثّالث المعنون باسم «الطّريق إلى خريطة الطّريق».

لقد كان عليّ بالصّراحة الموضوعيّة أن أتأمّل ملياً تجربتي الحكوميّة الأخيرة في عهد الأخ الرّئيس أبي مازن؛ كي أتوقّف عن السرد والشرح والتحليل مع ظهور نتائج الانتخابات التشريعيّة التي فازت فيها حركة حماس بأغليّة مقاعد المجلس التشريعيّ عام ٢٠٠٦، بانتظار فتح صفحة أخرى جديدة متّصلة

كلياً بفترة ما بعد حدوث الانقسام الداخلي المير بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سأخصّص الجزء اللاحق - وهو الجزء الرابع من هذه الرواية الموجزة عن عملية السلام - للمحادثات التي قادت عن الجانب الفلسطيني مع وزير الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني عشية أو غداة ما عرف فيما بعد باسم « محادثات أنابوليس ».

وإذ تتضح في مدار هذه الرواية خطة خريطة الطريق، وتتجلى بعض منعرجاتها الجانبية في السياق العام لأحداث وتطور نحو ستة أعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٦) فإنه لا شك لدي في أن القارئ ستعوزه القدرة على رؤية نهايات هذا الطريق الذي غرق في وحل التحركات والانحناءات والتحوّلات التي شهدتها الواقع الدولي والإقليمي، إلى الحد الذي يمكن فيه التساؤلات بجرقة وألم شديدين: هل كانت هناك حقاً خريطة طريق، ما دامت النهايات لم تعد مرئية، لا بفعل الضباب السياسي الذي غمر هذا الطريق فحسب، وإنما أيضاً بفعل التطوّرات التي جرت طوال الوقت، وغيّرت معالم الطريق، حتّى لا نقول: إنها أضاعته فعلاً.

أودّ أن أختتم هذا الجزء من موجز عملية السلام المتعلق بخطة الطريق بتلخيص الرسالة التي بعث بها الرئيس جورج بوش إلى القيادة الفلسطينية في ربيع العام ٢٠٠٤؛ وذلك لأهميّة هذه الرسالة التي تنطوي على شرح وافٍ لوجهة نظر الإدارة الأميركية حيال مثل هذه الخطة، ثم أعيد نشر الرسالة التي تلقيتها من الرئيس الأميركي رداً على رسالتي إليه، كون هذه التصوص تلخص مجمل المواقف ووجهات النظر التي كانت سائدة بما في ذلك حلّ الدولتين وخطة خريطة الطريق.

ففي الإعلان الصادر عن الرئيس بوش الصادر عنه يوم ١٤/٤/٢٠٠٤،

رحب الرئيس الأميركي بخطّة فك الارتباط التي ستقوم الحكومة الإسرائيلية بموجبها بالانسحاب من قطاع غزّة، وعدّ ذلك تقدماً حقيقياً تجاه تحقيق الرؤية (حلّ الدولتين) التي سبق أن وضعها الرئيس يوم ٢٤/٦/٢٠٠٢؛ لإقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وتقدّمان مساهمات حقيقية تجاه السّلام. وأعرب الرئيس الأميركي عن أمله في أنّ الخطوات التي ستتبّع خطّة الانسحاب من قطاع غزّة سوف تتماشى مع رؤيته هذه، وهو الأمر الذي سيذكر جميع الدول والأطراف المعنية بمسؤولياتها الخاصة طبقاً لخطّة خريطة الطريق.

وقال الإعلان الرئاسي الأميركي: «إنّ هناك مبادئ محدّدة تحظى بقبول واسع النطاق في المجتمع الدوليّ، تدلنا على الطريق للتقدّم إلى الأمام، وهي: حقّ الدفاع عن النفس، وضرورة مكافحة الإرهاب، وهما مبدآن يتساويان في الأهميّة باتّفاق المجتمع الدوليّ. وأكّد أنّ رؤية الدولتين وخريطة الطريق للسّلام التي صمّمت من أجل تطبيقها تحظيان بتأييد يكاد يكون عالمياً كأفضل السّبل للتّوصّل إلى سلام دائم، وإنهاء الاحتلال الإسرائيليّ الذي بدأ عام ١٩٦٧، حيث تحدّثت قرارات مجلس الأمن الدوليّ مراراً وتكراراً عن الرّغبة في إنشاء دولتين مستقلّتين: إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وأضاف بوش: «ومع أخذ تلك المبادئ في الاعتبار، فإنّ الولايات المتّحدة تستطيع أن تصرّح بالتالي:

١. لا زالت الولايات المتّحدة ملتزمة برؤية إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وتطبيق ذلك حسب ما نصّت عليه خريطة الطريق.

وستبذل الولايات المتحدة أقصى ما في وسعها للحيلولة دون أي محاولة من أي طرف لفرض خطط أخرى.

٢. لن يكون هناك أمن للإسرائيليين أو الفلسطينيين إلى أن يشارك كل منهما وكل الدول في المنطقة وخارجها معاً في مكافحة الإرهاب وتفكيك المنظمات الإرهابية. وتؤكد الولايات المتحدة التزامها الثابت بأمن إسرائيل بما في ذلك ضمان حدود آمنة لها يمكن الدفاع عنها، والمحافظة على دعم وتقوية قدرات إسرائيل في الدفاع عن نفسها بنفسها ضد أي تهديد أو مجموعة من التهديدات المحتملة، وستضم الولايات المتحدة غيرها من أعضاء المجتمع الدولي لتقوية قدرة وعزيمة قوات الأمن الفلسطينية لمكافحة الإرهاب، وتفكيك القدرات الإرهابية وبنيتها الأساسية.

٣. تحتفظ إسرائيل بحقها في الدفاع عن النفس ضد المنظمات الإرهابية، وسوف تتبرع الولايات المتحدة وتعاون مع الأردن ومصر وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي من أجل بناء قدرات وعزم المؤسسات الفلسطينية لمكافحة الإرهاب وتفكيك المنظمات الإرهابية، والحيلولة دون أن تصبح المناطق التي تنسحب منها إسرائيل مصدر تهديد يمكن مواجهته بأساليب أخرى. وتتفهم الولايات المتحدة أنه بعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومناطق من الضفة الغربية، فإن الاتفاقيات المتعلقة بشأن الترتيبات الموجودة حالياً المتعلقة بالسيطرة على الأجواء والمياه الإقليمية والممرات البرية بالضفة الغربية وغزة سوف تستمر.

٤. ما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بحل الدولتين من أجل السلام في الشرق الأوسط حسبما وردت في حزيران-يونيه ٢٠٠٢، وبخريطة الطريق كأفضل

السبل لتحقيق تلك الرؤية. إن هدف قيام الدولتين المستقلتين قد تكرر الاعتراف به في اتفاقيات وقرارات دولية، وما زال مفتاح حل النزاع. إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً قوياً بأمن إسرائيل، وكما يبدو جلياً فإن إطار العمل الواقعي المتفق عليه والعادل التزيه لإيجاد حل لموضوع اللاجئين الفلسطينيين كجزء من اتفاق المرحلة النهائية، سيحتاج إلى إرسائه من خلال إقامة دولة فلسطينية، وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها بدلاً من توطينهم في إسرائيل.

٥. وكجزء من تسوية السلام النهائية يجب أن ينبع من خلال المفاوضات بين الأطراف طبقاً لقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، وعلى ضوء الوقائع الجديدة على الأرض بما فيها المراكز السكانية الرئيسية الموجودة في إسرائيل، فمن غير الواقعي أن نتوقع أن تكون نتيجة المفاوضات النهائية عودة كاملة إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، وقد توصلت كل الجهود السابقة إلى مناقشة حل الدولتين إلى النتيجة ذاتها. ومن الواقعي أن نتوقع أن أي اتفاق على الوضع النهائي لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس تغييرات متبادلة يتم الاتفاق عليها بحيث تعكس تلك الحقائق على الأرض.

٦. إن الولايات المتحدة تؤيد إقامة دولة فلسطينية تكون قابلة للتطبيق ومتماسكة (لا فواصل بينها)، ومستقلة، وذات سيادة حتى يستطيع الشعب الفلسطيني بناء مستقبله طبقاً للرؤية التي وضعتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ومع الطريق الذي حدده خريطة الطريق. وسوف تنضم الولايات المتحدة إلى أعضاء آخرين في المجتمع الدولي في دعم ورعاية إقامة مؤسسات سياسية وديمقراطية، وقيادة تكون ملتزمة بتلك المؤسسات، وإعادة بناء المؤسسات

المدنيّة، ونمو اقتصاد حرّ مزدهر، وبناء مؤسّسات أمن قويّة تكرّس جهودها للمحافظة على القانون والتّظام، وتفكيك المنظّمات الإرهابيّة.

٧. وفقاً لما نصّت عليه خريطة الطّريق فإنّه ينبغي على الفلسطينيين وقف النّشاطات المسلّحة وجميع أعمال العنف ضدّ الإسرائيليين في أيّ مكان كانوا وعلى الفور، كما يتحتّم على جميع المؤسّسات الفلسطينيّة الرّسميّة وقف التّحريض ضدّ الإسرائيليين، كما يجب على القيادة الفلسطينيّة أن تتصرّف بشكل حاسم ضدّ الإرهاب بما في ذلك القيام بعمليات مستديمة وفعّالة وموجّهة لإيقاف الإرهاب وتفكيك قدرات الإرهابيين وبناءهم التّحتيّة. ويجب على الفلسطينيين القيام بإصلاح سياسيّ شامل وأساسيّ يتضمّن قيام ديمقراطيّة برلمانيّة قويّة، ورئيس وزراء يتمتع بصلاحيّات واسعة.

٨. إنّ حكومة إسرائيل ملتزمة باتّخاذ خطوات إضافية بشأن الضّفة الغربيّة، ومنها: التّقدّم نحو تجميد النّشاط الاستيطانيّ، وإزالة البؤر الاستيطانيّة الأماميّة غير المصرّح بها، وتحسين الوضع الإنسانيّ من خلال تخفيف القيود على تحرّك الفلسطينيين الذين ليسوا ضالعين في أنشطة إرهابيّة.

٩. إنّ تسوية سليمة يتمّ التّفاوض عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين ستكون نعمة كبرى، ليس للشعبين فحسب، وإنّما لشعوب المنطقة قاطبة. وعليه فإنّ على جميع دول المنطقة مسؤوليّات خاصّة، وهي دعم بناء المؤسّسات لدولة فلسطيّية، ومكافحة الإرهاب، وقطع جميع أشكال المساعدة عن الأشخاص والمجموعات المتورّطة فالإرهاب، والبدء في التّحرّك نحو إقامة علاقات طبيعيّة أكثر مع دولة إسرائيل، فهذه الأعمال هي المساهمات الصّحيحة لبناء صرح السّلام في المنطقة.»

بعد يومين من إعلان الرئيس جورج بوش بشأن الشرق الأوسط، أرسلتُ في يوم ١٦/٤/٢٠٠٤ رسالة إلى الرئيس الأميركي بوصفي رئيس الحكومة الفلسطينية، وقد جاء في هذه الرسالة:

« أكتب إليكم أيها السيد الرئيس، بشأن لقاءكم يوم أمس مع رئيس الحكومة الإسرائيلية أرئيل شارون، والمؤتمر الصحفي الذي تلا ذلك اللقاء بما في ذلك رسائل الضمانات بين إسرائيل والولايات المتحدة.

نحن نعتقد أنّ الموقف الإسرائيلي الرّاهن يتجاوز الجانب الفلسطيني في شؤون تقع في صلب الاتفاق النهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي لن يؤدّي إلى سلام. إنّ العالم يقرّ أنّ للشعب الفلسطيني حقوقاً مشروعة تقوم على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات، ونحن نؤمن بوجود احترامها.

وبناءً على مراجعة دقيقة للتصريحات الصحفية ورسائل الضمانات، أودّ إبلاغكم أنّنا نرى أنّ ذلك لا يتفق مع القانون الدولي ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق، وذلك لأسباب أساسية، هي: رفض حق العودة للأجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي فقدوها عام ١٩٤٨، وقبول الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية؛ أي على أرض صودرت بصورة غير قانونية من ملاكها على مدى ٣٦ عاماً مضى، وقبول ضمّي بضمّ القدس الشرقية المحتلة، وقبول استملاك الأرض عن طريق القوة.

بصراحة فإنّ الموقف الذي تمّ التعبير عنه في المؤتمر الصحفي ورسائل الضمانات يتناقض مع ضمانات الإدارة الأميركية السابقة التي أعطيت

للفلسطينيين، ومن ضمنها رسالة ضمانات وزير الخارجية جيمس بيكر إلى الفلسطينيين سنة ١٩٩١، والتي تعارض أي إجراءات أحادية الجانب تحف بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم بشأن الحدود، وهي تسمح لإسرائيل مواصلة إيجاد وقائع غير قانونية على الأرض، وهذا الموقف يساهم في الاجحاف بنتيجة المفاوضات الثنائية بين الجانبين، لقد بلغنا الوفد الأميركي الذي التقيناه في أريحا قبل ثلاثة أسابيع أن إخلاء قطاع غزة قد يكون فرصة تاريخية بصفته خطوة نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى أي حال فإن رسالة الضمانات الأميركية تبين أنه بينما يحصل الفلسطينيون على مزيد من الأرض في غزة، فإن النظام الذي يحكم المنطقة لن يتغير؛ فإسرائيل سوف تواصل السيطرة على المعابر والمجال الجوي والمياه الإقليمية لقطاع غزة، الأمر الذي سيمنع إمكان أن يصبح القطاع - في أي حال - عالماً صغيراً ونموذجاً لدولة فلسطينية مستقبلية. إن المعايير الواردة في رسالة ضمانات رئيس الحكومة أرئيل شارون - إن لم تتغير - لن تجعل من إخلاء قطاع غزة فرصة تاريخية أبداً، وإنما مجرد تحسين سجن.

إن المسألة الأساسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هي ٣٦ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار استملاك الأرض الفلسطينية بصورة غير قانونية، وإنكار الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وهي حقوق معترف بها دولياً لسائر الشعوب في أنحاء العالم. وإذا شعر الشعب الفلسطيني أن الاحتلال سينتهي، وأن مصادرة الأرض ستتوقف، وأن المستوطنات الإسرائيلية ستفكك، وأنه سيتم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة على حدود عام ١٩٦٧ إلى جانب إسرائيل، فإنني أضمن لكم أن السلام والاستقرار سيسودان أنحاء

المنطقة كافة؛ فالمفاوضات عبر التاريخ كانت الوسيلة التي يتوقف من خلالها العنف.

إن القيادة الفلسطينية ما زالت ملتزمة، وهي مستعدة للبدء فوراً بمفاوضات مسار سريع بشأن الوضع الدائم، تبدأ من النقطة التي توقفت عندها المفاوضات في طابا سنة ٢٠٠١، وعلى أساس شروط المرجعية التي اتفق عليها الطرفان (الأرض مقابل السلام)، وتنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المتواصل منذ عام ١٩٦٧.

إنني أحترم تصميمك على إيجاد وسيلة للسير نحو حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وآمل أن تعيد النظر في الضمانات الجديدة التي قدمتها الإدارة الأميركية إلى الحكومة الإسرائيلية من أجل دفع مسيرة السلام، وتحقيق رؤيتك القائمة على حل الدولتين».

بعد ذلك بأقل من شهر بعث إليّ الرئيس جورج بوش برسالة ردّاً على رسالتي آفة الذكر، شكرني فيها على الكتابة إليه مباشرة، وأبدى تقديره للمحوظاتي، وقد جاء في نص رسالة الرد هذه:

«كما تعلمون في الأعوام التي مضت بعد حرب سنة ١٩٦٧، فإن إسرائيل لم تفكك أيّ مستوطنة من المنطقة التي ستصبح جزءاً من الدولة الفلسطينية، وفي خطة رئيس الحكومة شارون المقترحة، أن تزيل إسرائيل كلّ المستوطنات من غزّة، والعديد من المستوطنات في الضفة الغربية، إذ تعتبر الأولى سابقة قويّة للانسحاب من الضفة الغربية، وسيمثل هذا خطوة جيّدة في اتجاه التحضير للسلام، وفي هذا السياق رحبت بقرار رئيس الحكومة شارون.

وقد رأيتم أيضا بيان اللجنة الرباعية في ٤/٥، فقد وافقت على مبادرة رئيس الحكومة شارون، فقد أخذت اللجنة موقفا جيدا من التية المعلنة لرئيس الحكومة شارون بالانسحاب من كل مستوطنات قطاع غزة ومن أجزاء من الضفة الغربية، إذ إنها ترحب وتشجع هذه الخطوة التي ستقدم قرصة نادرة في البحث عن السلام في الشرق الأوسط.

إذا تم تطبيق الخطة فإنه ستكون هناك فرصة حقيقية للتحرّك إلى الأمام اتجاه السلام، وتحقيق الطموحات الوطنية الفلسطينية؛ إذ إنّ بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية يمكن أن يبدأ بعد ذلك بجديّة في غزة. إنني أحثكم ومجلس وزرائكم على التقاط هذه اللحظة، واتخاذ خطوات عملية وإيجابية تلتقي مع التزاماتكم في خريطة الطريق، وتجعل الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأجزاء من الضفة الغربية نقطة تحوّل في هذا الصراع الطويل والمرير، وتحسّن في معيشة الشعب الفلسطيني هناك.

إنّ الولايات المتحدة ستنضمّ إلى آخرين في المجتمع الدوليّ لتعزيز تطوير مؤسسات فلسطينية سياسية ديمقراطية، وقيادة جديدة تلتزم بتلك المؤسسات، وإعادة بناء المؤسسات المدنية، ونمو اقتصاد حرّ ومزدهر، وبناء المؤسسات الأمنية القادرة والمكرّسة لفرض القانون والنظام، وتفكيك المنظمات الإرهابية.

لقد قلت في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ أنّ الولايات المتحدة لن تستبق نتائج مفاوضات الوضع النهائي بما في ذلك حدود الدولة الفلسطينية، وأكّدت أنّ قضايا الوضع النهائي كلّها يجب أن يتمّ التفاوض بشأنها بين الأطراف للوصول إلى نتائج متّفق عليها بشكل متبادل. لقد تناولت هذا الموضوع في خطابي بتاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٢ أيضاً؛ إذ قلت: «إنّ على الإسرائيليين والفلسطينيين في نهاية المطاف التعامل

مع القضايا الجوهرية التي تفصل بينهم إذا أرادوا الوصول إلى سلام حقيقي، وحل كل المطالب، وإنهاء الصراع بينهم». ويعني هذا أن الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ سنة ١٩٦٧ سينتهي من خلال تسوية متفاوض عليها بين الأطراف تستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨.

أعتقد أن هذه المفاوضات يجب أن تعكس حقائق معينة على حياة الفلسطينيين والإسرائيليين، ومستقبل الدولة الفلسطينية، وأمن إسرائيل كدولة يهودية. يجب أن يكون هناك إطار متفق عليه: عادل، ومنصف، وواقعي لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

أنا أتطلع إلى ذلك اليوم الذي تبدأ فيه مفاوضات الوضع الدائم، وأيضا إلى انتهاء الاحتلال الإسرائيلي، وانبعاث دولة فلسطينية حرة وأمنة.

إن الولايات المتحدة تتطلع إلى العمل مع الفلسطينيين والإسرائيليين والدول العربية الباحثة عن السلام، ومع أعضاء اللجنة الرباعية الباحثة عن السلام؛ للتقدم على طريق خريطة الطريق في اتجاه سلام عادل ودائم.

الجزء الرابع

مفاوضات أنابوليس

منذ أن انتهت مفاوضات كامب ديفيد سنة ٢٠٠٠ إلى طريق مسدود، وفشل مفاوضات طابا التي سمّيت مفاوضات اللحظة الأخيرة في الأيام الأخيرة لعهد الرئيس كلينتون في البيت الأبيض، فضلاً عن انقضاء نحو سبع سنوات من عدم الاستجابة لأيّ مسعى لاستئناف عملية السلام، وفوق هذا وذاك مواصلة الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة ادّعاءها القائل بعدم وجود شريك فلسطينيّ، نقول بعد ذلك كلّه لاحت في أواسط عام ٢٠٠٧ بوادر ضئيلة لإحياء عملية السلام مجدداً بقوة دفع أمريكيّة خالصة، حملت فيما بعد اسم عملية أنابوليس.

في عام ٢٠٠٦ كنّا قد أجرينا انتخابات تشريعيّة للمرة الثّانية في تاريخ قيام السّلطة الوطنيّة، وتداولنا السّلطة على نحو لم يجرّ نظيره في العالم العربيّ، وتألّفت لدينا حكومة وفق الاستحقاق الانتخابيّ الذي فازت به حركة حماس، وجرى تسليم السّلطات إلى الحكومة الجديدة التي شكّلتها حماس، وبذلك أرسينا معلماً نادراً في الحياة الديمقراطيّة البرلمانيّة، حيث قمت شخصياً بزيارة الأخ إسماعيل هنية الذي كلّفه رئيس السّلطة الوطنيّة تأليف الحكومة، وسلّمته في مقرّ إقامته في غزّة المسؤوليّة بكلّ يسر وسهولة، وعرضت عليه خدماتي في أيّ لحظة أو مرحلة يحتاج فيها إلى خبراتي المتواضعة، علماً أنّني أبديت تحفظي على إجراء هذه الانتخابات من حيث المبدأ، وقد أعلنت ذلك للصحافة حينما

كنت رئيساً للوزراء في ذلك الوقت، وقد دلت على عدم موافقتي لإجراء إنتخابات تشريعية جديدة لأن المجلس التشريعي القائم، هو مجلس تشريعي إنتقالي مؤقت لمرحلة إنتقالية مؤقتة وحتى لا يفهم أن قبولنا بإنتخابات تشريعية هذه المرحلة الإنتقالية يشير إلى تحويل الإنتقالي إلى دائم.

إلا أن هذا الإنجاز الذي كان مقدراً له أن يكون شوطاً آخر على الطريق الطويل الموصل إلى حياة ديمقراطية في دولة فلسطينية مستقلة، بدا كأنه هدف سجّلناه في المرمى الفلسطيني لا في مرمى الأعداء، وتحول هذا المنجز الكبير إلى نقطة استعصاء، وأفضى الخيار الديمقراطي هذا إلى أزمة فاقت كل ما سبق أن واجهته مسيرة شعبنا من أزمات سابقة، حيث تحولت هذه الأزمة في وقت لاحق إلى نكبة جديدة في قلب النكبة القديمة، وهو ما جعلنا في وضع ذلك الرجل الذي أطلق التار على قدمية قبل أن يبدأ الجري على مسار ممر المارثون.

لقد بدأ الوضع الحكومي الجديد يغلق علينا الآفاق، ويسدّ في وجوهنا الدروب، ويضعنا في موقف دفاعي حرج في مواجهة القوى التافذة في المجتمع الدولي. وبدل أن نتقدم على إثر ما تحقّق من تطور ديمقراطي، تراجعنا خطوات إلى الوراء، وبدأنا نفقد الدعم المالي بالكامل، ناهيك عن فقدان الدعم السياسي الذي كنّا في أشد الحاجة إليه، واتّسعت في وجوهنا جبهة الخصوم والأعداء، وأغلقتنا على أنفسنا التوافذ القليلة المفتوحة، وانصرفنا إلى معالجة إمدادات الغذاء والكهرباء والدواء، والمسائل اليومية، وبالنتيجة واجه نظامنا السياسي تحديات أضعفت من قدرته، ودفعت به إلى حافة الهاوية.

في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ استكملت حركة حماس خطة الاستيلاء على السلطة الوطنية في غزة، ووضعت بتلك العملية الدموية بداية فصل جديد لا سابق له

في تاريخ الحياة السياسيّة الفلسطينيّة، إذ اختطفت حماس قطاع غزّة المحاصر، وراحت تدّعي شرعيّة منافسة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة، أيّ أنّها أعلنت الانقلاب على الشرعيّة، الأمر الذي اقتضى منا العمل على تحصين الوضع في الضفّة الغربيّة ضدّ أيّ مظهر من مظاهر الفتنة الداخليّة، وعلى السعيّ لاستئناف عمليّة سلام حقيقيّة، مع جهود وحدويّة جادة، تؤدّي إلى إعادة توحيد الوطن، وتعيد الأمل للشعب الفلسطينيّ بإمكانية وضع نهاية لآلامه المتواصلة، وتقريبه من هدفه المركزيّ بإقامة دولة فلسطينيّة مستقلة عاصمتها القدس.

في خضمّ هذا البحر الهائج من التّطوّرات والتّقلبات، أخذ يتكوّن إجماع لدى الأطراف المعنيّة بمحاضر عمليّة السّلام ومستقبلها، على أنّه توجد فرصة بعد مرور أعوام من الجمود، لإيجاد نافذة لتحقيق فرصة تلوح في أفق التّزاع الطّويل، نفتح الطّريق للسّير قدماً بخطوات حثيثة على طريق السّعي للخروج من التّفق المظلم، وكسر حلقة العنف المفرغة والمتدرّجة منذ نحو سبع سنوات، وهو ما جعلنا نقبل التّوافق الذي قادته الولايات المتّحدة عبر جهود دبلوماسيّة حثيثة أدارتها وزيرة الخارجيّة الأميركيّة كونداليزا رايس، ثمّ ذهبنا إلى مدينة أنابوليس الأميركيّة للتّحقّق من وجود مثل هذه الفرصة، والشّروع في تنفيذ الاتّفاقيات، وفي مقدمتها خطة خريطة الطّريق التي كانت قد وضعتها اللّجنة الرّباعيّة الدوليّة.

وقبل أن أختتم هذا التّمهيد التاريخيّ المختصر لعمليّة أنابوليس، أودّ أن أشير إلى مشاركتي كمفاوض، أو كرئيس لوفد المفاوضات أواخر سنة ٢٠٠٨، حيث كانت هذه هي آخر مساهمة شخصيّة لي في هذا المسار التّفاوضي الذي امتدّ أكثر من خمسة عشر عاماً، إذ كنت خلالها أخوض معركة سياسيّة قاسية

وصعبة، استهلكت جلّ وقتي وجهدي وأعصابي، ولقد نجحت حيناً... وأخفقت في بعض الأحيان، إلا أنه لم يخامرني أدنى شك في أنّ هذه المهمة (التي أوكلتها إليّ القيادة الفلسطينية العليا) كانت مهمة نضالية حقيقية، قمت بها وأنا شديد الإطمئنان إلى أنّ كلّاً من التاريخ والأجيال المقبلة هما اللذان سينصفاني في نهاية المآل.

في مقابل ذلك كلّه، كان المشهد الداخلي الفلسطينيّ عشية أنابوليس قد انزلق بوتيرة سريعة إلى الدرك الأسفل، وبدا الفلسطينيون كأنهم يعيشون نكبة جديدة. فإلى جانب العدوان الإسرائيليّ المتواصل، والاستعصاء المستمرّ في عمليّة السّلام، جاء هذا الانقسام ليأخذ قطاع غزّة نحو انفصال تامّ عن الضّفة الغربيّة: سياسياً وإدارياً وقضائياً، الأمر الذي ألحق أمدح الخسائر التي يمكن تصوّرها لمشروع وطنيّ فلسطينيّ، والذي بدأ يعيش منذ تلك اللحظة الفارقة في مسار التّطوّرات تحت وطأة تهديد آخر جديد يهدّد بتقويض كلّ شيء تحقّق بصعوبة، وذلك إلى جانب كلّ تلك التّهديدات التي تحيق بنا، وتسدّ الطّريق أمامنا نحو دولة فلسطينيّة مستقلة.

في واقع الأمر، يمكن تأريخ بداية عمليّة أنابوليس في أواخر تشرين/نوفمبر ٢٠٠٧، بالخطاب الذي ألقاه الرّئيس جورج بوش في ٧/١٦ من نفس العامّ، ودعا فيه إلى عقد مؤتمر دوليّ بشأن السّلام في الشّرق الأوسط في خريف العامّ ذاته، وذلك بعد عدّة أشهر من الانقلاب الدّمويّ الذي قامت به حركة حماس، وما أدّى إليه ذلك الانقلاب من نتائج كارثيّة، كان في مقدّماتها فصل قطاع غزّة عن الضّفة الغربيّة، ناهيك عن سلسلة أخرى من المضاعفات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وهو ما أدّى إلى إعادة تركيز الاهتمام الدوليّ على المجريات الفلسطينيّة،

التي دخلت منعطفاً لا يمكن التنبؤ بها وفق ما عكسه بيان اللجنة الرباعية الدولية المنعقدة بعد غياب طويل في أواخر حزيران/يونية.

في ذلك الوقت انعقدت سلسلة من الاجتماعات الدورية المنتظمة بين قيادة منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية (مرة واحدة كل اسبوعين)؛ إذ هدفت إلى تحسين مناخ بناء الثقة بين الطرفين، وإلى إيجاد أفق سياسي عبر تقديم مبادرات تعكس نفسها على أرض الواقع بما في ذلك الإفراج عن أسرى ومعتقلين، ورفع عدد من الحواجز، وبعث الثقة في نفوس الفلسطينيين بوجود مخرج في نهاية التّفق، حيث تمّ الاتفاق على تشكيل وفدين، ترأست الوفد الفلسطيني، بينما ترأست تسبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية الوفد المقابل، وذلك بهدف العودة إلى طاولة المفاوضات، وإطلاق عملية سلام جدية تشمل موضوعات الحلّ النهائي، وقبل ذلك التوقف عن سياسة الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري؛ تدليلاً على حسن النية.

وإثر سلسلة قصيرة من اللقاءات بين كل من الرئيس محمود عباس وإيهود أولمرت، بدأ استعدادنا للسفر إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث عقدنا على هامش اجتماعات الجمعية العامة لقاءً مع الرئيس جورج بوش وكبار مساعديه، وأوضح لنا بوش فيه إصراره على وضع رؤيته الخاصة بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل موضع التطبيق، ورغبته في إنجاح المؤتمر الدولي الذي كان قد دعا إليه قبل نحو شهرين، وقال لنا: «إنّه مصمّم على التوصل إلى اتفاق سلام خلال ما تبقى من فترة ولايته الثانية في البيت الأبيض»، وحثنا بشدة على الوثوق بجدية الإدارة الأمريكية وعزمها على تحقيق ذلك.

وبينما كانت تلك السلسلة من اللقاءات تعقد بدعم وتشجيع أمريكيي للتقريب بين وجهات النظر وخلق الأجواء المواتية وتضييق الفجوات الواسعة بين الجانبين... كانت إسرائيل تعمل على تثبيت العزائم، وخفض سقف التوقعات، وتبيد أي رهان يمكن عقده على المؤتمر الدولي الذي سيعرف بعد إذن بمؤتمر أنابوليس، حيث طرحت إسرائيل بإلحاح لا سابق له على ضرورة اعتراف الفلسطينيين المسبق بيهودية الدولة الإسرائيلية، وجعلت ذلك شرطاً لإحراز أي تقدم محتمل. وفي مقابل ذلك كانت الولايات المتحدة تبدي ثقة متزايدة بنجاح المؤتمر الذي دعت إليه، وأن الجانبين (الفلسطيني والإسرائيلي) سيتفقان قبل موعد عقد المؤتمر على إصدار وثيقة مشتركة ل طرحها على المؤتمرين في أنابوليس، وذلك لم يحدث رغم التدخل النشط من جانب كونداليزا رايس.

على أي حال، ومع مرور مزيد من الوقت المتبقي لعقد مؤتمر أنابوليس المحدد يوم ٢٧/١١/٢٠٠٧، كان هذا المؤتمر يزداد غموضاً، وكانت أهدافه تزداد التباساً، حيث بدأنا نرى قبل مرحلة حزم الحقائق إلى أن هذا المؤتمر لن ينشغل بقضايا الحل النهائي، بل سيركز معالجته على نقطة بداية تمهيدية؛ لاطلاق عملية مفاوضات ثنائية حثيثة بشأن القضايا الكبرى المعقدة، أو أنه سيركز في أحسن الحالات على خطة خريطة الطريق التي سبق أن اعتمدها اللجنة الرباعية الدولية، بما في ذلك تحسين التعاون الشائبي بين طرفي النزاع، لتحسين الأداء الأمني والحد من إقامة مستوطنات يهودية جديدة، وخلق بيئة اقتصادية معززة بالمساعدات الخارجية؛ لإقامة نموذج واعد مقابل نموذج اليأس والحصار الذي تقدمه حركة حماس في قطاع غزة.

كانت الفترة الزمنية الواقعة بين إعلان الرئيس جورج بوش دعوته

إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وبين موعد انعقاد مؤتمر أنابوليس فترة قصيرة، إلا أنها كانت حافلة بالمساعي والاتصالات واللقاءات التمهيدية. فقد عقدنا قبل الوصول إلى أنابوليس سبع جولات تفاوضية بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، وستة لقاءات ثنائية بيني وبين وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، إلى جانب عدة لقاءات فلسطينية أمريكية، وأخرى مع الأوروبيين والعرب، ناهيك عن الاجتماعات المتواصلة بين الرئيس (أبو مازن) وإيهود أولمرت، وذلك كله لإعداد البيان المشترك المقرر عرضه على المؤتمرين في أنابوليس بعد وقت قصير، وذلك على نحو يمكن كل الأطراف المعنية إدعاء نجاح ذلك المؤتمر العتيد.

عشية عقد (أنابوليس) كانت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس (التي أخذت على عاتقها مهمة عقد المؤتمر) كثيرة الحضور، وبالغة الحرص على تذليل كل عقبة يمكن أن تعترض الطريق، واعتبرت ذلك بمثابة تحدٍّ شخصي لها، حيث أقامت ما يشبه ورشة عمل متحركة بين القدس ورام الله، وقوامها عدد من الدبلوماسيين رفيعي المستوى، ثم أخذت تذرع المحيط جيئةً وذهاباً في حركة نمت عن الخشية من ظهور صعوبات مفاجئة بعد أن صار المؤتمر دولياً وتقرر عقده في ٢٧/١١/٢٠٠٧. وقبيل آخر زيارة لها عشية « أنابوليس» كان وفد من كبار مساعدي رايس يزور المنطقة، حيث اجتمع مع الرئيس (أبو مازن) الذي قال: «إن أولمرت أبلغه موافقة إسرائيل على تشكيل لجنة ثلاثية أمريكية فلسطينية إسرائيلية، على أن تكون الولايات المتحدة هي الحكم».

بعد ذلك أتت كوندالزا رايس، وجاءت إلى مكنتي في بيت فتح في رام الله،

حيث أبلغتني أنه لم يتبق لعقد المؤتمر سوى أسبوعين، وأنها تريد التركيز على الخروج بخطة عمل لليوم الذي يلي عقد المؤتمر، وكيفية نجاح المؤتمر في إطلاق مفاوضات حقيقية بدلاً من التركيز على وثيقة مبدئية، حيث سيكون من الصعب على الطرف الإسرائيلي الدخول فيها الآن؛ لأنّ الحديث في بداية العملية عن المبادئ أو الأسس سيؤدّي إلى ظهور مواقف تفاوضيّة متصلّبة، إلا أنّ هذه الأسس يمكن الدخول إليها خلال المفاوضات اللاحقة وليس في بدايتها، ثمّ إنّ الحديث عن المبادئ سيدفع الجميع للسؤال عن التفاصيل، والشيطان عادة ما يكون في التفاصيل كما قال عمر سليمان.

وكما كان عليه الحال في اللقاء الثنائي الذي عقده كونداليزا رايس معي يوم ٢٠٠٧/١١/٥، كان موضوع الوثيقة المشتركة التي سبق لرايس أن ألحّت عليها قبل افتتاح مؤتمر نابوليس، هو الموضوع ذاته الذي أنصّب عليه الاجتماع الموسّع ظهيرة ذلك اليوم في المقاطعة برام الله، حيث اذغنا مع الأمريكيين بسيناريوهات اليوم التالي لانتهاء المؤتمر الدوليّ. وفي مستهل هذا الاجتماع ثمّن الرئيس أبو مازن التوصل إلى اتفاق مع المبعوثين الأمريكيين على اعتماد الولايات المتّحدة حكماً في مسألة من نفذّ ومن لم ينفذ التزاماته المنصوص عليها بموجب خريطة الطريق، لكن هناك مسائل أخرى مثل تشكيل اللجنة الثلاثيّة، وتشكيل لجنة إسرائيلية فلسطينية، مع وجود أمريكيّ لصياغة الوثيقة المشتركة.

لم يبقَ على موعد افتتاح المؤتمر الدوليّ سوى أيام قليلة، بينما كانت العجلة الدبلوماسية الأمريكيّة تدور بكامل زخمها لاستكمال بعض الترتيبات اللوجستية؛ كي يأتي افتتاح المؤتمر في إطار مشهد سينمائيّ باذخ،

اعتادت الإدارات الأمريكية حسن إخراجها في كل المناسبات المماثلة. وفي رسالة الدعوة التي وجهها الرئيس جورج بوش إلى الرئيس أبو مازن، أكد أن التقدم في اتجاه تحقيق السلام سيكون من أهم أولويات إدارته خلال السنة المقبلة، وأن (أنابوليس) سيكون نقطة انطلاق المفاوضات التي ستقود إلى إقامة دولة فلسطينية تحقق السلام الفلسطيني الإسرائيلي. كما قرر بوش عقد اجتماعات منفصلة قبل افتتاح المؤتمر مع كل من الرئيس (أبو مازن) وإيهود أولمرت.

بعد وصولنا إلى مدينة أنابوليس، انتقلنا إلى الفيلا التي يقيم فيها الرئيس جورج بوش، والذي استقبلنا على سلم الدّرج مداعباً كل فرد، وبالغ في ترحيبه بي قائلاً: «كبير المفاوضات»، وقال لنا إنه يريد أن يخرج باتفاق لنصل إلى السلام المنشود، ثم لحق بنا الوفود الثلاثة التي كانت نتهيأ لدخول قاعة المؤتمر، والذي تأخر ساعة كاملة في انتظار ما قد تسفر عنه المحاولة الأخيرة. وفي مرحلة من التّقاش طلبت راييس أن نلتقي في غرفة مجاورة، حيث عرض علينا الأمريكيون نصّاً مطبوعاً للبيان الذي سيتقدمون به إلى المؤتمر، وبعد ذلك دخلنا جميعاً قاعة المؤتمر.

على أيّ حال، وفي إطار مشهد هوليوذيّ، اتّخذ أعضاء الوفود المشاركة مقاعدهم في القاعة الواسعة التي كانت تضمّ ممثلين من خمسين دولة، ثمّ دخل الرئيس جورج بوش وهو يتوسّط الضّيفين الأساسيين: أبو مازن وأولمرت، واتّخذ الثلاثة مقاعدهم على المنصّة وسط تصفيق طويل من جانب الحضور، وترقب مفعم بالأمل في أحداث انطلاقة جديدة وقويّة في مجرى عمليّة السلام التي تعثّرت طويلاً، وبالفعل فقد ألقى الثلاثة كلمات افتتاحيّة.

وما أن انتهت الجلسة العلنيّة حتّى بدأت لجنة التّقاش العامّ، فتحدثت

رايس، ثم رفعت الجلسة لتبدأ جلسة نقاش عامٍ أخرى على مائدة الغذاء. ولدى انتهاء المؤتمر أجرينا محادثات ثنائية مثمرة مع عدد من الوفود، ثم قفلنا عائدين إلى تونس في الطريق إلى رام الله.

وبالعودة قليلاً إلى داخل مقرّ الأكاديمية البحريّة الأمريكيّة في مدينة أنابوليس، حيث جرت وقائع الجلسة الافتتاحيّة، فقد أبلغ الرّئيس جورج بوش الحضور قائلاً: « إنّ الوقت مناسب كي يحلّ السّلام في الشّرق الأوسط»، وأضاف: « إنّ الفلسطينيين والإسرائيليين سيحتاجون إلى العون الدّوليّ لتحقيق ذلك»، ثمّ قال بوش بعد اجتماعه بكلّ من الرّئيس (أبو مازن) وإيهود أولمرت: « إنّ الوقت الحاليّ مواتٍ، والقضيّة عادلة، وإذا تمّ بذل جهد شاق فإنّني على يقين من أنّ في إمكانهم التّجّاح»، واليوم يدرك كلا الجانبين أنّ مساعدة أحدهما للآخر في تحقيق أمانيه الخاصّة بالذّات يقتضي تأسيس دولة فلسطينيّة مستقلّة وديمقراطيّة.

وفي ختام هذا المؤتمر الذي لم يستغرق سوى يوم واحد أدلى بوش ببيان مشترك عن أعمال « أنابوليس» جاء فيه: « إنّ المجتمعين توصلوا إلى ضرورة وضع حدّ لإراقة الدّماء والمعاناة، وإنّّه تعزيزاً لهدف إقامة دولتين: إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام، فإنّنا نوافق على إطلاق مفاوضات ثنائيّة وبنية طيبة، تفرض التّوصّل إلى اتّفاق سلام يحلّ جميع المسائل العالقة بما فيها كلّ القضايا الجوهريّة من دون استثناء، وإنّنا سنبدل كلّ جهد ممكن للتّوصّل إلى اتّفاقية قبل نهاية سنة ٢٠٠٨، وسيواصل الرّئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت الاجتماع كلّ أسبوعين لمتابعة سير المفاوضات، ويتعهد الطّرفان بأنّ ينقّذا على الفور التزاماتهما بمقتضى خريطة الطّريق المبنية على الأداء».

وفي واقع الأمر، عدنا بعد ذلك المطاف الاحتفالي القصير ونحن أكثر ثقة مما كنا عليه قبل الذهاب إلى ذلك المؤتمر، وبدلاً لنا أنه من الممكن إحراز تقدم، لا على صعيد إعادة بناء جسور الثقة مع الحكومة الإسرائيلية فقط، بما في ذلك من خطوات إجرائية كانت حكومة أولمرت مطالبة بها، وإنما أيضاً لجهة استدراج الجانب الأمريكي إلى قلب عملية السلام، والتي لا غنى لها عن دور أمريكيّ فعّال، حيث بدت لنا الولايات المتحدة أنها انتقلت من دور المراقب والشاهد قبل مؤتمر أنابوليس إلى دور الوسيط المباشر في مجرى العملية التفاوضية، التي كان يحرص الجانب الإسرائيلي على إبقائها دائماً في إطار ثنائي بعيد عن تدخل أي طرف ثالث بما في ذلك الولايات المتحدة.

والحق، إنّ عملية أنابوليس كسرت جموداً دام نحو سبع سنوات، أعادة الاعتراف بنا كشريك في صنع السلام بعد طول إنكار إسرائيلي، وأحيت مجدداً حلّ الدولتين، وخيار المفاوضات السلمية، وحلّ القضايا الخلافية بالحوار، كما حسّنت موقفنا التفاوضي بدرجة كبيرة. وفوق ذلك نحن لم نذهب إلى هذه العملية متنازلين عن أي من ثوابتنا، ولم نشرع فيها ونحن حيارى متخبطون في رؤيتنا، أو متكلون على حسن نية أحد في الجوار أو في ما وراء البحار، وذلك بعد أن أصبحنا أشدّ مراساً من ذي قبل، وأعمق تجربة من أي وقت مضى، وأقدر على فهم قوانين اللعبة الدولية قياساً بما كنا عليه في السابق، وأوسع معرفة بالذهنية الإسرائيلية، وذلك بعد كلّ هذه التجارب والخبرات التفاوضية المتراكمة.

وفي المحصلة، فقد دامت (عملية أنابوليس) عاماً كاملاً، انبثقت من خلالها عدّة مؤشرات أولية تبعث على التفاؤل باحتمال أن يكون هذا المؤتمر

مختلفاً عن المؤتمرات المماثلة في السابق؛ إذ بدت لنا الإدارة الأميركية في زمن تعثرها الشديد في العراق أكثر قناعة من ذي قبل بأنّ حلّ القضية الفلسطينية هو المفتاح لحلّ مجموعة من الأزمات المتفاقمة في الشرق الأوسط والعالم الإسلاميّ الأوسع اللذين أصبحا في واقع الأمر ساحة كبرى للحرب الدوليّة على الإرهاب، كما بدا لنا الحشد الدوليّ في أنابوليس (٥٠ دولة ومنظمة دولية) دليلاً إضافياً على ارتقاء مركزية القضية الفلسطينية، ورفعة مكانتها على جدول الاهتمامات الدوليّة التي لا حصر لها.

وهكذا بدا لنا أنّ العام الأخير المتبقّي من ولاية جورج بوش في البيت الأبيض كان كافياً لإحراز التقدّم المنشود على طريق السّلام، وأنّ هجوم السّلام الذي واصل الجانب الفلسطينيّ شتّه بلا هوادة على مختلف الجهات الإسرائيليّة والأميريكيّة والأوروبيّة قد بدأ يؤتي أكله الأوليّة، ويعدّ بحدوث تحولات مهمّة في مواقف سائر الأطراف المعنيّة، ويملي عليها إعادة حساباتها من جديد، تماماً على نحو ما تجلّى عليه الموقف في المراجعات الأميركيّة الأوسع نطاقاً على صعيد الإقليم كلّها، الأمر الذي أدّى إلى تجديد الانخراط الأميركيّ في عمليّة السّلام، ودفعها لعدد من الدّول في أوروبا والعالم العربيّ إلى إبداء درجة أعلى من الاهتمام بحلّ هذه القضية المعقّدة.

وكما سبق قوله، فقد بدت لنا (عمليّة أنابوليس) في حينه مساراً جاداً في الطّريق لحلّ النزاع التاريخي... مساراً تحفّ به مساندة دوليّة لا سابق لها منذ مؤتمر مدريد للسّلام عام ١٩٩١، فقد أعادت إسرائيل التزامها معنا ومع المجتمع الدوليّ بخريطة الطّريق المعلن عنها عام ٢٠٠٣، كما جرى التّوافق في أنابوليس على إقامة جهاز أميركيّ فلسطينيّ إسرائيليّ لمراقبة حسن التنفيذ، وأنّ المشاركة

العربيّة الكثيفة في المؤتمر أثبتت أنّ لدى الطرف الفلسطينيّ تغطية عربيّة كاملة، وهو أمر لم نحرزه مثلاً في مؤتمر كامب ديفيد، وهي تغطية اكتسبت أهمّيّتها المضاعفة ممّا عقب انقلاب حماس الذي استخدمته إسرائيل للزعم أنّ المفاوضات الفلسطينيّة لا سلطة له على غزّة.

بعد العودة من أنابوليس تمّ تشكيل عشرة طواقم تفاوضيّة من كلّ جانب، وتمّ تفصيلها كلجان وهيكل ومسارات تفاوضيّة، وقد عملت هذه الطواقم بإشراف لجنة التوجيه السّياسيّ على قاعدة أنّه إذا لم يتمّ الاتفاق على كلّ شيء فلا اتفاق على أيّ قضية يعينها. وقد أجرت هذه اللجان مفاوضاتها بكلّ تكتم، وتناولت سائر الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال المتعلقة بالحلّ الدائم باستثناء قضية القدس التي بقيت محصورة في نطاق مفاوضات كلّ من أبي مازن وإيهود أولمرت، وذلك استجابة من الجانب الفلسطينيّ لمطلب يهود أولمرت وتسيبي ليفني، بعدم تعريض الائتلاف الحكوميّ الإسرائيليّ الهش للانهايار، إذا جرت المفاوضات حول القدس.

بعد ذلك جرت المفاوضات التّالية لمؤتمر أنابوليس في أجواء داخلية غير مؤاتية، ولا سيّما للجانب الإسرائيليّ الذي كانت تمثّله حكومة ضعيفة من حيث قاعدتها الائتلافيّة، والتي كان حزب شاس الدينيّ أحد أهمّ أركانها، حيث كان يهدّد بالانسحاب من الائتلاف إذا تمّ البحث في قضية القدس خلال المفاوضات، كما أدّى تورّط أولمرت في مخالفات قانونيّة، ومنها تهمة الفساد الماليّ إلى إضعاف مكانته، الأمر الذي أدّى في وقت لاحق إلى سحب التّفويض من حكومة تصريف الأعمال الإسرائيليّة الّلازم لعقد اتفاق شامل، وأدخل المفاوضات التي استمرّت في تلك الأجواء في ما يشبه حلقة مفرغة لا تعد بشيء جدّيّ.

وهكذا فقد أتت النتائج التي أسفر عنها مؤتمر أنابوليس على عكس ما لاح في آفاقه الأوليّة من آمال ظلّت ضئيلة طوال الوقت، ورهانات كانت محدودة سلفاً، فبدت هذه العمليّة السّياسيّة وكأنّها كتاب يضمّ بين دفتيه فصلاً واحداً بلا خاتمة، أو عملاً مسرحيّاً من فصل واحد جرت وقائعه على خشبة مسرح معتم لم يتمكّن خلاله الممثلون من أداء أدوارهم المفترضة، ولم يستطع المشاهدون رؤية التّهيأة المنطقيّة التي قادت المخرج والمنتج والممثلين وجمهور المتفرّجين إلى وضع يمكن أن نسمّيه (وضع اللامكان)، وذلك وفق كلّ ما نظقت به الوقائع التّالية على عودة وفدنا من مدينة أنابوليس الأميركيّة.

وبعد نحو شهر من عقد هذا المؤتمر، كان التّشاورم سيّد الموقف لدى معظم المراقبين والمنخرطين في هذا الحدث الدّوليّ، حيث بدا الإخفاق هو العنوان الأكثر ملاءمة لاجتماع أنابوليس، وذلك نظراً لإخفاق الولايات المتّحدة في فرض وجهة نظرها على إسرائيل، لاسيّما وأنّ الدّولة المحتلّة أسقطت بعد أيام من انتهاء المؤتمر تلك الوثيقة التي صدرت عنه، وقرأها جورج بوش أمام عدسات المصوّرين الصّحافيين، كما تراجع واشنطن عن تعهدها بطرح المبادئ الواردة في تلك الوثيقة على مجلس الأمن الدّوليّ كي يصدر بها قراراً يلزم إسرائيل التي لا تودّ أن ترى أيّ قرارات جديدة صادرة عن المرجعيّات الدّوليّة.

كان واضحاً لنا منذ بداية الأمر أنّ الائتلاف الحكوميّ الذي يقوده أولمرت لا يسير على طريق مفاوضات الحلّ التّهاويّ، بل إنّ إسرائيل سارعت بعد أنابوليس إلى الإعلان عن عزمها بناء ٣٠٧ وحدات استيطانيّة في جبل أبو غنيم في القدس، وهي رسالة واضحة من الإسرائيليين مفادها أنّهم لا يريدون التّفاوض فعلاً، وأنّ مشروعهم الوحيد هو الاستيطان، وأنّ إسرائيل قد أخرجت القدس من إطار

المفاوضات بشكل عملي، حيث قال متحدّث رسمي باسم الحكومة الإسرائيليّة في ذلك الوقت إنّ حكومته لم تلتزم ولم تقطع يوماً تعهداً بتقييد سياستها في القدس، ولم تقبل تنفيذ المرحلة الأولى من خطة خريطة الطريق الصّادرة عن الرّباعيّة الدوليّة.

وعندما بدأت سلسلة المفاوضات التّالية على مؤتمر أنابوليس، اختلفت خطة العمل الّتي توصلنا إليها مع حكومة إسرائيل والّتي أعلنت في المؤتمر عن الوثيقة المشتركة الّتي سعى الطرفان للتّوصّل إليها قبل الدّهاب إلى أنابوليس، وعن الوثيقة الّتي عملنا عليها خلال المؤتمر، وأعني بها الخطة الّتي عرضتها وزيرة الخارجيّة كونداليزا رايس خلال زيارتها الأخيرة للمنطقة، وعرفت بخطة التقاط الخمس المقبولة من الجانب الإسرائيليّ مع ملاحظة أنّ بيان المؤتمر نصّ على التّنفيد الفوريّ للمرحلة الأولى من خريطة الطريق من دون تعبير (الموازي) الّذي كان من المقدّر له أن يسبب إشكاليّات في التّنفيد.

وبالعودة إلى ورقة المقترحات الأميركيّة الخمسة الّتي طرحتها كونداليزا رايس، وقبلناها نحن، فقد كانت تتضمّن أربع نقاط أساسيّة، وهي:

أولاً: أن يلتزم الطرفان ببدء تطبيق فوريّ ومتوازٍ للمرحلة الأولى من خريطة الطريق.

ثانياً: أن يتفق الطرفان على تشكيل لجنة ثلاثيّة أميركيّة فلسطينيّة إسرائيليّة لمتابعة التّطبيق الفوريّ لخريطة الطريق.

ثالثاً: أن يلزم الطرفان أنفسهما بمواصلة تنفيذ الالتزامات الواردة في خريطة الطريق حتّى التّوصّل إلى اتّفاق سلام.

رابعاً: ستراقب الإدارة الأميركية، وتحكم على تطبيق الجانبين للاستحقاقات المترتبة عليهما في خريطة الطريق، واشترطت إسرائيل للموافقة على هذه الورقة إضافة بند خامس، وهو: تنفيذ اتفاق السلام في المستقبل، وإن لم يتفق الطرفان على ذلك، سيتم تنفيذ خريطة الطريق كما ترى الولايات المتحدة. كما طالبت بإضافة يهودية الدولة، وهو ما حدا بالولايات المتحدة إلى سحب ورقتها.

على أي حال، سارت أمور المفاوضات كما كان مخططاً لها من قبل؛ فبعد أول اجتماع جرى يوم ٢٧/١٢/٢٠٠٧ في القدس، وبحضور كل من (الرئيس أبو مازن) وأولمرت وسائر الأعضاء من الجانبين، أصدر الرئيس أبو مازن قراراً بتشكيل الأطر والمرجعيات الخاصة بإدارة عملية المفاوضات. ثم أصدر في وقت لاحق قراراً آخر حدد فيه أسماء كل من المرجعية العليا للمفاوضات، ولجنة المفاوضات، والطواقم التفاوضية، ولجنة متابعة المفاوضات.

غير أنه غداة عودتنا من أنابوليس، والشروع في اتخاذ الإجراءات الخاصة ببدء عملية التفاوض، باغتتنا إسرائيل في ١٤/١٢/٢٠٠٧ بطرح مناقصة لبناء ٣٠٧ وحدات سكنية في جبل أبو غنيم، فكان هذا الإعلان الإسرائيلي بمثابة عملية إجهاض مبكر لكل تلك الآمال الضئيلة التاجمة عن مؤتمر أنابوليس، الأمر الذي عزز لدينا الشكوك العميقة أصلاً في التوايا الإسرائيلية، ودفعنا إلى التهديد بمقاطعة جلسات الحوار المقررة مسبقاً، والطلب من الولايات المتحدة بالتحاح التدخل قبل أن ينهار المسار التفاوضي.

على خلفية هذه الواقعة الاستيطانية الاستفزازية جرى تعليق جدول مواعيد اللقاءات المتفق عليها من قبل، وامتنعت عن الخوض في غمار عملية ستبدو وكأنها تغطية على التهب والمصادرة والاستيطان، وظل الأمر كذلك حتى

أواسط الشهر الأول من العام التالي ٢٠٠٨ إلى أن نجحت الولايات المتحدة في عقد أول لقاء تفاوضي بيني وبين تسيبي ليفني في ١٣/١/٢٠٠٨.

لقد وصفتُ هذا الاجتماع في حينه على أنه كان بمثابة وضع المفاتيح في أقفال أبواب مغلقة بإحكام، ومن ثمة الدخول عبرها إلى قاعة باردة الأجواء غير مهيأة لاستضافة جلسات طويلة، وإجراء مناقشات جادة لجدول أعمال ساخن، وهو أمر بدا لي واضحاً في صيغة الأسئلة الجافة والاستفهامات المفتوحة على فيض من الشكوك المتبادل.

على خلفية هذا الفهم، قرّرنا العودة إلى سياق سريع من الاجتماعات وعلى نحو غير متباعد، حيث عدنا بعد أربعة أيام لعقد اجتماع كان أطول من سابقه، حيث جرى خلاله التطرّق إلى مسائل عديدة منصّبة على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المفاوضات، إذ كانت الأسئلة الإسرائيلية منصّبة على العناوين التي تشكّل في مجموعها ما يعرف بقضايا الحلّ التّهائي، مثل الحدود والمستوطنات والمياه وغيرها من الموضوعات الفرعية التي كنّا نلحّ عليها في كلّ جولة تفاوضية دون أن نجد من الجهة المقابلة غير التّسويق والتّهرب والمراوغة، كما بقينا لا نجد غير الإجابات العمومية التي لا تفصح عن شيء جديد في الذّهنية التفاوضية الإسرائيلية إلاّ كسب الوقت وتحريره، إلى جانب المحاولات الإسرائيلية الدؤوبة لسبر غور وجهة النّظر الفلسطينية، خصوصاً في مسألتيّ القدس والأجثين.

بعد تجاوز الإشكالات المترافقة مع بداية هذه العملية التفاوضية المتجدّدة على خلفية مؤتمر أنابوليس، بدأنا في شهر شباط سلسلة جديدة من الاجتماعات المكثّفة، حيث تسارعت الوتيرة بمعدل اجتماع في الأسبوع وأحياناً اجتماعين، حتّى أنّه يمكن إحصاء تسع جلسات في هذا الشهر القصير في العادة، وهو ما يشير من حيث الشّكل إلى استعجال، ويرمز إلى وجود رغبة في إنهاء الملفات

المعلّقة، وينطوي في الوقت ذاته على التزام متبادل بالجدول الزمّي المتفاهم عليه من قبل.

ومع ذلك فقد بقي الجانب الإسرائيلي يلتزم قدراً كبيراً من الحذر كلّما طرحنا عليه مطلباً من جملة المطالب، إذ بقيت رئيسة الوفد الإسرائيلي تواصل طرح الأسئلة عن مسائل فرعيّة من شأنها إبطاء عجلة المفاوضات فقط. وحرصاً منّي على تحقيق أفضل مُناخ سياسيّ ممكن لإنجاح هذه المفاوضات، أصدرت في ذلك الحين قراراً يمنع أعضاء طاقم المفاوضات الفلسطينيّ من الإدلاء بأيّ تصريحات عن سير العمليّة التفاوضيّة، وذلك للحؤول دون استغلال الظرف الآخر لما يمكن أن يسمّيه تسريباً متعمّداً من أجل تعقيد الوضع أكثر، وزيادة المضاعب التي تسير على حبل مشدود، ويحاذر الوقوع في أيّ هفوة قد تؤدّي إلى تأزيم الوضع داخل الائتلاف الحكوميّ من جانب حزب شاس الدينيّ.

التزم الوفد الفلسطينيّ المفاوض وكلّ من له صلة بهذه المفاوضات من جانبنا عدم التعليق أو إبداء وجهة نظر ما دامت المفاوضات جارية على قدم وساق، وهو ما ساعدنا في الحفاظ على سرّيّة هذه العمليّة، وجعلها نهياً لافتراضات وتقديرات مراقبين ليسوا على اطلاع كافٍ على مجرى التّقاشات الثنائيّة، وكان ذلك على العكس تماماً من الحال الذي كان عليه الجانب الإسرائيليّ، والذي كانت صحفه ووسائل إعلامه تحوض بالعرض والطول في مسار العمليّة التفاوضيّة على خلفيّة مشاكل داخلية إسرائيلية تسودها مظاهر التنافس والمماحكة والتباين بين مكوّنات يهود أولمرت.

لم تتوقّف في المقابل قوى المعارضة الفلسطينية بما في ذلك الفصائل الإسلاميّة عند حدود إبداء الرأْي المخالف للتّوجّه المركزيّ الفلسطينيّ نحو المفاوضات، وإنّما أخذت تصعد حملاتها الضّارية لإضعاف المفاوض الفلسطينيّ

أو حتى تفويض مركزه التفاوضي؛ وذلك من خلال القيام بعمليات عسكرية موظفة لإفشال هذه المفاوضات تماماً كما كان عليه الحال في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، حيث كانت حركة حماس تُوقّت عملياتها كلما كان هناك فرصة سانحة للتقدم في مسار العملية السلمية، إذ كانت تختار موضع عملياتها في بعض الأماكن الأكثر حساسية من أجل زيادة حرج القيادة الفلسطينية.

في أحد الاجتماعات اللاحقة التي تركّزت على الأفق ركّزت من جانبي على حقيقة أنّ الجانب الفلسطيني يتطلّع إلى السلام لا إلى إملاءات باسم الأمن، لذلك فإنّ ما نريده في سياق هذه المفاوضات هو الاتفاق على ما ستكون عليه الدولة الفلسطينية مستقبلاً، وذلك بأن تكون دولة قادرة على حماية أرضها ومواطنيها وجيرانها، وقلت: «إذا ما سئلت اليوم عن أولوياتي، أقول: «إنهاء الاحتلال، أمّا في المستقبل فهو الأمن والاستقرار والتنمية، اعتقاداً مني أنّ الشرط المسبق لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل، هو تحقيق السلام لا العكس».

وبينما كان التوتريشتدّ في قطاع غزّة، وصل مساعد الخارجية الأميركية ديفيد والش لحلحلة الوضع، وحلّ العقد التي كانت تتراكم في طريق المفاوضات. لقد استقبلتُ والش في مكثبي في أبو ديس، وطالبته أن تكون الإدارة الأميركية - وهي راعية أنابوليس - أقلّ انحيازاً لإسرائيل، وأكثر عدالة مع الجانب الفلسطيني، وقلت له آنذاك: «إنّ المفاوضات الجارية غير جدّية، بل هي أقرب ما تكون إلى نوع من الاتصالات الاستكشافية باعتبار أنّ المفاوضات الحقيقية والجادّة المنصوص عليها في بيان مؤتمر أنابوليس لم تبدأ بزخمها الكامل بعد، وإنّه لا يوجد ما سمّيناه بالاشتباك التفاوضي اللازم، ولم يتم إلى الآن تشكيل لجان المفاوضات المتفق عليها في المؤتمر».

أبدينا استعدادنا - في الاجتماعات اللاحقة بيني وبين تسيبي لفني -

للبحث في الاحتياجات الأمنية المتبادلة دون أي مبالغات، وتطرقنا إلى مسألة الاستعانة بالقوات الدولية لمساعدتنا في بناء قدراتنا الذاتية، وقلت إننا نقبل بوجود هذه القوات في أراضينا، ولكننا لا نقبل وجود أي جندي إسرائيلي معها، ونرفض دخول القوات الإسرائيلية تحت أي ذريعة، أو وجود محطات إنذار مبكر بعد أن غيرت آليات الحرب الجديدة - ولا سيما الصواريخ - مساح العمليات الحربية. وفي المقابل وافقت لفني على أن نتحدث حول كل القضايا بما فيها القدس، ولكنها أظهرت أنها لا تستطيع أن تعلن ذلك صراحة لأسباب ائتلافية مفهومة، وقالت: «إنها ترفض القوات الدولية لأنها لا تحارب الإرهاب، وتقبل بها لمراقبة الحدود والمعابر».

توالى الاجتماعات وعقدت الجلسات بوتيرة أسرع من ذي قبل، وكنا كلما تقدمنا أكثر على الطريق التفاوضي، وتعمقنا في بحث المسائل الخلافية، وفي استجلاء المواقف المتباعدة، كنا نكتشف عمق الهوة القائمة بين مواقف الجانبين، وكنا نلمس كذلك التباين في المنطلقات والرؤى والحيثيات، ولكننا كنا نرغب في سبر الموقف الإسرائيلي بشأن تلك القضايا والموضوعات، والتقدم نحو إجراء مفاوضات أشمل في كل بند على حدة، ثم أجرينا فيما بعد تسمية المساعدين الفلسطينيين من ذوي الاختصاص في الوقت الذي كانت فيه الأجواء العامة في الخارج تزداد سخونة، حيث كانت الأوضاع الأمنية على حدود قطاع غزة تتفاقم أكثر، وردود الأفعال الإسرائيلية على عمليات إطلاق الصواريخ تشتد حدة وتتسع نطاقاً، الأمر الذي كان يعكس نفسه بصورة أو بأخرى على أجواء طاولة المفاوضات.

بعد انتهاء سلسلة الاجتماعات المكثفة التي عقدناها في شباط/فبراير ٢٠٠٨ كانت شمس عملية أنابوليس قد أخذت تميل إلى الغروب، وكانت فحوى

المداولات على مدى الفترة السابقة تنذر بقرب الوصول إلى الحائط المسدود، كما كانت البيئة المحيطة والأجواء السياسيّة المرافقة للمفاوضات تشير على نحو (كان يزداد وضوحاً مع مرور الوقت) إلى أنّ الأمل الذي كان في الأمس ضئيلاً قد بات اليوم على وشك التبدّد الكامل.

ففي أواخر شهر آذار/مارس اللاحق كانت إرادات القوى المناهضة لكلّ اتّفاق محتمل - ومن الجانبين معاً- قد غدت أشدّ وأقوى كثيراً من إرادات الرّاعبين إن وجدوا، وهم قلّة على أيّ حال، وبدت احتمالات حدوث اختراق في الحائط المسدود شبه معدومة، حيث كانت الأمور خارج طاولة المفاوضات تشير آنذاك إلى أنّ الأرضيّة السياسيّة تتهيا لعملية عسكريّة ضدّ قطاع غزّة.

ففي ذلك الوقت في شتاء عام ٢٠٠٨ شنتّ إسرائيل سلسلة من الغارات الجويّة، المصحوبة بقصف مدفعيّ ثقيل على شمال قطاع غزّة ورافق ذلك تصعيد وزير الحرب إيهود باراك من نبرته التّهديديّة بشنّ عمليّة عسكريّة واسعة ضدّ غزّة بذريعة إيقاف إطلاق الصّواريخ من القطاع الذي أمسكت حماس بزمّام أمره، أمّا الولايات المتّحدة فقد اكتفت بالدّعوة إلى وقف إطلاق الصّواريخ من غزّة، متجاهلة ردود الفعل العسكريّة الإسرائيليّة العمياء ضدّ النّاس الأبرياء في القطاع المحاصر، وهو الأمر الذي حمّل القيادة الفلسطينيّة على الدّعوة لايّاقف إطلاق النّار والكفّ عن الغارات الجويّة. غير أنّ هذه الدّعوة ذهبت إدراج الرّياح حين صعّدت إسرائيل عدوانها الشامل ضدّ القطاع.

وعلى خلفيّة ذلك علّقت القيادة الفلسطينيّة جلسة مفاوضات كانت مقرّرة في ذلك الحين، كما طلبت عقد جلسة لمجلس الأمن الدّوليّ. وفي هذه الأثناء شنتّ حركة حماس هجوماً سياسياً ضارياً ضدّ السّلطة الوطنيّة طالبت

فيه بالتوقف نهائياً عن المفاوضات، بينما لم يكن لدينا في واقع الأمر قدرة سياسية أو أخلاقية للدفاع عن استمرار المفاوضات المتعثرة بطبيعة الحال. وبرز في هذه الأجواء توافق دولي إقليمي على قيام مصر بمجهود حثيث لوقف إطلاق النار، وتحقيق تهدئة تؤدي إلى فتح المعابر المغلقة مع القطاع المحاصر.

وهكذا تكوّن مشهد يشي بكلّ شيء إلا بإمكانية تهيين الأجواء لاستئناف العملية التفاوضية المتوقفة. إذ إننا لم نكن قادرين تحت تلك الأجواء المثقلة بمشاعر الغضب إزاء ما يجري من مجازر في قطاع غزة على العودة إلى مائدة التفاوض، إلا من خلال عقد اجتماع ثنائي غير رسمي بيني وبين تسبي ليفني، حيث نقلت إليها رسالة فلسطينية شديدة اللهجة ضدّ عودة إسرائيل إلى استئناف عمليات الاغتيال، فضلاً عن تعميق أنشطة الاستيطان، وأكدت لها أنّ ذلك دمرّ الأجواء الملائمة لاستئناف المفاوضات التي عدنا إليها في أواخر آذار/ مارس بفضل وساطة بذلتها كونداليزا رايس، حيث بدت تلك الجلسة التي عقدناها في فندق شيراتون بلازا في القدس كأنها تتمّة لجلسة اللجان الفنية المشتركة، والتي عقدت قبل ذلك بوقت قليل على مستوى الخبراء.

لقد كنّا في واقع الأمر خلال الجلسات الأولى كمن يدور في حلقة مفرغة؛ كنّا نقف أمام العقبة الكأداء ذاتها، نستهلك الجهد والوقت بلا طائل، بينما كانت أجواء العنف حول قطاع غزة تنذر بتفاقم الأوضاع الصعبة أصلاً، وتشبي بأننا مقبلون على تطوّرات عسكرية أوسع، قد تفضي إلى اجتياح القطاع المحاصر، وبالتالي إلى تبهيت عملية المفاوضات أكثر ممّا هي عليه في الحقيقة، ومن ثمة جعلنا غير قادرين على الدفاع عن أنفسنا أو تبرير استمرارنا في هذه المفاوضات، بينما أوزير الرصاص ودوي المدافع يدور في الأسماع.

على أيّ حال كان شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨ شهراً للتّصيد المتبادل بين إسرائيل التي وجدت في هذا الخيار ضالتها المنشودة للتّخلص من عبء استمرار المفاوضات المهدّدة لإثتلافها الحكوميّ، وبين حركة حماس التي وجدت في هذا التّوتر فرصة سانحة لتكثيف هجومها الضّاري على السّلطة الوطنيّة وحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، وذلك من خلال تسخيف ما يجري من تفاوض لا تشارك الحركة الإسلاميّة فيه، سيّما وأنّها كانت تدّعي أنّها صاحبة الخيار الأجدى والشرعيّة والأغليبيّة البرلمانيّة، وغير ذلك من المزاعم.

ولعلّ أهمّ الوقائع التي جرت في هذا الشّهر كان ذلك الاجتماع الذي عقدناه في واشنطن يوم ٤/٢٣ مع الرّئيس جورج بوش، والذي أظهر لنا رغبتنا في التّوصّل إلى اتّفاق سلام يكون خاتمة لعهدنا في البيت الأبيض، الأمر الذي شجّع الرّئيس (أبومازن) على التّصريح في حينه أنّه لا يزال واثقاً بالقدرة على التّوصّل إلى سلام يؤدّي إلى دولة فلسطينيّة رغم محدوديّة التّقدم في المفاوضات.

والحقّ إنني أردت من خلال هذا الاستعراض المختصر لأهمّ اللّقاءات والتّطوّرات والمواقف التي كانت تفرض نفسها على مناخ المفاوضات (أيّ قبل أن تختتم تلك المرحلة أوزارها وتختتم اللّقاءات آجالها) أن أظهر الأجواء السّيرياليّة الغربيّة التي كانت تعيشها عمليّة أنابوليس، وهي في الهزيع الأخير من ليلها الطّويل، وذلك إلى أن وضعت الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزّة نقطة داميّة وكبيرة في أواخر تلك السّنة التي كان من المقدر لها أن تكون سنة التّوصّل إلى اتّفاق سلام. ففي أوائل آيار/مايو وصلت كونداليزا رايس إلى المنطقة تحت وطأة شعور متزايد بأنّ الأمور قد تخرج عن السّيطرة، وأنّ عمليّة أنابوليس التي استثمرت فيها رايس مواهبها الدّبلوماسية كانت توشك على السّقوط تماماً.

ويبدو أنّ وزيرة الخارجية الأمريكية كانت قد وصلت إلى استنتاج مفاده أنّ عملية أنابوليس قد دخلت في النزع الأخير من عمرها القصير، وأنّ جلساتها المتباعدة تشير إلى أنّ العملية في طور الاختصار البطيء لمريض فتك به داء عضال، الأمر الذي جعلها تسعى في جولاتها الشرق أوسطية الأخيرة إلى العمل لإيجاد ما يشبه التعويض عن الفشل والاستعصاء، وذلك من خلال حثّ إسرائيل على تحسين الأوضاع الحياتية للناس في الضفة الغربية عبر تخفيف الحواجز العسكرية، ولمّ الشمل، وغير ذلك ممّا كانت تعدّ به إسرائيل.

لقد سألتني رايس في اجتماع ثلاثي حضرته تسيبي ليفني عمّا تحقق في هذه الجلسات، فقلت لها: إنّ التّقدّم الذي تحقّق حتى الآن هو أنّه تمّ استئناف المفاوضات بشأن كلّ القضايا، لكننا لم نتوصل إلى أيّ اتفاق حول أيّ مسألة حتى الآن.

وكما كان متوقّعاً، فقد انتهى ذلك الاجتماع الثلاثي دون تحقيق أيّ تقدّم يذكر، وقفلت كونداليزا رايس عائدة إلى بلادها تاركة الأمور على حالها لمزيد من التّصعيد على المستويين السياسي والعسكري. فمن جهة أولى كانت الأزمة القضائية والتحقيقات التي يمرّ بها إيهود أولمرت تزداد تفاقماً، ومن جهة ثانية كانت حركة حماس ترفع نبرة تهديدها بتفجير الأوضاع حول القطاع المحاصر، كما بدا لنا أنّ الجيش الإسرائيلي قد تلقى أوامر الاستعداد لحرب وشيكة على غزّة. وزاد الطّين بله أنّ الاجتماع الذي عقد في حينه في منتجع شرم الشيخ، وحضره الرّئيس بوش والرّئيس حسني مبارك والرّئيس أبو مازن غاب عنه إيهود أولمرت.

لقد كان مفاجئاً لنا أنّ وزيرة الخارجية الأمريكية التي سبق لها أن

غادرت المنطقة بشعور تملؤه خيبة الأمل قد عادت مرّة أخرى في أواسط شهر حزيران/يونيو؛ لتعمل كلّ ما في وسعها لإنقاذ عمليّة أنابوليس التي استثمرت فيها كونداليزا رايس كثيراً، وإجراء عمليّة مراجعة للمفاوضات المتعثّرة لعلّها تنقذ ما يمكن إنقاذه في اللّحظة الأخيرة، حيث جرى عقد اجتماع ثلاثي جديد، فيما كانت ساعة الرّمل آخذة في التّفاد بسرعة قياسية، وكنا في عمليّة سباق مع الزمن الذي بات محدوداً من عهد جورج بوش صاحب فكرة حلّ الدولتين. وفوق ذلك فقد كانت المشكلات التي كانت قائمة من قبل لا تزال على حالها، حتّى لا أقول إنّها تفاقمت على نحو أشدّ ممّا كانت عليه فيما مضى، خصوصاً ونحن نرى الاستيطان ماضٍ بكثافة، والوضع المتفجر حول قطاع غزّة ينذر بعواقب وخيمة.

كانت جلسات المفاوضات المنعقدة بحضور كونداليزا رايس، أو غيرها من المبعوثين الأمريكيين تبدو جلسات جدّية، وكانت المسائل المثارة فيها لا تتصل بقلب العمليّة التّفاوضيّة بما في ذلك مسألتي الأمن والحدود، بل كانت هذه الجلسات تبدو وكأنّها تنحو نحو إيجاد حلّ في نهاية الفترة التي تسبق مغادرة جورج بوش الوشيكة. لكنّ الوقائع على الأرض كانت في الواقع منفصلة تماماً عمّا كان يدور في أجواء تلك المفاوضات، بل إنّهُ يمكن القول: إنّ الميدانيّات كانت معاكسة تماماً لمجرى التّقاشات التي تطرّقت في بعض الأحيان إلى تفاصيل دقيقة تتعلّق بمستقبل العلاقات بين الدّولة الفلسطينيّة المنشودة وبين دولة إسرائيل .

كانت مجريات الأمور أيضاً تعزّز التّظنّة التّشاؤميّة في حينه، حيث كان كلّ ما تشاهده العين المجرّدة، وتسمعه الأذن مباشرة يشير إلى أنّ العقبات القائمة على

طريق السّلام يستلزم إزالتها حدوث معجزة، وذلك إذا كان الهدف هو التّوصّل إلى اتّفاق سلام قبل انقضاء سنة ٢٠٠٨. وفي المقابل كان الجانب الإسرائيليّ يشيع في وسائط الإعلام أجواءً إيجابيّة، إذ تحدّث إيهود أولمرت في حزيران/ يونيو من السّنة نفسها عن حدوث تقدّم في قضايا اللاّجئين والحدود والترتيبات الأمنيّة، وهو عكس ما كان عليه الحال في تلك المفاوضات، والتي كانت تعبر من استعصاء شديد إلى استعصاء أشدّ، لا سيّما وأنّ إسرائيل كانت تواصل عمليّات الاستيطان، وتتهرّب، في الوقت ذاته، من استحقاقات عمليّة السّلام.

في ظلّ تلك الأجواء التّشاؤميّة، وعلى أثر سلسلة من الاتّصالات مع أركان الإدارة الأمريكيّة بما في ذلك زيارة قمت بها شخصياً إلى واشنطن، اقترحت كونداليزا رايس عقد سلسلة أخرى من اللقاءات الثلاثيّة في نيويورك خلال شهر تموز/ يوليو من ذلك العام، وذلك لإنقاذ عمليّة أنابوليس من الفشل الذي بات يحدّق بها من كلّ جانب، ولعلّ مثل هذا الجهد المكثّف يمكننا من التّوصّل إلى اتّفاق سلام يوقّعه الرّئيس جورج بوش بنفسه قبل أن يختتم ولايتين له في البيت الأبيض، اللّتين شهدتا حربين على بلدين إسلاميين (أفغانستان، والعراق) على أمل ألاّ يتمّ وصم عهد بوش الابن كصانع حرب ضدّ العرب والمسلمين.

كنا ندرك في قرارة أنفسنا أنّ ما لم نتمكّن من تحقيقه عبر الشهور الطّويلة الماضيّة، (أيّ منذ انطلاق عمليّة أنابوليس في أواخر العام ٢٠٠٧)، لن نتمكّن من تحقيقه في غضون الأسابيع القليلة المتبقّيّة من عهد الرّئيس الأمريكيّ صاحب رؤية حلّ الدولتين. ومع ذلك فقد كنّا في وضع لا يتيح لنا سوى الاستجابة لمثل هذه الدّعوات الأمريكيّة المفعمة بالنّوايا الحسنّة، كما بدت لنا على الأقلّ، خصوصاً وأنّ الانقلاب الذي قامت به حماس في قطاع

غزة قد أصبح حقيقة قائمة، حيث راح يعزز نفسه بنفسه مع مرور مزيد من الوقت في وجه السلطة الوطنية التي لم يعد لها نفوذ كبير في قطاع غزة.

على هذه الخلفية، لبيت دعوة أخرى لزيارة واشنطن بعد مرور شهر على زيارة مماثلة، حيث التقيت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس في تموز من ذلك العام، فوجدتها تشعر أنها في سباق مع الوقت الذي كان يمرّ بسرعة فائقة، وهو الأمر الذي وفر لنا فرصة مناسبة لمطالبة الإدارة الأمريكية بإظهار جدية أكبر وأكثر مما سبق في إطار معالجتها العقبات التي كانت تقف في طريق التقدم نحو اتفاق سلام في الفترة القليلة المتبقية من ولاية الرئيس جورج بوش، بما في ذلك القيان بتدخل حازم لمنع انهيار عملية سلام كانت تترنح بشدة، وتوشك على السقوط، غير أنّ ما أفضت إليه هذه الدعوات كان مجرد الدعوة لعقد مزيد من اللقاءات الثلاثية العاجلة في واشنطن.

في تلك الأثناء تعززت القناعة السائدة لدينا أنّ المفاوضات الثنائية التي لم تحرز أيّ تقدّم يذكر تنذر في واقع الأمر بمفاوضات ثلاثية مماثلة من حيث النتيجة، وأنّ عملية أنابوليس - بكلّ ما رافقها من آمال ضئيلة، وما بُذل فيها من جهود كبيرة - قد أوشكت في الواقع على الوصول إلى حائط مسدود، الأمر الذي دفع القيادة الفلسطينية إلى التفكير في إجراء مراجعة عميقة لسير عملية المفاوضات هذه، ودراسة إمكانيّة وقف الاتّصالات بالجانب الإسرائيلي، خصوصاً وأنّ التوتر الذي كان يتصاعد حول قطاع غزة، وينذر بحرب أخرى، كان يضغط على الجانب الفلسطيني للقيام بخطوة ما تتقاطع مع المطالب الشعبيّة الداعية إلى وقف هذه المفاوضات غير المجدية.

وفي تلك الأجواء عقد اجتماع ثنائي في القدس استضافه إيهود أولمرت الذي

كان يتعرّض لضغوط شديدة لترك منصبه جرّاء التّحقيقات القضائيّة الجارية في حقّه، وقد حضر ذلك اللّقاء وفد فلسطينيّ ترأّسه (الرئيس أبو مازن) يوم ٦/٨/٢٠٠٨، حيث اتّفق فيه على إجراء مزيد من هذه اللّقاءات، والتي بدت كلّ واحدة منها وكأنتها الفرصة الأخيرة لإحراز تقدّم ملموس. وحينها أيضاً وصلت كونداليزا رايس في جولة أخرى، كانت هي السّابعة منذ مؤتمر أنابوليس، أو الزيارة الثامنة عشر في غضون عامين، الأمر الذي كان يعكس حرص وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة على تحقيق شيء ما، تدوّنه كأنجاز شخصي لها، خصوصاً وأنّها استثمرت الكثير من الجهد في عمليّة أنابوليس المتعثّرة.

وقبل أن ينصرم شهر آب/ أغسطس بأجوائه اللاهبة، كان رئيس الحكومة الإسرائيليّة الذي أصبح على العتبة الخارجيّة لمكتبه، يدعو لعقد اجتماع جديد مع الرئيس أبي مازن، حيث اجتمع الرّئيسان والوفدان المفاوضان في ما بدا كأنه اجتماع وداعيّ، حيث تمّ خلاله طرح قضايا تتعلّق بالاتّفاق المنشود تحقيقه قبل نهاية تلك السّنة، وذلك دون التّمكّن مرّة أخرى من التّوصّل إلى أيّ شيء ذي مغزى، حيث اتّضح لنا بكلّ جلاء أنّ الهوّة العميقة بقيت كما هي على الرّغم من كلّ ما أشاعه أولمرت، وتحدثت عنه تسيبي ليفني من أنّ الأمل لا يزال يحدوهما بالتّوصّل إلى اتّفاق مع الجانب الفلسطينيّ قبل نهاية العام ٢٠٠٨.

أدليتُ في ختام ذلك اللّقاء شبه الوداعيّ بتصريح لوكالة رويترز أوضحت فيه أنّ الجانب الفلسطينيّ رفض خلال اللّقاءات مع أولمرت، عرضاً تقدّم به الجانب الإسرائيليّ للتّوصّل إلى اتّفاق سلام في ربع السّاعة الأخير؛ لأنّه كان يستثني قضايا جوهرية مثل القدس والأجنيين، لا سيّما وأنّ مثل هذا الاتّفاق/ الصّفقة لن يودّي إلى إنهاء الاحتلال ولا يفضي إلى نتائج يمكن قبولها والدّفاع

عنها، وقلت: تساورني شكوك عميقة في التوصل إلى اتفاق سلام خلال عام ٢٠٠٨،
فحن نريد اتفاقاً يُنفذ على الأرض لا أن ينقل إلى المحاكم للتحكيم مستقبلاً،
وأن استثناء القدس والأجيين لا يقبل به أحد من الفلسطينيين.

وفيما كان الوضع الفلسطيني المعقد لا يساعد على التوصل إلى مثل هذا
الاتفاق أو غيره، كان الوضع الإسرائيلي أيضاً لا يساعد بعد أن تم تكليف
وزير الخارجية تسيبي ليفني تأليف حكومة جديدة تخلف حكومة أولمرت،
كما أن الوقت كان ضيقاً أمام الإدارة الأمريكية الراحلة عما قريب.

اتصلت ليفني بي في تلك الأثناء، وقالت لي: «إنّ محادثات السلام لن
تتوقف، ولن يُعطلها تأليف حكومة إسرائيلية جديدة»، ثمّ اجتمعتُ بها في
حينه، وصرّحتُ في أعقاب ذلك الاجتماع الاستثنائي أنّ اجتماعي بها كان إيجابياً
وجيداً، وأنّ ليفني التي ترأست فريق المفاوضات الإسرائيلي أعادت التأكيد لي
أنّها ستواصل جهودها لإنجاح عملية السلام دون أيّ شروط مسبقة.

وهكذا انتهت (عملية أنابوليس) إلى الحائط المسدود مع أنّ المصادر
الإسرائيلية شبه الرسمية تحدّثت عن تفاصيل ما جرى في لقاء القمة الأخير
بين إيهود أولمرت والرئيس أبي مازن، فذكرت أنّ رئيس الحكومة الإسرائيلية
عرض على الوفد الفلسطيني ما نسبته ٩٣,٥٪ من أراضي الضفة الغربية، على أن
يتمّ تعويض الـ ٦,٥٪ من أراضي التّقب، وأنّ أولمرت ينتظر ردّاً فلسطينياً على تلك
الخطة التي سلّمها للرئيس محمود عباس. وبموجب هذه الخطة - حسب تلك
المصادر - يُعطي الفلسطينيون توأصلاً جغرافياً مع الأردن، مع وعد بحلّ قضيتي
القدس والأجيين المركزيين على مدى زمنيّ طويل، ومواصلة المفاوضات إلى أن
يتمّ التوصل إلى مصالحة تاريخية.

غير أنه في حقيقة الأمر لم نتوصل إلى أي خطة مكتوبة، بل إننا رفضنا إبداء الرأي في الخريطة التي رسمها أولمرت بقلمه؛ إذ أصّر الجانب الفلسطيني على ضرورة التوصل إلى اتفاق رزمة شامل لكل القضايا المدرجة على جدول أعمال المفاوضات الثنائية، وذلك على قاعدة الاتفاق على كل شيء، أو لا شيء، وأن لا محل لاتفاقية انتقالية مجزأة تستثني القدس أو غيرها من القضايا محل التفاوض، والتي سبق لاتفاق إعلان المبادئ أن حددها قبل ذلك بزمن طويل، وهو ما يعني في واقع الأمر ضرورة إنهاء الاحتلال الذي وقع في العام ١٩٦٧ وتبعاته، بما في ذلك الاستيطان وجدار الفصل العنصري، ناهيك عن عملية تهويد القدس الجارية على قدم وساق.

كان الجانب الفلسطيني في الواقع يتعرّض في تلك المرحلة لضغوط هائلة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل؛ لتوقيع اتفاق إعلان مبادئ جديد، يتمشى مع عرض إيهود أولمرت الخاص بالانسحابات المقترحة من الضفة الغربية، حيث كثفت الإدارة الأمريكية اتصالاتها بالرئيس (أبو مازن) وبي شخصياً؛ لإقناعنا بتوقيع هذا الاتفاق قبل رحيل كل من جورج بوش وأولمرت من منصبيهما، وقيل في حينه إن دولتين عربيتين قد شاركتا في هذه الضغوط، وليس لي علم بذلك. فقد تمسكنا بضرورة إيجاد حلول شافية لكل القضايا الجوهرية حتى لو كان ذلك على حساب تأجيل عملية السلام إلى وقت إضافي غير معلوم.

وهكذا انقضى شهر أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠٠٨ والفجوة التي كانت قائمة الا تزال قائمة على ما هي عليه، فقد كان هذا الشهر هو شهر الانتخابات الحزبية في إسرائيل، تلك الانتخابات التي تمخّضت عن فوز تسيبي ليفني برئاسة حزب

كاديماء، كما كانت الانتخابات الرئاسية الأمريكية تدخل أيامها الساخنة على نحو لا يتيح لأي إدارة الالتفات إلى ما هو خارج الولايات المتحدة. ومع ذلك فقد تمّ عقد لقاء أخير (فلسطيني إسرائيلي) قبل أن يترك أولمرت منصبه بصورة نهائية، حيث تمّ الاتفاق في ذلك اللقاء على قيام إسرائيل بالإفراج عن ٢٠٠ أسير فلسطيني، وتعهّد من جانب تسيبي ليفني باستمرار عملية المفاوضات التي بدأت كأنها قد فقدت كلّ معانيها .

والحقّ إنّه بعد هذا التاريخ لم يعد هناك من شيء يذكر فيما يتعلق بالمفاوضات الثنائية المباشرة التي تقرّرت في مؤتمر أنابوليس أواخر العام ٢٠٠٧، إذ انشغل الجانب الفلسطيني بشؤونه الداخلية، خصوصاً حركة فتح التي بدأت الخطوات الأولى من عملية طويلة تقود إلى عقد مؤتمر عامّ جديد للحركة طال انتظاره، بينما كان الجانب الإسرائيلي مستغرقاً في ملفّ الانتخابات الداخلية والمساومات الحزبية الخاصة بتأليف حكومة انتقالية برئاسة تسيبي ليفني. أمّا الأمريكيون فكانوا بدورهم قد بدأوا عملية العدّ العكسيّ ليوم إجراء الانتخابات الرئاسية المقرّرة في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، الأمر الذي يعني أنّ الحديث عن المفاوضات هو مجرد لغو كلامي.

وعليه، فقد دخلت عملية أنابوليس في طور النزاع الأخير، وراحت تختضّر ببطء شديد، إلى ان تحوّلت إلى جثة هامدة مع أوّل قذيفة إسرائيلية انطلقت ضدّ قطاع غزّة في ذلك العدوان الذي بلغ ذروته أوائل عام ٢٠٠٩، والذي رسم نقطة كبيرة في آخر السّطر من جملة أنابوليس، والتي لم تتمكّن الجهود من تقويهما بشكل صحيح بما في ذلك جهود الدّولة العظمى الوحيدة التي حصدت فشلاً دبلوماسياً جديداً، مضافاً إلى تلك السلسلة الطويلة من الجهود الأمريكية

الفاشلة المتحققة على رؤوس الأشهاد طوال العقود الطويلة السابقة، تلك العقود التي احتكرت فيها واشنطن جهود الوساطة.

وهكذا كانت مفاوضات أنابوليس التي انخرطت فيها- كما في كل المحطات التفاوضية السابقة- بمثابة حلقة أخرى في سلسلة المفاوضات الطويلة التي تم افتتاحها في قناة أوصلو ١٩٩٣، واستمرت أكثر من خمسة عشر عاماً، وكانت حافلة بالاتصالات والحوارات والمراوغات بما في ذلك مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، وما سبقتها من مفاوضات متعلّقة بخريطة الطريق، واستكهولم، وواي ريفر وطابا، قبل أن نعود في أواخر العام ٢٠٠٧ إلى القاعدة البحرية الأميركية في ميناء أنابوليس في الحلقة الأخيرة من هذه المفاوضات التي غطت معظم أشهر العام ٢٠٠٨ لأختتم بنفسه هذه المسيرة التفاوضية المرهقة.

لقد انتهت مفاوضات أنابوليس إلى اللاشيء، وبدت لي كأنها المحطة الأخيرة في هذه السلسلة، ولذلك فإنني أرغب في أن ألقى نظرة تأملية على كامل هذا المسار المثير، أقلب فيها الوجوه والأحداث والذكريات، وأستخلص منها التناجح والعبر، وأبوح بما يمكن البوح به في هذا الزمن الفلسطيني العصب، مسجلاً للتاريخ والأجيال أنني راضٍ عن نفسي إلى حد بعيد، وأتني أعتد بمسيرة قدّمت فيها أحسن ما يمكنني تقديمه لخدمة شعبي وقضيتي الوطنية بكلّ تفانٍ وإخلاص، وبذلت في غضونهما ما أستطيع بذله من جهد ووقت وأعصاب براحة ضمير، علني أستطيع في نهاية المطاف تعديل الخلل الشديد في موازين القوة السائدة بيننا وبين إسرائيل.

وبنظرة تقويمية شاملة، فإن خيار السلام الذي اعتمدناه خياراً استراتيجياً، وعبرنا به بقضية شعبنا عتبة التحوّل الذي أرسى لنا دعائم أول سلطة فلسطينية

على أول أرض متاحة من فلسطين التاريخية، كان خياراً خلافياً ومحلّ سجلات داخلية حامية الوطيس، إلا أنه ظلّ طوال الوقت الرافعة الكبرى المجمع عليها إلى أبعد حدّ ممكن داخل الصّفّ الوطني الفلسطيني؛ لإدامة الاشتباك مع الاحتلال من فوق الأرض الفلسطينية ذاتها، وذلك بعد أن سُدتّ الدروب في المنافي القريبة والبعيدة، وأغلقت الجبهات كلّها في وجوهنا، وكادت أعوام التّفيّ والشّتات أن توديّ بكلّ ما حقّقه شعبنا من إنجازات ومكاسب سياسيّة متفرّقة.

إنّ احتدام السّجال الدّاخل الفلسطيني بشأن جدوى المفاوضات المترافق مع حالات لا تنتهي من الاستعصاءات التّفاوضيّة كثيراً ما أدّى إلى شعور شخصيّ بعبثيّة ذلك الوضع الذي وجدنا فيه المراتر وهي تعترضنا وتضغط على أعصابنا، الأمر الذي دفعني في بعض الحالات - وهي نادرة في الحقيقة - إلى التّفكير في طلب إعفائي من هذه المهمة التي بدت لي مستحيلة، غير أنّ الشّعور العميق بثقل المسؤوليّة، وخصوصيّة اللّحظة الفلسطينيّة، وتمسّك القائد الرّمز ياسر عرفات بجنوده ودفاعه عنهم حتّى التّفنّس الأخير، كانت تردّني على الفور إلى إعادة حمل جمرات المسؤوليّة بيدّ عارية، والمضيّ بها قدماً مع إخوتي في التّفنّق الطّويل الذي قلّما كان يلوح الضّوء في آخره.

والحقّ إنّ مثل هذا الاحتدام الدّاخل - ناهيك عن الشّعور باللاجدوى في بعض الأحيان - لم يكن قائماً في كلّ الأوقات، ولا سيّما في المراحل الأولى من عمليّة سلام كانت تحرز بعض التّقدّم الطّفيف حيناً، وتعثّر في أكثر الأحيان، خصوصاً في الفترة الأولى؛ أي في الفترة التي كان فيها حزب العمل أثناء ولاية إسحق رابين ثمّ شمعون بيريس لا يزال يقدم نفسه شريكاً لنا في هذه العمليّة التي بدأت تتعثّر على نحوٍ أشدّ، بل وتراجع أغلب الوقت منذ أن عاد حزب

اللّيكود برئاسة بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم عام ١٩٩٦، حيث بدا لنا الأمر في حينه- والذي كُنّا قد بدأناه قبل ثلاثة أعوام- قد وصل إلى حائط مسدود.

لقد بدأ الانسداد مع بداية حكومة نتنياهو الأولى، ثمّ تفاقم أكثر بعد أن خلفه إيهود باراك الذي مارس كلّ فنون المراوغة والتّجاهل لفتح المفاوضات من جديد. وأذكر أنّنا خضنا في عهد باراك مفاوضات مكثّفة سبقت وأعقبت أهمّ محطّة تفاوضيّة في كامبد ديفيد عام ٢٠٠٠، حيث عقدنا مفاوضات في استكهولم عشية ذلك المؤتمر الذي فشل فشلاً ذريعاً، وعقدنا محادثات أخرى بعده في طابا المصريّة قبل أن يغادر باراك موقعه بأيام قليلة، حيث كان عامل الوقت الذي نفذ بسرعة إلى جانب عوامل أخرى لا حصر لها، تتضافر معاً لمنع حدوث أيّ اختراق كان يبدو لنا على وشك الحصول.

بعد أن تولّى أريئيل شارون دفة الحكم خلفاً لباراك، وتغيّر البيئة الداخليّة لعملية السّلام المتعثّرة كي لا نقول أنّها انقلبت رأساً على عقب، ناهيك عن تغيّر البيئة الإقليميّة، وفوق ذلك التبدّل العنيف الذي شهدته البيئة الدّولية إثر تلك العمليّة الإرهابيّة الكبيرة التي وقعت في ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١، وشروع الولايات المتّحدة في حرب كونيّة ضدّ الإرهاب، بدأت في أفغانستان، ثمّ انتقلت إلى العراق، أقول: «إنّ ذلك كلّه مكّن شارون الذي أعاد احتلال الضّفة الغربيّة في أوائل عام ٢٠٠٢، ومحاصرة مقرّ الرّئيس الرّاحل ياسر عرفات في رام الله، من إظهار نفسه كشريك لجورج بوش في الحرب الشّاملة ضدّ ما أسماه الإرهاب الفلسطينيّ.

وهكذا وقعت عمليّة السّلام المثخنة بالجراح الرّاعفات على وجهها طوال الأيام التي أمضاها شارون في سدة الحكم، حتّى أنّه عندما قرّر الانسحاب من

قطاع غزة من طرف واحد عام ٢٠٠٥، أي بدون التنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية التي كانت لا تزال قائمة في القطاع المحاصر، فقد أعطانا إشارة سلبية على أن إسرائيل لم تعد في وارد الاستمرار في عملية السلام التي انكفأت بدورها مع الانتفاضة الثانية المعروفة باسم انتفاضة الأقصى، خصوصاً بعد أن تحوّلت هذه إلى أعمال عسكرية بالغة الضراوة، أدّت إلى تصفية ماديّة مباشرة ومنهجية لمؤسّسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

كنا في تلك المرحلة العصيبة من زمن شارون (وهو أشدّ قادة إسرائيل تطرفاً) قد خسرنا الزعيم التاريخي الشهيد ياسر عرفات في أوضاع موت غامضة، وفي هذه الفترة الانتقالية عهد إليّ باستمرار تولي رئاسة الحكومة الفلسطينية التي كنت قد بدأتها في عهد الرئيس الراحل أبي عمّار، حيث أجرينا في تلك الفترة القصيرة انتخابات رئاسية وأخرى تشريعية، أوصلت حركة حماس إلى شغل مقاعد الأكرية البرلمانية، الأمر الذي أنهى فترة طويلة من تسلمي مقاليد تلك الحكومة التي نقلتها حسب الأصول إلى رئيس حكومة حماس، ومن ثمّ الدّخول في عهد فلسطيني جديد، انتهى بدوره بحدوث ذلك الانقلاب الدمويّ الذي خلق واقعاً فلسطينياً مريراً لا يزال مستمراً حتى اليوم.

من ناحية أخرى، أدّى دخول شارون في غيبوبة مرضية كاملة إلى دفع الولايات المتحدة نحو القيام بمراجعة داخلية لسياساتها الشرق أوسطية، ثمّ حملها ذلك على تجديد مساعيها لإحياء عملية السلام التي كانت قد دخلت في موت سريريّ، بالدعوة إلى تجديد عقد المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية مرّة أخرى، وقد شاركتُ في تلك المفاوضات التي عرفت باسم عملية أنابوليس التي كانت في واقع الأمر آخر محطة تفاوضية انخرطت فيها، ولم أتمكّن خلالها من

إحراز التقدّم المنشود، ولم أتمكّن أيضاً من الانسجام في إدارة هذه المهمة التي كانت بمثابة الجهد المركزي في عملنا الوطني، فقد كان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة أواخر العام ٢٠٠٨ نقطة في آخر سطر من سطور هذه المفاوضات.

وقبل أن أختتم هذا السرد الموجز لحكايتي الطويلة مع المفاوضات أودّ أن أشير إلى واقعة لم ترد في سياق هذا العرض، وهي أنّه في الأشهر الأخيرة من عمر عمليّة أنابوليس انتابني شعور جارف بحالة انفصام تجاه العمليّة التفاوضيّة، وبحالة من التثبّت وعدم الثقة جعلتني أعتقد بعثيّة ما نجريه من مفاوضات تراوح مكانها، وجعلني أيضاً أشعر بالخجل عندما كنت أذهب إلى عقد جلسة جديدة من تلك المفاوضات إذ لم أعد أجد لديّ قدرة على تسويق ما نواصل القيام به في ظلّ نهب الأرض، وتهويد القدس، وتواصل إقامة جدار الفصل العنصري، فضلاً عن ارتفاع وتيرة العدوان العسكريّ ضدّ قطاع غزّة.

على هذه الخلفيّة حدثت حالة من التنافر بيني وبين الرّئيس (أبو مازن) الذي بدت عليه الدهشة عندما وقّع كلامي اليأس على مسامعه، فضلاً عمّا نقله إليه من كانوا يضيّقون ذرعاً بعلاقة الثقة الوطيدة بيني وبينه منذ ما قبل أوصلو، كما دفع تصريحي عن الإحباط من سير العمليّة التفاوضيّة بتسيبي ليفني رئيسة الوفد الإسرائيليّ المفاوض إلى الاتّصال بي مستفسرة عن صحّة ما نسب إليّ من أقوال. ومع ذلك فإنّه لو سألني سائل عمّا إذا كنتُ نادماً على مشاركتي في هذا المسار الذي كان محلّ خلاف سياسيّ داخليّ عميق، لأجبت على الفور بأنني لست نادماً على المشاركة في صنع الانعطاف الأكثر أهميّة في مجرى الصّراع التاريخي، وهي الانعطاف التي أدّت إلى قيام أوّل سلطة فلسطينيّة منهجيّة.

وفي المحصّلة شبه النهائيّة، فقد كان اتّفاق أوصلو- وهو بيت القصيد في

عملية السلام التي لم تتقدم بعده كثيراً، ولم تتأكل مخرجاتها بالمقابل - ثمرة أداء سياسي فلسطيني حاذق وناجح وورصين، حيث تجلّت فيه الكفاءة الذاتية والحضور الباهر للقيادة الكارزمية الفلسطينية، فضلاً عن الإدراك العميق لتغيّرات البيئة الإقليمية، والضّروقات الوطنية الملحة في زمن التحوّلات الدولية الكاسحة. وبهذا الفهم المؤسس على مدرّكات الواقعية السياسية التي تحلّت بها القيادة الفلسطينية، فقد كانت بداية هذه العملية بمثابة نهاية لمرحلة انعدام الوزن، وتهافت الموازين، وضعف اليقين الذي استبدّ بنا منذ نكبة العام ١٩٤٨.

لا شكّ لديّ أنّ اتّفاق أوسلو تحيط به مشاعر سلبية مثقلة بخيبة الأمل والمرارة لدى مختلف الأطراف المعنية بهذا الاتّفاق الذي كان بمثابة عملية بعث للكيان الفلسطيني، وتطويبه كحقيقة سياسية غير مسبوقه في تاريخ هذا الصّراع الطويل، أو قل كفاصلة كبيرة بين حقبتين مختلفتين من زمن الشرق الأوسط، بدأت تغيّر لدى الطّرفين الرّؤية المتبادلة والمفاهيم السائدة والخطط والاستراتيجيات المتقابلة، وتنهي الوضع الشاذّ في منطقة تضمّ خمسة شعوب تتنازع داخل أربعة كيانات، إذ أرست مبادئ هذا الاتّفاق حجارة الأساس لمعمار الكيان الخامس؛ كيان الشعب الفلسطيني الذي لم يعد منذ ذلك الحين مجرد فائض سكانيّ في إقليم الشرق الأوسط.

كان اتّفاق أوسلو هذا حصيلة موضوعيّة لميزان قوى ذاتية، وإقليمية، ودولية، خلق فيها الفلسطينيون واقعاً سياسياً جديداً أدّى إلى إعادة إنتاج أفضل وضع دوليٍّ لمؤاتٍ لهم منذ عام ١٩٤٨، فقد أوجدوا حالة من التوازن السياسيّ النسبيّ كان مفقوداً بينهم وبين إسرائيل، وقلّلوا - إلى حدّ - ما ذلك الخلل الهائل الذي حكم ميزان الصّراع بينهم وبين عدوهم القوميّ، وراكموا فوق ذلك بعض

عوامل التّديّة والتّكافؤ بينهم وبين سائر الأطراف التي لم تعد منذ ذلك اليوم تجادل في إقامة الكيان الفلسطينيّ من عدمه، وإنّما بشأن حدود هذا الكيان ومضمونه وزمن انبثاقه كدولة مستقلّة، كما لم يعد هناك دور محتمل لحلّ القضيّة الفلسطينيّة بعيداً عن أصحابها.

وبعيداً عن المساجلات التي قد تطول بشأن اتّفاق أو سلو الذي لم يكن اتّفاقاً مثاليّاً على أيّ حال، وإن كان اتّفاقاً واقعياً وممكناً؛ لأنّ الطرفين أراداه، ورغباه في تحقيقه دون إكراه في إطار علاقة اختيارية تقوم على قاعدة الحلّ الوسط، وإيجاد الفرص وتعظيم الأرباح والمنافع المشتركة، نقول بعيداً عن هذه السّجلات: إنّ هذا الاتّفاق صنع تاريخاً جديداً في المنطقة، واتّبع منهج تحقيق الهدف المرغوب فيه بالتّدرج على مراحل زمنيّة متعاقبة ومترابطة ومحدّدة الأجيال. ومع أنّ هذا التّهج تعثّر طويلاً، إلّا أنّ الغاية من التّدرج والمرحليّة كانت صحيحة حسب المفهوم الفلسطينيّ، وهو ما أحدث الخرق التاريخيّ في جدار الصّراع المديد، إذ أدّى هذا التّهج إلى إحداث اختراق في أربعة مجالات متنوعة:

الأوّل: وضع إعلان المبادئ المشترك موضع التّطبيق العمليّ بكلّ ما يعنيه تفعيل المبادئ من سنّ قوانين وتشريعات تتعلّق بالمرحلة الانتقاليّة، وإقامة حقائق تمهد الطّريق للوصول إلى مرحلة المفاوضات التّهائيّة بعد أن يكون قد تمّ دحر الاحتلال عن أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينيّة، وتمّ بناء السّلطة الوطنيّة على قاعدة متينة من المؤسّسات الديمقراطيّة، وتحقيق تنمية اقتصاديّة اجتماعيّة على أساس من التّعاون الاقتصاديّ والأمنيّ مع المحيط المجاور بما في ذلك المحيط الإسرائيليّ.

الثاني: إحداث اختراق استراتيجي نوعي على الأرض موضع النزاع، سواء أكان لجهة تعديل الميزان الديمغرافي ما أمكن، عبر عودة عشرات الآلاف من المنفي، أم كان لجهة إعادة إعمار وطن خربه الاحتلال وحرمه من التطور الطبيعي، وذلك من خلال تمويل عملية السلام. وبمثل هذه المعايير فقد كان اتفاق أوسلو بمثابة اختراق نوعي وخطة استراتيجية طويلة المدى، فهو بمعيار ميزان القوى يعبر عن استراتيجية هجومية، وبمعيار المراحل المتعاقبة يمكن النظر إليه على أنه تجسيد لاستراتيجية الخطوة الأولى، أي على العكس من استراتيجية الصفقة الواحدة قد تحقق كل شيء، وقد لا تحقق شيئاً على الإطلاق.

الثالث: إشراك مباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكوادرها السياسية، وقواها الأمنية الآتية من المنفى في صنع مقومات المرحلة الفلسطينية الجديدة بما في ذلك تحقيق الاستقرار الأمني الذي يفتح طريقاً أوسع نحو بناء سلطة وطنية مؤهلة لاجتياز خصائص مرحلة التحرير الوطني، ثم العبور نحو عتبة الدولة المستقلة من دون إحداث قطيعة مع ماضٍ لم يمض بعد، أو الانزلاق دفعة واحدة إلى لجة بحر عميق مليء بالحوامات القاتلة.

الرابع: اتفاق باريس الاقتصادي الذي وضع آلية لاستعادة الضرائب المباشرة والرسوم الجمركية التي كانت إسرائيل تجبها من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ بداية الاحتلال عام ١٩٦٧ لصالح الخزينة الإسرائيلية. فاتفاق باريس انتزع حقناً في انشاء وزارة مالية فلسطينية تتبعها إدارات ضريبية وجمركية، وإنشاء سلطة نقد فلسطينية سمحت ببدء عمل البنوك الفلسطينية والعربية رسمياً، وأكد على ولاية السلطة الوطنية في جباية الضرائب غير المباشرة والجمارك التي كانت تجبها السلطات الإسرائيلية لدفعها

لصالح الخزينة الفلسطينية، وذلك للإنفاق على المؤسسات والخدمات التعليمية والصحية وغيرها.

فهذا الاتفاق الاقتصادي هو الذي مكّن السلطة الوطنية - عبر السنوات الماضية - من تغطية ما يزيد عن ٨٠٪ من موازنتها كمعدل سنوي من الإيرادات الداخلية التي تتحقق عبر اتفاق باريس، وذلك على الرغم من أنّ إسرائيل قد تراجعت عن تنفيذ معظم بنود الاتفاق بعد عام ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من أنّ ضعف الأداء الإداري الذي أدى إلى قدر كبير في تسرّب هذه الإيرادات التي قدرها البنك الدولي بحوالي ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، وعلى الرغم من أنّ قطاعاً واسعاً من المستوردين الفلسطينيين الذين لا يلجأون إلى الاستيراد المباشر، ويستسهلون استمرار العمل كموزعين للمستوردين الإسرائيليين ممّا يحرم الخزينة الفلسطينية من إيرادات إضافية لا يستهان بها، إلا إنّ اتفاق باريس الاقتصادي قد حقق جانباً مهماً من مقومات السلطة الفلسطينية عبر انتزاع سلطة جباية الضرائب والجمارك من سلطات الاحتلال، وعبر إنشاء المؤسسات الوطنية، وانتزاع صلاحياتها في إدارة شؤون الاقتصاد الوطني الفلسطيني وفقاً للأولويات الوطنية.

كما أنّ المسألة الجوهرية في اتفاق أوسلو (وبالتبعية في اتفاق باريس) هي أنّ المُستهدف منها كان وضع آليات انتقالية مؤقتة لفترة انتقالية مؤقتة محدّدة في نصّ الاتفاق بما لا يزيد عن خمس سنوات، وأنّ عدم إمكانية الالتزام بالمدة الانتقالية المحدّدة يعود إلى عوامل متعدّدة، منها بداية التعتت الإسرائيلي، ومنها - بلا شكّ - ضعف الأداء الفلسطيني في عدّة مجالات، وأكثرها تأثيراً كان التقاء المصالح في رفض الاتفاق، وإسقاطه بين أوساط اليمين الإسرائيلي والمستوطنين

من جهة، وبين قوى المعارضة الفلسطينية التي سعت منذ الشهور الأولى إلى منع الالتزام بتنفيذ بنوده، وإلى إسقاط السلطة عبر العمليات الانتحارية والتفجيرية بين المدنيين الإسرائيليين، مما قدّم الدّريعة لأوساط اليمين الإسرائيلي للقيام بتعبئة الرّأي العامّ الإسرائيلي ضدّ الاتفاق وضدّ السلطة. وقد أدّى ذلك إلى المزيد من مصادرة الأراضي، والتوسع الاستيطاني كردّ على العمليات الانتحارية، وإلى الضّغط على الحكومات (ابتداء من عهد حكومة رابين) إلى التّنصل من الالتزام بالاستحقاقات. ومن جهة أخرى، التقت مصالح وأهداف اليمين الإسرائيلي، مع اهداف ومصالح المعارضة الفلسطينية، وتوافقا كل من وجهة نظره، على رفض حلّ الدولتين، وعلى تفويض السّعي إلى تحقيق مشروع الحكم الدّائمي كحلّ دائم، وحلّ (الدّولة الواحدة) التي تأخذ مضموناً ومحتوى مختلفاً لدى كلّ منهما.

في الواقع أتت التّائج متواضعة، وظلت هشة ومتلبّسة، إلّا أنّ هذا الاتفاق الذي كان بمثابة ممرّ إجباري لشعب ناضل طويلاً، وضحي كثيراً من أجل حقّه المشروع في الحرّية والاستقلال، بقي تعطيله أمراً ممكناً فعلاً، لكنّ إلغاءه قصّة أخرى لم يقدر عليها - ولا يستطيعها - أيّ من الخصوم والأعداء. وأكثر من ذلك، فإذا كان الالتزام به ضعيفاً، فإنّ التّنصل منه ومما أرساه من حقائق مادّية وسياسية وديموغرافية على الأرض يدخل في باب المستحيلات السياسيّة وفق ما أكّده كلّ التّطوّرات اللاحقة؛ لأنّ الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة - وكان بعض رؤسائها من أشدّ أعداء اتفاق أوسلو - لم تتمكّن من مقارفة إسقاطه، أو إعلان بطلانه رسمياً، مع أنّها تراجع عن تنفيذ كثير من بنوده، وأجلت دفع العديد من استحقاقاته، وراوغت بلا نهاية - وهي لا تزال تراوغ إلى الآن - في تنفيذ كلّ بند من بنوده.

وعلى الرغم من معارضة خصوم هذا الاتفاق، سواء في الجانب الفلسطيني أو في الجانب العربي، وقولهم كلاماً ضدّ أو سلو أكثر ممّا قاله الإمام مالك في تحريم الخمر، فإنّه لا يزال يحضرنى على نحو خاصّ خطاب إسحق شامير في الجلسة التي ناقش خلالها الكنيست اتفاق أو سلو تمهيداً لإقراره، فقد استمعت في حينه إلى ترجمة فوريّة لخطباء تلك الجلسة الطويلة، واستوقفني ما قاله من بينها زعيم المعارضة اسحق شامير - وهو يخاطب إسحق رابين - بصوت جهوريّ متهدّج: «ماذا دهاك يا إسحق! في أيّ صفحة من كتاب الشعب اليهودي سيدون اسمك؟ لقد كان أخطر عدو لليهود بعد هتلر، كان يغرق في البحر، فلماذا مدّدت له يدك؟ لماذا أنقذته؟».

إنّني على المستوى الشخصي لا أشعر بالخرج بعد مرور كلّ هذه الأعوام المريرة في أن أضمّ صوتي إلى أصوات منتقدي هذا الاتفاق، وأزيدهم من الشّعري بيتاً، وهو أنّ هذا الاتفاق لم يتمكّن من إجراء مفاوضات بشأن حلّ دائم دون المرور بمرحلة الحلول المؤقتة، فقد كان هذا هو قدر الشعب الفلسطيني منذ أن تمّ البدء بالحديث عن الحلول السياسيّة في أواسط السبعينات من القرن الماضي، أي بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، لاسيّما في مؤتمر كامب ديفيد بين الإسرائيليين والمصريين عام ١٩٧٨. ومع ذلك فإننا نرى في اتفاق أو سلو - على الرغم من كلّ المآخذ عليه - نقطة تحوّل إيجابيّ بمعايير تلك اللّحظة التاريخيّة التي كان فيها حصاد عقود من الكفاح المجيد على وشك أن تذروه رياح التّطوّرات الكبرى.

إنّ علينا اليوم محاكمة هذا الاتفاق الذي أسّس لمرحلة مغايرة في مجرى الصّراع التاريخيّ المديد وفق معطيات الوضع الدّاتيّ الفلسطينيّ آنذاك، بما في ذلك تشتّت قوى الثّورة الفلسطينيّة ورحيل قوّاتها بعيداً عن خطوط وقف

إطلاق النار، وحالة الحصار السياسي والمادي التي تعرّضت لها منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب حرب الكويت عام ١٩٩١، فضلاً عن انهيار الاتحاد السوفياتي الصديق الصّدوق للشعب الفلسطيني، ناهيك عن انقسام العالم العربيّ على نحو مريع، الأمر الذي ترك الفلسطينيين بلا حليف دوليّ وبلا غطاء قوميّ، حيث انغلقت أمامهم الدّروب، وجفّت لديهم مصادر التّمويل، وأندرت بدفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى طريق ذواء يشبه ما آل إليه حال حكومة عموم فلسطين.

إنني لا أودّ في ختام هذا العرض - لاسيّما في خضمّ هذا الليل الفلسطينيّ الطّويل - أن أجمّل اتّفاق أوسلو، إلّا أنني أرغب في التذكير بحقيقة أنّ كلّ هذا الانكفاء في مكانة القضية الفلسطينية ليس من صنع أوسلو بالتحديد، بل بفعل معطيات أكبر كثيراً من طاقة الشعب الفلسطينيّ وقدرته على وقف سلسلة الانهيارات الكبرى، أو إجراء أيّ تعديل في ميزان القوى المائل بشدّة لمصلحة عدوّ مدجج بكلّ عوامل التّفوّق الحاسمة.

فعلى مدى نحو سبعين عاماً ظلّ منحني خطّ التّفوّق الإسرائيليّ على المحيط العربيّ صاعداً دون انثناء، يرقى من طورٍ إلى طورٍ أشدّ مضاءً، بينما بقيّ منحني الوضع العربيّ والفلسطينيّ يهبط من درجة كسيفة إلى درجة أدنى على سلّم التّراجع قبل اتّفاق أوسلو وبعده، ولم يحدث أن تقاطع الخطّان ولو لمرة واحدة إلّا عبر هذا الاتّفاق الذي تمكّن من كبح خطّ الهبوط الفلسطينيّ بعض الوقت، بفضل ما حقّقه الاتّفاق من مكتسبات غير قابلة للإمحاء.

ولعلّ السّؤال الذي لم يراود خيال السّاخطين على اتّفاق أوسلو هو السّؤال الآتي: هل الحال الفلسطينيّ من دون هذا الاتّفاق كان سيصبح أفضل ممّا هو

عليه اليوم؟ وهل أن منظمة التحرير الفلسطينية والنّاطقة باسمهم كانت ستتحسن مكانة او تزداد فاعلية؟ وهل الأرض المحتلة كانت ستدنو درجة أقرب من عتبة الخلاص من غير هذا الحضور على الأرض موضع الصّراع؟ وهل أن الشّتات الفلسطينيّ كان مقدراً له ألا يتحلّل في منافيه؟ وأنّ الشّعب الذي كان بمثابة فائض سكّانيّ في جغرافيا الشّرق الأوسط كان سينجو من مصير هنديّ أحمر بعد ما جرى خلال فترة ما عرف باسم الرّبيع العربيّ؟

الجزء الخامس

المفاوضات المتعددة الأطراف

ينتمي هذا الجزء الخاص بتاريخ عملية السّلام، من حيث تسلسل الوقائع، إلى فترة ما قبل مسار أوسلو، كونه من مخرجات مؤتمر مدريد للسّلام الذي انعقد في ٣٠/١٠/١٩٩١؛ أيّ في أعقاب حرب الخليج الأولى، وهو المؤتمر الذي استضافته الحكومة الإسبانيّة، ورعته كلّ من الولايات المتّحدة والاتّحاد السّوفياتي، حيث هدفت المفاوضات المتعددة الأطراف في حينه إلى توفير بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة لقيام تعاون على المستوى الإقليمي في جميع المجالات، ومن ثمة توزيع عوائد السّلام على أوسع نطاق.

أدركت الأطراف جميعها أنّ هناك شرطاً مركزياً لتحقيق الآمال والتوقّعات بشأن التعاون المتبادل والتنمية المستدامة، إذ من أجل تحقيق مكاسب السّلام ينبغي أن يكون هناك سلام أولاً، وأن يكون هذا السّلام مقبولاً من مختلف الأطراف المعنيّة، وأن يُدعم بمشاريع مشتركة على الأرض.

لقد وجدت الأطراف المتفاوضة في إطار مؤتمر مدريد نفسها عالقة في سلسلة من مفاوضات تسير بلا هدى، إلى أنّ حدثت المفاجأة المثيرة في آب/أغسطس ١٩٩٣، ليكتشف العالم أنّ إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، كانتا تتفاوضان سرّاً في أوسلو بعيداً عن المفاوضات الرّسمية الجارية علناً، وأنّهما توصلتا إلى اتّفاق الى اتّفاق كان بمثابة تحوّل استثنائيّ في عملية السّلام العربيّة الإسرائيليّة.

كما أدرك الجميع أيضاً أنّ السّلام لن يكون مستديماً إلا إذا توافقت الاتفاقيّات السياسيّة مع مسيرة تعاون طويلة الأجل تشمل دول المنطقة كافّة، وكان هذا يتطلّب من إسرائيل والدّول العربيّة أن تضع عداوتها ومخاوفها القديمة جانبا، من أجل ترسيخ نماذج سلوك جديدة، والتّفكير بصورة إبداعية في آليات مؤسّساتية لدعم أسس هذه النّشاطات. وكان هذا يتطلّب في الوقت ذاته لا مجرد التزام الأطراف الإقليميّة بعملية السّلام فحسب، بل أيضاً تقديم الدّعم الفعّال من جانب المجتمع الدّوليّ، وذلك للحفاظ على أن تظلّ هذه المساعي مستمرة دون توقف، ويكون ذلك باحتضانها ودعمها بكلّ السّبل الممكنة.

لقد شقّ مهندسو مسيرة السّلام في مدريد مسارين متوازيين للمفاوضات: الأوّل كان المسار الثنائيّ الذي هدف إلى حلّ صراعات الماضي، والثاني كان المسار المتعدّد الأطراف، والذي هدف بدوره إلى التّركيز على مستقبل الشرق الأوسط من خلال معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تتخطى الحدود الوطنيّة، في إطار محاولة لتعزيز الأمن والتنمية الإقليميّة على المدى البعيد، وإيجاد حلول عمليّة لمشكلات إقليمية عابرة للحدود، وهو الأمر الذي دفع بالمتفاوضين السياسيين إلى تشكيل مجموعات عمل متخصصة في إطار ما بات يعرف فيما بعد باسم «المفاوضات متعدّدة الأطراف» على أن تسير هذه المفاوضات بموازاة المفاوضات الثنائيّة المباشرة.

لقد كان الهدف من كلّ ذلك الجمع بين إسرائيل وجاراتها من الدّول العربيّة، وتوسيع هذه الدائرة كي تشمل دول الخليج العربي ودول شمالي أفريقيا؛ للبحث في قضايا إقليمية مهمّة ضمن إطار عمل واسع، وذلك من أجل التّعامل مع قضايا ذات اهتمام متبادل، والتي قد تخدم إجراءات بناء الثقة، وتسهيل التّقدّم على المستوى الثنائيّ.

وهكذا بدأت المفاوضات المتعددة الأطراف تجري منذ اللقاء التنظيمي الافتتاحي في موسكو كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين التقى المشاركون في سبع جولات ضمن خمس مجموعات عمل منفصلة؛ للبحث في قضايا المياه والبيئة والأجئين والتسلح والأمن والتنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من أنّ المفاوضات متعددة الأطراف هذه هي جزء مُكَمَّل لمسيرة السلام، فإنّ ما يعرف عنها كان قليلاً، لا سيّما وأنّ التغطية الإعلامية لها كانت محدودة، والاهتمام بها كان ضئيلاً. وبالتّيجة الموضوعية، فإنّ هناك قليلاً من الوعي والمعرفة بطبيعة هذه المفاوضات ذات المحتوى غير السياسيّ البحث، وليس هناك أيضاً معرفة بكيفية عمل تلك الاجتماعات، أو الأجندة والقضايا التي تمّت مناقشتها، ناهيك عن العلم بالمشاركة الفلسطينية في هذه المفاوضات، وإن كان هناك من يعرف، فإنّه لم يكن يعلم بمحتوى هذه المفاوضات التي بقيت محصورة في إطار مجموعة صغيرة من الدبلوماسيين.

ورغم غياب الاهتمام العامّ، وندرة متابعة وسائل الإعلام لمجرى هذه المفاوضات، فقد أنتجت الاجتماعات المتنقلة بين عدّة عواصم في العالم سلسلة من التطوّرات التي كانت مهمّة في حد ذاتها في ذلك الوقت، حيث وضعت المفاوضات المتعددة الأطراف أجندة واسعة من المشاريع والأفكار المشتركة، ووفّرت منتدى فريداً من الاتّصالات المباشرة بين إسرائيل وعدد واسع من الدول العربيّة. كما أنّ الشكوك التي سادت في بداية هذا المسار غير المسبوق في تاريخ صراع الشرق الأوسط، تقلّصت مع مرور الزمن، واستبدلت بموجة من التفاوض الحذر. فقد كان الاعتراف بأهميّة العنصر الإقليميّ يكسب رواجاً باستمرار.

ولقد ترافق الإغفال النسبي للمسار المتعدد الأطراف مع ضعف في التحليل للدور الذي كانت تنهض به هذه العملية المعقدة، ومع تقليل في أهميّة مساهمة الدول الداخلة في هذه العملية. وعليه فإنّ هذا الجزء - وهو الخامس من الكتاب الأشمل - هو رفع مستوى الوعي بهذا الوجه من هذا المسار، وإلقاء الضوء على القضايا التي تمّ البحث فيها في لجنة التوجيه، وفي كلّ واحدة من مجموعات العمل، ناهيك عن المشاركة الفلسطينية، والاستعداد والأداء الفلسطيني. كما يلخّص هذا الجزء من الكتاب الإنجازات والإخفاقات، ويقوم دور المفاوضات المتعددة الأطراف في مسيرة السّلام العربيّة الإسرائيليّة إلى جانب المساهمة التي قدّمتها في دفع هذه المسيرة.

لقد أفتُتحت المفاوضات المتعددة الأطراف في موسكو يوم ١٩٩٢/١/٢٨ بإشراف راعي عمليّة مدريد؛ الرّوسّي والأمريكيّ، وبمشاركة ٣٦ دولة، اتّفقت فيما بينها على تشكيل خمس مجموعات عمل منفصلة، حيث ركّزت كلّ واحدة منها على إحدى القضايا الرّئيسة وهي: مصادر المياه، والبيئة، وضبط التّسلّح، والأمن الإقليميّ، واللّاجئون، والتّنميّة الاقتصاديّة الإقليميّة. وقد عقدت الاجتماعات اللاحقة، وحتىّ الجولة المتعلقة بمجموعة العمل الخاصّة بمصادر المياه، والتي انعقدت في عمّان في حزيران/ يونيو ١٩٩٥، نقول: انعقدت تلك الاجتماعات في مختلف أنحاء العالم بما في ذلك بعض العواصم الأوروبيّة والشرق أوسطيّة.

في البداية رفضت إسرائيل المشاركة في مجموعة العمل الخاصّة باللّاجئين، وأيضاً في اللّجنة الخاصّة بالتّنميّة الاقتصاديّة الإقليميّة؛ نظراً لمشاركة الفلسطينيين في الشّتات. كما رفضت سوريا ولبنان المشاركة في مجموعات

العمل على الصّعيد الثنائي. وكذلك رفضت إسرائيل المشاركة في مجموعة العمل الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمي؛ ولذلك فقد تمّ تجميد هذا المسار لمدة خمس سنوات بعد قرار جامعة الدول العربيّة بمقاطعتها، ثمّ عادت إلى الانعقاد في ٢٠٠٠/١/٣١ بمؤتمر للجنة التوجيه الوطنيّ عقد في موسكو، حيث تمّ خلاله تحديد مواعيد جديدة لعقد اجتماعات مجموعات العمل الخمس ابتداءً من نيسان/أبريل من السنّة نفسها.

وكما سبق ذكره من قبل، فقد انبثقت المفاوضات المتعدّدة الأطراف من مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ كمسار موازٍ للمفاوضات الثنائيّة، من أجل تحقيق هدفين كبيرين داعبا خيالات من أسموا أنفسهم بـ(صناع السلام)، حيث كان الهدف الأوّل هو تسهيل التّقدّم على المسار الثنائيّ من خلال خلق مساحة منفصلة، تتمكّن فيها إسرائيل والدول العربيّة المجاورة - بما في ذلك دول الخليج والمغرب العربيّ- من البحث فيما يُعدّ من ناحية فنيّة قضايا غير سياسيّة، لكنّها كانت ذات اهتمام مشترك بطريقة يمكن فيها للتطوّرات في هذه القضايا أن تخدم في مجال آخر، ألا وهي إجراءات بناء الثّقة بين الأطراف المعنيّة، ومن ناحية أخرى، فقد كان الهدف الثاني من هذه المفاوضات إحراز تقدّم في نطاق أوسع من سابقه لمصلحة معالجة مشكلات المنطقة على مستوى إقليميّ.

لقد ساهمت مشاركة المجتمع الدوليّ في هذه المفاوضات بجلب منافع جزئيّة ومتفرقة لكلا الاعتبارين المذكورين آنفاً، ونعني بهما حلّ نزاعات الماضي بالتركيز على قضايا سياسيّة كالسيطرة الإقليميّة، والسّيادة، وترسيم الحدود، والترتيبات الأمنيّة، والحقوق السياسيّة للفلسطينيين، والتي كانت في واقع الأمر

المسألة المركزية الكامنة في خلفية جلّ تلك اللجان المتعدّدة الأطراف، بما في ذلك اللجان التي كانت مباحثاتها تدور في إطار إقليمي أوسع من الشأن الفلسطينيّ في حدّ ذاته.

لقد كانت هذه المفاوضات تركّز على قضايا إقليم الشرق الأوسط بمعناه الواسع، وتفترض نطاقاً من الموضوعات غير السياسيّة التي تتخطى الحدود الوطنيّة المعترف بها للدول، فضلاً عن إيجاد الحلول الضّروريّة لتحقيق الأمن، وتشجيع تنمية اقتصاديّة إقليميّة طويلة الأجل، وكان ذلك من منطلق أنّ مثل هذه القضايا لا تحتمل الانتظار إلى أن يتمّ تحقيق السّلام المنشود في المنطقة، وإنهاء النزاع العربيّ الإسرائيليّ المديد، وذلك مثل الحاجة إلى ترتيبات تعاون لتعزير التّنميّة المستدامة، والحفاظ على مصادر المياه وتعزيزها أكثر، والسّيطرة على الانحلال البيئيّ، وما إلى ذلك من قضايا مشتركة.

إنّ الفكرة الجوهرية في المسار المتعدّد الاطراف هذا كانت تكمن في التّظرة الشّاملة لعمليّة سلام وتعاون دولي، بحيث يتمّ إيقاع دول المنطقة في شرك شبكة واسعة من الاعتماد المتبادل؛ اقتصادياً وفتياً ورفاهياً، وهو الأمر الذي سيحثّ هذه الدّول على أن تضع جانباً خصوماتها السياسيّة والأيدبولوجيّة، وذلك من منطلق أنّ التّعاون المستمر في مجالات ذات اهتمام مشترك سوف يضعف العداوات القديمة، ويخلق تصوّراً جديداً للحاجات المتبادلة، وإنّ مثل هذا التّفاعل سيترافق مع مسيرة تعليميّة تُحدث تغييراً أساسياً في المواقف، وتؤدّي إلى تقارب في التّوقّعات وفي السّلك، وفي تكوين رؤية لفوائد السّلام الحقيقيّ، الأمر الذي سيساعد على التّقدّم في المفاوضات الثنائيّة.

كان الغرض الرّئيس لهذا المسار هو جمع الأطراف الإقليميّة معاً، كما

كان هناك أيضاً اعتبار ثانوي، وهو جرّ المجتمع الدوليّ إلى مسيرة السّلام بعد أن كان المجتمع الدوليّ مستبعداً من رعاية مؤتمر مدريد، ومعزولاً عن القضايا الجوهرية موضع التّقاش في المفاوضات الثنائية. وأيضاً فإنّ البعد الإقليميّ للسّلام والأمن بجميع أشكاله ضروريّ لديمومة طويلة الأجل لأيّ تسوية عربيّة إسرائيليّة، وهذا يتطلّب الالتزام المستديم للأطراف الإقليميّة، ويتطلّب كذلك الدّعم الفعّال من المجتمع الدوليّ، طالما أنّ المفاوضات المتعدّدة الأطراف مصمّمة لاجتذاب الخبرة والتّجربة، وفوق هذا وذاك جذب الموارد الماليّة من المجتمع الدوليّ؛ لتأمين تسوية سياسيّة شاملة ودائمة.

لقد حدّد وزير الخارجيّة الأمريكيّ جيمس بيكر، في حينه، الفكرة من وراء مبادرة المفاوضات المتعدّدة هذه في خطابه الافتتاحيّ أمام الاجتماع التّنظيميّ في موسكو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، قائلاً: «إنّ القصد من المفاوضات المتعدّدة هي أن تكون بمثابة إضافة مكّملة للمفاوضات الثنائية، بحيث تسند كلّ منهما الأخرى، يتمّ بناء مجموعة جديدة من علاقات التّعاون والسّلام بين إسرائيل والعالم العربيّ»، وهو ما شكّل في واقع الأمر التزاماً طموحاً ومحفوفاً بالخطّ، أخذته واشنطن على عاتقها. وقد عدّ كثيرون أنّ توسيع مسيرة السّلام على هذا التحو كان وسيلة لتهدئة إسرائيل، وضمن مشاركتها في مؤتمر مدريد للسّلام الذي انبثقت عنه مسارات فرعيّة منفصلة.

لقد بدا في واقع الأمر أنّ إحضار إسرائيل وسائر الدول العربيّة للبحث في مشكلات ذات اهتمام مشترك، ومجالات تعاون مستقبليّ قبل حلّ القضايا الأساسيّة للتّزاع التاريخيّ المديد، كأنه ليس مثاليّاً فحسب، بل وساذجاً أيضاً، وهو ما أكّده الوقائع اللاحقة فيما بعد.

فقد تجاهل القائمون على هذا المسار خطأً أنه بدل من أن تخدم هذه المفاوضات غاياتها المتصورة، وأن تعمل كمنتدى لحوار بناء، فإنه سيتم إستخدامها كمنصة للاحتجاج والجدل العنيف بين الأطراف المنخرطة مباشرة في الصراع، وبالتالي فإنّ الفشل المتحمل في هذه المحادثات سيكون له تأثير سلبيّ في مسيرة السّلام، وإنّه سيدمّر عنصر الثقة بدلاً من بنائه... وكانت هناك قلة ممن لديهم توقعات بشأن الفوائد الملموسة التي قد تنبثق عن هذه المفاوضات.

لقد طرح الافتقار إلى وضوح في تعريف مسائل معنيّة ستخاطبها المفاوضات، والغموض في العلاقات بين المفاوضات المتعدّدة الأطراف والمفاوضات الثنائيّة، تساؤلات جدّية تتعلّق بجدوى المشاركة في المسار المتعدّد. فالأشهر الثلاثة من التّأخير بين مؤتمر مدريد وعقد الجلسة الافتتاحيّة في موسكو، والافتقار إلى استعداد حقيقيّ من جانب المشاركين في ذلك الاجتماع، أدت إلى تعميق الشّكوك العميقة أصلاً. وعلى أيّ حال فقد كان مقدراً لهذا المسار أن ينهار في وقت لاحق، وأن افتراضاته الأوليّة كانت غير مبرّرة.

وبخلاف التّحضيرات المفصّلة والجهود الدبلوماسية الحثيثة التي ميّزت مؤتمر مدريد للسّلام، والمفاوضات الثنائيّة في واشنطن، فقد أحاطت شكوك كبيرة بجملة افتتاح المفاوضات المتعدّدة في موسكو. وقد كان هناك خلف الأهداف العريضة لهذا المسار فكرة ضئيلة بشأن الموضوعات المعيّنة التي سيتمّ تداولها في هذا المنتدى، وتساؤلات عن طريقة إدارة المفاوضات، وكيفية سير هذه العمليّة. وبخلاف مؤتمر الأمن والتّعاون في أوروبا- الذي سبقته ستّة أشهر من المحادثات التمهيدية- فإنه لم يتمّ رسم توجيهات واضحة، أو ترتيبات تأسيسية، أو قواعد إجرائية مسبقة تولّد ديناميكيّة ذاتية ولغة خاصّة.

وفي تقرير سرّي وضعته المجموعة الأوروبية لتقويم مؤتمر موسكو، رأي الأوروبيون أنّ الأمريكيين قد أعدّوا- كما كان عليه الحال في مدريد- استعراضاً محكم التنظيم، وأظهرت إجراءاتهم الفعاليّة الشديدة لواشنطن. وقد تبلور ذلك كلّ من خلال لجنة التوجيه؛ إذ قدّمت الولايات المتّحدة لإسرائيل الشّرعية الدّولية من دون المرور بالأُمم المتّحدة، وفي الوقت نفسه جمعوا لإسرائيل حول مبادرتهم للسلام أهمّ الفاعلين الدّوليين الأساسيين لضمان نجاح هذه الفكرة، والتي بدت من ألفها إلى يائها وكأنها فكرة أمريكيّة خالصة، ناهيك عن حقيقة أنّ واشنطن هي قوّة الدّفع الرئيّسة التي وقفت وراء هذا المسار من أساسه.

وبحسب التقرير الأوروبيّ ذاته، فقد تمّ اقتياد الجميع بقبضة من حديد من جانب الطّاقم الأمريكيّ، والذي لم يسمح بأيّ انحراف للمؤتمر عن المرجعيّة المحدّدة في مدريد. أمّا بالنّسبة للإسرائيليين فقد قال التقرير إنهم استطاعوا «أن يقدّموا مؤشرات الإرادة الحسنة» التي لن تكلفهم شيئاً، حيث أنّ مواقف هؤلاء تبنتها الولايات المتّحدة بشكل مسبق، خصوصاً في موضوع التمثيل الفلسطينيّ، وتغييب الأُمم المتّحدة، فضلاً عن استبعاد المجموعة الأوروبيّة عن أيّ تحرّك فعّال في مجموعة العمل الخارجيّة بضبط التسلّح والأمن الإقليميّ، وبالتالي فقد شكّلت لجنة التوجيه ومجموعات العمل سلاحاً خطراً؛ لأنّها منحت إسرائيل حقّاً فعّالاً في استخدام حقّ التّقص، لا سيّما فيما يتعلّق بتمثيل الشّتات الفلسطينيّ.

أمّا بالنّسبة للمشاركين العرب، فقد اعتبر التقرير الأوروبيّ أنّهم أرادوا أن يظهروا للأمريكيين حقّاً أنّهم أصدقاؤهم، ولهذا أظهروا أنّهم ليسوا مغالين،

وكانت مساهماتهم موجّهة إلى الرأي العامّ عندهم، و متمحورة حول المطالبة بالإجماع بإقامة مجموعة عمل خاصّة بالقدس، ولجنة أخرى خاصّة بحقوق الإنسان. أمّا الدّول الغائبة كسوريا ولبنان والعراق وليبيا فلم يبد غياب هذه الدّول عقبة لنجاح المفاوضات المتعدّدة الأطراف. وقد أدّى غياب الفلسطينيين دوراً لمصلحتهم، حيث شدّد الآخرون على وجود العامل الفلسطينيّ وعلى ضرورته من أجل إصلاح العمليّة السّلميّة، وأنّ استمرار هذا الغياب سيكون له أثرٌ غير مثمر ومدمر.

أمّا بالنّسبة للمجموعة الأوروبيّة ودولها الاعضاء، فقد اعتبر التقرير الأوروبيّ أنها كانت المتحدّث الأقلّ رضوخاً للأمريكيين، وأنّ حضورها الجماعيّ أحدث خلافاً في التّوازن الجغرافيّ في إطار تكوين المجموعات، وقد ظهر ذلك بشكل خاصّ عندما طلبت كلّ الدّول الأعضاء في المجموعة الأوروبيّة أن تعبّر عن آرائها في إطار الجلسة الختاميّة العامّة، حيث أعرب هؤلاء عن أسفهم لغياب الأطراف العربيّة الثلاثة (سوريا، ولبنان، والفلسطينيين)، وركزوا بشكل خاصّ على ضرورة حضور الفلسطينيين بمن في ذلك فلسطينيو الشّتات، وأكّدوا أيضاً على ضرورة حضور الأمم المتّحدة، وليس فقط وكالاتها المتخصّصة.

في مؤتمر موسكو هذا، تقرّر تنظيم مجموعات العمل على النّحو الآتي:

١. مجموعة اللّاجئين برئاسة كندا.
٢. مجموعة مصادر المياه برئاسة الولايات المتّحدة.
٣. مجموعة البيئة برئاسة اليابان.
٤. مجموعة ضبط التّسلح والأمن والإقليميّ برئاسة كلّ من الولايات المتّحدة وروسيا.

أما لجنة التوجيه العامة فقد أعطتها الولايات المتحدة الفرصة لتأكيد الطابع المركزي للمفاوضات الثنائية الجارية في واشنطن على أساس مخرجات مؤتمر مدريد للسلام.

وصل وفد فلسطيني إلى موسكو حيث كان مقر انعقاد أول جلسة للمؤتمر المتعدد الأطراف، إلا أنه لم يحضر الجلسة الافتتاحية بصورة رسمية، وجادل في أن صيغة مدريد التي تستثني الفلسطينيين في القدس والشّات يجب ألا تنطبق على إطار عمل المفاوضات المتعددة الأطراف، كون موضوعات البحث متعددة ومتنوعة، وتشمل قضايا تهّم الفلسطينيين في أماكن وجودهم كافة، ولذلك يجب أن يكون التمثيل الفلسطيني شاملاً. كما اعتبر الوفد الفلسطيني في مذكرة قدمت لراعي المؤتمر أن المفاوضات المتعددة تظل غير مستكملة ما لم يتم تشكيل مجموعتي عمل أخريين تعنيان بقضايا بالغة الأهمية، مثل مجموعة عمل بشأن القدس، ومجموعة بشأن حقوق الإنسان، إذ اعتبر الجانب الفلسطيني أنه على الرغم من أنّ الوضع النهائي للقدس سيحلّ على أساس قراري مجلس الأفق الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ في المرحلة النهائية للمفاوضات الثنائية، فإنّ هناك حاجة ملحة إلى عمل دولي لمراقبة الأعمال الأحادية الجانب التي تقوم بها إسرائيل ووقفها، على نحو يحدّد وضع المدينة المقدسة بصورة مسبقة، وأنّ ما تقوم به إسرائيل في القدس لا يعرّض نتيجة المفاوضات بشأن مستقبل القدس للخطر فقط، وإنّما يمزق قدرته على وجود حماية دولية للتراث الفريد للقدس، وضمان المصالح الإقليمية والدولية فيها.

وأودّ هنا أن أشير إلى أنّ قرار مقاطعة اجتماع موسكو من الجانب الفلسطيني كان قراراً مستقلاً، ولم يكن مجاملة لسوريا أو خضوعاً لضغوط سورية كما أشيع في حينه.

وعلى الرّغم من أنّ اقتراح جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكيّ على الفلسطينيين، كان إشراك ممثلين عنهم من الشّتات في مجموعات العمل، وهو الأمر الذي أمر سيتقرر في الوقت المناسب، فقد جوبه هذا الإقتراح بالرّفض من الجانب الفلسطينيّ الذي طالب بتعهّد واضح بهذا الصّدّد. وفي المقابل فقد أعرب الوفد الإسرائيليّ عن معارضته إدخال أيّ تعديلات على ما سبق أن تمّ الاتّفاق عليه، عادّاً أنّ هذا الأمر في حال حدوثه سيفتح الباب أمام كلّ الاحتمالات.

في تلك الأثناء وجّه الرّئيس المصريّ حسني مبارك رسالة عاجلة إلى الرّئيس الفلسطينيّ ياسر عرفات ناشده فيها القبول بصيغة الحلّ والوسط المقترحة علينا من جانب جيمس بيكر. ولذلك فقد شارك الفلسطينيون في مجموعات العمل الخمس على الرّغم من أنّه لم تتمّ دعوتهم للمشاركة في مفاوضات مجموعة العمل الخاصّة بضبط التّسلح والأمن الإقليميّ. وقد ظلّ الوضع على هذا التّحو حتّى الجلسة الثالثة التي انعقدت في أيّار/ مايو ١٩٩٣، حيث قبلت الحكومة الإسرائيليّة الجديدة برئاسة حزب العمل في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٩٢ السّماح لوفد فلسطيني من الشّتات بحضور جميع اجتماعات مجموعات العمل شريطة ألاّ يكون بين أعضائه أعضاء من منظرّة التّحرير الفلسطينيّة أو المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ.

شكّلت المفاوضات المتعدّدة الأطراف، كما ذكرنا من قبل، خمس مجموعات عمل خاصّة بكلّ من المياه، والبيئة، والأجئين، وضبط التّسلح، والأمن الإقليميّ، والتّنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة الإقليميّة. وقد عقدت كلّ مجموعة سبع جولات من المحادثات منذ انعقاد الجلسة الافتتاحيّة الأولى في موسكو.

وكانت هذه المجموعات تجتمع بصور متزامنة، ويتم الرجوع إليها جماعياً تحت عنوان المفاوضات المتعددة الأطراف، حيث أعطت بذلك الانطباع بشأن عنصري الوحدة والتكاملية. وقد اختلفت هذه المجموعات من الناحية العملية من حيث التقدم الذي تم أحرزته خلال الأعوام الأربعة.

ونظراً إلى أنّ هذه المجموعات تعمل على نظام الإجماع في صنع القرار، فإنّ الجلسات كانت مصممة للسماح للأطراف بطرح قضايا واهتمامات دون التطرق أو الدخول في مساومات، حيث كان التشديد منصباً على أطر عمل غير رسمية وغير مؤطرة، وعلى مساومات جماعية. ولم يتم تسجيل محضر مداولات، حيث كانت كل الأطراف حذرة في تجنّب جعل أيّ مسودة أو تقارير أو بيانات رسمية محلّ تركيز أساسي؛ إذ وكان يصدر في ختام كلّ اجتماع (حامل المطرقة) بياناً موجزاً يُلخّص طبيعة المناقشات والقضايا الرئيسية التي طرحت في الاجتماع. لقد شكّلت هذه البيانات أساساً لتقارير حامل المطرقة المرفوعة إلى لجنة التوجيه دون أن تصوغ وثائق رسمية ملزمة. ومع ذلك فلم يكن وضع مسودّات تلك البيانات مهمّة سهلة دائماً.

إنّني أودّ هنا أن أتحدّث قليلاً عن لجنة التوجيه التي كانت تقف على قمة المفاوضات المتعددة الأطراف، وكانت تجتمع في ختام كلّ جولة مفاوضات لمجموعات العمل الخمس، وهي لجنة ممثلة بالأعضاء الرئيسيين في المفاوضات المتعددة ذاتها. وقد تكونت لجنة التوجيه هذه من الراعيين (الولايات المتحدة وروسيا)، وأطراف المفاوضات الثنائية، وهي: إسرائيل، ومصر، والأردن، والفلسطينيون، والسعودية، كممثلة لمجلس التعاون الخليجي، وتونس كممثلة لدول اتحاد المغرب العربي، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا بصفتها منظمة

رئيسة لمجموعات العمل. وفي أواخر عام ١٩٩٣ دُعيت الترويج بصفقتها رئيسة لجنة ارتباط، كما تمّ حجز أماكن لسوريا ولبنان إذا قرّرتا الانضمام.

اجتمعت لجنة التوجيه هذه ستّ مرّات في ختام كلّ جولة من اجتماعات مجموعات العمل. وقد تمّ عقد اجتماع ثانٍ لها في موسكو في شباط/ فبراير ٢٠٠٠؛ لإعادة إحياء المفاوضات المتعدّدة.

كانت لجنة التوجيه تعمل وفقاً لمبدأ الإجماع وليس التصويت بالأغلبية. وقد أصبح استخدام الإجماع وسيلة لصنع القرار في اجتماع مجموعات العمل، حيث لا أحد في المجموعات يعارض الاتّفاقيات أو التّائج التي يتمّ التّوصّل إليها في لجنة التوجيه. وقد أدّى نهج الإجماع هذا إلى تجزئة القضايا إلى عناصر يمكن إدارتها بصورة أفضل، وإلى تشجيع البحث بالتدرّج عن اتّفاقيات بدلاً من محاولة حلّ جميع أوجه مشكلة معقدة ضمن إطار عمل واحد، وبالتالي تسهيل التّوصّل إلى رؤية جماعيّة مشتركة.

ذلك أنّ الحاجة إلى إجماع تعني التّائج التي تعكس مبدئيّاً القاسم المشترك الأصغر في مجالات تهّم الأطراف المعنيّة، بينما القضايا الأكثر تعقيداً يتمّ تأجيلها إلى مراحل متأخرة من مسيرة المفاوضات. والدّول التي تتمتع بحقّ التّقص (الفيديو) كانت تستمدّ من نهج الإجماع هذا ما يضمن إدخال عنصر المساومة الرّسميّة إلى المداولات. ومن وجهة النّظر الإسرائيليّة فإنّ هذا يعني أنّ الأجنحة للمفاوضات المتعدّدة الأطراف غير مهيمن عليها من جانب الدّول العربيّة نتيجة تفوقها العدديّ. أمّا من وجهة النّظر العربيّة فإنّ متطلّب الإجماع سمح للإسرائيليّ بدعم ضمنيّ من الولايات المتّحدة أن يملي سير المفاوضات، وأن يمنع مناقشة قضايا معيّنّة.

ومع أن لجنة التوجيه هي هيئة عليا في المفاوضات المتعددة، ودورها الرئيس هو تأمين الاستمرار والدعم للمسار المتعدد، والإشراف على نشاطات مجموعات العمل الخمس، والبحث في أفكار خلاقة أو مبادرات جديدة، فإنها في الحقيقة قد أثرت في بعض قرارات، وأدت دوراً شرفياً خلال أول أربع جولات مبكرة.

لقد حرصت لجنة التوجيه نفسها في الاعتراف بأنها كانت تتسلم تقارير اللجان لتحديد مكان الجولة القادمة وزمانها، بما في ذلك الموافقة على مشاركين جدد في مجموعات العمل. أما مسألة إقامة لجان إضافية تتعامل مع قضايا الطاقة وحقوق الإنسان، والصحة العامة، والقدس، فلم يتم التوصل إليها.

ومع اختتام الجولة الرابعة أصبح واضحاً بشكل متزايد الحاجة إلى إقامة مسار أكثر منهجية لمراقبة نشاطات لجنة التوجيه. واعترافاً بهذا الواقع، فقد تم عقد مناقشات تمهيدية في اجتماع طوكيو بشأن مستقبل المفاوضات متعددة الأطراف، والدور الذي يجب أن تؤديه لجنة التوجيه في توجيه هذه المسيرة التفاوضية، كما تشجعت الأطراف أيضاً في الإعراب عن آرائها في الأهداف الكليّة طويلة الأجل للمحادثات. إلا أن المناقشات لم تكن حاسمة، ولم ينجم عنها تبني لإجراءات صلبة جديدة، وعلى أي حال لم يتفق المشاركون على أهميّة وضرورة مراجعة دور لجنة التوجيه هذه.

وفي الاجتماع الخامس - الذي انعقد في أوائل عام ١٩٩٤ - حدثت نقطة تحوّل في تاريخ مفاوضات المتعدّد الأطراف، وكذلك في دور لجنة التوجيه. إذ اعترفت الأطراف لأول مرة بالحاجة إلى أن تقدّم لجنة التوجيه قيادة حقيقية بالاتّجاه الإستراتيجي. إذ بعد مراجعة شاملة للإجراءات العمليّة وضعت لجنة التوجيه خطة عمل لتوجيه النشاطات المستقبلية لمجموعات العمل الخمس، فقد

دعت - على سبيل المثال - مجموعات العمل في اجتماعها التالي إلى أن تتبني الدول المشاركة عدداً من المشاريع لمجموعات العمل الخمس، بما في ذلك المشاريع الموافق عليها من قبل، وتلك التي يمكن تنفيذها بسرعة معقولة، والمقدر لها أن تجلب فوائد مباشرة لشعوب المنطقة.

كما طلبت لجنة التوجيه من (حامي المطرقة) درجة أكبر من التنسيق والمساءلة والمتابعة في النشاطات التي التزم بها رعاة المؤتمر المتعدد، وتم إبلاغ حامي المطرقة بأن يقدموا تقريراً إلى لجنة التوجيه في أعقاب كل جلسة مكتملة الأعضاء، يحدد الإنجازات الرئيسية لمجموعات عملهم، والعقبات التي تحول دون تحقيق تقدم أكبر، على أن تتضمن هذه التقارير ملخصاً للتقاشات ومراجعة مفصلة للقرارات المتخذة. ومع أن لجنة التوجيه قطعت شوطاً طويلاً في الحفاظ على المتعدد الأطراف - بعيداً عن أضواء وسائل الإعلام - فإنها شعرت فيما بعد أن الوقت ملائم لإطلاع الجمهور على مداولاتها، وتوسيع رقعة التغطية الإعلامية لهذه المحادثات.

لقد كان هناك اعتراف بأن على المسار المتعدد الأطراف ألا يهتم بصورة منفردة بتراكم المشاريع، وأنه بحاجة إلى صوغ نظرة استراتيجية ومجموعة مبادئ للشرق الأوسط. وكخطوة أولى في هذه المهمة، فقد وضع الزاعيان للتقاش مسودة (توجيهات لمسيرة سلام الشرق الأوسط المتعدد الأطراف)، كما تقرّر أيضاً أن تضع لجنة التوجيه ورقة تتعلق بمستقبل المنطقة. وقد كان وضع مسودة هاتين الوثيقتين المهمة الرئيسة التي اتخذتها لجنة التوجيه لنفسها، وكان ذلك جزءاً معقولاً من المدلولات في الجلسة التي عقدت في طبرق (تونس) بعد اكتمال الجولة الخامسة، والتي كانت مكرّسة أساساً لهذا الموضوع الذي أشغل حيزاً واسعاً من التقاشات الداخلية في إطار لجنة التوجيه.

وبعد جدال واسع قرّرت لجنة التّوجيه أن يضع الرّاعيان مسودّة ورقة توجيهات جديدة يتمّ توزيعها على الأطراف كافّة، وأن تتمّ مواجهتها في اجتماع بين جلسات العمل خلال فصل الشّتاء من ذلك العام على أمل أن تتمّ الموافقة عليها في الاجتماع التّالي للجنة التّوجيه مع أنّه قد تمّ رسم خطّة عمل مفصّلة لورقة البحث في شأن المنطقة. ومع التّقرير ينبغي أن يكون الرّاعيان مسؤولين عن الإشراف المباشر على صياغة مسودّة الوثيقة، فإنّ حاملي المطرقة وافقوا- غير متحمسين إلى حدّ ما- على أنّ يضعوا بالتّشاور مع الأطراف الإقليميّة (أوراق رؤية) في مجالات مسؤولياتهم.

تمّ في ذلك الاجتماع - الذي عقد في القاهرة، في مطلع العام ١٩٩٥- إحراز تقدّم في اطار إعادة وضع مسودّات للتّوجهات، لكنّه لم يكن في الإمكان التّوصّل إلى إجماع على فقرات معنية بخصوص القدس، وحقّ تقرير المصير للفلسطينيين، وترتيبات إقليميّة للرّقابة على التّسلّح؛ فقد كان المقصود من مسودّة التّوجهات، ومناقشة اوراق الرّؤية التي وضعها حاملو المطرقة أن تكون مكرّسة في الأساس للموضوعات الرّئيسة المدرجة على أجندة اجتماع لجنة التّوجيه في الاجتماع اللاحق المقرر في مايو/أيار ١٩٩٥.

على أيّ حال، وبعد قرار إسرائيل مصادرة مزيد من الأراضي في القدس، واشتعال التّقاشات في الكونغرس الأمريكيّ بشأن نقل السّفارة الأمريكيّة من تلّ أبيب إلى القدس، فقد هيمن وضع المدينة المقدسة هذه على المداورات كلّها. فقد جادلت الدّول العربيّة بقوة - بقيادة الفلسطينيين- من أجل إقامة مجموعة عمل جديدة متعدّدة الأطراف تكون مخصّصة لقضيّة القدس حصراً، فيما أصرت إسرائيل - التي كانت في موقف دفاعيّ غاضب- على أنّ متعدّد

الأطراف ليس المنتدى المناسب لمناقشة هذه المسألة، ورفضت قبول الطلب. لذا تمّ وضع المناقشات المتعلقة بالتوجيهات وأوراق العمل وأوراق الرؤية جانباً بسبب القدس تحديداً، وانتهى الاجتماع دون وضوح للعرض الكليّ من هذه الممارسة، ولكيفيّة الاستمرار فيها بشكل أفضل.

لقد كان أهمّ ماميّز ذلك الاجتماع في مونترال أنّه تمّت الموافقة فيه على ما يجري لأوّل مرّة، إدراج مسألة حقوق الإنسان ضمن المسار المتعدّد الأطراف، وكانت المقترحات الأوليّة لضمّ مجموعة عمل منفصلة خاصّة بحقوق الانسان قد تمّ رفضها ببساطة من جانب إسرائيل والعرب. وفي هذا المؤتمر أعادت سويسرا ادخال هذه الفكرة تحت قناع مجموعة عمل في مجال (حقوق مدنيّة، وسياسيّة، واجتماعيّة واقتصاديّة، وثقافيّة، وتفاهمات بين الثقافات)، حيث كانت سويسرا مؤمنة أنّها تعمل بمثابة (راعيّة) لهذه المسائل ضمن إطار مجموعات العمل القائمة، وأن تنصح الراعيين بشأن حقوق الانسان في المسيرة المتعدّدة الأطراف التي ازدادت الثقة فيها بعد هذه المبادرة السويسريّة.

سانتقل في الصّفحات الآتية إلى فحوى وسرديّة المشاركة الفلسطينية في المفاوضات المتعدّدة الأطراف، لأقول: إنّ هذه المشاركة جاءت على خلفيّة مخرجات مؤتمر السّلام في مدريد في نطاق مجموعات العمل المنبثقة عنه، حيث تمّ اتّخاذ قرار المشاركة في إطار منظرية التحرير ومؤسّساتها والفصائل المنضويّة تحت لوائها، أدّ توجّ ذلك كلّ في المناقشات العميقة والطويلة داخل المجلس المركزي الفلسطيني، والذي قرّر على ضوء تلك التّقاشات تأكيد المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السّلام بشقيّه: الثنائيّ والمتعدّد، على الرّغم من اعتقاد فلسطينيين وعرب آخرين بوجود أن يتمّ وضع الحصان السياسيّ أمام عربة التنمية والتعاون... إذا ما أريد لهذه العربة أن تتحرّك إلى الأمام.

كان قرار المجلس المركزي هذا قراراً شجاعاً في حينه، ومسؤولاً إلى أبعد الحدود، حيث وضع في اعتباره جميع معطيات المرحلة، وقارب بحصافة طبيعة موازين القوى الدوليّة والاقليميّة، وركّز على استمراريّة نضال شعبنا بكلّ السبل المتاحة بما في ذلك انتفاضة الحجارة المباركة. ولكي نكون موضوعيين وواقعيين لا بدّ من الاقرار أنّ هذه العمليّة بشقيّها (الثنائي، والمتعدّد) لم تكن بشروطها المجحفة منصفة وعادلة وملبيّة لمطالبنا، غير أنّنا قبلنا التّعاطي معها بشجاعة المسؤوليّة السياسيّة والثقة بالنفس والشعب، وبعدالة قضيتنا، حيث نظرنا إليها كتمررٍ إجباريٍّ فرضته موازين القوى وصراع الإرادات الإقليميّة والدوليّة، ورأينا فيها معركة سياسيّة ودبلوماسيّة ناضل من خلالها لضمان حقوق شعبنا الوطنيّة.

وقد ارتأينا أيضاً، أنّه ما دما قد أخذنا قرار خوض هذه المعركة (معركة السّلام) كواحدة من معاركنا السياسيّة المصيريّة، فلا بدّ أن نصّرح أنفسنا أنّ علينا أن نفهم بأنّ شروط العمليّة السياسيّة ليست شروطنا نحن، وتصميم خطواتها ليس من فعلنا أو فعل حلفائنا وأصدقائنا. ولم يغب عن بالنا أنّ إسرائيل كانت تهدف من مشاركتها بالمسار المتعدّد إلى قبض الثمن قبل أن تسلّم البضاعة؛ ونعني بذلك تطبيع العلاقات العربيّة الإسرائيليّة، وعزل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والتعامل معها كقضية انسانيّة، وتقسيم الشعب الفلسطينيّ بين الدّاخل والخارج، ثمّ إعادة تقسيمه بين الضّفة والقطاع عبر إجراء انتخابات لحكم ذاتيٍّ يشكّل الصّيغة النهائيّة للتسويّة بدل أن يكون مرحلة انتقاليّة وسيطة.

وعليه، فقد تمّ بناء الموقف الفلسطينيّ على عدّة أسس، أهمّها العمل

بلا كلل من أجل بلورة موقف عربيّ موحد وتضامن حقيقيّ يضع القضية الفلسطينية في صدارة الاجتماعات العربيّة، والاستمرار في محاوره القوى الدوليّة الفاعلة ومواجهتها بمقائيق الممارسات الإسرائيليّة، ناهيك عن توحيد موقفنا الوطنيّ ورص صفوفنا، وإبقاء باب الاجتهاد مفتوحاً كضمانة لعدم الوقوع في الخطأ، ومن ثمة رسم حدود واضحة ومحدّدة لسياستنا ومواقفنا واستراتيجيتنا وتكتيكاتنا لكلّ جولة من جولات المفاوضات الثنائيّة والمتعدّدة، ولكلّ مجموعة عمل، مع الرّبط المحكم بين المسارين (المتعدّد، والثنائيّ) من جهة، وبين مجموعات العمل في المؤتمر المتعدّد من جهة أخرى.

لقد تجاذب السّاحة الفلسطينيّة - منذ انطلاق عمليّة السّلام - اجتهادان أساسيان وكلاهما صحيح، وهما: أولاً ألا ندخل هذه العمليّة إلا بشروط واضحة ومحدّدة، تضمن الحفاظ على حقوقنا، وثانياً أن نختبر كلّ إمكانيات تحسين شروطنا قبل الانخراط في العمليّة... على أن نواصل نضالنا بكلّ الوسائل؛ لتحسين هذه الشّروط من داخلها، وكان الحسم في النّهاية لصالح الخيار الثّاني.

لقد تولّيت أنا شخصياً مسؤوليّة ملّف المفاوضات المتعدّدة الأطراف كمنسق عامّ للوفود الفلسطينيّة لمجموعات العمل، وتمّ تشكيل طواقم فنيّة متخصصة في مبنى بيت الشّرق - وهو مقرّ الفريق الفلسطينيّ لمؤتمر السّلام في داخل الوطن - لتتكامل هذه الطّواقم مع نظيراتها الموجودة في الخارج.

لقد ذهبنا إلى جولة المسار المتعدّد في موسكو ومحاولين تعديل شروط المشاركة فيها، وخضنا معركة التّمثيل الأوسع، وحقّقنا تمثيلاً للدّاخل والخارج معاً في لجنتيّ التّنميّة الاقتصاديّة والأجئيين، فيما تمّ حصر التّمثيل من الدّاخل في مجموعتيّ العمل الخاصّتين بالمياه والبيئة، وفي لجنة التّوجيه أيضاً. لقد حرّمنا

من التمثيل في لجنة ضبط التسلح والأمن الاقليمي حتى الجولة الثالثة، وبقينا نناضل من داخل هذه العملية المعقدة لتحسين شروط مشاركتنا، وتصحيحها إن أمكن من أجل مواصلة الجهود المرنة والتعامل الايجابي، وذلك إلى أن تمكّنا من رفع الخطر عن تمثيل شعبنا في الدّاخل والخارج بمن في ذلك مواطنو القدس.

انعقدت الجلسة الاولى للتّحضير للمفاوضات المتعدّدة الأطراف يوم ١٩٩٢/٤/٣٠ في مبنى دائرة الشؤون الاقتصادية والتّخطيط التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث قدّمت للمُجتمعين شرحاً وافياً عن الأوراق الخاصّة باللجان الفرعيّة، وأكّدت أهميّة هذه الأوراق والخبراء وجدارة المشاركين في اعدادها، وأشرت إلى أنّ قرار الدّول العربيّة ليس في يدنا، لكنّ المهمّ في هذا الموضوع كسب أو تحييد الأخوة العرب، وحثّهم على عدم الوصول إلى اتّفاقيّات مباشرة أو أيّ ترتيبات قبل الوصول إلى نجاحات ملموسة في المفاوضات الثنائيّة، وأنّ من المهمّ تبادل الوثائق والمستندات، والاطّلاع على جميع ما يصدر من وجهات نظر، وتحديدًا وجهة النظر الإسرائيليّة.

كانت هناك لجتان تتوليان صياغة وترتيب هذه الأمور، وهما اللجنة العليا للتّفاوضات متعدّدة الأطراف في الخارج، ومكتب الأَخ فيصل الحسينيّ كرئيس للفريق المفاوض في الدّاخل. كُنّا معنيين بالتنسيق مع الدّول العربيّة، لا سيّما مع الاردن، حيث سافر عدد من أعضاء هيئة التّفاوض إلى عمّان للتنسيق في ما قدّ يرقى إلى تشكيل سكرتاريا فلسطينيّة أردنيّة. وكان أهمّ ما يشغل اهتمامنا تحقيق تسوية سياسيّة مرضية للجانب الفلسطينيّ في نهاية المطاف مع ضرورة استرداد الموارد الطّبيعيّة والمصادر والأصول وسواها ممّا صادرته سلطات

الاحتلال، خصوصاً الأرض والمياه، فضلاً عن تصحيح التشوهات والاختلالات في بنية الاقتصاد الفلسطيني، وخلق فرص عمل جديدة، وتوفير عشرات آلاف الوحدات السكنية.

على أي حال، فقد تمثلت المشاركة الفلسطينية في أعمال مجموعات العمل بالهجوم في طرح المواقف، بينما تمثل الموقف الإسرائيلي بالسلبية والدفاع من خلال المقاطعة والتعيب في بعض الجلسات، وقد نجحنا في تشكيل تواصل وتوافق يصل إلى حد الإجماع في اللجان المختلفة وفي مجموعات العمل المتخصصة بما في ذلك نجاحنا في الربط بين المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف. وبذلك أفلحنا المخطط الإسرائيلي بالتطبيع، وجعله في آخر سلم الأولويات مشروطاً بحدوث تقدم حقيقي في الثنائي؛ وهو ما يعني أن السلام أولاً، وبالتالي فإن المفاوضات الثنائية هي مركز عملية السلام الجارية، وهي مقياس التقدم والتجّاح.

لقد كان إقرار هذا المبدأ مهماً كون أن التعاون الإقليمي في المستقبل يقتضي الإقرار بدهاءة بحق الشعب الفلسطيني بالسيطرة على أرضه ومياهه وموارده الطبيعية ناهيك عن امتلاك قراره الوطني الاقتصادي، وحقه في بناء مؤسساته الوطنية المستقلة، وفوق ذلك الاعتراف بالشعب الفلسطيني كطرف متكافئ، وعلى قدم المساواة كما الأطراف الأخرى. كما أكدنا على دور منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وصاحبة قرار المشاركة في هذه العملية وقيادتها، وهو تمثيل يعكس بالضرورة وحدة شعبنا في الداخل والخارج، بما في ذلك القدس التي طالبنا بتشكيل لجنة خاصة تهتمّ بهذه المدينة، وتسعى للحفاظ على معالمها في وجه موجة التهويد والاستيطان العاتية.

تقويم المفاوضات متعدّدة الأطراف

كانت المفاوضات متعدّدة الأطراف تمثّل البعد الخفيّ لمسيرة عمليّة السّلام العربيّة الإسرائيليّة التي بدأت في مؤتمر مدريد، حيث كان الاهتمام منصباً في السّنوات الأولى من هذه العمليّة على المفاوضات الثنائيّة، فيما كانت التقارير عن التّطوّرات في المسار المتعدّد نادرة. ونتيجة ذلك كان هناك وعي ضئيل بطبيعة هذه المفاوضات، أو المسائل التي بحثت خلالها. ومع أنّ هذه المفاوضات لم تكن تحمل الأهميّة التي كانت تحملها المفاوضات الثنائيّة، إلا أنّ مفاوضات المتعدد أدّت دوراً قيماً في مسيرة السّلام، وفي تعزيز ظروف وترتيبات تعاون مستقبلية في الشرق الأوسط.

صحيح أنّ التّقدم الذي تمّ إحرازه في إطار المفاوضات المتعدّدة لم يؤدّ إلى تأثير مباشر في الحياة اليوميّة لشعوب المنطقة، إلا أنّ أجزاء كبيرة من هذه المفاوضات-لاسيماً في الجولات الأولى- ركّزت على القضايا الإجرائيّة أكثر من الجوهرية، إذ تمّ تكريس جهد ووقت كبيرين لمسائل مختلفة، مثل المشاركة والتمثيل، خصوصاً فيما يتعلّق بتشكيل الوفد الفلسطينيّ، وبمشاركة الدّول الاثنتي عشرة الأعضاء آنذاك في مجموعة العمل الخاصّة بضبط التسلّح والأمن الإقليميّ. فعلى سبيل المثال وبينما لم تكن مشاركة الأمم المتّحدة مقبولة لغاية الجولة الخامسة من هذه المفاوضات، فقد أصبحت المنظّمة الدوليّة لاحقاً مشاركة تماماً في النّشاطات المتعدّدة الأطراف.

ومع أنّ الدّول العربيّة وإسرائيل كانت تجلس رسمياً حول طاولة

المفاوضات متعدّدة الأطراف، فإنّ كثيراً من النّشاطات التي جرت في حينه كان مشابهاً للأنشطة والمهام المترافقة عادة في مرحلة ما قبل المفاوضات في مسيرة عمليّة السّلام. فقد تمّ تعريف ما قبل التّفاوض بأنّه ((مقياس الزّمن والنّشاط الذي انتقلت فيه الأطراف من حلول متفرّدة خلافيّة لمشكلات متبادلة إلى بحث مشترك عن حلول تعاونيّة)). وبهذا المعنى فقد وقرت المفاوضات المتعدّدة الأطراف إطار العمل اللازم، ووضعت تصوّرات تعاونيّة، وعيّنت الحدود، وبيّنت أهميّة المشاركين، ووضعت أجندات للتّقاش التّفاوضي.

وخلال هذه المفاوضات التي جرت على مدى أربعة أعوام، على نحو متباعد، لم تنخرط الدّول العربيّة وإسرائيل في مسيرة مساومات، فقد كانت في واقع الأمر مسيرة اكتشاف تؤدّي إلى درجة ما، وتمكّن من إعادة تنظيم وتعديل تفاهمات وتوقّعات وتصرّفات ستفضي - إذا نجحت - إلى نقاشات معيّنة ومفيدة أكثر بشأن وضع شروط ممكنة لحصيلة نهائيّة متّفق عليها، وبالتالي فإنّه يمكن اعتبار ذلك بمثابة مسيرة تحديد وإعادة تحديد لعلاقات خلافيّة تشمل سلسلة مراحل، إذ تنتقل فيها الأطراف المعنيّة من مرحلة الاعتراف بوجود المشكلة إلى مرحلة الحلّ المتّفق عليه مبدئيّاً لذات المشكلة.

يختلف مسار مفاوضات المتعدّد عن مسار المفاوضات الثنائيّة؛ فالمسار المتعدّد - بما في ذلك النّشاطات ما بين الجلسات - يضاهاه تمريناً في « دبلوماسية مسار ثانٍ»، ونهج ورشة عمل حلّ هذه المشكلة لتسوية النزاع القائم. وتعرف دبلوماسية المسار الثّاني بأنّها تفاعل شكلي غير رسمي بين أعضاء مجموعات متخصصة أو دول متعادية، يهدف إلى وضع استراتيجيات للتأثير في الرّأي العامّ وتنظيم موارد بشريّة وماليّة بوسائل قد تساعد في حلّ النزاعات فيما بينهم،

وبالتالي فهي مسيرة مخصصة لمساعدة قادة ومسؤولين على إدارة النزاع، أو حله بوساطة، بعيداً عن أعين الرأي العام.

تتطلب المفاوضات استعداداً وتعلماً وفهماً ودعماً، لاسيّما في بيئة يسودها عدم الثقة والتصورات المشوهة والمواقف السلبية والاتصالات الضعيفة، ومبدأ ربح/ خسارة تنافسي على نحو ما هو عليه الحال في النزاع العربي الإسرائيلي، إذ بعد أعوام من الاجتماعات لمجموعات العمل في الإطار المتعدد يصعب العثور على نجاح محدد، لكنّها بإرسائها درجة معينة من التعاون بين إسرائيل والعرب، فإنّه يمكن القول إنّ هذه المفاوضات قد ساهمت في عملية السلام على هذا النحو أو ذاك، حيث قدّمت مجالاً دبلوماسياً فريداً للتبادل والاتصالات ذات المخاطر الضئيلة للطرفين بما في ذلك تكوين أفكار لحلول إبداعية، ووضع الأسس لنشاطات مستقبلية تكون على مستوى الإقليم الشرق أوسطي.

ذلك أنّ المحادثات والنشاطات ذات العلاقة بمسار المفاوضات متعددة الأطراف سمحت لإسرائيل والدول العربية بالحصول على مصادر جديدة للمعلومات، والتي قد تغيّر تصوراتها ومواقفها بصورة إيجابية، بما في ذلك إعادة التفكير في فرضياتها القديمة، وخفض خطر الشكوك، وتقصي إمكانيّة حلّ مشترك للمشكلات القائمة.

كما قدّم هذا المسار فرصاً لكلّ جانب للغوص في أعماق الأهداف والنوايا والتصورات والقلق والمرونة وحدود الآخر، وهذه قد تؤثر في أفكار الطرف الآخر بشأن ما هو عمليّ وضروريّ وواعد في البحث عن حلول مشتركة. كما أنّ هذه المفاوضات واللقاءات وفّرت إطاراً لأهداف إقليمية إضافية تعزز وتدعم التعاون والاستقرار في الشرق الأوسط.

كذلك فإنّ الأجواء التي تشبه أجواء كَلِيّة جامعيّة، ساعدت المتفاوضين في المسار المتعدّد على تطوير اتّصالات شخصيّة، وعلاقات عمل وتفاهات متبادلة وتعاطف مع آراء آخرين، وهو الأمر الذي من شأنه، موضوعياً، أن يسهل عمليّة المفاوضات الأوسع في مرحلة لاحقة. كما قدّم هذا المسار آليّة لتطوير علاقات ثنائيّة بين إسرائيل والدول العربيّة المشاركة، فمثلاً سمح هذا المسار لدول الخليج ولدولتين من شمال إفريقيا (تونس والمغرب) بأن تصبح مشاركة في عمليّة السّلام، حيث سمحت بعض هذه الدول باستضافة اجتماعات لمسار المفاوضات المتعدّدة الأطراف بمشاركة كاملة من إسرائيل، وعلى نحو واضح وصريح لم يكن متاحاً مثله من قبل.

وبالمحصّلة العمليّة، فقد أدّت سلسلة اجتماعات ثنائيّة بين وزراء إسرائيليين وعرب إلى تطوير روابط دبلوماسية بين إسرائيل والعالم العربيّ، حيث فتحت إسرائيل مكاتبها ومصالح دبلوماسية في المغرب وتونس، وإلى تبادل بعثات تجاريّة مع سلطنة عُمان، ناهيك عن التآكل المتدرّج لنظام المقاطعة العربيّة لإسرائيل، حيث أعلنت دول الخليج عن وقف المقاطعة الثانويّة ضدّ إسرائيل، ومن ثمّ إقامة علاقات تجاريّة بين إسرائيل وبين بعض الدول الخليجيّة، وقد عقدت القمّة الاقتصاديّة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدار البيضاء عام ١٩٩٤، وبعدها قمّة المتابعة في عمّان بعد عام، ثمّ محاولة إقامة بنك الشرق الأوسط للتنمية الإقليميّة، وهي جميعها محصّلة ثانويّة لمسار المفاوضات المتعدّدة الأطراف.

كان هناك منذ البداية اعتراف من جميع الأطراف بأنّ تقدّماً في المفاوضات المتعدّد يعتمد على التّطورات في مسار المفاوضات الثنائيّة، وكان هناك قبول مفاده

بأنه لا اتفاق - مهماً كان محدوداً في مجاله - يمكن تنفيذه قبل حدوث انفراج مهم في المسار الثنائي، وأن المتعدّد ليس بديلاً عن المفاوضات الثنائية المباشرة. وعليه فقد أدّى المتعدّد الأطراف دوراً مكمّلاً للمحادثات الثنائية، حيث حدّد هذا المسار تقسيماً قيماً للعمل التفاوضي، وأقام فصلاً بين المسائل المتفاوض عليها، وذلك عن طريق توفير منتدى للتّقاش في مجالات فنيّة في طابعها، ومنفصلة عن المسائل الأساسيّة في قيد التّقاش.

في واقع الأمر كانت هناك مسائل عديدة قيد البحث في المفاوضات متعدّدة الأطراف، وكان معظمها قضايا ثنائية أكثر من كونها متعدّدة الأطراف، حيث سمح المسار المتعدّد لكلّ الأطراف المتفاوضة البحث في مسائل، وعرض أفكار يمكن ضخّها في نهاية الأمر داخل المسار الثنائي عندما تصبح هذه ذات علاقة بالمداولات.

ففي الجولة الثانية من مسار المتعدّد تمّ السّماح للفلسطينيين في الشّتات (الذين كانوا مستبّعين وفق قواعد مؤتمر مدريد) بالمشاركة في مسيرة السّلام لأوّل مرّة، كما أنّ الكثير من بنود اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) كإقامة سلطة البيئة الفلسطينيّة، وسلطة المياه، تمّ بحثها في المفاوضات متعدّدة الأطراف.

مثل هذا النوع من التّأثير كان واضحاً في وجوه أخرى من المفاوضات الثنائية؛ فمثلاً هناك من شروط معاهدة السّلام الأردنيّة الإسرائيليّة - خاصّة في مجال المياه - تمّ طرحها في المسار المتعدّد، ويذكر أنّ رئيس الوفد الأردني في مجموعة العمل الخاصّة بالمياه كان أحد المتفاوضين الرّئيسيين في معاهدة السّلام الأردنيّة الإسرائيليّة. كما يذكر أيضاً أنّ البنك الدوليّ تمّ تفويضه - من خلال مجموعة العمل الخاصّة بالتنمية الاقتصاديّة الإقليميّة - إعداد تقرير عن اقتصاد

المناطق المحتلّة، وهو التقرير الذي استخدم لاحقاً كأساس لأفكار كثيرة كانت قيد النقاش من أجل تنمية الضّفة الغربيّة وقطاع غرّة.

لقد سمحت تجربة تجزئة المسائل إلى مجالات وظيفيّة محدّدة وضيّقة، وجمعت خبراء إقليميين وغير إقليميين، والذين قاموا بطرح آراء واهتمامات وحلول بديلة محتملة، حيث أدّى مسار المفاوضات متعدّدة الأطراف إلى بروز عدّة مجتمعات معرفيّة تعرف بشبكة محترفين ذوي خبرة وأهليّة في مجال معيّن، وادّعاء رسميّ بالمعرفة في هذا المجال، هذه المعرفة التي قد تؤثر في اتّخاذ قرارات ذات طبيعة سياسيّة.

لقد كان أسلوب العمل يتطلّب إحضار خبراء من المنطقة معاً (ليسوا سياسيين أو دبلوماسيين) إلى ورشات عمل، وتركهم يناقشون المشكلات بأنفسهم. وبالتّجربة العمليّة اتّضح أنّه عندما كان يتمّ وضع الخبراء معاً فإنّهم كانوا يحلّون المشكلات، ويتحدّثون بلغة مشتركة.

وبالنّتيجة العمليّة اتّضح أنّ التفاعل المستمرّ بين خبراء من دول مختلفة يستطيع مع مرور الوقت تعزيز التقارب بين التّوقعات ومأسسة أعراف السّلك، ليس لدى الخبراء الفتيّين فقط، وإنّما في النّطاق السّياسيّ الأوسع، فمن خلال مسيرة المتعدّد بدأت دول الشّرق الأوسط صوغ مجموعة مبادئ وأعراف وقوانين وإجراءات صنع سلام، تحكّم طبيعة علاقاتها في المستقبل. فمثلاً وضعت مجموعة العمل الخاصّة بالبيئة قواعد سلوك بيئيّة للشّرق الأوسط خلال اجتماعها في البحرين، بينما واصلت مجموعة العمل الخاصّة بضبط التّسلّح والأمن الإقليميّ العمل على وضع مسوّدّة إعلان مبادئ بهذه الخصوص.

في جلسة لجنة التوجيه خلال اجتماع لاحق تمّ الاتفاق على وضع مسودة ورقة توجيهات لمسيرة المفاوضات متعدّدة الأطراف، كما تمّ إبلاغ حاملي المطرقة بضرورة وضع أوراق رؤية لمجموعات عملهم. ومع أنّه تمّ في اجتماع لجنة التوجيه في طرق وضع جدول زمني لصياغة مسودّات هذه الأوراق، إلا أنّه تمّ إعطاء اهتمام ضئيل للموضوع كلّه، ولكيفيّة إدارة هذه المبادرة، وتنسيقها على الرّغم من أنّه تمّ إنتاج مسودة أوراق رؤية متعدّدة الأجيال الزمّنية، والتي كانت موجّهة في وقتها إلى اجتماع لجنة التوجيه في مونترو. فقد تمّ إحراز تقدّم ضئيل لإيصال هذا الأداء إلى خاتمة ناجحة.

في تلك الأثناء من حيث المسائل الوظيفيّة، مهّد المؤتمر متعدّد الأطراف الأرض لبروز مجموعات مؤسّسات إقليمية جديدة مثل مركز أبحاث تحلية المياه في سلطنة عُمان، ومراكز التدريب البيئي في الأردنّ والبحرين، ومركز الأمن الإقليمي المقترح في الأردنّ، وكان من المهمّ بشكل خاصّ إنشاء لجنة المراقبة في مجموعة العمل الخاصّة بالتنمية الاقتصاديّة والإقليميّة، ولقرار إنشاء أمانة سرّ دائمة في العاصمة الأردنيّة عمّان باعتبار أنّ إنشاء أمانة السرّ يمثّل خطوة نوعيّة مهمّة في مأسسة مسيرة المفاوضات متعدّدة الأطراف، وفي نقل مسؤوليّة قيادة مسار التعاون الإقليمي إلى الأطراف الإقليميّة ذاتها.

كان التّركيز منصباً بصورة متعمّدة على أطر فضفاضة (حرّة)، وكانت المساومات في المسار المتعدّد مساومات تمهيدية، والاتّصالات كانت حرّة نسبياً، وكان مقدراً لهذه المسيرة أن تصبح جادّة أكثر مع تواصل التّقاشات، وكذلك ان تصبح التنازلات المتبادلة أوضح وأكثر إلحاحاً، مع بروز الرّغبة في التّوصل إلى اتّفاقيات، خصوصاً مع انتقال التّقاش من جدوى الأفكار نحو تنفيذ مشاريع

معينة، وبالتالي فإن هذه الاجتماعات ستصبح فيما بعد أقل من ندوات إقليمية وأكثر من مساومة خصامية بين وحدات سياسية متصارعة، وهو ما يجعل إطار العمل المؤسسي مهماً في المساعدة على التوسط، واحتواء نزاع المصالح، وتعزيز سيرة التعاون الإقليمي.

لقد كانت الطبيعة الرسمية المنخفضة لاجتماعات المتعددة الأطراف، ممزوجة مع غياب التوقعات المتعلقة بها، أمر ساهم بصورة مهمة في التطورات والإنجازات على هذا المسار المتعدّد، كما أسفر كل ذلك عن مسيرة تفتقر إلى التركيز والاتجاه. ومع أنّ لجنة التوجيه أنشئت للتنسيق والإشراف على نشاطات المتعدّد الأطراف، إلا أنها لم تقم بهذا الدور كما ينبغي؛ ففي اجتماعات لاحقة اعترفت الأطراف المعنية بضرورة تزويد المسار المتعدّد بشعور أكبر من الإدارة والتوجيه في أيار/ مايو ١٩٩٥، حيث كانت معظم المداولات مكرّسة للبحث في مسألة القدس.

أمّا إذا تحدّثنا عن الاخفاقات للمسار المتعدّد الأطراف فإنّه بالرغم من الإنجازات المحدودة والمتفرّقة والاجتماعات العديدة، فإنّ توقف هذا المسار في نهاية المطاف، والفشل في إعادة إحيائه بعد بدء مفاوضات الوضع النهائي في الإطار الفلسطيني الإسرائيلي في أواخر العام ١٩٩٩، يشير إلى هشاشة هذا المسار إن لم نقل انهياره خلال فترة حكومة بنيامين نتنياهو الأولى، لكنّ العقبات التي اعترضت المسار الثنائي هذا ليست تفسيراً شافياً لفشل مفاوضات المسار المتعدّد، لاسيّما وأنّ العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية كانت بعيدة عن السلاسة طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦.

ذلك أنّ مفاوضات المسار المتعدّد الأطراف شهدت العديد من الصعوبات

إلا أنه لم يتم تعليقها رسميًا حيث ظلت تراوح بين مدّ وجزر، إلا أنه تمّ إنهاؤها بصورة غير رسميّة في أواخر العام ١٩٩٦. كما عانت مفاوضات هذا المسار ضعفا في الشّكل وفي المضمون، وواجهت عقبات لا حصر لها خصوصاً في إطار مجموعة العمل المتعلّقة بضبط التّسلّح والأمن الإقليمي، والمسألة المتّصلة بأسلحة الدّمار الشّامل، ولذلك فإنّ أيّ عمليّة تقويم لفحص هذا المسار ومجراه فإنّه لا مفرّ من دراسة عيوبه البنيويّة ومحدوديّة أهدافه المنشودة، وذلك قبل أن يعزى فشل هذا المسار إلى التّقلبات السّياسيّة في عمليّة السّلام.

فمنذ البداية كان ينظر إلى المسار المتعدّد على أنّه مسار يؤدّي دوراً ثانويّاً في مسيرة السّلام العربيّة الإسرائيليّة من غير أن تكون له وظيفيّة محدّدة ومن دون دليل لعمله، إذ أدّت الاجتماعات غير الرّسميّة واللقاءات على مستوى منخفض إلى ازدواجيّة المصادر، وإلى نقص في التّركيز والاتّحاد؛ فلجنة التّوجيه العامّة عجزت عن وضع مجموعة قواعد إرشاديّة لسير المسار المتعدّد الأطراف في المستقبل، كما عجزت هذه اللّجنة التي كانت بمثابة قيادة جماعيّة لسائر المنخرطين في المسار المتعدّد عن عدم وضع رؤية مشتركة لمستقبل منطقة الشّرق الأوسط.

في الجولات المبكّرة من المسار المتعدّد الأطراف تمّ عرض أفكار للنّقاش التفصيليّ بشأن التّعاون المستقبليّ بين الأطراف المعنيّة لكنّ في إطار غير محكم، حيث كانت الاتّصالات والمساومات تجري في نطاق متحرّر من أيّ التزام. ومع زيادة الرّغبة في التّوصل إلى اتّفاقيات وتنفيذ المشاريع المقترحة في إطار المناقشات أصبح هذا التّقاش أكثر حدّة من ذي قبل. وعندما بدأ تضارب المصالح، وبرزت الخلافات بصورة حادّة أكثر ممّا كانت عليه في السّابق -

وتحديداً بين مصر وإسرائيل - بدأت نشاطات مجموعات العمل المختلفة تتأثر بهذه الظروف.

لقد عانت المفاوضات المتعددة هذه - ومنذ البداية - من تفاوت في توقعات الأطراف إزاء ما هو مأمول من هذا المسار بعد حين، فقد رأت إسرائيل أن هذه المفاوضات فرصة لإنهاء عزلتها الإقليمية، وتطوير علاقات متنوعة مع الدولة العربية لاسيما دول الخليج وشمال إفريقيا، أما مصر فقد كان هدفها الحد من تأثير إسرائيل على دول المنطقة، خصوصاً تحدي احتكار الدول العبرية السلاح النووي في المنطقة، حيث كان الصدام بين هاتين الدولتين أكثر بروزاً، وأشد عمقاً في إطار مجموعة العمل الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمي.

في واقع الأمر تبنت المفاوضات هذه مساقا للتعاون الإقليمي وبناء السلام في الشرق الأوسط، وذلك على نحو براغماتي ومتدرج، بدلا من أن يكون مساقاً طموحاً ومبهرماً من أول نظرة، إذ أنه في مناخ سياسي يدفع باتجاه تحقيق نتائج فورية فإن الافتقار إلى نتائج غير محددة تنجم عن المفاوضات المتعددة الأطراف كفيل بأن يؤدي إلى عدم الرضى، ويغري بالدعوة إلى مفاوضات على مستوى أعلى، وذلك مثل القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمؤتمر الآخر بشأن الأرض والتعاون في الشرق الأوسط.

وفي الواقع لم تعان عملية السلام العربية الإسرائيلية جرأ المسار المتعدد، وإنما عانت من الإفراط في التوقعات. فضمن هذا المسار كان هناك تشابك في عدد من القضايا والنشاطات، فضلاً عن حقيقة أن المفاوضات المتعددة لم تكن الإطار الوحيد للتقاش وتطوير هيكلية جديدة للتعاون الإقليمي، إذ أعطيت مكافأة في نهاية سنة ١٩٩٤ لأول قمة اقتصادية بشأن الشرق

الأوسط عقدت في الدار البيضاء؛ بهدف أن ينخرط القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الإقليمية.

في تشرين الثاني ١٩٩٥، افتتح الاتحاد الأوروبي في برشلونة الشراكة اليوري المتوسطية؛ وهي التي سميت عملية برشلونة، وهدفت إلى تطوير إطار جديد لعلاقات سلام وتعاون في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من أن عملية برشلونة هذه ليست جزءاً من عملية السلام، فقد ضمت الكثير من الأعضاء المشاركين في المسار المتعدد، وتناولت العديد من القضايا التي ناقشتها المفاوضات المتعددة الأطراف، كما أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، والاتحاد الأوروبي الغربي (WEU)، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، أطلقت مبادرات نحو تنمية الحوار الأمني مع عدة دول جنوب المتوسط.

وإضافة إلى الإزدواجية والتضارب والمماثلة ونقص الموارد البشرية والمالية فقد أدت المشاريع المتنوعة إلى ظهور مشكلة أخرى، وهي الانطباع بظهور منافسة تتجاوز النطاق الإقليمي بين الولايات المتحدة التي تمعدها دولة مهيمنة على المسار المتعدد الأطراف وبين الاتحاد الأوروبي الذي استثنى الولايات المتحدة من عملية برشلونة، لاسيما فيما يتعلق بقيادة وإدارة أطر وهيكلية التعاون الأمني الجديد في المنطقة، والتي اعتبرت آليات التعاون الإقليمي متنافسة فيما بينها بدل أن تكون مكتملة لأطر العمل في المتعدد، وقد أدى هذا كله إلى تمييع جهود التعاون الإقليمي أكثر من ذي قبل.

ولعل أكثر مواطن الضعف في مفاوضات المتعدد الأطراف أنها بدت مرتبطة كثيراً بقضية التطبيع مع إسرائيل بعد أن صار بإمكان إسرائيل

أن تجلس على المائدة مع عدد واسع من الدول العربيّة، ممّا بدأ الوضع معه كمظهر من مظاهر التطبيع التي احتلت العناوين الرئيّسة، وأطلقت سلسلة من الهجمات على المسار المتعدّد على أساس أنّ إسرائيل تلقت مكافأة بالسّلام قبل أن يتحقّق هذا السّلام في مسار التّسوية السّياسيّة. كما أنّ إسرائيل ذاتها بالغت كثيراً في إرسال وفود كبيرة، وذات مستوى رفيع إلى الجلسات الرئيّسيّة التي استضافتها دول الخليج والمغرب والأردنّ الأمر الذي جعل مسار المتعدّد رهينة المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

كانت الفرضيّة الأساسيّة التي قام عليها هذا المسار أنّ القضايا التي ستجري مناقشتها في المفاوضات المتعدّدة سوف تركز على تخصيص الموارد وتنفيذ مشاريع معيّنة... وكان الأمل أنّ هذه المفاوضات ستخدم في تنظيم وحشد الخبرة والموارد والمعرفة بما في ذلك الموارد البشريّة من المجتمع الدوليّ المهتمّ بدفع مسيرة السّلام. وفي هذا المجال كانت المفاوضات المتعدّدة ناجحة، حيث شهدت المجتمع الدوليّ وهو يضع أسس تسوية مستديمة للنزاع العربيّ الإسرائيليّ مع تنمية اقتصاديّة في المنطقة التي شهدت أطول نزاع في التاريخ الحديث.

وقد انعكس ذلك كلّه في زيادة مستوى مشاركة أطراف غير إقليميّة في المفاوضات المتعدّدة الأطراف، وبروز رغبة لدى هذه الدول في استضافة الاجتماعات، والعمل كرهاة، وتقديم أموال لنشاطات ما بين الجلسات. وعلى الرّغم من أنّ نطاق المشاريع لم يتجاوز عتبة مراحل التّخطيط فقد ظلّت هناك حاجة ماسّة إلى وضع قائمة أولويّات لضمان رفع سقف التّوقعات بصورة مفرطة، وعدم متابعة المشروع الذي لا يمكن تحويله بصورة كافية... وفوق ذلك كلّه يجب إيجاد سبل لدمج القطاع الخاصّ في نشاطات مجموعات العمل

القائمة في إطار المسار المتعدّد وفي إطار تطوير مشاريع ذات موضع اهتمام بين دول المنطقة.

عند انطلاق مسيرة المفاوضات المتعدّدة الأطراف لم يتمّ التفكير بصورة كافية بالمشاريع المستنبطة في إطار هذا المسار، حتّى أنّه لم يتمّ تناول هذه المسألة المهمّة بصورة كافية في حينه، إذ إنّ تخصيص موارد ماليّة كافية وعقلنة عدد من المشاريع أمران حاسمان حتّى لا يصبح المتعدّد الأطراف مجرد دكان كلام، وسوقاً لآمال ووعود زائفة، وهو أمر جعل المسيرة بأكملها مسيرة غير عملية، وتعاني جراء تخمة المساعي المتعدّدة الأطراف والمساعي المفعمة بحس النّيّة.

ومن المفارقة أنّه على الرّغم من الطبيعة الرّسميّة المتحرّرة للمتعدّد الأطراف، والحاجة إلى وجود محظّط شامل كان ينبغي أن يكون موجوداً منذ البداية فإنّ البنية العمليّة والهيكل التّفاوضيّ اللذين تطوّرا بالتدرّج خلال الأعوام الأربعة من عمر هذا المسار إلى صرح صلب بدرجة يعتدّ بها. ونتيجة لكلّ ذلك صار من الصّعب دمج أفكار ومسائل جديدة، أمّا الجهود التي تمّ بذلها في حينه (لعقلنة وتنسيق مختلف النّشاطات) فقد صارت حتميّة لأجندات ثنائيّة متنافسة، ولشكوك كليّة تحيط بالأهداف بعيدة المدى للمسار المتعدّد الأطراف.

كان على المؤتمر المتعدّد الأطراف أن ينشئ أمانة سرّ دائمة تضمّ موظّفين من أطراف اقليميّة للإشراف على المسيرة التّفاوضيّة بصورة أكثر فاعليّة، فقد كانت أمانة السرّ هذه ضروريّة للمهمّات اللوجستيّة، سواء لعقد الاجتماعات أم للقيام بتوثيق خلفيّات وضمّان استمراريّة المحادثات التي كان مقدراً لها أن تمتدّ

أعواماً وأن يتخللها تغيير في المفاوضين عن الأطراف المعنية التي كان عليها أن تنظر عن كثب إلى تكوين وتراكم خبرات لدى القائمين على لجان العمل المختلفة، ومن ثمة نقل الخبرات والتجارب المتكوّنة من لجنة عمل إلى أخرى.

خلال الأعوام الأربعة من مسيرة المتعدّد تمّت استضافة الاجتماعات من جانب مجموعة واسعة من الدول، إلا أنّ القيمة الرمزية لاختبار مسرح الأحداث في الشرق الأوسط كانت مؤكّدة. فقد اعتبرت رغبة المجتمع الدوليّ - وخصوصاً العالم العربيّ في استضافة هذه المفاوضات - علامة على التزام جميع الأطراف الإقليمية وغير الإقليمية بهذه المسيرة، إلا أنّ انتشار اجتماعات المتعدّد في مختلف أنحاء العالم كان فيه تبيد للموارد البشريّة والماليّة، حيث يتمّ في العادة تحديد حجم الوفود المشاركة وفقاً للاعتبارات الماليّة.

لقد راجت فكرة الرّبط بين الجلسات التي تعقد بالتزامن في مكان واحد، وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه قد اتّخذت في حزيران/يونيو ١٩٩٥ مع انعقاد جلسات مجموعتيّ العمل الخاصّة بالمياه والبيئة في العاصمة الأردنيّة. ومع أن هناك تداخلاً واضحاً بين مواعيد مجموعتيّ العمل المذكورتين إلا أنّ تجميع الاجتماعات متعدّدة الأطراف كان ينذر بإضعاف مجموعات العمل بدلا من زيادة فاعليتها. ولذلك فقد طوّرت مجموعات العمل الخمسة على مدى الأعوام الأربعة من عملها ديناميكيّتها، وأشكال عملها، وطواقم موظفيها دون أن يغيب عن الأذهان وجود مكان واحد يسهل عقد هذه الاجتماعات ويساعدها في تطوير بؤرة وهويّة.

وبرزت حاجة إلى وعي الجمهور بمسار المفاوضات المتعدّدة الأطراف هذه من خلال زيادة الاهتمام الإعلانيّ بها، لاسيّما وأنّ أجندة هذا المسار ليس

لها الأهمية الواضحة والمباشرة لمسار المفاوضات الثنائية الذي تتم فيه مناقشة القضايا الحاسمة في الصراع العربي الإسرائيلي.

ففي المتعدّد كان جزء كبير من المحادثات يهتمّ بالمسائل الإجرائية أكثر من الجوهرية، كما أنّ كثيراً من الإنجازات القليلة المتحقّقة في حينه لم تسفر عن نتائج يمكن تعريفها أو معرفة تأثيرها المباشر في الحياة اليومية لشعوب المنطقة، خصوصاً أنّ معظم المسائل قيد البحث هو عمليّ وفنيّ معقّد بطبيعته، الأمر الذي كان يقتضي بذل جهد إضافي ومضاعف، لإبقاء التغطية الإعلامية للمحادثات على المسار المتعدّد.

كانت المفاوضات متعدّدة الأطراف مصمّمة أساساً للسّماح للأطراف المنخرطة فيها بطرح مسائل وأفكار مختلفة دون إبداء أيّ التزام رسميّ وعلنيّ إزاء أيّ منها، فيما كانت المساومات الدائرة في هذا المسار مساومات استكشافية تمهيدية والاتّصالات حرّة نسبياً، ومحاضر الاجتماعات الرسمية لم تدوّن، كما لم يتمّ إصدار بيانات ختامية. أمّا البيانات الصحفية الصادرة في أعقاب اختتام المباحثات في أيّ من لجان العمل، فقد كانت بيانات مختصرة لا تتضمّن الكثير عن فحوى المحادثات، كما لم يتمّ تقديم تفصيلات كافية للرأي العامّ عن الأجنّدت وعن المسائل مدار البحث، الأمر الذي جعل من هذه المفاوضات تمريناً خفياً في الدبلوماسية.

لقد ساهمت الطبيعة الرسمية المنخفضة لاجتماع المتعدّد، وغياب التوقّعات المحيطة بها في منح هذا المسار صفة خاصّة ومميّزة وفي تطويره بصورة ما. وبسبب تواري هذه الاجتماعات عن الأنظار وعن أضواء وسائل الإعلام فإنّ نتائجها لم تكن محكومة بفوريتها، لكن الحاجة إلى وعي جماهيريّ بأجنّدة

هذه المفاوضات، وبالتقدّم الذي كان يتمّ إحرازه وبالفوائد المحتملة من التعاون المستقبليّ كانت تسير بعكس أحد أهمّ أهداف المسار المتعدّد الأطراف، وهو إيجاد مجموعة إجراءات لبناء الثقة بين الأطراف المتفاوضة وبين الجمهور المستهدف من وراء عقد هذه المحادثات على المسار المتعدّد.

كان بناء الثقة المرغوب به محصوراً على مستوى التّخبة بين أعضاء الوفود في اللجان المتخصّصة، وبدأت الطّبيعة نصف السّريّة لاجتماعات اللجان ضارّة أكثر ممّا هي نافعة لمستقبل المسار المتعدّد الأطراف، إذ ظلّت الحاجة إلى معلومات متعلّقة بفحوى الاجتماعات على المسار المتعدّد حاجة ملحة. إلا أنّ المعلومات نفسها كانت معلومات شحيحة وغير مرفقة بأيّ تحليل لدور هذا المسار أو تعليقات على مساهمة المؤتمر المتعدّد بلجانه المتخصّصة في مسيرة عمليّة السّلام، فالتّقارير الصّحفيّة المتفرّقة والمتباعدة ألقت الضّوء على خلافات وصعوبات، ونقلت انطباعات سلبية عن القيمة الكليّة لهذه المحادثات.

وفي الواقع فقد كانت مفاوضات المتعدّد بحاجة إلى وضع علامة تجاريّة أو هويّة مميّزة ومنفصلة تسمح للشّعب في الشّرق الأوسط بفهم أهداف هذه المفاوضات وبالتالي دعمها، وكانت معرفة مجريات الأحداث والتّطوّرات داخل مجموعات العمل المنفصلة تحتاج إلى توسيع لتشمل أعداداً أوسع من التّاس مثل الجماعات الأكاديمية والقطاع الخاصّ. وقادت الحاجة إلى نتائج يمكن تعريفها وإيجاد مشاريع ملموسة منبثقة عن هذه المفاوضات الكثيرين إلى نبذ القيمة الكائنة في مجرى مفاوضات المتعدّد، وزادت من الأسئلة حول مدى المنفعة المتوقّعة من وراء الاستمرار في مسيرة المسار المتعدّد الأطراف.

كانت هناك دعوة لعقد مؤتمر بشأن الأمن والتّعاون في الشّرق الأوسط

على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE)، وفي الواقع كانت كل من الأردنّ وإسرائيل قد التزمنا في المادة الرابعة من معاهدة السلام بينهما إنشاء إطار عمل للأطراف الإقليمية التي تحتاج إلى التطلع قدماً، والتخطيط لهياكل أمنية ترتيبات تعاون إقليمية على أساس أنّ أيّ معاهدة إقليمية خاصة بالشرق الأوسط تأخذ النتائج المحتملة الطويلة الأجل لمسيرة المؤتمر المتعدّد الأطراف، إلّا أنّ من غير الحكمة تبني هذا النهج المسيّس في هذه المرحلة من عملية السلام، ذلك أنّ مثل هذا النهج المسيّس سيقوّض الفوائد المكتسبة في حينه، ويضع الترتيبات الإبداعية المتحقّقة في خطر شديد، بينما ينبغي ألا ترتبك المسيرة بالجوهر، فإنّ تجربة المسار المتعدّد تشير إلى القيمة وإلى ضرورة الحفاظ على نهج متدرّج لتنمية تعاون إقليمي في الشرق الأوسط باعتبار أنّ إجراء تحوّل ذي مغزى في العلاقات العربيّة الإسرائيليّة بعد نحو خمسين سنة من الصراع يتطلّب فترة انتقاليّة هادفة تسمح للأطراف بالتحرّك نحو تصوّرات ونماذج سلوك تعاونيّة، ومثل هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال خطوات صغيرة تتمّ بأسلوب برغماتيّ بدلا من رفع سقف التوقّعات، ووضع التزامات طموحة على نحو مسبق.

لقد تعرّقت المفاوضات المتعدّدة الأطراف بغياب كلّ من سوريا ولبنان، فمن الحيويّ أن يشارك هذان البلدان في هذه المسيرة لضمان عدم الشكّ فيها، وكان يجب بذل جهد إضافيّ لتشجيع السّوريين واللبنانيين على الانضمام إلى المسار المتعدّد الأطراف دون تأخير، ومع أنّ مقاطعة هذين البلدين العربيين لهذه المحادثات لم تنجح في إخراج المتعدّد الأطراف عن مساره، لكنّ غيابهما حصر مجال التّقاش الجاري، فمعظم المسائل المطروحة تتعلّق بمجالات العمل المستقبليّ، وهي ذات اهتمام متساو بمستقبل ورفاهيّة البلدين المذكورين.

ومع كل هذه التحذيرات والمخاوف التي كانت حاضرة في الأذهان سلفاً، فإنه يمكن اختتام هذا العرض بملحوظة إيجابية، حيث كان المسار المتعدد التاجم عن مؤتمر مدريد للسلام مساراً مشحوناً بالشكوك... وبعكس كل التوقعات فقد أدت هذه المفاوضات دوراً في نقل العلاقات بين العرب وإسرائيل، على نحو ما، الى عهد جديد يعد بالازدهار والسلام، إذ تمّ وضع أجندة عريضة من المشاريع المحتملة التي ستربط الأطراف بعضها ببعض في مجموعة مشاريع مشتركة جديدة، وبالتالي فإنّ المؤتمر المتعدد الأطراف لم يعكس التغييرات في المنطقة فحسب، وإنّما عزّز الاتجاه لحلّ شامل ودائم للنزاع، ولبروز عهد جديد من التعاون الشرق أوسطي.

غير أنّ الحقيقة الكبرى التي واجهها المسار المتعدد الأطراف اتضحت في وقت لاحق أكثر ممّا كانت عليه من قبل، وذلك عندما استقرّ في وعي الجميع عدم إمكانية تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، والقيام بمشاريع إقليمية مشتركة في الشرق الأوسط قبل حدوث تقدّم ملموس في المفاوضات المتعثّرة على المسار الثنائي. فالمفاوضات السورية الإسرائيلية كانت قد توقّفت في وقت قصير بعد انطلاقها في مؤتمر مدريد، وكذلك هو الحال في المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية، أمّا المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية فقد تحوّلت إلى مجرد لقاءات إعلامية يستخدمها الجانب الإسرائيلي للإدعاء أنّ هناك عملية سلام.

لقد انتهى مسار المؤتمر المتعدد بعد نحو أربع سنوات من بدئه دون تحقيق إنجاز يعتدّ به، وقد كان قيام السلطة الوطنية بعد اتفاق أوسلو نهاية مطاف هذا المسار لاسيّما على الصعيد الفلسطيني، حيث تمّ في ذلك الوقت تكليف المرحوم فيصل الحسيني ومؤسسة بيت الشرق بالإشراف على تلك المفاوضات، حيث

جرى حلّ الطواقم الفنيّة، وتشتت أعضاؤها، وأقيمت الوزارات والسّلات والمؤسّسات الوطنيّة الفلسطينيّة، كما ألّفت اللّجان الفلسطينيّة الإسرائيليّة المشتركة للتعامل مع مختلف المسائل، ولم يعد هناك أيّ تواصل بين طواقم المفاوضات في مساري الثنائيّ والمتعدّدة واللّجان المشتركة وبين مؤسّسات السّلة الفلسطينيّة... وفي واقع الأمر ظهرت مرجعيّات تفاوضيّة جديدة .

في التّهيّة، ينبغي الإقرار أنّ ما لم تستطع إسرائيل تحقيقه خلال أعمال المفاوضات في السّنات الأربع من عمر المتعدّد الأطراف، استطاعت تحقيقه من خلال إنشاء العديد من القنوات واللّجان والبرامج والمشاريع والمخطّطات، فيما أهمل الجانب الفلسطينيّ مسار المتعدّد بالكامل، وذلك لعدم توقّر مؤسّسة قادرة على إدارة جميع شؤون هذه المفاوضات، وتحمل مسؤوليّات هذا الملفّ المهمّ بتعاون كامل بين كلّ مجموعات العمل، وتنسيق مع الدّول العربيّة المشاركة في المؤتمر المتعدّد الأطراف.

وهكذا ذهب مسار المتعدّد الأطراف إلى حال سبيله دون أن يترك خلفه إرثاً ملموساً يمكن التعلّق عليه. ويبدو أنّ التّقدّم الذي كان يتمّ إحرازه على مسار المفاوضات الثنائيّة بين الفلسطينيّين والإسرائيليين - خلال الفترة الزّمنيّة المبكرة من عهد اتّفاق أوسلو- قد أدّى إلى صرف الأنظار عن هذا المسار الذي كان يراوح في مكانه، ومن ثمّة التعلّق بمسار ثنائيّ بدأ أكثر جدّيّة، وأوسع آمالاً، بل وأقرب منالاً من أيّ مسار آخر عرفه تاريخ الصّراع العربيّ الإسرائيليّ على امتداد العقود الزّمنيّة الطّويلة.

صُور



أبو علاء وأوري سافير في حفل توقيع إتفاق إعلان المبادئ بالأحرف الأولى، بحضور وزير خارجية النرويج «جوهان هولست» والمبعوث «تيري رود لارسن» - أوصلو ١٨/٨/١٩٩٣م



أبو علاء وأوري سافير بعد توقيع إتفاق إعلان المبادئ، بحضور وزير خارجية إسرائيل «شمعون بيرس»، ووزير خارجية النرويج «جوهان هولست» والمبعوث «تيري رود لارسن» - أوصلو ١٨/٨/١٩٩٣م



الرئيس أبو عمار ووزير خارجية النرويج «هولست»، و «تيري رود لارسن» وزوجته منى وأبو علاء،
والأخ فتحي عرفات - تونس ١٩٩٣



أبو علاء وأوري سافير، بعد توقيع إتفاق أسلو بالأحرف الأولى - النرويج ١٩٩٣



أبو علاء وأوري سافير يوقعان الإتفاق الإنتقالي المتعلق بالمعابر ، بحضور الرئيس أبوعمار والرئيس المصري محمد حسني مبارك، وشمعون بيرس، فيصل الحسيني، ياسر عبد ربه، نبيل شعث في قصر القبة في القاهرة



أبو علاء وشمعون بيرس ورئيس الإتحاد السوفيتي سابقاً « غورباتشوف» في زيارة للمجلس التشريعي الفلسطيني - رام الله



الرئيس أبوعمار وأبوغلاء ونبيل شعث وشمعون بيرس ورئيس وزراء مملكة السويد «
إينغفار كارلسون»



أبوغلاء والأخ أبو مازن ووزيرة الخارجية الأمريكية «مادلين أولبرايت»
واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية



الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» في استقبال الرئيس أبوعمار يرافقه كل من أبو علاء وحسن عبد الرحمن - واي ريفر - الولايات المتحدة الأمريكية



الرئيس أبوعمار و أبو علاء وأبومازن ونبيل أبوردينة، في لقاء مع المبعوث الأوروبي «موراتينوس» ومسؤول العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي «خافير سولانا»



الرئيس أبوعمار وأبوغلاء والأخ سليم الزعنون ، بإفتتاح جلسة المجلس التشريعي الفلسطيني -
رام الله ٢٠٠٠



أبوغلاء ووزيرة الخارجية الأمريكية « كوندليزا رايس » - رام الله ٢٠٠٧



أبو علاء وياسر عمرو مع الرئيس الأمريكي السابق « جورج بوش الأب » - واشنطن



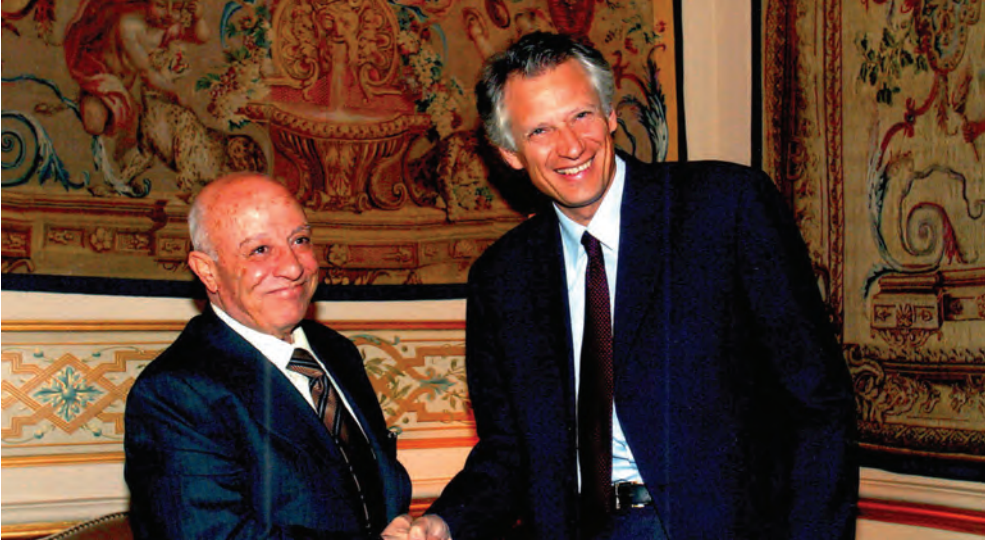
أبو علاء والدكتور سلام فياض، مع الرئيس الأمريكي السابق « جورج دبليو بوش الأب » في البيت الأبيض - واشنطن



الرئيس أبوعمار والرئيس الصيني « جيانغ زيمين » وأبوغلاء
في زيارة للمجلس التشريعي الفلسطيني - بيت لحم ٢٠٠٠



أبوغلاء ورئيسة البرلمان الأوروبي - رام الله



أبو علاء ورئيس وزراء فرنسا «دومنيك دوفلبان» - باريس



الرئيس أبوعمار والرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» في زيارة للمجلس التشريعي الفلسطيني في غزة، بحضور الأخ أبو علاء رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، والأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

أحمد قريع (أبو علاء) ١٩٣٦م - ٢٠٢٣م

- من مواليد أبو ديس / القدس.
- شخصية بارزة في العمل السياسي الفلسطيني، تفرغ تماماً لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) عام ١٩٦٨، بعد أربعة عشر عاماً قضاها في العمل المصرفي في المملكة العربية السعودية.
- أسس مؤسسة صامد (معامل أبناء شهداء فلسطين) في بيروت في أوائل السبعينيات وشغل منصب مديرها العام حتى توقفها عن العمل نهائياً في (٢٠٠٧/٢٠٠٨).
- تولى منصب مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، حيث عمل من خلال هذه الدائرة على دعم وإنشاء العديد من المشاريع والمؤسسات الفلسطينية في الوطن مثل: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مجلس الإسكان الفلسطيني، ومؤسسات الإقراض وغيرها.
- شغل منصب محافظ فلسطين لدى البنك الإسلامي للتنمية منذ ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٦.
- عضو في المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعضو في المجلس الوطني الفلسطيني.
- أنتخب عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح في آب/ أغسطس عام ١٩٨٩.
- أشرف على إعداد البرنامج العام لإنهاء الإقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٠.
- شغل منصب المدير العام للمجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (يكدار).
- عُيّن وزيراً للإقتصاد والتجارة ووزيراً للصناعة في أول حكومة فلسطينية في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦).
- أنتخب عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني بعد الإنتخابات العامة الفلسطينية عام ١٩٩٦ عن دائرة محافظة القدس ممثلاً عن حركة فتح، وأنتخب رئيساً للمجلس التشريعي الفلسطيني عام ١٩٩٦ وظل يشغل هذا المنصب حتى عام ٢٠٠٣.
- تولى منصب رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني منذ أكتوبر ٢٠٠٣ وحتى آذار ٢٠٠٦، ترأس خلالها ثلاث حكومات فلسطينية (الحكومة السابعة والحكومة الثامنة والحكومة التاسعة).
- تولى مهمة المفوض العام لمفوضية التعبئة والتنظيم في حركة فتح حتى نهاية عام ٢٠٠٩.
- أنتخب عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعين رئيساً لدائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية في شهر تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٩.
- أنتخب أمين سر المجلس الاستشاري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني عام ٢٠١١.
- ترأس مجلس أمناء جامعة القدس ورئيس مجلس إدارة معهد القدس للدراسات والأبحاث حتى وفاته عام ٢٠٢٣.
- لعب دوراً أساسياً في عملية السلام في الشرق الأوسط حيث شغل منصب المنسق العام للوفود الفلسطينية للمفاوضات المتعددة الأطراف، وترأس الوفد الفلسطيني خلال المباحثات الفلسطينية الإسرائيلية في أوسلو/ النرويج، التي انتهت باتفاق إعلان المبادئ الذي وقّعه بالأحرف الأولى عن الجانب الفلسطيني في العشرين من آب/ أغسطس عام ١٩٩٣. وترأس الفريق الفلسطيني في المفاوضات التي أدت إلى التوقيع على اتفاقية المرحلة الانتقالية الثانية) عام ١٩٩٥، كما ترأس الجانب الفلسطيني في لجنة التوجيه لتنفيذ هذه الاتفاقية. ترأس الوفد الفلسطيني في مباحثات الوضع النهائي مع الإسرائيليين خلال مفاوضات ستوكهولم وشارك في مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠. وترأس فريق المفاوضات الفلسطيني في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في طابا عام ٢٠٠١، كما ترأس فريق المفاوضات الفلسطيني إلى مفاوضات الوضع النهائي التي انطلقت بعد مؤتمر نابوليس للسلام في الشرق الأوسط عام ٢٠٠٧.



عَلَى دُرُوبِ الْفَتْحِ (٧) فَتَحَ فِي زَمَنِ الْمَفَاوِضَاتِ

ISBN 978-9950-364-41-7



9 789950 364417

جامعة القدس
معهد القدس للدراسات والأبحاث



وخلاصة القول إن أوضاعنا الدائرية الفلسطينية فضلاً عن الأوضاع المحيطة بنا من كل حذب وصب كانت في أسوأ حالاتها... إن لم أقل أننا كنا في أشد ساعات الليل الفلسطيني حلقة، ومن ثمة فقد كان خيار التفاوض مع العدو التاريخي- على ما يحمله هذا الخيار من مرارات، وما ينطوي عليه من مخاطر لا يمكن التنبؤ بها سلفاً- هو الخيار الموضوعي المتاح دون مزيد من المكابرات، وكانت تلك اللحظة لحظة موتية للبحث عن مخرج واقعي من الطريق المسدود، وهي في الواقع لحظة سياسية فارقة التقطتها القيادة التاريخية الفلسطينية بكل براعة، وأمسكت عليها بكلتا اليدين، ومضت في تجربتها تحت شعار «وما الذي سنخسره إذا فشل هذا الخيار غير المسبوق».